



سَفْعُ الدَّيْمِ

عَنْ عَلِيٍّ الْغَيْبِ

رَأَيْتُهُ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَفْسٍ إِلَى قَدْرِ طَلْعِ لَوْنِيَّةٍ عَلَى الْغَيْبِ

مِنْ أَتَمِّهِمْ سَامِعَةِ الْعِلْمَةِ السُّنُوفِ عَلَى الْغُزْرِ وَالْأَسْمَاءِ

بِقَلَمِهِ

عَبْدُ اللَّهِ سَعِيدٌ مَعْرِفِي

إِنْ شَاءَ اللَّهُ
مَكْتَبَةُ كَلَامِ اللَّهِ
بِغَزَّيْنِ



لَا تَفْجُرُ السِّرَّ
عَنْ عِلْمِ الْغَيْبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م



مَرْكَزُ الزَّهْرَاءِ الْأَيْمَنِ

قم - سمیه - عباس آباد - ۸ متری شهید باقری - ۸ متری شهید جعفری - پلاک ۴۰

هاتف: ۳۷۷۴۶۶۶۴ (+۹۸۲۵)

كَيْفَ فَجَّ السَّيْبُ

عَنْ عَلِيٍّ الْغَيْبُ

خَرَّ شَيْئٌ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَطْلَعَ أَوْلِيَاءَهُ عَلَى الْغَيْبِ

مِنْ أَنْبَاءِ سَمَاعَةِ الْعَدَمَةِ السُّفْحِ عَلَى الْخَزِيْرِ لِلَّهِ هَسَائِي

بِقَلَمِ: عَبْدِ اللَّهِ سَعِيدٍ مَعْرِفِي

إشراف ومناجاة

مركز النهضة الإسلامية

بشدة المقدسية

الإهداء

إلى الدّاعي إلى الله والذّاب عن حرمة

إلى الذي لا يدانيه أحد

جلّ عن وجود شبيه ونظير

سيدي إمام العصر وسلطان الزمان

أضع بين يديك هذا المجهود المتواضع

بكل خجل وانكسار

واحتياج وافتقار

إليك يا ابن الحسن

وأنت الكريم الجواد الذي لا يرد سائله ولا يخيب راجيه

فتقبّلني وتقبّله منّي

واجعلني من خلّص جنودك.

عبدك وابن عبدك وابن أمتك..

مقدمة مركز الزهراء الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآل الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.
إنَّ من أظهر نعم الله جَلَّ شأنه وعلى سلطانه، أن رزقنا علماء أفذاذ،
يذبون عن حريم الولاية، قد نذروا أعمارهم للدفاع عن هذا الدين، بتزييف
شُبّه المبطلين وأصحاب الأهواء الضالين المضلين.

وهذا السَّفَرُ الذي بين أيدينا واحد من تلك الجهود الكبيرة التي قدمها
سماحة العلامة الشيخ علي بن عبد المحسن الجزيري، أطال الله في عمره،
وأدام تأييده.

وقد تناول في هذا الكتاب مسألة من أمّهات المسائل، وهي مسألة (علم
الغيب) هذه المسألة التي شنع بها من لا حَظَّ له من العلم إلا ادّعاءً باطلاً،
على الشيعة أعلا الله كلمتهم، وقد بيّن في هذا الكتاب بما لا مَزِيدَ عليه
حقيقة المسألة وتَشَعُّبَاتِها ومُتَفَرِّعَاتِها وما له مساس بها، واستدل عليها
بشواهد جَمَّة من كتاب الله المجيد، والسنة المطهرة، وأيّد استدلاله بأقوال
كثيرة من كُتُبِ الفريقين.

فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير جزاء المحسنين.
وقد تَبَنَّى (مَرْكَزُ الزَّهْرَاءِ الْإِسْلَامِي) مراجعة هذا الكتاب وتدقيقه
ونشره، بالتنسيق مع المقرر، دام موفقاً، وبمراجعة سماحة الشيخ حفظه الله
تعالى، ليخرج هذا الكتاب إلى الباحثين عن الحقيقة، لتُزاح به الشبهة وتُجَلَى
الظلمة.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إدارة مركز الزهراء الإسلامي

قم المقدسة

غرة شوال ١٤٣٤ هـ

مقدمة المقرّر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين سيّما بقية الله في الأرضين، واللعن الدائم الأبدي على أعدائهم ومنكري ظلامتهم ومقاماتهم إلى قيام يوم الدين.

وبعد...

فبين يديك رسالة جَزُلٌ لفظُها، قويُّ استدلالُها، عميقُ قعرُها، سهلٌ تناوُلُها، واضحةٌ عبارتُها، رفيعةٌ مطالبُها، قررتها من بحث العلامة المدقق، والفقيه الحجة، آية الله الشيخ علي بن عبد المحسن الجزيري الأحسائي (دام ظلّه) في تفنيد شبهة رَوّجها المبطلون، ودافع عنها الضالون، وارتاب منها الجاهلون، حول ثبوت العلم بالغيب لخلفاء الله وأوليائه، وسمّيتها «دَفْعُ الرَّيْبِ عَنِ عِلْمِ الْغَيْبِ».

وقد رتبها على مقدمة، وفصول، وخاتمة:

أما المقدّمة ففيها جهتان:

الجهة الأولى: نقل اتهام المخالفين لنا بالغلو لإثباتنا أنّ النبي وأهل بيته قد

آتاهم الله علم الغيب.

الجهة الثانية: في ذكر الجواب المجمل.

وأما الفصول فخمسة:

الفصل الأول: في معنى علم الغيب، وله إطلاقات:

الأول: غير المشهود.

الثاني: المعلوم بلا تعليم.

الثالث: ما استأثر به الله.

الفصل الثاني: إمكان العلم به.

الفصل الثالث: وقوع العلم به، وفيه مقامات:

المقام الأول: وجود من أوتي علم الغيب في الجملة، وأدلة ذلك:

الكتاب، والسنة، والإجماع (من العامة والخاصة)، والعقل (الوجدان،

والحس).

المقام الثاني: في هوية من أوتوا علم الغيب.

المقام الثالث: في مقدار ما أوتوه من علم.

الفصل الرابع: مصادر علم الغيب:

أولاً: عند عامة الناس.

ثانياً: عند أولياء الله وعباده المخلصين.

الفصل الخامس: شبهات، وردود.

وأما الخاتمة، ففيها بحثان:

الأول: بحث فقهي في جواز تسمية غير الله باسم عالم الغيب، أو علام الغيوب.

الثاني: في الغلو وحكم الغلاة عند الشيعة (أيدهم الله).

إذا قرّ واستقرّ هذا في ذهنك، وارتسمت الصورة الإجمالية عندك، فاعلم:

أن هذه الدراسة ليست مستوعبةً للمسألة بجميع حيثياتها ومحملاتها، بل هناك جوانب تعمّد شيخنا (أفاض الله عليه الطافه) إغفالها والإعراض عنها، مع تنبيهه وتنبيهه على ذلك، وأخص بالذكر البحث في دقائق وتفصيل علم النبي والأئمة عليهم السلام، فلم يخض شيخنا (أيده الله) فيه لخروج ذلك عن القصد من هذه البحوث، فالرسالة أولاً وبالذات موجهة لمن يشنّ على الفرقة المنصورة المحقة، ويتهمها بالكفر والشرك والزندقة، لاعتقادها بأن ربّ السموات والأرض قد أطلع أوليائه وعباده على شيء من غيبه، وأما إن وجدت مناقشة لبعض الأعلام الأعظم (طيب الله ثراهم) فهي ثانياً وبالعرض لما يقتضيه المقام من ضرورة العرض والتعرض.

وبالجملة: فإنّ هذه البحوث الشريفة متّسمة بالدقة والعمق، ودقّة التنظير وقوّة الإشكال والنقض، وهذا ما ستقف عليه بوضوح عند قراءتها والإمعان فيها، وأما البحث التخصصي فموكول إلى محله.

وهنا تنبيهان:

التنبيه الأول: إنني قد عرضت هذه البحوث الشريفة على جناب الشيخ (دام ظله) ليبيدي رأيه فيها، فتفضل وتصدق على خادمه مشكوراً بمراجعتها وملاحظتها، وسدّ القصور والنقص فيها، فخرجت بهذه الصورة التي بين يديك، وقد استجزته (لا حرمني الله من فضله) لطباعتها فأجازني بذلك مشكوراً، أبقاه الله وأيده ومدّ في عمره الشريف لخدمة الدين والذب عن العقيدة الحقة.

التنبيه الثاني: قد ذكرنا في بعض الفصول نصوصاً من كتب أعلامنا (رضوان الله على الأموات منهم والأحياء) وعلماء القوم، وبعض تلك النصوص نقلناها بطولها ولم نختصر شيئاً، لأمرين رئيسيين:

أما الأول: فهو يرتبط بالنصوص الشريفة لعلمائنا الأعلام (قدس الله أرواحهم الطاهرة)، إذ نقلناها في بعض الموارد بطولها من غير اختصار لاحتوائها على بحوث ودقائق وتحقيقات قيّمة يُدرّكها كلّ بحسبه.

أما الثاني: فهو يرتبط بنصوص القوم، وقد نقلناها من غير اختصار حتى يطلعوا على كلمات علمائهم، فالجهل متفش في كبرائهم فضلاً عن عوامهم، ولألا يعترض علينا معترض بالبر كعادة المفلسين.

وأخيراً، أتقدّم بالشكر الجزيل لشيخنا العلامة الجزيري (دامت تأييداته) على وقته الثمين الذي أعطانيه لمراجعة هذه الأبحاث وإبداء الملاحظات

عليها، مع مزاحمة دروسه وكثرة انشغالاته العلمية، فله درّه وعليه أجره.
 كما أتقدّم بالشكر الجزيل لشيخنا وأستاذنا العلامة الحجّة الشيخ يوسف
 السلطان الأحسائي (أيده الله) على ما بذله من جهود كبيرة جداً في سبيل
 مراجعة هذه البحوث الشريفة - مع كثرة انشغالاته - وإخراجها بالشكل
 المرضي.

أسأل المولى جلّ جلاله وعلا سلطانه أن يجعل هذا العمل ذخراً لي
 ولشيخنا قرّة العين يوم نلقاه بفخر واعتزاز لذّبنا عن حريم الولاية المقدّس
 جعلنا الله وسائر المؤمنين ممن يتمسّك بها ويدافع عنها، ويتبرّأ من أعدائها
 ومنكريها والمشكّكين بها.

عبد الله بن الحاج سعد معرفي

الشهداء المحروسة - الكويت

العشرون من صفر، أربعينية سيد الشهداء عليه السلام ١٤٣٤ هـ

المقدمة

وفيها أمور ثلاثة:

- * حالات التعارض بين الآيات والروايات.
- * اتهام المخالفين لنا بالغلو لإثباتنا أنّ النبي وأهل بيته عليهم السلام قد آتاهم الله علم الغيب.
- * في ذكر الجواب المجمل.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم المرسلين
محمد وآله الطاهرين المعصومين واللعن الدائم الأبدي على أعدائهم إلى قيام
يوم الدين

وبعد..

فإنّ تهمة الغلو من التهم التي يُرمى بها الشيعة من قديم الأيام وإلى يوم
الناس هذا.

وعلى الرغم من أنّ الكتب الفقهية التي صنفها علماء الشيعة تصرح بدم
الغلو والتنفير منه، بل وبعدم جريان أحكام المسلمين على المغالين، إلا أنّ
القوم لم يتوقفوا عن رمي الشيعة بهذه التهمة.

ولعل الغرض من هذه التهمة هو التمويه على العوام من أتباع المذاهب
الأخرى، لحاجة في نفوسهم يقضونها، ولعل من أهم حاجاتهم:

التنفير من الشيعة، وإبعاد المسلمين عنهم، وصدّهم عن الإصغاء لما يبينه
الشيعة من الحق.

وسترى ما امتلأت به كتب الذين يرمون الشيعة بالغلو وخطبهم من الإزراء بالأنبياء عامة، والتنقيص من مراتبهم السامية، والتنقيص من منزلة خاتم النبيين ﷺ خاصة.

وقد بالغوا في اتهام الشيعة بتهمة الغلو، بل تجاوزوا حد المبالغة إلى الإغراق، حيث حكموا بكفر الشيعة، وتمادوا في قذحهم. وقد احتجوا على هذه التهمة بأن الشيعة يعتقدون أن أئمتهم يعلمون الغيب، ولا يعلم الغيب إلا الله سبحانه، فهنا أمور ثلاثة:

الأمر الأول: حالات التعارض بين الآيات والروايات

وهذا مبحث أصولي مهم في فهم الأدلة والاستدلال بها، ومعالجة التعارض الواقع بينها إن وجد، ومرادنا من الأدلة خصوص اللفظية منها، أي الكتاب والسنة.

وفي هذا المطلب نقرر الحالات المتصورة في الأدلة اللفظية، ببيان ضابطها، ومثال عليها، وحكمها، ودليل هذا الحكم.

الحالة الأولى:

وضابطها: عدم وجود آية أو رواية في المسألة.

ومثالها: ثبوت الكلام لحذيفة بن اليمان - مثلاً - في المهد وعدم ثبوته،

فلم يرد في ذلك شيء.

وحكمها: عدم الرجوع إلى أي شيء من هذين الدليلين.
ودليله أن القضية سالبة بانتفاء موضوعها.

الحالة الثانية:

وضابطها: وجود آية في المسألة وعدم وجود رواية.
ومثالها: أن ترد آية في أن امرأة تجادل النبي ﷺ في زوجها ولا ترد في ذلك رواية.

وحكمها: الرجوع إلى الآية.

ودليله: ظاهر فإنه لا موضع للقول بتقديم الآية على الرواية ولا رواية.

الحالة الثالثة:

وضابطها: وجود رواية في المسألة وعدم وجود آية.
ومثالها: مقدار حدّ شارب الخمر، فقد روي أنه يجلد ثمانين جلدة، ولم يرد في القرآن من ذلك شيء.

وحكمها: الأخذ بالرواية.

ودليله: إن الرواية حجة بلا معارض، ومدع بلا منازع، إذ لا تعارض بينها وبين القرآن بحسب الفرض.

الحالة الرابعة:

وضابطها: وجود آية ورواية في المسألة بينهما توافق.
ومثالها: مقدار حدّ القاذف، وهو الجلد ثمانين جلدة.

وحكمها: الأخذ بالآية والرواية معاً.

ودليله: إنَّ المقتضي للأخذ بكل منهما موجود والمانع منه مفقود، أما وجود المقتضي، فلحجية كل منهما في نفسه، وأما عدم المانع، فلأنه لا مانع إلا المعارضة ولا معارضة.

الحالة الخامسة:

وضابطها: وجود آية ورواية في المسألة وبينهما تعارض.

وفي هذه الحالة ثمان صور:

الصورة الأولى: أن تكون الآية صريحة الدلالة، والرواية قطعية الصدور والدلالة.

وحكمها: فهي مجرد فرض لا واقع له، بل يستحيل تحققها، وإلا فيلزم منها مخالفة المعصوم للقرآن، وهذا خلف كونه معصوماً، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

الصورة الثانية: أن تكون الآية صريحة الدلالة، والرواية قطعية الصدور ظنية الدلالة.

وحكمها: فهي ممكنة الوقوع، وحكمها معلوم، وهو وجوب الأخذ بالآية، ودليله: وجوب تقديم اليقيني القطعي على الظني، وليس هذا التقديم من باب ترجيح أحد المتعارضين، بل لا معارضة أصلاً، إذ أنَّ حجية الظن معلقة على عدم وجود اليقين والقطع، وبوجوده تنتفي حجيته رأساً، فلا تتصور المعارضة.

وبعبارة أخرى: إنّ وقوع التعارض فرغ حجة كلا الدليلين، ولا حجة للظن في قبال اليقين، فافهم وتأمل.

الصورة الثالثة: أن تكون الآية صريحة الدلالة، والرواية ظنية الصدور قطعية الدلالة.

وحكمها: حكم سابقتيها، ودليلهم جميعاً واحد.

الصورة الرابعة: أن تكون الآية صريحة الدلالة، والرواية ظنية الصدور والدلالة.

وحكمها: حكم سابقاتها، ودليلهم جميعاً واحد.

الصورة الخامسة: أن تكون الآية ظنية الدلالة، والرواية قطعية الصدور والدلالة.

وحكمها: أنه لا كلام في ضرورة الرجوع للرواية، ودليل ذلك هو نفس الدليل في الصورة الأولى.

الصورة السادسة: أن تكون الآية ظنية الدلالة، والرواية ظنية الصدور، قطعية الدلالة.

وحكمها: فإنّ للعلماء فيها بحث طويل وكلام قديم، وتفصيله موكول لمحلّه في علم أصول الفقه.

الصورة السابعة: أن تكون الآية ظنية الدلالة، والرواية قطعية الصدور ظنية الدلالة.

وحكمها: حكم سابقتها. فَإِنَّ للعلماء فيها بحث طويل وكلام من قديم،
وتفصيله موكل لمحله في علم أصول الفقه.
الصورة الثامنة: أَنْ تكون الآية ظنية الدلالة، والرواية ظنية الصدور
والدلالة.

وحكمها: حكم سابقتيها. فَإِنَّ للعلماء فيها بحث طويل وكلام قديم،
وتفصيله موكل لمحله في علم أصول الفقه.

الأمر الثاني: نقل كلمات علمائهم

وإليك بعض مقالاتهم في ذلك:

(١) قال الحسن البربهاري [٣٢٩ هـ]: «ويتكلمون في الإمامة وأنهم يعلمون الغيب فاحذرهم فإنهم كفار بالله العظيم»^(١).

(٢) وقال إبراهيم بن عامر الرحيلي [معاصر]: «ويدعي الرافضة في أئمتهم أنهم يعلمون الغيب، وأنهم لا يحجب عنهم شيء من أمر السماء والأرض جاء في الكافي - أصح الكتب عندهم - تحت باب: «إن الأئمة^٥ يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء صلوات الله عليهم». عن أبي عبد الله أنه قال: «ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتتهما أني أعلم منهما ولأنبأتتهما بما ليس في

(١) شرح السنة، للبربهاري: ص ٥٨.

أيديهما لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثته. وعن أبي عبد الله أيضاً: «... الله أكرم وأرحم وأرأف بعباده، من أن يفرض طاعة عبد على العباد، ثم يحجب عنه خبر السماء صباحاً ومساءً». ويقول المفيد في كتاب أوائل المقالات: «إن الأئمة من آل محمد عليهم السلام قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد ويعرفون ما يكون قبل كونه»^(١).

(٣) وقال د. غالب عواجي [معاصر]: «وينتظرون مهدياً خرافياً يأتي بقرآن غير القرآن الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وآله ويزعمون أن الأئمة يعلمون الغيب ولا يموتون إلا باختيارهم إلى غير ذلك من العقائد»^(٢).

ثم قال في موضع آخر من كتابه: «ثم زادوا فادعوا لهم أنهم يعلمون الغيب، وأن جزءاً إلهياً حل فيهم»^(٣).

(٤) وقال عبد الرزاق البدر [معاصر]: «ولم يحفظ أحد هذه الوصية المباركة إلا أهل السنة والجماعة، فهم الذين توسطوا فيهم بين الغلو والجفاء: بين غلو الرافضة الذين أعطوهم أموراً كثيرة من خصائص الله فادعوا فيهم أنهم يعلمون الغيب»^(٤).

(١) الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال: ص ٤٢.

(٢) فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام: ٨١ / ١.

(٣) المصدر السابق: ٢٥١ / ١.

(٤) تذكرة المؤتسي في شرح عقيدة الحافظ المقدسي: ص ٣٧٤.

(٥) وقال عبد الله الجبرين [معاصر]: «ومن أمثلة الشرك بدعوى علم الغيب: أ - اعتقاد أنّ الأنبياء أو أنّ بعض الأولياء والصالحين يعلمون الغيب: وهذا الاعتقاد يوجد عند غلاة الرافضة والصوفية، ولذلك تجدهم يستغيثون بالأنبياء والصالحين الميتين وهم بعيدون عن قبورهم، ويدعون بعض الأحياء وهم غائبون عنهم، ويعتقدون أنهم جميعاً يعلمون بحالهم وأنهم يسمعون كلامهم، وهذا كله شرك أكبر مخرج من الملة»^(١).

(٦) وقال د. علي السالوس [معاصر]: «إلا أنّه اتخذ ذريعة للتضليل بأنّ الأئمة يعلمون الغيب، فإذا حدث غير ما أخبروا، فإنما قد بدا لله! ومصدق الكذب يؤجر مرتين!». والمسلمون قاطبة - عدا الشيعة - يرفضون هذا القول، ويكفي لبطلانه مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾. وأمره سبحانه لرسول الله ﷺ بأن يقول: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾، ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾. على أنّ من الشيعة أنفسهم من ينكر علم الأئمة للغيب، بل ينكر نسبة ذلك إلى الشيعة! يقول الشيخ محمد جواد مغنية: وكيف ينسب إلى الشيعة الإمامية القول بأنّ أئمتهم يعلمون الغيب، وهم يؤمنون بكتاب الله، ويتلون قوله تعالى حكاية عن نبيه: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ

(١) مختصر تسهيل العقيدة: ص ٥٣، وقد جاء في تعريف هذا الكتاب بأنه: يدرّس في كثير من كليات المعلمين بالمملكة وفي جامعة أم القرى.

لَا سَتَكْثَرَتْ مِنَ الْخَيْرِ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾. وذكر قول الشيخ الطبرسي المفسر: لقد ظلم الشيعة الإمامية من نسب إليهم القول بأن الأئمة يعلمون الغيب، ولا نعلم أحداً منهم استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق^(١).

(٧) وقال محمد با كريم [معاصر]: «ومن غلوهم زعمهم أن أئمتهم يعلمون الغيب»^(٢).

(٨) وقال عبد العزيز ابن باز [معاصر]: «وأفيدكم بأن الشيعة فرق كثيرة وكل فرقة لديها أنواع من البدع، وأخطرها فرقة الرافضة الخمينية الاثني عشرية لكثرة الدعاة إليها ولما فيها من الشرك الأكبر كالاستغاثة بأهل البيت واعتقاد أنهم يعلمون الغيب ولا سيما الأئمة الاثني عشر حسب زعمهم... نسأل الله السلامة مما هم عليه من الباطل»^(٣).

وقال أيضاً: «أما إن كانت هذه الطائفة تعبد أهل البيت كعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم أو غيرهم من أهل البيت بدعائهم والاستغاثة بهم وطلبهم المدد ونحو ذلك أو كانت تعتقد أنهم يعلمون

(١) مع الإثني عشرية في الأصول والفروع: ٣٠٨ / ١.

(٢) وسطية أهل السنة بين الفرق: ص ٤١٣، وهي رسالة الدكتوراه لمؤلفها.

(٣) مجموع فتاوى ومقالات ابن باز: ٤ / ٤٣٩.

الغيب أو نحو ذلك مما يوجب خروجهم من الإسلام أفانهم والجال ما ذكر لا يجوز مناكحتهم ولا مودتهم ولا أكل ذبائهم بل يجب بغضهم والبراءة منهم حتى يؤمنوا بالله وحده»^(١).

(٩) وقال محمد بن إبراهيم الحمد [معاصر]: «أما سبب قولهم بالبذاء فهو أنّ الاثني عشرية أشاعوا بين أتباعهم أنّ أئمتهم يعلمون الغيب، ولا يخفى عليهم الشيء؛ فيدعون أنّ الأئمة يقولون سيحدث كذا وكذا؛ فإن وقع الشيء على وفق ما قالوه - قالوا: ألم نعلمكم أنّ هذا يكون؛ فنحن نعلم من قبل الله - عز وجل - ما علّمته الأنبياء، وبيننا وبين الله - عز وجل - مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت. وإن وقع الشيء على خلاف ما قالوه - قالوا الشيعتهم: بدا الله في ذلك فلم يَكُونْهُ»^(٢).

الأمر الثالث: الجواب المجمل

أقول: ومثل هذه الافتراءات على الشيعة كثيرة لا يحصى، وأنت إذا عرفت حال هذه الفرية، وحرص المخالفين على الترويج لها ونشرها تعرف أهمية هذا البحث، وتعرف الداعي لكتابة هذا الكتاب. والجواب عن هذه التهمة موجزاً ومختصراً:

(١) المصدر السابق: ٢٦٣ / ٤.

(٢) مصطلحات في كتب العقائد: ٢٦٢.

إنا نعتقد أنّ الله سبحانه هو العالم، ولا يعلم الغيب ولا الشهادة أحد سواه سبحانه، فلا يعلم غيره شيئاً من الشهادة، فضلاً عن الغيب، إلا بتعليم منه تعالى.

قال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(١)، وقال عز وجل: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٢). ونعتقد أيضاً أنّه تعالى قادر على أن يؤتي العلم من يشاء من عباده، ولا مضادة بين العقيدتين، بل بينهما كمال الملاءمة والتوافق.

فكما أنّه سبحانه هو الخالق، المالك، الحاكم، الناصر، الرازق، الولي، العزيز، ويأذن في الخلق لمن يشاء، ويؤتي الملك والحكم لمن يريد، ويجعل الولاية لمن يختار، ويعز من يشاء، فكذاك: هو العالم، ويُعَلِّم ما يريد لمن يريد.

ولا فرق بين العلم وبين الملك، أو الحكم، أو النصر، أو الرزق، أو الولاية، أو العزة، فالذي نصف به الله سبحانه من هذه الصفات هو الذاتي منها، والذي نصف به غيره هو الموهوب.

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) سورة البقرة: ٣٢.

وبتفصيل أكثر:

إن الجواب عن هذه الفرية بالحل تارة، وبالنقض أخرى:

فالجواب الحلي:

إننا نعتقد أن الله سبحانه لا إله غيره، ولا ند، ولا سمي، ولا نظير، وليس كمثله شيء، عالم الغيب والشهادة، لا علم لنا، ولا لأحد من الملائكة المقربين، ولا لأحد من الأئمة المنتجبين، ولا لأحد من الأنبياء المرسلين إلا ما علمه الله تبارك وتعالى، بفضل منه، ومنه.

ونعتقد أن الله سبحانه إذا أراد أحداً بفضل فلا راد لفضله، وأنه عز سلطانه على كل شيء قدير، وأنه يؤتي العلم من يريد.

ونعتقد أن الله سبحانه جواد كريم، وأنه لا بخل في ساحته، ولا ضن، وأنه لا يحرم المستحقين لفضله مما يستحقونه من الفضل والتعليم من علم الشهادة وعلم الغيب، وما هو على الغيب بضنين.

ونعتقد أن خير خلقه، وأشرف بريته، وأعظم مخلوقاته، وأكثرهم أهلية للفضل، وأحقهم بالطفاف الله سبحانه: هو نبينا محمد بن عبد الله ﷺ، خاتم النبيين، وسيد المرسلين.

وهذا وحده يكفي للجزم القاطع، واليقين بأن الله سبحانه قد آتاه من علمه، وأنه علّمه ما لم يكن ﷺ يعلم.

فكيف وقد قامت أدلة كثيرة على أن الله سبحانه أكرم رسوله ﷺ،
وتفضل عليه بالفضل العظيم، وعلمه من علم الغيب والشهادة ما لم يكن
يعلم؟!!

فمن أثبت أن الله علم رسوله ﷺ شيئاً لم يثبت شريكاً لله تعالى، ومن
منع ذلك فقد أنكر قدرة الله وجحد سلطانه، أو أنكر كرمه وجحد جوده.

والجواب النقضي:

١ - النقض بالخلق.

فإن الله هو الخالق.

قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ ^(١).

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ فَأَنْتَ
تُؤْفَكُونَ﴾ ^(٢).

وقال جل وعلا: ﴿أَيُّ شَرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ ^(٣).

ومع ذلك فقد وصف الله سبحانه بعض العباد بأنه يخلق.

فقال عز من قائل: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ
فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ^(١).

(١) سورة فاطر: ٣.

(٢) سورة غافر: ٦٢.

(٣) سورة الأعراف: ١٩١.

وقال جل شأنه: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾^(٢).

٢ - النقض بإحياء الموتى.

فإن الله هو محيي الموتى.

قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾^(٣).

وقال تبارك وتعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤).

ومع ذلك فقد وصف الله سبحانه بعض العباد بأنه يحيي الموتى.

قال جل شأنه: ﴿وَأُزَيِّرُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٥).

وقال جل ثناؤه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا

بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا

أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(٦).

٣ - النقض بالقوة.

(١) سورة آل عمران: ٤٩.

(٢) سورة المائدة: ١١٠.

(٣) سورة يس: ١٢.

(٤) سورة الشورى: ٩.

(٥) سورة آل عمران: ٤٩.

(٦) سورة المائدة: ٣٢.

فإن القوة لله جميعاً.

قال تبارك اسمه: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(١).

ومع ذلك فقد وصف القرآن الكريم غير الله بالقوة.

قال عز سلطانه: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾^(٢).

وقال عز وجل: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ

قُوَّةً﴾^(٣).

٤ - النقض بالملك.

فإن الملك لله وحده.

قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤).

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾^(٥).

وفي التلبية يقول الحاج: «إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك».

ومع ذلك فقد أسند القرآن الملك إلى غير الله:

(١) سورة الذاريات: ٥٨.

(٢) سورة هود: ٥٢.

(٣) سورة الروم: ٥٤.

(٤) سورة يونس: ٥٥.

(٥) سورة فاطر: ١٣.

قال عز وجل: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾^(١).

وقال تبارك وتعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾^(٣).

٥ - النقص بالحكم.

فإن الحكم لله وحده.

قال سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٤).

ومع ذلك فقد أسند القرآن الحكم إلى غير الله.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَلَّ لَهُ مِنْكُمْ مَتَعِمِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٥).

وقال عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾^(٦).

(١) سورة البقرة: ٢٥١.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣) سورة يوسف: ١٠١.

(٤) سورة الأنعام: ٥٧.

(٥) سورة المائدة: ٩٥.

(٦) سورة المائدة: ٤٤.

وقال سبحانه: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ ^(١).

٦ - النقض بالرزق.

فإن الله وحده هو الرزاق.

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ ^(٢).

ومع ذلك فإن القرآن الكريم أسند الرزق إلى غير الله.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ

مِنْهُ﴾ ^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ^(٤).

وقال عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا

اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ ^(٥).

وقال عز سلطانه: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ ^(٦).

٧ - النقض بالنصر.

(١) سورة ص: ٢٦.

(٢) سورة الملك: ٢١.

(٣) سورة النساء: ٨.

(٤) سورة التوبة: ٤٧.

(٥) سورة التوبة: ٥٩.

(٦) سورة ص: ٣٩.

فإن الناصر هو الله وحده.

قال تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾^(١).

ومع ذلك فقد أسند القرآن الكريم النصر إلى غير الله.

قال سبحانه: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ

مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢).

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَصِرُّكُمْ فِي الَّذِينَ فَعَلْتُمْ النَّصْرَ﴾^(٣).

٨ - النقض بالولاية.

فإن الله هو الولي، ولا ولي سواه.

قال سبحانه: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤).

ومع ذلك فقد أثبت القرآن الكريم الولاية لغير الله.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ

الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٥).

(١) سورة آل عمران: ١٢٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٣) سورة الأنفال: ٧٢.

(٤) سورة الشورى: ٩.

(٥) سورة المائدة: ٥٥.

٩ - النقض بالغنى.

فإن الله هو الغني الحميد.

قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾^(١).

ومع ذلك فقد وصف القرآن غير الله بالغنى.

قال سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾^(٢).

وقال جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ

أَغْنِيَاءُ﴾^(٣).

وقال تقدست آلاؤه: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ

عَلِيمٌ﴾^(٤).

١٠ - النقض بالرحمة.

فإن الله سبحانه هو الرحيم.

قال عز وجل: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ

الرَّحِيمُ﴾^(٥).

(١) سورة محمد: ٣٨.

(٢) سورة النساء: ٦.

(٣) سورة التوبة: ٩٣.

(٤) سورة النور: ٣٢.

(٥) سورة الحشر: ٢٢.

وقال تعالى شأنه: ﴿ذَلِكَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

ومع ذلك فقد وصف القرآن الكريم بعض العباد بالرحيم.

قال جل وعلا: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا

عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(٢).

فهذه عشرة نقوض كاملة، ويكفي واحد منها، وتوجد نقوض غيرها:

١١ - كالنقض بالهداية.

فإن الله سبحانه هو الهادي.

قال جل وعلا: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ

بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(٣).

ومع ذلك فقد وصف القرآن غير الله بالهداية.

قال عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤).

١٢ - والنقض بالعزة.

فإن العزة لله جميعاً.

(١) سورة السجدة: ٦.

(٢) سورة التوبة: ١٢٨.

(٣) سورة القصص: ٥٦.

(٤) سورة الشورى: ٥٢.

قال تبارك اسمه: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١).

وقال عز وجل: ﴿أَيَبْنَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٢).

ومع ذلك فقد أثبت القرآن الكريم العزة لرسول الله وللمؤمنين.

كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

وعليه: فما تقولونه في التوفيق بين الآيات التي حصرت الخلق وإحياء الموتى والقوة والملك والعزة والحكم والرزق والنصر والولاية والغنى والهداية والرحمة وبين الآيات التي أثبتت هذه لغير الله سبحانه نقوله في التوفيق بين حصر علم الغيب في الله سبحانه وبين إثباته لغيره سبحانه. فإن الإشكال واحد، والجواب الجواب.

وجه الجمع بين الآيات المتقدمة

وفي الآيات القرآنية بيان لوجه الجمع، ولنأخذ آيات الملك نموذجاً:

فالطائفة الأولى منها: تدل على أن الملك لله وحده

كقوله سبحانه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١).

(١) سورة يونس: ٦٥.

(٢) سورة النساء: ١٣٩.

(٣) سورة المنافقين: ٨.

وقوله تبارك اسمه: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢).

وقوله عز وجل: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصَرِّفُونَ﴾^(٣).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ۝ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ۝﴾^(٤).

وقوله جل ثناؤه: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^(٥).

وقوله تقدست آلاؤه: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرَةٌ تَكْبِيرًا ۝﴾^(٦).

(١) سورة الملك: ١.

(٢) سورة التغابن: ١.

(٣) سورة الزمر: ٦.

(٤) سورة الفرقان: ١ - ٢.

(٥) سورة فاطر: ١٣.

(٦) سورة الإسراء: ١١١.

والطائفة الثانية: تثبت الملك لغير الله

كقوله عز وجل: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ ^(١).

وقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ ^(٢).

وقوله عز وجل: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ

وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ﴾ ^(٣).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ

مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً

مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ

يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ

مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ

آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ

مُؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾﴾ ^(٤).

فكيف التوفيق بين نفي الملك عن غير الله في الطائفة الأولى من الآيات،

وإثبات الملك لغير الله في الطائفة الثانية؟

(١) سورة يوسف: ١٠١.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١.

(٤) سورة البقرة: ٢٤٧ - ٢٤٨.

والجواب:

بالفرق بين الملكين، فالملك ملكان:

الأول: ملك ذاتي (غير موهوب).

الثاني: ملك موهوب.

فالملك الأول (الذاتي، غير الموهوب) لله وحده، ولا يجوز إسناده إلى غيره، ومن أسنده إلى غير الله فقد كفر أو أشرك.

والملك الثاني (الموهوب) يجوز إسناده إلى غير الله، بل لا يجوز إسناده إلى الله، ومن أسند هذا الملك إلى غير الله لم يشرك بذلك، بل من أسند هذا الملك إلى الله فقد كفر.

وقد جمع الله بين الملكين في قوله سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١).

سؤال وجوابه

فالسؤال: إذا كان المراد بعلم الغيب الخاص بالله سبحانه هو العلم الذاتي، فالعلم الذاتي مطلقاً لله وحده، بلا فرق بين الغيب والشهادة، فما

(١) سورة آل عمران: ٢٦.

وجه تخصيص علم الله الذاتي بالغيب، مع أن علمه الذاتي يعم الغيب والشهادة، فما وجه تخصيص الغيب؟

والجواب: إن هذا السؤال يأتي في تخصيص ملك الله بيوم الدين، لأن ملكه عز وجل عام لكل الخلق، ومطلق يشمل يوم الدين وما قبله وما بعده.

ومع ذلك فقد خصصت بعض الآيات ملكه سبحانه بيوم القيامة: كقوله عز وجل: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴿٢﴾﴾.

وقوله جل ثناؤه: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴿٣﴾﴾. وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴿٤﴾﴾.

(١) سورة غافر: ١٦.

(٢) سورة الفرقان: ٢٦.

(٣) سورة الحج: ٥٦.

(٤) سورة الأنعام: ٧٣.

ولا يتجراً مسلماً أن يقول: إنَّ الخاص بالله سبحانه هو الملك يوم الدين،
وأما الملك قبله أو بعده فلغيره، أو له ولغيره.
وإنما نعلم من هذه الآيات أنَّ لتخصيص يوم الدين بالذكر حكمةً
وغرضاً، وإن لم نعلم وجه الحكمة منه.
هذا موجز للجواب، وإن طلبت تفصيلاً أكثر في تزييف هذه الفرية
فعليك بما جاء في هذه الرسالة.

الفصل الأول

حقيقة علم الغيب ومعناه

وفيه ثلاثة معاني:

- * المعنى الأول: المقابل للشهادة.
- * المعنى الثاني: المعلوم بالذات.
- * المعنى الثالث: ما استأثر به الله سبحانه.

معاني علم الغيب

يُطلق هذا المركب (علم الغيب) ويُراد به أحد معاني ثلاثة:
الأول: المقابل للشهادة (غير المشهود).
الثاني: المعلوم بالذات (بغير تعليم).
الثالث: الذي استأثر به الله.

المعنى الأول: المقابل للشهادة

وهذا هو المعنى اللغوي للغيب، وهو: ما استتر، وتوارى، واختفى، واختبأ، وأفل.

وضده: الشهادة، والحضور، والظهور، والطلوع.

وخير تعريف للغيب ما دل عليه كتاب الله، وهو:

١ - ما لم تشهده.

٢ - ما لم تكن لديه.

قال تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

قال تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهِمْ أَيْهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٢).

وقال سبحانه عن قصة يوسف:

﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾^(٣).

فما لم تشهده فهو غيب بالنسبة لك، وما لم يكن حاضراً عندك فهو غائب عنك، وهو من الغيب، وما لم تكن لديه، ولم تكن حاضراً عنده، فهو غائب عنك، وغيب بالنسبة لك.

تعريف الغيب في كتب اللغة

في ديوان الأدب للفارابي ت ٣٥٠ هـ: «وهي الشَّهادةُ. يقال: شهدهُ، وهو نقيضُ غابَ عنه»^(٤).

(١) سورة الحشر: ٢٢.

(٢) سورة آل عمران: ٤٤.

(٣) سورة يوسف: ١٠٢.

(٤) ديوان الأدب، للفارابي: ٢٢٩ / ٢.

وفي تهذيب اللغة للأزهري ت ٣٧٠ هـ: «أبو العباس عن الأعرابي في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾. قال: يؤمنون بالله، قال: والغيب أيضاً ما غابَ عن العيون وإن كان محصلاً في القلوب»^(١).

وفي تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ت ٣٩٣ هـ: «الغيب: كل ما غاب عنك.

واغتابه اغتياباً، إذا وقع فيه، والاسم الغيبة، وهو أن يتكلم خلف إنسان مستور بما يغمه لو سمعه. فإن كان صدقاً سمي غيبة، وإن كان كذباً سمي بهتاناً»^(٢).

وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس ت ٣٩٥ هـ: «(غيب) الغين والياء والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على تَسْتُرُ الشيء عن العُيون، ثم يقاس. من ذلك الغَيْب: ما غَابَ، ممَّا لا يعلمه إلا الله. ويقال: غابت الشمس تَغِيبُ غَيْبَةً وَغُيُوباً وَغَيْباً. وغابَ الرَّجُلُ عن بلده. وأغابتِ المرأةُ فهي مُغِيبَةٌ، إذا غابَ بعْلُها. ووقعنا في غَيْبَةٍ وَغِيَابَةٍ، أي هَبْطَةٍ من الأرض يُغَابُ فيها. قال الله تعالى في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَأَلْقَوْهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ﴾^(٣). والغابة: الأجمة،

(١) تهذيب اللغة، للأزهري: ١٠٦/٣.

(٢) الصحاح، للجوهري: ٢٩/٢.

(٣) سورة يوسف: ١٠.

والجمع غاباتٌ وغابٌ. وسمّيت لأنه يُغاب فيها. والغيبة: الوقعة في الناس من هذا، لأنها لا تقال إلا في غيبة^(١).

وفي فقه اللغة للثعالبي ت ٤٢٩ هـ: «كُلُّ ما غَابَ عن العُيُونِ وكان مُحْصَلاً في القُلُوبِ فهو غَيْبٌ»^(٢).

وفي المخصص لابن سيده ت ٤٥٨ هـ: «أبو زيد: غاب الرجل غيباً وغياباً ومَغيباً وتَغَيَّبَ، بُعد أو خفي فلم يظهر. ابن السكيت: بنو فلان يشهدون أحياناً ويتغايبون أحياناً»^(٣).

وفيه أيضاً: «غَابَ عني الأمرُ: بَطَنَ وغابت الشمس وسائرُ النجوم: غَرَبَتْ»^(٤).

وفي مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني ت ٥٠٢ هـ: «والشهادة قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصيرة أو بصر»^(٥).

وفيه أيضاً: «وقوله ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ أي ما يغيب عن حواس الناس وبصائرهم وما يشهدونه بهما»^(٦).

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس: ٤٠٣ / ٤.

(٢) فقه اللغة، للثعالبي: ص ٢٤.

(٣) المخصص، لابن سيده: ٥٦ / ٣.

(٤) المصدر السابق: ٣٤ / ٤.

(٥) المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني: ص ٢٦٨.

(٦) المصدر السابق.

وفيه أيضاً: «ويقال شهدت كذا: أي حضرته»^(١).

وفيه أيضاً: «غيب: الغيب مصدر غابت الشمس وغيرها إذا استترت عن العين، يقال غاب عني كذا، قال تعالى: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْفَٰكِبِينَ﴾ واستعمل في كل غائب عن الحاسة وعما يغيب عن علم الإنسان بمعنى الغائب، قال: ﴿وَمَا مِنْ غَٰيِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ ويقال للشيء غيب وغائب باعتباره بالناس لا بالله تعالى فإنه لا يغيب عنه شيء كما لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض»^(٢).

وفيه أيضاً: «وقوله (عالم الغيب والشهادة) أي ما يغيب عنكم وما تشهدونه»^(٣).

وفيه أيضاً: «وقوله في صفة النساء: ﴿حَٰفِظَتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ أي لا يفعلن في غيبة الزوج ما يكرهه الزوج»^(٤).

وفيه أيضاً: «وقوله ﴿وَيَقْدِرُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ أي من حيث لا يدركونه ببصرهم وبصيرتهم»^(٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٦٦.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٦٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

وفي لسان العرب لابن منظور ت ٧١١ هـ: «وَالْغَيْبُ: كُلُّ مَا غَاب عَنْكَ»^(١).

وفيه أيضاً: «وَيُقَالُ: سَمِعْتُ صَوْتاً مِنْ وَرَاءِ الْغَيْبِ أَيَّ مِنْ مَوْضِعٍ لَا أَرَاهُ».

وقد تكرر في الحديث ذكر الغيب، وهو: كل ما غاب عن العيون، سواء كان مُحْصَلاً في القلوب، أو غير محصل.
وغَابَ عَنِّي الْأَمْرُ غَيْباً، وَغِيَاباً، وَغَيْبَةً، وَغَيْبُوبَةً، وَغُيُوباً، وَمَغَاباً، وَمَغِيَباً، وَتَغَيَّبَ: بَطَنَ^(٢).

وفي المصباح المنير للفيومي ت ٧٧٠ هـ: «و(ضَلَّ) الْبَعِيرُ غَابَ وَخَفِيَ مَوْضِعَهُ».

وفي تاج العروس للزبيدي ت ١٢٠٥ هـ: «وَالْغَيْبُ: كُلُّ مَا غَابَ عَنْكَ، كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، وَمِثْلُهُ فِي الْكَشَافِ... وَقَالَ شَمِرٌ: كُلُّ مَكَانٍ لَا يُدْرَى مَا فِيهِ فَهُوَ غَيْبٌ، وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يُدْرَى مَا وَرَاءَهُ، وَجَمْعُهُ غُيُوبٌ»^(٣) (٤).

(١) لسان العرب، لابن منظور: ٦٥٤ / ١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاج العروس، للزبيدي: ٢٩٥ / ٢.

(٤) كما أن العلامة الطباطبائي رحمه الله قد أشار إلى هذا المعنى بقوله: «الغيب خلاف الشهادة، وينطبق على ما لا يقع عليه الحس»، راجع الميزان: ٤٥ / ١.

ثلاث ملاحظات وبيان المختار

الملاحظة الأولى: وأنت خير بأنّ تعريف الغيب بـ (ما غاب عن العيون)، وبـ (ما بطن) تعريف غير مانع، لوضوح أنّ ما يسمعه الأعمى داخل في الشهادة، والحب والبغض والحزن والفرح والأمل والهم والغم كلها غائبة عن العيون، وكلها مما بطن، ومع ذلك فهي بالنسبة إلى صاحبها داخله في الشهادة.

الملاحظة الثانية: إنّ التعريف الذي ذكره الراغب في المفردات^١ أفضل مما نقلناه عن لسان العرب، إلا أنّ ظاهر الحاسة في كلامه هو الحاسة الظاهرة، فيعاب عليه أنّ الحب والبغض والفرح والحزن وأمثالها غائبة عن الحاسة، وليست من الغيب لصاحبها، فإنّ الإنسان يعلم بحبه وفرحه بالشهادة.

الملاحظة الثالثة: على ما ذكره الزبيدي، فالخلل في هذه التعريفات التي نقلها أظهر، فإنّ الذي يغيب عني إنما هو غيب بالإضافة إليّ، وأمّا بالنسبة إلى الحاضرين فليس بغيب.

والصحيح: إنّ الغيب هو ما قابل الشهادة، وما لم تكن لديه، كما دل عليه القرآن الكريم، فكل ما لا تناله حواسك الظاهرة والباطنة فهو غيب.

(١) يريد به قوله: «قال تعالى: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْفَآئِيتِ﴾ واستعمل في كل غائب عن الحاسة» راجع ما تقدّم.

الضابط في صيرورة الشيء غيباً

قلنا إنّ الغيب هو المستتر الخفي الذي لا تناله حواسك، ولا تكون لديه، ولكن هذا تعريف إنما هو لما يكون غيباً بالإضافة إليك.

وقد يكون الشيء غائباً عنك وحاضراً عند غيرك، ويكون مستوراً عنك وظاهراً عند غيرك، ويكون خفياً عليك ومنكشفاً عند غيرك، فيكون بذلك غيباً بالنسبة إليك، ولكنه شهادة بالإضافة إلى من كان حاضراً عنده.

وتوضيحه: إنّ مفهوم الغيب هو: ما لم يشهد.

وهذا التعريف يوجب التساؤل عن المعيار في الغيب والشهادة، فهل المدار فيه على حواس أحد بعينه، أو لا بعينه، أو كل أحد؟

فهل الغيب بهذا المعنى هو: ما غاب عن حواسي، فما غاب عني كان غيباً مطلقاً، لكل أحد؟

أو ما غاب عن حواس جميع البشر فهو غيب؟

أو المعتبر في كون الشيء غيباً غيابه عن حواس أحد لا بعينه؟

الجواب: لا مجال للمصير إلى أي من هذه.

إذ لو كان المدار في صيرورة الشيء غيباً غيابه عن حواسي، أو حواس أحد بعينه لزم من ذلك أن يكون ما يجري في بيتك غيباً بالنسبة لك، لأنه

غائب عني، وأن يكون ما يجري في محضري شهادة لك حين غيابك عنه، وبطلانه ظاهر.

ولو كان المدار غيبوبة الشيء عن كل أحد فيلزم أن لا يكون ما وقع في الزمان الماضي غيباً بالنسبة إلينا، والحال أنه سمي غيباً في الاستعمالات الفصيحة بلا عناية ولا تجوز.

قال تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَتَمْتُمْ أَیُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾^(١).

وقال تعالى عن قصة نوح: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾^(٢).

وقال سبحانه عن قصة يوسف: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾^(٣).

ولو كان المدار في كون الشيء غيباً غيبوبته عن بعض الناس لا على التعيين فلازمه أن لا نعرف أن هذا من الغيب، وإن غاب عن حواسنا، لأننا لا ندري إن كنا من البعض الذي يناط به كون الشيء غيباً أو لا.

(١) سورة آل عمران: ٤٤.

(٢) سورة هود: ٤٩.

(٣) سورة يوسف: ١٠٢.

فالصحيح أن كون الشيء غيباً يدور مدار عدم حضوره عند من يسند إليه العلم به، فما غاب عني فهو غيب بالإضافة إلي، وإن كان شهادة لك، وما غاب عنك فهو غيب بالنسبة إليك، وإن كان شهادة لي. وبعبارة جامعة مانعة: رب غيب لشخص شهادة لغيره.

إشكال وردّه

فإن قلت: على هذا التعريف يشكل تسمية شيء غيباً بالإضافة إلى الله، ويشكل تسمية شيء شهادة بالنسبة له.

وذلك لأنّه لا يخفى عليه شيء، ولا يغيب عنه شيء، فلا غيب عنده. كما أنّه ليس بذی حواس، والشهادة ما تناله الحواس، فلا شهادة عنده. قلت: أمّا الغيب فليس ما غاب عنه تعالى، وأمّا الشهادة فهي أعم مما يدرك بالحواس مباشرة، فيدخل فيه ما يدرك بنفسه إدراكاً حضورياً، كعلم الإنسان بنفسه.

المعنى الثاني: المعلوم بالذات

ويُراد به: الأمر المعلوم بعلم غير مستفاد، فهو معلوم بالذات، أي إن العالم به عالم من غير تعليم، بل هو عالم به بنفسه. وبهذا القيد خرج من مفهوم الغيب ما علم بعلم مستفاد.

وقد ورد إطلاق الغيب على هذا المعنى في نهج البلاغة: «فقال له بعض أصحابه: لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب، فضحك عليه السلام، وقال للرجل وكان كلبياً: يا أخا كلب ليس هو بعلم غيب، وإنما هو تعلم من ذي علم»^(١).

فإن الظاهر أنه عليه السلام بصدد بيان معنى المركب (علم الغيب)، وأن الخاص بالله سبحانه هو العلم بلا تعليم، وأمّا العلم بتعليم فلا يسمى علم الغيب. وفي موثقة عمار الساباطي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام يعلم الغيب؟ فقال: لا ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك»^(٢).

المعنى الثالث: ما استأثر به الله سبحانه

ومعناه واضح، فالغيب بهذا المعنى هو ما اختص الله سبحانه وتعالى بعلمه ولم يطلع عليه أحدٌ من خلقه، بل ولا يُطلع الله عليه أحدٌ من الخلق، إذ أن إطلاع الغير عليه يُبطل كونه مستأثراً ومختصاً بالله سبحانه وتعالى. وقد جاءت أخبار كثيرة - من طرق العامة والخاصة - يظهر منها إطلاق الغيب على هذا المعنى، نذكر بعضها مما جاء من طرقنا.

(١) نهج البلاغة بشرح محمد عبده: ١١ / ٢، الخطبة ١٢٨، ونقلها العلامة المجلسي رحمته الله في البحار: ١٠٣ / ٢٦.

(٢) أصول الكافي: ٢٥٧ / ١، وبصائر الدرجات، للصفار: ص ٣٣٥.

الخبر الأول:

ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ حَرْفًا وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ آصِفَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ فَتَكَلَّمَ بِهِ فَخُسِفَ بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَرِيرِ بَلْقِيسَ حَتَّى تَنَاولَ السَّرِيرَ بِيَدِهِ ثُمَّ عَادَتِ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ وَنَحْنُ عِنْدَنَا مِنَ الْاسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى اسْتَأْثَرَهُ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»^(١).

الخبر الثاني:

ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بإسناده عن النوفلي، عن أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام قال: سمعته يقول: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةُ وَسَبْعُونَ حَرْفًا كَانَ عِنْدَ آصِفَ حَرْفٌ فَتَكَلَّمَ بِهِ فَانْخَرَقَتْ لَهُ الْأَرْضُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبِيٍّ فَتَنَاولَ عَرْشَ بَلْقِيسَ حَتَّى صَيَّرَهُ إِلَى سُلَيْمَانَ ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ فِي أَقَلِّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ، وَعِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَحَرْفٌ عِنْدَ اللَّهِ مُسْتَأْثَرٌ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ»^(٢).

(١) أصول الكافي: ١ / ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق.

الخبر الثالث

وما رواه الشيخ الصفار بإسناده عن الأصبع بن نباتة قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «إِنَّ اللَّهَ عَلَّمَنِ عِلْمٌ اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي غَيْبِهِ فَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَائِهِ وَلَا مَلَكًا مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾»، وَلَهُ عِلْمٌ قَدْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ فَمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ فَقَدْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ مُحَمَّدًا وَآلَهُ فَقَدْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ يَعْلَمُهُ الْكَبِيرُ مِنَّا وَالصَّغِيرُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ»^(١).

الخبر الرابع

وهو بمعنى الرواية المتقدمة، مع خلوها عن لفظ «علم الغيب» ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بإسناده عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَّمَنِ، عِلْمًا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ وَأَنْبِيَاءُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا أَظْهَرَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ وَأَنْبِيَاءُهُ فَقَدْ عَلِمْنَاهُ، وَعِلْمًا اسْتَأْثَرَ بِهِ، فَإِذَا بَدَأَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ أَعْلَمْنَا ذَلِكَ وَعَرَضَ عَلَى الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِنَا»^(٢).

(١) بصائر الدرجات، للصفار: ص ١٣١.

(٢) أصول الكافي: ١ / ٢٥٥.

الخبر الخامس

وهو بمعنى الخبر المتقدم وهو ما رواه الشيخ الكليني في الكافي أيضاً بإسناده عن ضريس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عِلْمَيْنِ، عِلْمٌ مَبْدُوءٌ وَعِلْمٌ مَكْفُوفٌ، فَأَمَّا الْمُبْدُوءُ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ تَعْلَمُهُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّسُلُ إِلَّا نَحْنُ نَعْلَمُهُ، وَأَمَّا الْمَكْفُوفُ فَهُوَ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَمِّ الْكِتَابِ إِذَا خَرَجَ نَفَذٌ»^(١).

الخبر السادس

وهو بمعنى الخبر المتقدم أيضاً وهو ما رواه الشيخ الكليني في الكافي أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ عليه السلام فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ»^(٢).

إذا عرفت معاني علم الغيب فاعلم أنّ الكلام يقع في إمكان العلم بالغيب بهذه المعاني تارة، وفي وقوع العلم به أخرى.

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق.

الفصل الثاني

في إمكان علم غير الله بالغيب ووجوبه

وهو «بحث ثبوتي»

في المعاني الثلاثة المتقدمة

البحث الثبوتي

والكلام هنا في حكم العلم بالغيب ثبوتا يقع في إمكان كل واحد من هذه المعاني الثلاثة للعلم بالغيب ووجوبه وامتناعه.

أما المعنى الأول (غير المشهود)

فهو واجب للخالق، وممكن للمخلوق.

أما وجوبه للخالق، فوجهه:

إن العقل يستقل بوجوب صفة العلم للإله، وبأن من خفي عليه شيء من الغيب أو الشهادة فلا يقبل العقل ألوهيته، فالواجب للخالق هو العلم بالغيب كله.

بل العقل يستقل بأن الإله لا يغيب عنه شيء، فكل شيء مشهود له، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

فالقول: إن الله يعلم الغيب، لا يراد به: إنه يعلم ما غاب عنه، لأنه لا يوجد شيء غائب عنه سبحانه.

قال عز شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنْ أَلَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢).

وقال جل وعلا: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٣).

وقال تبارك اسمه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٤).

فلا يوجد غيب بالنسبة إلى الله، بل ولا بالنسبة إلى غيره سبحانه، فإنه ما من شيء إلا وعليه شهيد، وكفى بالله شهيداً.

وهذا قرينة على أن المراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾^(٥) أي ما يخفى علينا، إذ لا يخفى عليه سبحانه شيء.

قال تبارك اسمه: ﴿عَلِمِ الْغَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٦).

ولعلك تسأل: كيف تحتجون على حكم يستقل به العقل بالآيات.

(١) سورة الحج: ١٧.

(٢) سورة آل عمران: ٥.

(٣) سورة الرعد: ٣٣.

(٤) سورة فصلت: ٥٣.

(٥) سورة الأعلى: ٧.

(٦) سورة سبأ: ٣.

والجواب: ليس الغرض من ذكرنا هذه الآيات هو الاحتجاج بها، بل الغرض منها التبرك، والاقتباس من أحسن الحديث.

فإن القرآن كتاب مبارك، قال سبحانه: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾^(١).

وهو أحسن الحديث، قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِيَ﴾^(٢).

وقد جرت طريقتنا في كل موضع رأينا في القرآن الكريم تعبيرا يناسب حكم العقل الذي نحن بصدد تقريره أن نختار التعبير القرآني، للتبرك، واقتباس أحسن الحديث، وإن كنا في مقام الاستدلال العقلي، فاحفظه. والخاص: إن العقل مستقل بأن الإله يجب أن يكون عالماً بالغيب والشهادة، بل لا يخفى عليه شيء.

وأما إمكانه للمخلوقين، فوجهه:

إن العقل مستقل بأن المخلوق في نفسه ليس العلم بالغيب واجبا له، ولا ممتنعا في حقه، بل علم المخلوق بغير المشهود أمر ممكن في نفسه. وإن علم المخلوق بالغيب كعلمه بالشهادة.

(١) سورة الأنعام: ٩٢.

(٢) سورة الزمر: ٢٣.

فإن أريد السؤال عن إمكان استقلال المخلوق بالعلم بالغيب، وإحاطته به بنفسه، ومن دون تعليم وإيتاء من الله سبحانه:

فالجواب: إن امتناع علم المخلوق بنفسه بالغيب ظاهر، لأن المخلوق في نفسه لا حول له ولا قوة، ولا علم له إلا ما علمه الله تعالى، والمخلوق في نفسه محتاج فقير فاقد لجميع الكمالات، وعاجز عن كل فعل، وهو عبد مملوك لا يقدر على شيء.

وكما يمتنع علم المخلوق بما هو مشهود له، فكذلك يمتنع عليه العلم بما هو غائب عنه لأنهما من واد واحد.

وإن أريد السؤال عن إمكان أن يؤتي الله المخلوق علم الغيب:

فالجواب: إن ذلك على الله يسير، وكما يمكن أن يؤتي الله المخلوق العلم بالمشهود فكذلك يمكن أن يؤتيه العلم بالغيب، لأن علم العبد إنما هو بتعليم الله، والعبد نفسه لا يمكنه أن يعلم الغيب ولا الشهادة، وكما يجوز أن يؤتي الله سبحانه علم المشهود للمخلوقين فكذلك يجوز أن يؤتيهم علم الغيب، لأن الله على كل شيء قدير، ولا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء.

فالمخلوق في نفسه ممكن، فقير، محتاج، لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ولا حياة ولا علماً ولا قوة، وكل ما عنده فهو موهوب مكتسب، آتاه الله إياه.

فإن آتاه الله علم شيء من الشهادة صار العبد عالماً به، بتعليم الله له، وإن لم يؤته علمه لم يعلمه، وإن كان حاضراً عنده ومشهوداً له.

وإن آتاه الله علم شيء من الغيب علمه، وإن كان غائباً عنه، وإن لم يؤته لم يعلمه.

وعليه: فعلم المخلوق بنفسه بغير المشهود ممتنع، وبتعليم الله له ممكن، بل واجب.

نعم، يمتنع على المخلوق أن يحيط ببعض الغيب، كالإحاطة بالله سبحانه، وبصفاته، فهذا الغيب يمتنع أن يعلم به العبد، أياً كان.

إظهار الرسل على الغيب واجب

وهل يجب أن يطلع الله بعض خلقه على بعض الغيب؟

الجواب: نعم، فيستثنى من إمكان علم المخلوقين بالغيب من توجب الحكمة أن يطلعهم الله على بعض الغيب. ومنهم الرسل.

وسبب وجوب ذلك: إنَّ حكمة الله لما اقتضت تكليف العباد، وكانوا محتاجين إلى الهداية، والهداية تتوقف على وجود شريعة، وعلى الترغيب والترهيب، والشريعة هي ما يجعله الله للعباد من الأحكام التي تصلح شؤون دينهم ودنياهم، فالحكمة البالغة التي أوجبت تكليف العباد توجب أن يطلع الله رسله على بعض الغيب الذي يتوقف عليه ما يريد الله من الرسل من قيام الناس بالقسط، ومن التبشير والإنذار، والتعليم، والإصلاح. مضافاً إلى أن تعليم الرسل بعض الغيب فضل وكرم، والله سبحانه ذو الفضل العظيم والمن الجسيم، فأين ما وجد المحل المستحق وجد الفضل.

على أنّ العقل بعد أن يعلم أنّ حكمة الله تعالى قد اقتضت أن يقوم الناس بالقسط، فالعقل يدرك أنّه لا بد لهم من شريعة من الله إذا عملوا بها قاموا بالقسط، وحيث إنّ لا توجد أهلية في جميع المكلفين لتلقي هذه الشريعة من الله سبحانه بالمباشرة، بل ولا بواسطة الملائكة، فوجب أن يصطفي الله سبحانه من الناس من له أهلية لتلقي الوحي، كي يخبره به، وهذه الشريعة من الغيب، فوجب بمقتضى الحكمة أن يعلم الأنبياء ببعض الغيب.

إظهار المكلفين على الغيب

وهل يجب على الله أن يعلم عامة المكلفين بعض الغيب؟

والجواب:

قد يقال: إنّ الله سبحانه خلق الخلق لحكمة بالغة، وكلف الإنس والجن بتكاليف، ووعد المطيع منهم الجنة، وتوعد العاصي بالنار، وشرط دخولهم إلى الجنة بالإيمان، ومما ألزمهم بالإيمان به: الغيب، فهو سبحانه غيب، والإيمان به واجب، وصفاته غيب، والإيمان بها واجب، ونبوة نبيه غيب، والإيمان بها واجب، وأنبياءه وملائكته وكتبه غيب، والإيمان بها واجب.

ولو كان باب العلم بالغيب مسدودا على العباد ألبتة لكان تكليفهم بالإيمان بكل ذلك تكليفا بها لا يطاق، لأنّ الإيمان المطلوب هو الإيمان عن علم، والعلم غير مقدور.

إلا أن يكون الواجب هو الإيمان بما ليس لهم به علم، لكنه من الفساد بمكان ظاهر.

وقد ذم القرآن الكريم الاعتماد على الظن:

قال سبحانه: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْأُنثَى وَمَا

لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(٢).

وقال عز وجل: ﴿وَلَنْ تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ

يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(٣).

وقال سبحانه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ

بِمَا يَفْعَلُونَ﴾^(٤).

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ

إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾^(٥).

(١) سورة النساء: ١٥٧.

(٢) سورة النجم: ٢٨.

(٣) سورة الأنعام: ١١٦.

(٤) سورة يونس: ٣٦.

(٥) سورة الجاثية: ٣٢.

كما مدح المؤمنين بالغيب، فقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ اللَّهَ هُمْ يَرْزُقُوهُمْ مِنْ غَيْرِ حِسَابٍ﴾ (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) ﴿١﴾

فهل تراه سبحانه مدحهم بإيمانهم المبني على الجهل والعمى، والظن والتخمين، أو مدحهم على إيمانهم بما يعلمون به وإن كان غيباً؟! فمن وجوب الإيمان بالغيب نعلم أن باب العلم بالغيب غير مسدود على العباد بالكلية، بل يمكنهم العلم ببعض الغيب. ولو وقع في نفسك أن هذا الدليل مشوب بالاعتماد على النقل، الذي يثبت وجوب الإيمان بالغيب، وأردت دليلاً عقلياً خالصاً على وجوب تعليم الله سبحانه العباد بعض الغيب فنقول:

إن الإنسان مخلوق، وله خالق وهبه العقل والإرادة، وخالقه حكيم، والحكيم لا يفعل شيئاً عبثاً، فمن اتصاف الإنسان بالعقل والإرادة نعلم أن الحكمة من خلقه لا تتم إلا بهما، والحكمة التي لا تتم إلا بهما هي التكليف. كما أن العقل يستقل بوجوب شكر الخالق المنعم، والإنسان يعلم أن خالقه غير مشهود ولا محسوس، فالعبد قاصر عن الإحاطة بخالقه، فمن الواجب في حكمة الله سبحانه أن تعليم الإنسان وجود الله وصفاته

بالآيات والدلائل الموصلة إلى العلم بوجود الله وهو غيب، وبصفاته وهي غيب، لكي يتمكن العبد من شكر الله سبحانه، وإلا كان خلقه متصفا بالعقل والإرادة عبثاً.

وحاصل هذا الجواب: إنّ حكمة الله توجب تعليم بعض الغيب الذي يجب الإيمان به لبعض المخلوقين الذين يستقل العقل بوجوب الإيمان بالله عليهم وبوجوب شكره.

فعلم المكلفين ببعض الغيب واجب.

هذا أقصى ما يمكن أن يستدل به لإثبات وجوب علم الإنسان ببعض الغيب.

عدم تمامية الجواب

ومع ذلك فإنّ في النفس منه شيئاً.

لأن العقل إنما يوجب الإيمان ببعض الغيب استناداً إلى اليقين فيما كان باب اليقين به مفتوحاً، وأمّا لو انسد باب اليقين فالواجب هو الإيمان به استناداً إلى الظن.

والعقل لا يعيب الاعتماد على الظن في هذه الصورة، فإنّ شكر المنعم واجب، والمنعم غيب، فإذا لم يمكن العلم به، فيجب شكره ظناً.

والذي يهون الخطب في هذا البحث أنّ كل عاقل يدرك بالوجدان إمكان العلم بكثير من الغيب، استناداً إلى الآثار والأدلة والبراهين، ولا ينفك عاقل عن العلم بكثير من الغيب في آن من الآنات.

فهل يشك عاقل يسمع طرق الباب في وجود طارق وراءه؟
 وهل يشك عاقل يرى أثر المسير في أن أحداً قد سار وترك الأثر؟
 وهل يشك عاقل يرى الدخان في وجود حريق نشأ عنه الدخان؟
 وهكذا في كل موارد العلم بالمؤثر الغائب عند العلم بالأثر المحسوس.
 ومثلها موارد العلم بالأثر الغائب عند العلم بالمؤثر المحسوس.
 هذا بحسب ما يدركه الإنسان بوجدانه، مع قطع النظر عن الشرع.

دفع لدخل مقدر

وإسناد العلم إلى المخلوق لا يستلزم تشبيهه بالخالق، لأن الفرق بين علم الخالق وعلم المخلوق يظهر في عدة جهات، منها:

- ١ - إن علم الخالق واجب، إذ يمتنع عليه الجهل، وعلم المخلوق ممكن.
- ٢ - إن علم الخالق ذاتي، غير موهوب، وعلم المخلوق موهوب مكتسب.

٣ - إن علم الخالق تام، عام، وعلم المخلوق محدود، خاص.

خلاصة البحث الثبوتي في المعنى الأول

والمتحصل من الكلام في مقام الإمكان هو النتائج التالية:

النتيجة الأولى: إن علم الله بجميع غير المشهود واجب. بل هو قائم على كل نفس، وعلى كل شيء شهيد.

النتيجة الثانية: علم الخلق بغير تعليم بالمشهود وبغير المشهود ممتنع، وهذا هو المعنى الثاني الآتي.

النتيجة الثالثة: علم عامة المكلفين بعض الغيب بتعليم الله لهم ممكن.

النتيجة الرابعة: علم الرسل ببعض الغيب بتعليم الله لهم واجب في الحكمة.

النتيجة الخامسة: علم المخلوقين بجميع الغيب ممتنع، حتى الرسل. هذا كله في إمكان العلم بالغيب بالمعنى الأول، ووجوبه، وامتناعه.

وأما الغيب بالمعنى الثاني: ما يعلم بغير تعليم

وقد يسمى: (المعلوم بالذات)، أو: (المعلوم بالاستقلال).

فقد ظهر مما ذكرناه في حكم علم الغيب بالمعنى الأول (غير المشهود)، أن علم الغيب بغير تعليم واجب لله تعالى، وممتنع على الخلق أجمعين.

أما وجوبه لله سبحانه:

فلأن العقل يستقل باستحالة الجهل على الإله.

وأما امتناعه على المخلوقين

فلأن المخلوق فقير محتاج إلى الله سبحانه في كل شيء، فلا علم له حتى بالمشهود، فكيف بغير المشهود.

فإننا إنما نعلم بما يبلغ مسامعنا وبصرنا لأجل أن الله سبحانه أودع فينا القوى التي تؤهلنا لتلقي ما يصل إلى سمعنا وبصرنا، ولو سلب الله منا هذه القوى لم يكن حضورنا عند الأصوات العالية ولا قربنا من الألوان الزاهية كافياً في حصول السمع والرؤية.

وأما الغيب بالمعنى الثالث: ما استأثر الله بعلمه

وقد يسمى: العلم المكفوف، والمحجوب.

فحكمه أيضاً ظاهراً.

لأنه إذا ثبت أن الله سبحانه قد استأثر بالعلم بشيء ما، وكفه عن خلقه، أو كفه عن نفسه، وحجبه عنهم فيمتنع على الخلق أن يعلموا به، وإلا لانتقض سلطانه تبارك اسمه، ولم يكن سبحانه على كل شيء قدير، ولم يكن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولم يكن لا حول ولا قوة إله به.

بل عرفت فيما مر أن علم المخلوقين بغير تعليم الله ممتنع، وأن علمهم بالشهادة بأنفسهم ممتنع، فكيف بعلمهم بالغيب. واستحالة علم المخلوقين بما حجبه عنهم أوضح.

وبتعبير آخر: إذا كان العباد عاجزين بأنفسهم عن العلم بما لم يعلمهم الله تعالى به، فهم عن العلم بما حجبه عنهم أعجز.

وقد دلنا العقل على امتناع بعض الغيب على المخلوقين، مثل العلم بكنه ذات الله سبحانه، والعلم بكنه صفاته العليا، فإنه لا يحيط بهما علم أحد من المخلوقين، كائناً من كان، فوجب أن يختص علمهما به سبحانه وتعالى.

وبعبارة أخرى:

إن قولنا بوجوب علم الله بالغيب بهذا المعنى ينحل إلى قضيتين:

الأولى: وجوب علم الله بهذا الغيب (ما استأثر به).

وهذه القضية يعلم دليلها العقلي مما ذكرناه في وجوب علم الله بالغيب

بالمعنى الأول، فإنّ العقل يستقل بوجوب العلم مطلقاً للإله، وباستحالة

الجهل عليه، خصوصاً الجهل بنفسه، وبصفات نفسه.

والثانية: امتناع علم المخلوقين بهذا الغيب (ما استأثر الله بعلمه).

وهذه القضية يعلم دليلها العقلي مما تقدم في امتناع علم المخلوقين بذاته

سبحانه وبصفاته.

هذا كله فيما يقضي به العقل في إمكان العلم بالغيب ووجوبه وامتناعه

بمعانيه الثلاثة.

الفصل الثالث

وقوع العلم بالغيب

وهو «بحث إثباتي»

وفيه ثلاث جهات:

* الجهة الأولى: في إثبات وجود من أوتي علم الغيب في الجملة.

* الجهة الثانية: من هم الذين أطلعهم الله على الغيب؟

* الجهة الثالثة: ما المقدار الذي يعلمه العباد من الغيب؟

تحرير محل الكلام

قد عرفت أنّ علم الغيب يطلق على معان ثلاثة (غير المشهود، والذاتي، وما استأثر الله به)، فهل البحث هنا عن وقوع العلم بالغيب بجميع معانيه؟

والجواب: إنّ محل الكلام هو العلم بالغيب بالمعنى الأول خاصة. وبالجمله: لما كان علم المخلوقين بالغيب بالمعنى الثاني والثالث ممتنعاً ثبوتاً، وغير ممكن عقلاً، فلا محل للبحث عن وقوع العلم بهما، وإنما البحث في هذا الفصل عن وقوع العلم بالغيب بالمعنى الأول، أعني: غير المشهود. وتوضيحه:

١ - أمّا المعنى الثاني (الذاتي، ما علم به من دون تعليم): فقد عرفت أنّ الغيب بهذا المعنى واجب الثبوت لله سبحانه، ممتنع الثبوت لغيره. فلا محل للبحث عن وقوعه، لأنّ البحث في الوقوع إنما محله الأمر الممكن، وأمّا الواجب والممتنع فلا محل للبحث عن وقوعه.

٢ - وأمّا المعنى الثالث (ما استأثر الله بعلمه): فهو واجب الثبوت لله سبحانه، ممتنع الثبوت لغيره، فلا محل للبحث عن وقوعه أيضاً.

نعم، في هذا المعنى بحث صغروي، عن وجود شيء يجوز العقل أن يطلع الله المخلوقين عليه، ولكنه سبحانه حجه عنهم، وحرمتهم من معرفته، ولم يعلم به أحداً من خلقه، استثارا بعلمه، وكفأ لهم عنه.

فقد جاء في بعض الروايات أن الله سبحانه استأثر بعلم أمور، حجبها عن جميع خلقه، كعلم وقت الساعة، وقيام القيامة، والحرف الثالث والسبعين من اسمه الأعظم، والروح.

فإن العقل يجوز أن يطلع الله بعض عباده على وقت الساعة، وعلى الروح، وعلى جميع حروف اسمه الأعظم، ولكن الدليل الشرعي قد قام على أن الله لم يطلع أحداً على وقتها.

فإذا تم الدليل الشرعي، وعلمنا بأن الله حجب هذه الأمور عن جميع خلقه فالعقل يحكم بأن الله أخفى وقت الساعة - مثلاً - لحكمة، لأن العقل يستقل بأن الله حكيم، لا يلعب، ولا يعبث، فيستكشف العقل من إخفاء الله وقت الساعة أن إخفاء وقت الساعة مشتمل على مصلحة ما اقتضت ذلك الإخفاء، وإن لم يجد العقل طريقاً لتشخيص تلك المصلحة.

وهذا بحث مرتبط بالبحث عن مقدار ما أطلع الله أوليائه عليه من الغيب، وسيأتي إن شاء الله.

وأما لو ثبت أن الله تعالى حجب شيئاً عن جميع خلقه فيمتنع عليهم العلم به، ولا محل للبحث عن وقوع علمهم به على هذا الفرض.

٣ - وأما المعنى الأول (غير المشهود): فهو محل الكلام هنا.

جهات البحث:

ثم اعلم أنّ البحث في وقوع العلم بغير المشهود يقع في ثلاث جهات:

الجهة الأولى: في إثبات وجود من أوتي علم الغيب في الجملة

الجهة الثانية: من هم الذين أوتوا علم الغيب؟

الجهة الثالثة: ما المقدار الذي أوتوه؟

الجهة الأولى

في إثبات وجود من أوتي علم الغيب في الجملة

فالصحيح فيها أنه يوجد من أطلعه الله على الغيب، وأظهره على غير المشهود. وقد دلت على ذلك الأدلة الأربعة (الكتاب والسنة والإجماع والعقل).

الدليل الأول القرآن الكريم

فقد دلت آيات كثيرة على أن الله قد علم بعض عباده بعض الغيب.
ويمكن تصنيف الآيات القرآنية التي دلت على ذلك إلى أربع طوائف:
الطائفة الأولى: التي دلت على علم بعض العباد ببعض الغيب بعنوان
الغيب ومفهومه.

الطائفة الثانية: التي دلت على إثبات شيء لبعض العباد يندرج تحته علم
الغيب.

الطائفة الثالثة: التي أثبتت علم بعض العباد ببعض أفراد الغيب ومصاديقه.
الطائفة الرابعة: التي تخبر بالغيب، وتوجب العلم به.

الطائفة الأولى: الآيات التي جاء فيها لفظ الغيب
ومنها قوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا
قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذَابَ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١).

وجه دلالتها: إنها صرحت بأن قصة نوح من الغيب، كما صرحت بأن الله سبحانه قد علم رسوله ﷺ وقومه بهذا الغيب، كما دلت على أنه ﷺ وقومه قد علموا بهذا الغيب بعد مجيء القرآن به.

فالآية قطعية الصدور، وقطعية الدلالة على إثبات علم بعض العباد ببعض الغيب، وهو المطلوب، فأى عذر لمن أنكره بعد تنبيهه عليها.

فإن قلت: لكن القرآن الحكيم فيه آيات تنفي علم أحد غير الله بالغيب. قلت: نعم، لكنها إنما تنفي علمهم بالغيب قبل أن يطلعهم الله عليه، وأما بعد أن يطلعهم الله عليه فلا تنفيه الآيات.

فهذه آية واحدة من هذه الطائفة، وتوجد آيات كثيرة توافقها في الدلالة. إن قلت: لكن القرآن الكريم دلنا على انحصار علم الغيب في الله سبحانه.

قلت: نعم، ولا تنافي بين آيات القرآن الكريم، وإنما يتوهم التنافي من لا يتدبر في آياته، ولا يعقل معناها.

ويتضح تفصيل هذا الجواب أكثر في التصنيف الآتي:

التصنيف البدوي لآيات الطائفة الأولى

وتوضيح الحال في آيات علم الغيب التي جاء فيها لفظ الغيب: إنه قد جاء ذكر (الغيب) بهذا اللفظ في آيات كثيرة في القرآن الكريم، ويمكن أن نصنف هذه الآيات تصنيفاً ابتدائياً وبالنظرة الأولى إلى صنفين: الأول: الآيات التي نفت علم غير الله بالغيب البتة.

والثاني: الآيات التي أثبتت علم بعض العباد ببعض الغيب.

أما الصنف الأول (النافية) فتلاثة أقسام:

القسم الأول: التي نفت علم غير الله تعالى بالغيب بدلالة المنطوق

ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١).

وجه دلالتها: إنها دلت على أنه لا أحد ممن في السموات والأرض يعلم الغيب، ومن في السموات والأرض عنوان عام يدخل فيه الملائكة، والأنبياء، والأولياء، والآية تنفي علم أي منهم بالغيب.

القسم الثاني: التي حصرت علم الغيب في الله

ومنها قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ

الرَّحِيمُ﴾^(٣).

وجه دلالتها: إنها تدل على أن الله سبحانه وحده (عالم الغيب والشهادة)، ولو كان غيره يعلم الغيب، لم يصح وصفه بأنه وحده عالم الغيب والشهادة.

(١) سورة النمل: ٦٥.

(٢) سورة السجدة: ٦.

(٣) سورة الحشر: ٢٢.

فالأيات تنفي علم غيره سبحانه بالغيب بدلالة المفهوم، لأن قصر الحكم على موضوع يدل بالمفهوم (مفهوم الحصر) على نفي ذلك الحكم عما سواه. بل قال بعضهم إن دلالة الحصر على انتفاء الحكم عن غير من قصر عليه بالمنطوق.

والأمر سهل، بعد اتفاقهم على أصل الدلالة، التي هي المدار في الحجية. ومنها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾^(١).

وتقريب دلالتها: إنها دلت على انحصار الغيب لله تعالى، ولو علم غيره بالغيب لم يكن الغيب له وحده.

ودلالة هذه الآية مبنية على دلالة لفظة (إنما) على النفي، وأما على رأي أبي حنيفة ومن تبعه من دلالتها على تأكيد الإثبات وسكوتها عن النفي، فلا تدل الآية على نفي علم غير الله سبحانه بالغيب.

ومنها: الآيات التي وصفته سبحانه بأنه عالم الغيب، فإنها ظاهرة في الحصر:

كقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عِلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾^(٢).

(١) سورة يونس: ٢٠.

(٢) سورة الزمر: ٤٦.

وقوله سبحانه: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١).

وقوله عز سلطانه: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وقوله جل شأنه: ﴿قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَدَىٰ تَفَرُّوتَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

وتقريب دلالة الآيات في هذا القسم: إنها تدل على انحصار علم الغيب في الله تعالى، وحصره فيه سبحانه يدل على نفيه عن سواه.

وهذه الآيات وإن اختلفت في منشأ دلالتها على الحصر، فبعضها يستفاد الحصر فيها من أداة الحصر، وهي لفظ (إنما)، وبعضها يستفاد الحصر فيها من السياق، وبعضها يستفاد الحصر فيها من هيئة الجملة ونظامها، وبعضها يستفاد الحصر فيها من قرينة المقام، وكونها في مقام التمدح والثناء.

إلا أن الاختلاف في منشأ الدلالة غير مؤثر فيما هو المهم، من دلالتها على حصر علم الغيب في الله.

(١) سورة التوبة: ٩٤.

(٢) سورة التوبة: ١٠٥.

(٣) سورة الجمعة: ٨.

فجميع هذه الآيات تشترك في جهة واحدة، وهي دلالتها على انحصار علم الغيب في الله تعالى، وهو يدل بالمفهوم على عدم علم غير الله بالغيب.

القسم الثالث: التي تنفي علم الغيب عن بعض العباد بأعيانهم
والمراد ببعض العباد: هم الذين قيل عنهم: إنهم أوتوا علم الغيب، مثل رسول الله ﷺ.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١).

وقوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٢).

وفي معناهما، وإن لم يكن فيه لفظ الغيب، قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾^(٣).
فهذه الطائفة من الآيات بأقسامها الثلاثة تنفي علم غير الله سبحانه بالغيب.

(١) سورة الأعراف: ١٨٨.

(٢) سورة الأنعام: ٥٠.

(٣) سورة الأحقاف: ٩.

وأما الصنف الثاني (المثبتة) فخمسة أقسام:

القسم الأول: ما دل على وحي أنباء الغيب ماض أو حاضر أو قادم
فأما الغيب الذي مضى:

فمنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَقِيبَ لِلْمُنْقِيبِ﴾^(٢).

وقوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾^(٣).

وجه دلالتها: إنها وصفت قصة نوح، وكفالة زكريا لمريم، ومكر إخوة يوسف به بأنها من الغيب، وهي تخبر به وتبينه، وتدل على أن الله سبحانه أوحى إلى نبيه ﷺ نبأها، فالآيات تدل على أن الله علم نبيه بهذا الغيب.

وأما الغيب الحاضر:

فكثير، منه إخبار عيسى قومه عما يدخرون في بيوتهم:

(١) سورة آل عمران: ٤٤.

(٢) سورة هود: ٤٩.

(٣) سورة يوسف: ١٠٢.

قال تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ ^(١).

فقد كان ما في بيوتهم غائباً عن عيسى عليه السلام، وكان ينبئهم به، وما في بيوتهم أمر غائب معاصر.

ومنه إخبار النبي صلى الله عليه وآله بأن بعض أزواجه نبأت بما أسر إليها وأظهره الله عليه:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ، قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ ^(٢) ٣
 إِنَّ تَنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمُ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ^(٣) ٤.

ومنه خبر مقالة المنافقين إذا خلوا إلى شياطينهم:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ﴾ ^(٣).

ومنه إخبار المؤمنين بأنهم يحبون المنافقين والمنافقون لا يحبونهم:

قال سبحانه: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْتُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ

(١) سورة آل عمران: ٤٩.

(٢) سورة التحريم: ٣ - ٤.

(٣) سورة البقرة: ١٤.

بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١١٩﴾ إِنْ تَمَسَّكْتُمْ حَسَنَةً تَسْوُوهُمْ وَإِنْ تَصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾ ﴿١﴾ .

ومنه خبر ما يضمه المنافقون:

قال سبحانه: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ ﴿٢﴾ .

ومنه خبر اعتقاد المنافقين:

قال سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ ﴿٣﴾ .

وأما الغيب القادم في المستقبل:

فكثير جداً، منه خبر فتح مكة:

قال عز وجل: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنه خبر هزيمة الروم وانتصارها:

قال تبارك اسمه: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ

(١) سورة آل عمران: ١١٩ - ١٢٠.

(٢) سورة النساء: ٨٩.

(٣) سورة المنافقين: ١.

(٤) سورة الفتح: ٢٧.

الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ (١).

ومنه خبر موت أبي لهب وامراته على الكفر:

قال عز وجل: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۚ ﴿١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا

كَسَبَ ۚ ﴿٢﴾ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۚ ﴿٣﴾ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۚ ﴿٤﴾ فِي

جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۚ ﴿٥﴾ (٢).

ومنه خبر موت الوليد على الكفر:

قال عز وجل: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۚ ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا ۚ ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ

شُهُودًا ۚ ﴿١٣﴾ وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيدًا ۚ ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَن يَزِيدَ ۚ ﴿١٥﴾ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِإِيْتِنَا عَنِيدًا ۚ ﴿١٦﴾ سَأَرْهُقُهُ

صَعُودًا ۚ ﴿١٧﴾ (٣).

ومنه خبر انقطاع نسل عمرو بن العاص:

قال سبحانه: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ۚ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۚ ﴿٢﴾ إِنَّكَ

شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۚ ﴿٣﴾ (٤).

ومنه خبر تخلف المنافقين:

(١) سورة الروم: ٢ - ٤.

(٢) سورة المسد: ١ - ٥.

(٣) سورة المدثر: ١١ - ١٧.

(٤) سورة الكوثر: ١ - ٣.

قال عز وجل: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَفَذُّوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ ^(١).

ومنه خبر هزيمة الكفار:

قال تعالى: ﴿أَمْرٌ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾ ^(٢) سَبِّهْهُمْ بِالْجَمْعِ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ^(٣).

ومنه خبر عصمة النبي ﷺ من الناس:

قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ^(٤).

ومنه الإخبار عن أشرار الساعة:

قال تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ ^(٥).

وقال سبحانه: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي

حَقًّا﴾ ^(٦) وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ^(٧).

(١) سورة التوبة: ٨٣.

(٢) سورة القمر: ٤٤ - ٤٥.

(٣) سورة المائدة: ٦٧.

(٤) سورة الكهف: ٩٨.

(٥) سورة الكهف: ٩٨ - ٩٩.

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْفُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرُوا مَا عَلُوا تَتَبِيرًا﴾ ^(١).

وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ ^(٢).

وقال سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ ^(٣) ١١ ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقِّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولُونَ لَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ ^(٤) ١٧.

وقال تعالى: ﴿وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ أَكُنُوا الْأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾ ^(٥).

وقال تبارك اسمه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ^(٦) ٩٩ ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ^(٧) ١٠٠ ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ ^(٨) ١٠١ ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ^(٩) ١٠٢ ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ ^(١٠) ١٠٣ ﴿تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾ ^(١١) ١٠٤.

(١) سورة الإسراء: ٧.

(٢) سورة النمل: ٨٢.

(٣) سورة الأنبياء: ٩٦ - ٩٧.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٤.

(٥) سورة المؤمنین: ٩٩ - ١٠٤.

هذا فيما يخص المستقبل في الدنيا.

ومن الغيب المستقبل ما يقع في البعث والنشور والحشر والجمع والحساب ودخول المؤمنين الجنة ودخول الكافرين النار، وكلام أهل الجنة، وكلام أهل النار.

القسم الثاني: ما دل بمفهومه على علم صنف بالغيب

ومنه قوله سبحانه: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۖ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ۚ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولًا رِيبَهُمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخَصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ۚ﴾ (٢٨) (١).

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ ۚ﴾ (٢).

وقوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ

يَشَاءُ ۚ﴾ (٣).

ووجه دلالتها: إن مقتضى الاستثناء في الآية الأولى والثانية هو الإثبات،

لأن المستثنى منه منفي، والاستثناء من النفي إثبات، فمفاد الأولى: إن الله

يظهر على غيبه من ارتضى من رسول. ومفاد الثانية: إنا نعلم ما علمتنا.

والأولى: تثبت علم الرسل بما يظهرهم الله عليه من الغيب.

(١) سورة الجن: ٢٦ - ٢٨.

(٢) سورة البقرة: ٣٢.

(٣) سورة آل عمران: ١٧٩.

والثانية: تثبت علم الملائكة بما علمهم الله به من الغيب.
كما أن ظاهر الاستدراك في الآية الثالثة أن المستدرك له صلة بالمستدرك
منه، فالله يجتبي من رسله من يطلعه على الغيب.

شواهد من بعض كتب التفسير

تفسير الطبري (ت ٣١٠ هـ)

«القول في تأويل قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾»

قال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك^(١).
إلى أن يقول: «قال أبو جعفر: وأولى الأقوال في ذلك بتأويله: وما كان
الله ليطلعكم على ضمائر قلوب عباده..... غير أنه تعالى ذكره يجتبي من
رسله من يشاء فيصطفيه، فيطلعه على بعض ما في ضمائر بعضهم، بوحيه
ذلك إليه ورسالته»^(٢).

تفسير البغوي (ت ٥١٦ هـ)

«﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ لأنه لا يعلم الغيب أحدٌ غيره،
﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ فيُطْلِعُهُ عَلَى بَعْضِ عِلْمِ الْغَيْبِ، نَظِيرُهُ

(١) تفسير الطبري: ٤٢٦/٧.

(٢) المصدر السابق: ٤٢٧/٧.

قوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٦) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴿١﴾.

تفسير القرطبي (ت ٦٧١ هـ)

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي﴾ أي يختار ﴿مِنْ رَسُولِهِ﴾ لإطلاع غيبه ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿٢﴾.

فمفهوم هذه الآيات: إثبات علم بعض العباد بما علمهم الله إياه من الغيب.

ولو لم يكن الاستثناء من النفي دالا على الإثبات، وكان وجوده كعدمه، لكان قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (٣) كقولك: (شهد الله أنه لا إله)، فدل هذا على نفي الإله مطلقاً والعياذ بالله، ولكان قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٤) كقولك: (وما أرسلناك)، فدل هذا على نفي إرساله ﷺ والعياذ بالله، ولو كان كذلك لاحتج الكفار في كل زمان على المسلمين بهاتين الآيتين وأمثالهما على بطلان دين الإسلام والعياذ بالله. وكم لهؤلاء القوم من زلة تستلزم بطلان الدين.

(١) تفسير البغوي (لباب التأويل في معالم التنزيل): ١٤١ / ٢.

(٢) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): ٢٨٠ / ٤.

(٣) سورة آل عمران: ١٨.

(٤) سورة الفرقان: ٥٦.

وما ذاك إلا لجهلهم بأصول الاستدلال، وشروطه، التي منها: أن الاستثناء من النفي إثبات، والاستثناء من الإثبات نفي.

القسم الثالث: ما دل على علم صنف بالملازمة

ومنها قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عِلْمَ الْغَيْبِ لَا يَرْفَعُونَ فِيهِ هُدًى لِلشَّقِيقِينَ ۝٢﴾

الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝٣﴾^(١).

وجه دلالتها: إنها مدحت المتقين بأنهم يؤمنون بالغيب، ومدحهم على إيمانهم بالغيب يستلزم علمهم بالغيب، لأن من يؤمن بما يجهل لا يستحق المدح.

فهذه الآية تدل بالملازمة على أن المتقين جميعاً يعلمون الغيب. ومن الظاهر أنه لا يراد علمهم بجميع الغيب، بل بما يلزم الإيمان به من الغيب، كوجود الله تعالى، وعلمه وحكمته وقدرته وحياته وسائر صفاته التي يجب الإيمان بها، ونبوة أنبيائه، وكتبه، وملائكته، والبعث، والجنة، والنار.

القسم الرابع: ما دل على أن الله يعلم الغيب لمن يستحق

مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠﴾

مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١ وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ ۝٢٢ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ۝٢٣ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ۝٢٥﴾^(١).

فإن الضن بمعنى البخل، وظاهر الآية: إنه لا يبخل بالغيب على من يستحق، بل يعلمه لمن هو أهل.

وسواء كان المقصود بالضمير في (وما هو) هو الله سبحانه، أو رسول الله ﷺ، أو جبريل عليه السلام، فإن الآية تدل على أن الله سبحانه يطلع بعض العباد على الغيب.

القسم الخامس: ما دل على أن الذي استأثر به الله هو بعض الغيب
قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٢).

فإن تخصيص الخمسة بأنها عند الله سبحانه ظاهر في امتيازها عما سواها من الغيب والشهادة، وأن الله سبحانه استأثر بها خاصة، ولم يستأثر بالغيب كله.

فتدل الآية بالملازمة على أن الله أطلع بعض عباده على غير هذه الخمسة من الغيب.

والآية الأخيرة وإن لم يكن فيها لفظ الغيب، لكن فيها معناه.

وسياتي نقل بعض الروايات المبينة لذلك إن شاء الله.

(١) سورة التكويد: ١٩ - ٢٥.

(٢) سورة لقمان: ٣٤.

خلاصة ما تقدم

وبعد ملاحظة هاتين الطائفتين من الآيات ^(١):

يتبين لنا: أن القرآن الكريم فيه آيات تنفي علم غير الله تعالى بشيء من الغيب، وآيات تثبت علم غيره سبحانه بشيء من الغيب.

والقرآن الكريم لا تعارض بين آياته، ولا اختلاف، قال سبحانه:

﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(٢).

وعليه: فلا بد من التدبر في مفاد الطائفتين من الآيات لنعرف وجه

الموافقة بينهما.

الجمع بين الآيات المثبتة والآيات النافية

وللعلماء في الجمع بين هذه الآيات بيانات:

ونحن نكتفي بذكر بيانين:

الأول: الجمع بينها بتخصيص الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب

بالآيات التي تثبت علم غيره سبحانه بالغيب، فتكون النتيجة بعد

التخصيص هي:

(كل من سوى الله فلا يعلم الغيب، إلا الأنبياء، أو: إلا الملائكة، أو: إلا

المتقون) وهكذا.

(١) الطائفة النافية، والطائفة المثبتة.

(٢) سورة النساء: ٨٢.

والثاني: الجمع بينهما بحمل العلم في الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب على العلم الذاتي، والآيات التي تثبت علم غير الله بالغيب على العلم الموهوب، فتكون النتيجة:

(كل ما سوى الله فليس يعلم الغيب بنفسه، وبعض العباد يعلمون بعض الغيب بتعليم الله).

والصحيح عندنا في الجمع هو الجمع الثاني. وتوضيح ذلك يستدعي الحديث عن كل واحد من البيانين في الجمع، ثم بيان ما عندنا من الملاحظات على الجمع الأول، ودليل الجمع الثاني.

أما الجمع الأول: بالتخصيص

فتقريره:

إن الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب عامة أو مطلقة، لأنها تنفي علم الغيب عن ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ومقتضى الحصر في الله ﴿إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾، و﴿ذَلِكَ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ هو أن كل من سوى الله فلا يعلم الغيب.

وعنوان (من في السماوات والأرض)، و (من سوى الله) من العناوين العامة.

والآيات التي تثبت علم بعض العباد ببعض الغيب آيات خاصة، لأنها
تثبت العلم لعناوين خاصة ﴿تُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾، ﴿مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾،
﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾.

والنسبة بين (من في السماوات والأرض) و (من سوى الله) وبين (من
ارتضى) و (المتقين) و (أنت) هي نسبة العام للخاص.
والقاعدة في كل مورد تعارض فيه العام والخاص هي التخصيص.
والنتيجة بعد التخصيص هي: كل (من في السماوات والأرض)، أو: كل
(من سوى الله) لا يعلمون الغيب، إلا (من ارتضى)، أو: إلا (أنت)، أو: إلا
(المتقين).

ويرد على هذا الجمع

وهذا الجمع غير مرضي.

والوجه في ذلك: أنه وإن كانت تقبله بعض الآيات:

كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، إذ يمكن
حملها على أنه: كل (من في السماوات والأرض) لا يعلم الغيب إلا (من
ارتضى من رسول).

لكن بعض الآيات النافية علم غير الله بالغيب تأبى هذا الحمل، ولا يمكن حملها على أن غير الله لا يعلم الغيب إلا رسول الله ﷺ مثلاً.

كقوله جل وعلا: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(١).

إذ ليس قوله تعالى: (وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ) عاماً ليخصص، بل هو خاص به ﷺ.

وكالآيات التي فيها مدح الله سبحانه بأنه وحده عالم الغيب، وعلام الغيوب، فإنها لو خصصت وكان مفادها: الله وحده علام الغيوب، ولا يعلم الغيب سواه إلا رسوله.

فأي توحد وتفرد مع ثبوت هذه الصفة لغيره؟! فالجمع بين الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب والآيات التي تثبت علم غير الله بالغيب بالتخصيص جمع غير مرضي.

اعتراض ودفعه

ولعلك تقول: إن الجمع بالتخصيص يستلزم إثبات العلم بالغيب للمخلوق على حد إثبات العلم به لله سبحانه، وهذا أمر نعلم ببطلانه.

(١) سورة الأنعام: ٥٠.

والجواب: إن الاستلزام ممنوع، بل العلم مسند إلى كل عالم بحسبه، فمن كان علمه ذاتيا فالعلم المسند إليه هو العلم الذاتي، ومن كان علمه موهوبا فالعلم المسند إليه هو العلم الموهوب.

والجمع بين الذاتي والموهوب في الإسناد كثير في لسان الشرع وأهله.

الجمع بين الذاتي والمجعول في الآيات

١ - ومن ذلك: الجمع بين ولاية الله وولاية رسوله وأمير المؤمنين في

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١).

مع أن ولاية الله ذاتية، وولاية الرسول وأمير المؤمنين مجعولة.

٢ - ومن ذلك: الجمع بين تحريم الله وتحريم رسوله كما في قوله جل

وعلا: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾^(٢).

مع أن تحريم الله هو الأصل، وتحريم النبي ﷺ تبعي، بل تحريم الله ذاتي،

وتحريم النبي بالتمكين.

(١) سورة المائدة: ٥٥.

(٢) سورة التوبة: ٢٩.

٣ - ومنه: الجمع بين إيتاء الله وإيتاء رسوله في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾^(١).

مع أن إيتاء الله ذاتي، ومما يملك، وإيتاء رسوله ﷺ بإذن الله.

٤ - ومنه: الجمع بين إرضاء الله وإرضاء رسوله في قوله عز اسمه: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

مع أن إرضاء الله واجب ذاتي، وحق الله ذاتي، وإرضاء رسوله واجب مجعول، بل إن إرضاء الرسول تبعي، لأنه ﷺ يرضى إذا رضي الله وأطيع.

٥ - ومنه: الجمع بين إغناء الله وإغناء رسوله في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٣).

مع أن إغناء الله مما يملك، وإغناء الرسول مما أذن الله له فيه.

فإن إغناء الله ذاتي، وإغناء النبي بما هو مأذون فيه.

٦ - ومنه: الجمع بين رؤية الله ورؤية رسوله لأعمالنا في قوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأَ اللَّهُ

(١) سورة التوبة: ٥٩.

(٢) سورة التوبة: ٦٢.

(٣) سورة التوبة: ٧٤.

مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١﴾ .

وقوله سبحانه: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٢).

مع أن رؤية الله ذاتية، ورؤية الرسول موهوبة، لأنه إنما يراى أعمالنا لأن الله مكنه من ذلك، فرؤية الله ذاتية، ورؤية رسوله ﷺ بتمكين الله له.

٧ - ومنه: الجمع بين طاعة الله وطاعة رسوله في قوله جل شأنه: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٣).

مع أن طاعة الله ذاتية وطاعة رسوله ﷺ مجعولة من الله.

٨ - ومنه: الجمع بين قضاء الله وقضاء رسوله في قوله عز وجل: ﴿وَمَا

كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ (٤).

مع أن قضاء الله ذاتي، وقضاء رسوله ﷺ موهوب.

٩ - ومنه: الجمع بين شكر الله وشكر الوالدين في قوله سبحانه: ﴿وَأَنْ

أَشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ﴾ (١).

(١) سورة التوبة: ٩٤.

(٢) سورة التوبة: ١٠٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٧١.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٦.

مع أن الشكر لله ذاتي، وللوالدين مجعول.

الجمع بين الذاتي والمجعول في الروايات

وقد كان الصحابة إذا سألهم رسول الله ﷺ عن شيء من أمور الشرع أجابوا: الله ورسوله أعلم، فجمعوا بين علم الله وهو علم ذاتي أو علم الرسول وهو علم موهوب من الله.

ففي صحيح البخاري:

قال: «أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم»^(٢).

وفي صحيح البخاري أيضاً:

قال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم»^(٣). وفيه أيضاً:

قَالَ: «أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم»^(٤). وفيه أيضاً:

قَالَ: «أفتدرون أي شهر هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم»^(٥). وفيه أيضاً:

(١) سورة لقمان: ١٤.

(٢) صحيح البخاري: ٢٩ / ١.

(٣) المصدر السابق: ٢٩٠ / ١.

(٤) المصدر السابق: ٦٢٠ / ٢.

(٥) المصدر السابق.

قَالَ «أفتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم»^(١).
وفيه أيضاً:

فَقَالَ: «معاذ هل تدري حق الله على عباده وما حق العباد على الله؟ قلت:
الله ورسوله أعلم»^(٢).

وفيه أيضاً:

«قال النبي لأبي ذر حين غربت الشمس: تدري أين تذهب؟ قلت: الله
ورسوله أعلم»^(٣).

بل كان من أدب الصحابة إذا أرادوا التسليم لله ورسوله أن يقولوا: (الله
ورسوله أعلم)، فقد روى البخاري في صحيحه أن أحدهم أتى زوجته
فقال لها:

«يا أم سليم قد جاء رسول الله ﷺ بالناس وليس عندنا ما نطعمهم؟
فقالت: الله ورسوله أعلم»^(٤).

ولم يقل لزوجته: تبا لك يا عدوة الله، لقد أشركت بالله، وإنما جاء رسول
الله ليدعو إلى التوحيد.

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح البخاري: ٣ / ١٠٤٩.

(٣) صحيح البخاري: ٣ / ١١٧٠.

(٤) صحيح البخاري: ٣ / ١٣١١.

ولا قال: شرك، شرك، استغفري ربك، فإنّ حماية حمى التوحيد أنّ تقولي: الله أعلم.

وليس الأمر خاصاً بالجمع بين العلم الذاتي والعلم الموهوب، بل جرت طريقتهم أيضاً على الجمع بين غيرهما، كالجمع بين المن الذاتي والمن الموهوب.

وفي صحيح البخاري أيضاً:

«عن عبد الله بن زيد بن عاصم قال: لما أفاء الله على رسوله ﷺ يوم حنين قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم، ولم يعط الأنصار شيئاً، فكأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس، فخطبهم فقال:

يا معشر الأنصار ألم أجدكم ضلالاً فهداكم الله بي وكنتم متفرقين فالفكم الله بي وكنتم عالة فأغناكم الله بي.

كلما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله آمن.

قال: ما يمنعكم أنّ تجيبوا رسول الله ﷺ.

قال كلما قال شيئاً قالوا: الله ورسوله آمن.

قال: لو شئتم قلتم جئنا كذا وكذا أترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير وتذهبون بالنبي ﷺ إلى رحالكم لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار ولو سلك الناس وادياً وشعباً، لسلكت وادي الأنصار وشعبها،

الأنصار شعار والناس دثار، إنكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»^(١).

والروايات في هذا كثيرة، تجاوزت حد التواتر.

ودلالتها على الجواز لا تحتاج إلى بيان، فإن الصحابة قالوا هذه الكلمة أمام رسول الله ﷺ، ولو كان ذلك ناقضاً للتوحيد، أو مخالفاً للشرع الحنيف لنهاهم، ولو نهاهم لنقل إلينا بالتواتر، بل لو نهاهم لما استمروا، لأنهم يقولونها على وجه التأدب وإظهار التوقير والتعظيم له ﷺ، والتأدب والتعظيم لا يكون بالمخالفة.

خصوصاً أن بعضهم أطوع إليه من بنائه ﷺ، كأبي ذر رضى الله عنه.

بل ثبت أن رسول الله ﷺ نفسه جمع بين الذاتي والموهوب في الإسناد، ففي صحيح البخاري:

«أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله.

قال: فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها؟ فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ، كلهم يرجو أن يعطاها.

فقال: أين علي ابن أبي طالب؟

ف قيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه.

قال: فأرسلوا إليه، فأتي به فبصق رسول الله ﷺ في عينيه ودعا له فبرأ حتى كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية.

فقال علي: يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟

فقال: انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم^(١).

فإن حب الله لعلي حب ذاتي، وحب النبي ﷺ له حب موهوب، لأنه إنما يحبه لأن الله خلقهما، ووهبه القدرة على محبته.

وكذلك حب علي لله، فإنه حب له بالأصالة، وأما حبه لرسول الله ﷺ فهو حب لله سبحانه.

ومع ذلك فقد جمع رسول الله ﷺ بين حب الله لعلي وحب رسوله لعلي، كما جمع بين حب علي لله وحبه لرسول الله. فلا غضاضة في الجمع بين الذاتي والموهوب ألبتة.

هذا تمام الكلام في الجمع الأول بين الآيات التي تنفي علم العباد بأي شيء من الغيب والآيات التي تثبت علم بعض العباد ببعض الغيب. وقد عرفت أنه جمع غير مرضي، وإن كان الاعتراض عليه باستلزامه للجمع بين الذاتي والموهوب اعتراضاً مدفوعاً.

(١) صحيح البخاري: ١٥٤٢/٤.

وأما الجمع الثاني: بأن العلم ذاتي وموهوب

فهو الجمع الصحيح بين ما ينفي علم الغيب وما يثبت.

فقد تقدم بيانه في مقدمة البحث، وأن الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب إنما تنفي علمهم به بأنفسهم، ولا تنفي علمهم به بتعليم الله سبحانه، وإلا لكانت تثبت عجز الله تعالى عن أن يعلمهم، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١)، ﴿وَلَا يُرِيدُكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾^(٢).

وتوضيح هذا الجمع ضمن مقدمات:

المقدمة الأولى

إن الآيات التي تدل على حصر علم الغيب في الله تعالى، والآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب لها عقدان:

عقد إيجابي: به تثبت علم الله بالغيب.

وعقد سلبي: به تنفي علم غير الله بالغيب.

المقدمة الثانية

إن العلم بالغيب الذي تثبته الله تعالى هو الذي تنفيه عن غيره. ولولا ذلك لم يستقم الحصر، ولا الاستثناء، ولا المدح.

(١) سورة آل عمران: ١٨٩.

(٢) سورة يونس: ١٠٧.

المقدمة الثالثة

إن العلم الموهوب المكتسب ممتنع في حق الله تعالى، لسببين:
السبب الأول: إنّ كل ما سوى الله تعالى فهو في نفسه فاقد لصفة العلم،
وفاقد الشيء لا يعطيه.
والسبب الثاني: إنّ الله تعالى عالم الغيب والشهادة، فلو أنّ أحداً أعطاه
العلم، كان ذلك تحصيلاً للحاصل، فإنّ العالم لا يُعطى العلم.
بل هو أردأ من تحصيل الحاصل، لأنّه تحصيل بالعرض لما هو حاصل
بالذات.

المقدمة الرابعة

أنّ العلم الذي دلت الآيات على أنّ الله جل وعلا يعلمه، ولا يعلمه
غيره لا يخلو من الاحتمالات التالية:
الاحتمال الأول: أنّ يكون المراد به العلم الذاتي.
الاحتمال الثاني: أنّ يكون المراد به العلم الموهوب.
الاحتمال الثالث: أنّ يكون المراد به الأعم من العلم الذاتي والعلم
الموهوب.

لا سبيل إلى الاحتمال الثاني، لامتناعه على الله.
ولا إلى الثالث، لأنّ الأدلة الأربعة تثبت أنّ الله علم بعض عباده على
بعض الغيب وأطلعهم عليه، فالحصر مخالف للأدلة الأربعة.

فتعين الاحتمال الأول.

إن قلت: لكن العلم الذاتي بالغيب ممتنع على العباد، فليس الحصر شرعياً.

قلت: لم نقل إن حصر علم الغيب في الله سبحانه حصر شرعي، فإن هذا الحصر فرع من فروع توحيد الله سبحانه، والعقل يستقل بتوحيده تبارك وتعالى في ذاته وألوهيته وصفاته، التي منها صفة العلم مطلقاً، بالغيب والشهادة.

هذا الجمع لا يخص آيات نفي علم العباد بالغيب مع آيات إثبات علم العباد بالغيب، بل يجري في كثير من آيات القرآن الكريم، كما تقدم بيان ذلك في النقوض التي ذكرناها في المقدمة.

وهذا هو الجمع الصحيح بين الآيات القرآنية التي وردت في مطلق العلم.

بيان ذلك:

إن الآيات القرآنية التي جاء فيها حكم مطلق العلم، على طائفتين أيضاً: فطائفة تنفي عن العباد مطلق العلم:

كقوله تبارك اسمه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

وقوله عز سلطانه: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾^(١).

وقوله تبارك اسمه عن الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٢).

وطائفة تثبت للعباد مطلق العلم:

قال عز من قائل: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٣).

وقال سبحانه: ﴿هَتَانِتمْ هَتُولَاءِ حَجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾^(٥).

وقال سبحانه: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٦).

(١) سورة المائدة: ١٠٩.

(٢) سورة البقرة: ٣٢.

(٣) سورة الزمر: ٩.

(٤) سورة آل عمران: ٦٦.

(٥) سورة الأنعام: ١١٤.

(٦) سورة البقرة: ٢٥٩.

وقال تعالى: ﴿قَالَ إِنْ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَاتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِيبِ﴾^(١).

وقال عز سلطانه: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وقال عز وجل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٣).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾^(٥).

وقال تبارك اسمه: ﴿خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادٍ﴾^(٦) مَا

خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٦).

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾^(١).

(١) سورة العنكبوت: ٣٢.

(٢) سورة البقرة: ١٥١.

(٣) سورة الكهف: ٢٢.

(٤) سورة فاطر: ٢٨.

(٥) سورة آل عمران: ٧.

(٦) سورة الدخان: ٣٨ - ٣٩.

ووجه الجمع بين الآيات التي نفت العلم عن العباد، والآيات التي أثبتت لهم العلم بطرق وبيانات، ومنها البيان الذي ذكرناه في الجمع بين آيات حصر علم الغيب في الله وآيات إثباته لغير الله.

وَيَجْمَعُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ:

قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(٢).

وقوله عز وجل: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٣).

اعتراض ودفع

قد عرفت الجمع بين الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب وبين الآيات التي تثبت علم غيره سبحانه بالغيب بأن الأولى تنفي علمهم بالاستقلال، والثانية تثبت علمهم بتعليم الله.

وربما اعترض بعضهم على هذا الجمع بأنه لو جاز هذا الجمع، وصح منا القول: زيد يعلم الغيب بتعليم الله، ولم يكن منافياً لقولنا: لا يعلم الغيب إلا الله، لصح القول: زيد إله بجعل الله، ولم يكن منافياً لقولنا: لا إله إلا الله. ثم إنه وسع من دائرة الاعتراض إلى الرزق، والخلق، والتدبير.

(١) سورة المعارج: ٣٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٣) سورة البقرة: ٣٢.

ودفعه:

أما الألوهية الجعلية: فلا يصح إسنادها إلى الله، ولا إلى غير الله، لأنّ الألوهية لا تقبل الجعل، فإنّ اتصف بها أحد فاتصافه بها ذاتي، وإن لم يتصف بها بذاته فلا يعقل أن يتصف بها بالجعل.

وأما الرزق والخلق والتدبير فقد عرفت منا صحة إسنادها بغير الاستقلال إلى غير الله تعالى، بل عرفت أن القرآن أسندها إلى غير الله.

قال سبحانه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾^(١).

وقال عز من قائل: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَظْفَارِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأَظْفَارِي﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾^(٣).

نتيجة البحث في الطائفة الأولى من الآيات

إن الطائفة الأولى من الآيات القرآنية وهي الآيات التي جاء فيها لفظ الغيب بعنوانه، ومفهومه الخاص، تثبت علم بعض العباد ببعض الغيب،

(١) سورة النساء: ٨.

(٢) سورة المائدة: ١١٠.

(٣) سورة النازعات: ٥.

وأن الله تعالى قد أطلع بعض عباده على بعض الغيب، وهو المطلوب.

الطائفة الثانية: ما دل على علم الغيب بعنوان يعمه أو يلازمه
وأما الطائفة الثانية: فهي الآيات التي دلت على علم بعض العباد ببعض الغيب، ولكن لم يرد فيها لفظ الغيب ومفهومه، بل تدل على ثبوت عنوان عام يندرج تحته علم الغيب، أو على ثبوت عنوان يستلزم العلم بالغيب. فهذه الطائفة تبين حكم العلم بالغيب بغير مباشرة. وهذه الطائفة قسمان أيضاً:

الأول: قسم يثبت علم غير الله بالغيب.

الثاني: قسم ينفي علم غير الله بالغيب.

فأما القسم الثاني الذي ينفي:

فمنه قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(١).

وجه دلالتها: إنها تدل على أن القوة بالله وحده، فتدل على أن العلم بالغيب لله وحده، لأن العلم بالغيب إما إنه قوة بنفسه، أو هو محتاج إلى قوة، ومن لا قوة له لا علم له، فإذا دلت الآية على أنه لا قوة إلا بالله، فقد دلت على أنه لا عالم إلا الله.

وأما القسم الأول الذي يثبت:

فمنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعُ عِلْمُهُ﴾^(١).
وجه دلالتها: إن العلم الموهوب بالغيب فضل، وهو بيد الله، يؤتيه من يشاء.

وقوله تعالى: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٢).
وجه دلالتها: إن العلم الموهوب بالغيب رحمة، والله يختص برحمته من يشاء، فهو يظهر على الغيب من يشاء، ويعلم من يريد، والله ذو الفضل العظيم.

وقوله عز وجل: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَأَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْ مَنَاطِقِ الْأَطْيَرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾^(٣).
وجه دلالتها: إن سليمان وداود أوتيا من كل شيء، وعلم الغيب شيء، فدللت الآية على أنها بشيء قد أوتيا منه.

وقوله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾^(٤).

(١) سورة آل عمران: ٧٣.

(٢) سورة آل عمران: ٧٤.

(٣) سورة النمل: ١٦.

(٤) سورة النساء: ١١٣.

وجه دلالتها: إِنَّ الحكمة ليست مما يعلم بالشهادة، ولا مما تناله الحواس، بل هي من الغيب الذي إِنَّ كان مما يدرك بالطرق العادية فإنه إنما يدرك بالتدبر والنظر وإعمال الفكر، وليس بالحواس الظاهرة أو الباطنة، فإذا دلت الآية على أَنَّ الله تعالى علم نبيه ﷺ الحكمة، فقد دلت على أَنه علم من الغيب.

وقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾^(١).

وجه دلالتها: هو ما ذكرناه في وجه دلالة الآية التي قبلها.

وقوله سبحانه: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عِلْمًا وَكِيلًا ﴾^(٢) إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴿٨٧﴾^(٢).

وجه دلالتها: إنها دلت على أَنَّ فضل الله على نبيه ﷺ كبير، وعلم العباد بالغيب من فضل الله، فتدل الآية على أَنَّ الله قد آتاه منه.

كما أنها تدل على أَنَّ الله أوحى إلى نبيه ﷺ، والوحي لا يكون إلا بتعليم ما لا يمكن أَنْ تناله الحواس، وما لا يعلمه الموحى إليه بالشهادة، وإنما يكون الوحي بتعليم أمور غائبة عن الموحى إليه، فدللت على أَنَّ من يوحى إليه فقد أوتي علم الغيب.

(١) سورة النساء: ٥٤.

(٢) سورة الإسراء: ٨٦-٨٧.

فهذه الآيات تثبت علم بعض العباد ببعض الغيب، وهي وإن لم يرد فيها لفظ الغيب، لكن علم الغيب من أفراد العناوين التي وردت في هذه الآيات، كعنوان (فضل الله)، و (رحمة الله)، و (الوحي)، و (الحكمة)، فيكون إثبات هذه العناوين متضمناً لإثبات علم الغيب.

هذا كله في الآيات التي أثبتت أن الله سبحانه قد أطلع بعض العباد على بعض الغيب بعنوان يعمه، أو بعنوان يلزمه.

الطائفة الثالثة: ما دل على علم بعض ببعض مصاديق الغيب وأفراده

وهذه الطائفة ليس فيها لفظ الغيب بعنوانه ومفهومه الخاص كالطائفة الأولى، وليس فيها مفهوم يعم مفهوم العلم بالغيب أو يلزمه كالطائفة الثانية. بل ورد فيها واقع غيبي.

وهذه الطائفة على أقسام أيضاً:

القسم الأول: ما نفى علم أكثر الناس بأمر غيبي

كقوله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١).

وجه دلالتها: إنها دلت على أن أكثر الناس لا يعلمون بملكية الله للسموات والأرض وبصدق وعد الله تعالى، وملكية الله، وصدق وعده

ليس بالأمر المشهود، بل هو أمر غيبي، وحيث إنّ الآية نفت بمنطوقها علم أكثر الناس بذلك، فهي تثبت بمفهومها علم أقل الناس بذلك الغيب. وملكية الله وصدقه من مصاديق الغيب، وإن لم يرد فيه مفهوم الغيب، ولا مفهوم يعم الغيب كالفضل، ولا مفهوم يلزم الغيب كالقوة.

وقوله عز شأنه: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١). وجه دلالتها: إنها دلت على أنّ أكثر الناس لا يعلمون أنّ الله غالب على أمره، وكونه تعالى غالباً على أمره لا يعلم بالحواس، بل هو أمر غيبي، فإذا دلت الآية بمنطوقها على أنّ أكثر الناس لا يعلمون بذلك، فقد دلت بمفهومها على أنّ بعض الناس يعلمون بهذا الأمر الغيبي.

وقوله تبارك اسمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وجه دلالتها: إنّ كونه مرسلًا بشيرًا ونذيرًا أمر غيبي، وقد دلت الآية بمفهومها على علم بعض الناس به.

القسم الثاني: ما دل على أنّ حكمة إرسال الرسل تعليم الناس
كقوله سبحانه: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

(١) سورة يوسف: ٢١.

(٢) سورة سبأ: ٢٨.

فهل أرسل الله رسوله فيهم ليعلمهم أنّ الكوكب الذي يروونه في النهار هو الشمس، وأن الذي يروونه في الليل هو القمر؟ وأنهم يمشون على الأرض، وأن الذي يشربونه ويروي عطشهم هو الماء، وأمثال ذلك مما يعلمون به بحواسهم؟

أو أرسله ليعلمهم ما هو غائب عنهم، من وجود الله، وصفاته، وأحكامه، واليوم الآخر؟

وقوله سبحانه: ﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ قرينة على ذلك، فإنّ الناس الأسوياء، الذين لا عيب في حواسهم، يعلمون بما هو حاضر عندهم، وهم أغلب من أرسل إليه الأنبياء.

فتدل الآية الشريفة على أنّ حكمة الله تعالى اقتضت تعليم الناس الغيب.

القسم الثالث: ما دل على علم الأنبياء بما لا تعلمه أممهم

كقوله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

فهل المراد بالآية أنّ نوحاً يعلم من الشهادة ما لا يعلمه قومه، أو المراد بها أنّه نبي، ويوحى إليه، فيعلم بواسطة الوحي ما لا يعلمه قومه، والوحي يميز الأنبياء بما يطلعهم الله عليه من الغيب؟

(١) سورة البقرة: ١٥١.

(٢) سورة الأعراف: ٦٢.

وقوله عز من قائل عن يعقوب عليه السلام: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

فهل كان قصد يعقوب أنه يعلم من المشهود ما لا يعلمون، أو قصد أنه يعلم من الغيب ما لا يعلمون؟

وهب أنه قصد أن علمه بالشهادة أوسع من علمهم، باعتبار أن الله سبحانه قوى فيه حاسة السمع، فصار يسمع صوت يوسف حيث لا يسمعه من هو معه، أو قوى فيه حاسة الشم فصار يشم ريحه حيث لا يشمه جلساؤه، أو قوى فيه حاسة البصر فصار يراه على بعد المسافة، فهذا العلم أيضاً من الله سبحانه، وحكمه حكم العلم بالغيب.

ولا فرق بين أن يقول: إن الله علمني من الغيب ما لم تعلمكم، وبين أن يقول: إن الله علمني من الشهادة ما لم تعلمكم.

فإن الله سبحانه على كل شيء قدير، وإذا أراد أحداً بفضل فلا راد لفضله، من غير فرق بين أن يكون الفضل من علم الغيب أو من علم الشهادة، بل هما في قدرة الله كالذكر والأنثى.

فكما أن الله سبحانه لو أراد أن يرزق رجلاً طفلاً ذكراً فلا راد لفضله، ولو أراد أن يرزق رجلاً آخر طفلاً أنثى فلا راد لفضله، وكلاهما من الله سبحانه، فكذلك الحال لو أراد أن يعلم أحداً شيئاً من الشهادة، وأن يعلم آخر شيئاً من الغيب.

(١) سورة يوسف: ٨٦.

فالفرق بين علم الغيب وعلم الشهادة كالفرق بين الذكر والأنثى هنا.
على أن هذا التخريج يجري في الروايات التي وردت من طرقنا في صفة
النبي وآله صلوات الله وسلامه عليهم.

القسم الرابع: ما أسند إلى الناس علمهم بالرسالة

كقوله سبحانه عن موسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُ لِمَ
تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(١).
فهل كونه رسولا أمر حسي، أو هو من الغيب؟

القسم الخامس: ما أسند إلى الناس العلم بصفات الله

كقوله عز شأنه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى
يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ يَوْمًا أَوْ
بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ
وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ
نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ﴾^(٢).

(١) سورة الصف: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٩.

فإن قدرة الله سبحانه على كل شيء ليست أمراً محسوساً، وإنما هي صفة من صفات الله تعالى، وهي من الغيب، وقد علم بها هذا المؤمن من طريق الآثار، والنظر في آيات قدرة الله.

وقوله سبحانه عن إبراهيم: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَاتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِيبِ ﴿٣٢﴾ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ بِهِمْ وَضَافَ بِهِمْ ذُرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُونَكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتِكَ كَانَتْ مِنَ الْغَيْرِيبِ ﴿٣٣﴾﴾^(١).

فانظر إلى كلام إبراهيم، لم يقل لهم: لقد كان فيها لوطاً، بل أخبر بوجود لوط فيها بالفعل، مع أنه كان غائباً عنه.

وانظر إلى جواب الملائكة، لم يقولوا: إنا أرسلنا لننزل العذاب، بل قالوا: إنا منزلون، وإنا منجوك وأهلك.

القسم السادس: ما أمر بالعلم ببعض الغيب

كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾^(٢).

فلن ترى أوضح منه في إسناد علم الغيب إلى غير الله؟

فإن أتباع الهوى أمر غيبي، لأنّ الهوى غيبي، وصدور الأفعال بداعي أتباع الهوى، غيب آخر.

(١) سورة العنكبوت: ٣٢ - ٣٣.

(٢) سورة القصص: ٥٠.

وقوله جل وعلا: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(١).

فإن وجود الله غير مشهود، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢)، وإنما هو من الغيب، ووحدانيته من الغيب، ومع ذلك فقد أمر بالعلم بوحدانيته تعالى.

وقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٣).

وقوله عز وجل: ﴿فَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤).

وقوله جل ثناؤه: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاَعْلَمُوا أَنَّ مَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(٥).

وقوله تقدست آلاؤه: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾^(٦).

(١) سورة محمد: ١٩.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٠٩.

(٤) سورة المائدة: ٣٤.

(٥) سورة المائدة: ٩٢.

(٦) سورة الأنفال: ٤٠.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا أُنْزِلَ يَعْلَمُ اللَّهُ وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢).

وقوله جل وعز: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٤).

وجميع هذه الآيات فيها أمر بالعلم بأمر غيبية، فإنَّ وحدانية الله، وصفاته العلى خارجة عن أفق حواس المخلوقين، وليست حاضرة عندهم، بل هي من الغيب، ومع ذلك فقد أمر الله سبحانه بالعلم بها، ولو كان باب العلم على جميع الغيب مسدودا على العباد، ولم يكن ذلك مقدورا لهم، لكان أمرهم بالعلم بهذه الصفات تكليفا بما لا يطاق.

والله تعالى أحكم، وأرحم، وأعدل من أن يكلف عباده ما لا يطيقون.

(١) سورة التوبة: ٣.

(٢) سورة هود: ١٤.

(٣) سورة المائدة: ٩٨.

(٤) سورة الحديد: ١٧.

القسم السابع: ما دل على علم أفراد بأعيانهم بالغيب

١ - ومن ذلك: إخبار يعقوب ولده يوسف بمستقبل أمره:

قال سبحانه على لسان يعقوب: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ

الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١).

٢ - ومن ذلك: إخبار يعقوب بنيه بما فعلوه بأخيهم يوسف:

قال تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ

جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾^(٢).

٣ - ومن ذلك: علم عزيز مصر أن امرأته كانت من الخاطئين:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ

﴿٢٨﴾ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴿٢٩﴾﴾^(٣).

٤ - ومن ذلك: إخبار يوسف صاحبيه في السجن بما سيأتيهما من الطعام:

قال عز وجل عن يوسف: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ

قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾^(٤).

(١) سورة يوسف: ٦.

(٢) سورة يوسف: ١٨.

(٣) سورة يوسف: ٢٨ - ٢٩.

(٤) سورة يوسف: ٣٧.

٥ - ومن ذلك: إخباره لهما بمآل أمرهما:

قال جل وعلا على لسان يوسف: ﴿يَصْجِي السِّجْنَ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَيَسْقَى رَبَّهُ، خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾^(١).

٦ - ومن ذلك: إخباره بمستقبل مصر:

قال تعالى عن يوسف: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ﴾^(٢) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِتُونَ^(٣) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ^(٤).

٧ - ومن ذلك: جواب يعقوب لبنيه إذ لاموه على أسفه على فراق يوسف:

قال تعالى حاكيا قول يعقوب: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٥).

٨ - ومن ذلك: أمر يوسف إخوته أن يذهبوا بقميصه لأبيه:

قال تعالى على لسان يوسف: ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا﴾^(٦).

(١) سورة يوسف: ٤١.

(٢) سورة يوسف: ٤٧ - ٤٩.

(٣) سورة يوسف: ٨٧.

(٤) سورة يوسف: ٩٣.

٩ - ومن ذلك: قول يعقوب لبيه إنه يجد ربح يوسف:

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِبْحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾^(١).

١٠ - ومنه: تأكيد يعقوب لبيه أنه يعلم الغيب:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

١١ - ومن ذلك: إخبار عيسى قومه بما يأكلون وما يدخرون:

قال تعالى على لسان عيسى: ﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾^(٣).

١٢ - ومن ذلك: إن الملائكة لما قالوا: إنَّ البشر سوف يفسدون في

الأرض ويسفكون الدماء، لم يقل لهم الله سبحانه: إنكم ترجمون بالغيب، بل أجابهم بجواب مفاده: إنكم علمتم بعض الغيب، وأنا أعلم الغيب كله، وأعلم منه ما لا تعلمون:

(١) سورة يوسف: ٩٤.

(٢) سورة يوسف: ٩٦.

(٣) سورة آل عمران: ٤٩.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

القسم الثامن: ما وبخ على الجهل ببعض الغيب أو تجاهله

قال الله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾^(٢).

وظاهره توبيخ من حاد الله ورسوله على عظيم جرمه، وأن من يفعل ذلك له نار جهنم، وله خزي عظيم، وكفى بهذا زاجرا له، ونار جهنم إنما يدخلها من يحادد الله ورسوله بعد الحشر، فوقع ذلك فيما يأتي، وهو من الغيب لهم، ومع ذلك فقد وبخهم الله على الجهل به، أو على تجاهله وعدم المبالاة به.

ولولا إمكان علم العباد بذلك، بل لولا وجوب علمهم به لما صح توبيخهم على الجهل به، ولا على تجاهله.

وقوله عز شأنه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٣).

(١) سورة البقرة: ٣٠.

(٢) سورة التوبة: ٦٣.

(٣) سورة التوبة: ٧٨.

وظاهره أيضاً لوم بعض العباد على جهلهم علم الله بسرهم ونجواهم،
أو على تجاهلهم ذلك، وعلم الله بسرهم ونجواهم من الغيب، ولو كان
العبد عاجزاً عن معرفة أي شيء من الغيب لما صح لومهم.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ
وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

وقوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

وتقريب دلالة هاتين الآيتين على إمكان علم العباد ببعض الغيب نظير
تقريب ما سبقهما من آيات الطائفة السابعة، من أن الملامة على ترك شيء
تدل على إمكانه، بل وجوبه على من تركه، وما لامتهم الآية عليه هو العلم
بأمر غيبي، فتدل الآية على إمكان علمهم به.

وهذا التقريب مبني على مقدمتين:

أما المقدمة الأولى (الملامة على ترك فعل تدل على إمكانه)

فظاهرة، لأن العاجز عذره عجزه، والتكليف بما لا يطاق قبيح، وقد

من الله سبحانه على عباده إذ قال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

(١) سورة التوبة: ١٠٤.

(٢) سورة الزمر: ٥٢.

وَسَعَهَا ﴿^(١)﴾،

وقال تبارك وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ ﴿^(٢)﴾.

وأما المقدمة الثانية (الذي لامت عليه هذه الآيات أمر غيبي) فلأن كون النار عاقبة من يحادد الله ورسوله أمر يقع في المستقبل، والمستقبل من الغيب. وكون الله يعلم السر والنجوى، وكونه يقبل التوبة، وكونه ييسر الرزق لمن يشاء ويقدر، من صفات الله، وصفاته من الغيب.

القسم التاسع: ما سمي العلم ببعض الغيب نظرا

كقوله عز وجل: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ ﴿^(٣)﴾.

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ ﴿^(٤)﴾.

وقوله تقدست آلاؤه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ

اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿^(٥)﴾.

(١) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٢) سورة الطلاق: ٧.

(٣) سورة النحل: ٣٦.

(٤) سورة النمل: ٦٩.

(٥) سورة العنكبوت: ٢٠.

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّشْرِكِينَ﴾^(١).

وقوله عز من قائل: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾^(٢).

وأي لفظ أوضح من لفظ النظر في معنى العلم؟!

﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾﴾^(٣).

وتقريب دلالة هذه الآيات على علم العباد ببعض الغيب: إنّ هذه الآيات أمرتنا بالعلم بعاقبة الأمم السابقة، ومعرفة أنهم قد ماتوا، ولم تنفعهم أموالهم، ولا أولادهم، ولم يقدر أحد منهم على صيانة نفسه من الموت، وأنهم قد أتعبوا أنفسهم في بناء بيوتهم، وتزيينها، وأنفقوا على ذلك أموالهم، وصرفوا فيه أعمارهم، ثم لم يقدروا على حفظ بيوتهم، بل أصبحت خاوية على عروشها.

ونحن لم نكن لدى الأمم السابقة، ولم نحضر عندهم، ولم تنلهم حواسنا، بل هم غائبون عنا، ومع ذلك فقد أمرنا بالعلم بعاقبتهم.

(١) سورة الروم: ٤٢.

(٢) سورة الأنعام: ١١.

(٣) سورة التكاثر: ٥ - ٧.

وعاقبتهم وإن كانت من الغيب، ولكن الآثار تدل عليها، فإذا نظرنا إلى آثارهم علمنا بعاقبتهم.

ولو كان الغيب كله محجوباً عن العباد كلهم، ولم يكن أحد من العباد قادراً على العلم بشيء من الغيب لكان الأمر بالنظر في عاقبة الأمم السابقة أمراً بغير المقدور، وكان التكليف به تكليفاً بها لا يطاق.

الطائفة الرابعة: ما يحقق علمنا بالغيب ويطلعنا عليه

وهي آيات كثيرة جداً، لو أردنا جمعها من دون بيان وجه دلالتها لطال الكلام، ولا تسعه هذه الرسالة، المكتوبة على وجه العجالة. وإنما نشير إلى الميسور منها، وفيه غنى وكفاية.

والآيات التي من قرأها وعرف ما فيها من علم بالغيب آيات كثيرة، بعضها تخبر عن الغيب الحاضر، وبعضها تخبر عن الماضي، وبعضها تخبر عن المستقبل الذي يأتي.

أما الغيب الحاضر:

فمنه قوله عز سلطانه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(١).

(١) سورة التوبة: ١٢٨.

ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ ^(١).

ومنه قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ

كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَعِجِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِجِي مِنَ الْحَقِّ﴾ ^(٢).

فقد دلت هذه الآيات على ضمير رسول الله ﷺ، وما كان في قلبه من الحرص والرافة والرحمة، وضيق الصدر، والأذى من كلام بعض الناس، وكل ذلك من الغيب الحاضر في زمن نزول هذه الآيات.

ومنه قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي

لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ ^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بِغُسْنِهِمْ إِلَى

بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ جَل وَعَلَا: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ

بُعِدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ

أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ^(٥).

(١) سورة الحجر: ٩٧.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٣) سورة محمد: ٣٠.

(٤) سورة البقرة: ٧٦.

(٥) سورة التوبة: ٤٢.

حيث دلت الآيات المباركة على أن الله أطلع نبيه ﷺ على ما يقوله المنافقون إذا خلا بعضهم إلى بعض، وعلى ضمائر المنافقين، وما تكنه صدورهم من النفاق والكفر، وكل ذلك من الغيب الحاضر.

وأما الغيب الماضي:

فمنه قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَاذَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾^(١).
فإننا لم نر إبراهيم عليه السلام، ولم نر أباه، ولم نسمع تحاورهما، ولكن الصادق المصدق جاء به من عند الملك الديان، فصدقنا به، وعلمنا بذلك الغيب.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ﴾^(٢).

فإننا لم نشهد موسى عليه السلام، ولم نسمع ما قاله، وإنما هو وما قاله غيب بالنسبة إلينا، وقد أخبرنا القرآن الكريم عنه، فصرنا نعلم به وبما قاله، فكل مؤمن يعلم بهذا الغيب.

ومنه قوله تبارك اسمه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَنْقُومِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣).

(١) سورة الأنعام: ٧٤.

(٢) سورة البقرة: ٥٤.

(٣) سورة الأعراف: ٥٩.

ونحن لم نر نوحاً عليه السلام، ولم نر قومه، ولم نسمع ما قاله لهم، والإرسال إليه ليس مما تناله حواسنا، وإنما جميع ذلك من الغيب، وقد أخبرنا الله به فعلمنا بهذا الغيب بعد تعليم الله لرسوله، وتعليم رسوله ﷺ إيانا.

ومنه سائر الآيات التي فيها ذكر الأنبياء الماضين، وذكر أمهم، وذكر نساء ماضين، ورجال مضوا، والإخبار بما قاله الأنبياء، وبجواب قومهم. ومن الآيات التي فيها ذكر بعض من مضى من غير الأنبياء:

الآيات التي جاء فيها ذكر مريم:

والتي منها قوله تبارك اسمه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

وذكر زوج آدم:

والتي منها قوله عز وجل: ﴿وَيَتَادَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾^(٢).

وذكر امرأة نوح وامرأة لوط:

قال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾^(٣).

وذكر امرأة إبراهيم التي بشرتها الملائكة بإسحاق:

(١) سورة آل عمران: ٤٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٩.

(٣) سورة التحريم: ١٠.

قال سبحانه: ﴿وَأَمْرَ أَنَّهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾^(١).

وذكر أم موسى:

قال سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَالْتَقِيهِ فِي

الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢).

وذكر أهل موسى:

قال تعالى: ﴿إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ

أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾^(٣).

وذكر أخت موسى:

قال جل وعلا: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ﴾^(٤).

وذكر امرأة عمران:

قال جل وعلا: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾^(٥).

وذكر امرأة زكريا:

قال سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا﴾^(٦).

(١) سورة هود: ٧١.

(٢) سورة القصص: ٧.

(٣) سورة طه: ١٠.

(٤) سورة طه: ٤٠.

(٥) سورة آل عمران: ٣٥.

(٦) سورة مريم: ٨.

وذكر امرأة فرعون:

قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ ^(١).

وذكر التي تجادل النبي:

قال عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ ^(٢).

وذكر المرأة التي وهبت نفسها:

قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ^(٣).

وذكر ملكة سبأ:

قال تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ

عَظِيمٌ﴾ ^(٤).

وذكر امرأة العزيز:

قال عز وجل: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْفَن حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ ^(٥).

وذكر امرأتين مع موسى:

قال سبحانه: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي

(١) سورة التحريم: ١١.

(٢) سورة المجادلة: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٤) سورة النمل: ٢٣.

(٥) سورة يوسف: ٥١.

حَقَّ يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿١﴾ .

وذكر امرأة أبي لهب:

قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴿٥﴾﴾ ﴿٢﴾ .

وذكر التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا

قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ

أَنكَثًا﴾ ﴿٣﴾ .

ونحن لم نر أيا من هؤلاء النسوة، ولا سمعنا صوتهن، ومع ذلك فإننا نعلم بوجود كل واحدة منهن في زمنها، وأنها كانت من الأحياء في وقت ما، ونعلم بما أخبرنا القرآن من أحوالهن الظاهرة والباطنة، فهذا غيب علمنا الله إياه في هذه الآيات.

كما أخبرنا القرآن الكريم عن رجال مضوا:

كالرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى:

قال سبحانه: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْقُورُ آتِبِعُوا

الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿٤﴾ .

(١) سورة القصص: ٢٣.

(٢) سورة المسد: ٤ - ٥.

(٣) سورة النحل: ٩٢.

(٤) سورة يس: ٢٠.

وكالذي مر على قرية فقال أنى يحيي هذه الله بعد موتها:

قال تعالى: ﴿أَوَكَلَّذِي مَرَّرَ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾^(١).

وكعزير مصر:

قال سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾^(٢).

ووصي سليمان الذي عنده علم من الكتاب:

قال سبحانه: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾^(٣).

كما ذكر القرآن:

هدهد سليمان:

قال تعالى: ﴿وَتَقَقَّدَ الظَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْفُتَايِيتِ﴾^(٤).

والنملة التي تعلم بعدله:

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) سورة يوسف: ٢١.

(٣) سورة النمل: ٤٠.

(٤) سورة النمل: ٢٠.

قال تبارك اسمه: ﴿حَقَّ إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا

مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١).

وغيرهم ممن جاء خبرهم في القرآن الكريم، فإنهم جميعاً لم يكونوا ممن تناله شهادتنا، وما كنا لديهم، ولم تكن حاضرين عند أحد منهم، وقد أخبرنا عنهم القرآن المجيد فصرنا نعلم بهم علم اليقين، مع أنهم من الغيب.

وأما الغيب الذي يأتي:

فمنه: موت كل نفس، والبرزخ، والساعة، والبعث، والحشر، والجمع، والحساب، والميزان، والصراط، والجنة، وما فيها من النعيم، وأبوابها، والنار، وأبوابها، والملائكة الذين جعلوا عليها، وطعامهم، وما يسقى أهلها، وسؤال خزنتها إياهم، وما يقولونه لخزنتها.

إلى غير ذلك مما يطول المقام بعده.

ومنه قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٢) فِي أَذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ

سَيَغْلِبُونَ^(٣) فِي بَضْعِ سِنِينَ^(٤) لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ^(٥)﴾^(٢).

وقوله سبحانه: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾^(٦) وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا^(٧)

(١) سورة النمل: ١٨.

(٢) سورة الروم: ١ - ٤.

وَبَيْنَ شُهُودًا ⑬ وَمَهَّدَتْ لَهُ تَمْهِيدًا ⑭ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ⑮ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ⑯
 سَأَرْهِقُهُ صَعُودًا ⑰ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ⑱ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ⑲ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ⑳ ثُمَّ نَظَرَ ㉑ ثُمَّ
 عَبَسَ وَبَسَرَ ㉒ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ㉓ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ㉔ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ㉕
 سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ㉖ ﴿١﴾ .

وقوله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ
 الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا
 فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (٢) .

وقوله عز وجل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ
 ① مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ② سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ③ وَأَمْرَاتُهُ
 حَمَالَةَ الْحَطَبِ ④ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ⑤﴾ (٣) .

فكل مؤمن بلغته هذه الآيات وفهم ما فيها علم بوقوع ما أخبرت به،
 وحصل له اليقين بحدوثه قبل أوان حدوثه.

والحاصل: إن القرآن الكريم يحتوي على الإخبار عن غيب كثير جداً،
 ومن يؤمن به ويفهم معناه علم بذلك الغيب.

(١) سورة المدثر: ١١ - ٢٦.

(٢) سورة الفتح: ٢٧.

(٣) سورة المسد: ١ - ٥.

الدليل الثاني السنة المطهرة

فقد تواترت الروايات من طرق العامة والخاصة التي تدل على علم بعض العباد ببعض الغيب.

أما روايات العامة

فهي فوق حد التواتر بمراتب، بل لو قلنا إنّ أكثر ما جاء به الأنبياء من الغيب، لم نكن مبالغين.

وكيف نكون مبالغين، وما جاء الأنبياء إلا مبشرين ومنذرين، وهل يبشرون غالباً إلا بالجنة والثواب الآجل، وهل يندرون غالباً إلا من النار والعقاب الآجل؟

والجنة والنار من الغيب.

وما أرسلهم الله وأنزل معهم الكتاب والميزان إلا ليقوم الناس

بالقسط؟!!

وهل القسط إلا شرع الله الذي جاؤوا به؟

وشرع الله من الغيب.

عناوين عامة جامعة لرواياتهم

وإذا أردنا أن نصنف الروايات المشتملة على الإخبار بالغيب مما رواه العامة، ونضع لها عناوين عامة جامعة، فنجعلها على النحو التالي:

- ١ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الله، وصفاته، وأفعاله.
- ٢ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن بدء الخلق.
- ٣ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الملائكة، وصفاتهم، وأفعالهم، وكيفية خلقهم، وعن أسماء بعضهم، ووظائفهم.
- ٤ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الأنبياء السابقين، وصفاتهم، وأعمالهم، وأقوالهم.
- ٥ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الأمم السالفة، وأحوالهم، وعن الصالحين منهم، وصفاتهم، وأفعالهم، وأقوالهم، وعن طغاتهم، وصفاتهم، وأفعالهم.
- ٦ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن السماء وأهلها.
- ٧ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الأفلاك وما فيها.
- ٨ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الكائنات الحية التي لم تكن مشهودة، وصفاتها، وأفعالها.

٩ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن أصناف الطعام وخصائصها وفوائدها وأضرارها.

١٠ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن البرزخ وأحوال الموتى فيه، ونعيم القبر، وعذابه.

١١ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن ما يلقي بعض أصحابه من بعده، ومن ذلك إخباره عن ما يلقي أهل بيته من بعده، ومن هو أولهم لحوقه، وعن موت بعض أصحابه وكيفية ذلك، وأنه يموت على الحق، أو يرتد.

١٢ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن أشراط الساعة، وما يقع قبل أن تقوم الساعة، ومنها أخبار المهدي عليه السلام.

١٣ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الحشر وما يقع فيه، والصراط، والميزان، والحوض، وصفته، وحال الناس في حشرهم.

١٤ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الجنة والنار وصفتهما.

١٥ - الروايات المشتملة على إخباره ﷺ عن الأحكام الشرعية وما يرتبط بها من رضا الله وغضبه، والثواب والعقاب في الدنيا، والبرزخ، والآخرة.

هذا ما حضرنا عده على وجه الارتجال، ومن عفو الخاطر، ونعلم أنه قد فاتنا الكثير، ولكن فيما ذكرناه غنى وكفاية في إثبات علم النبي ﷺ بالكثير من الغيب.

فإن جميع ذلك من الغيب، والروايات الواردة في كل واحد من العناوين التي وضعناها تزيد على حد التواتر بمراتب، فكيف بها لو جمعناها؟! ولو أنك سألت مسلماً عن شيء من هذه العناوين، فقلت لمسلم مثلاً: هل أخبر رسول الله ﷺ عن أفعال يرضاها الله ويشب عليها، وعن أفعال تسخط الله ويعاقب عليها؟

لما تردد لحظة في الإجابة بالإيجاب.

ولو سألت مسلماً: هل أخبر رسول الله ﷺ عن بعض أحوال يوم القيامة، وعن بعض أحوال الناس في محشرهم، وعن بعض صفات الجنة والنار؟ لما تردد في الإجابة بالإيجاب.

نماذج من رواياتهم

وإليك بعض من ذلك من غير رعاية التصنيف:

جملة من روايات البخاري في صحيحه

«عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيتُ، فَأَعْرِفُ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَأَهُ فَعَرَفَهُ»^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، وَتَظْهَرَ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرَ الْهَرْجُ - وَهُوَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ - حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ»^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ، حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»^(٢).

وفيه أيضاً:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا الْيَهُودَ، حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ وَرَاءَهُ الْيَهُودِيُّ: يَا مُسْلِمُ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ»^(٣).

وفيه أيضاً:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا التُّرُكَ، صِغَارَ الْأَعْيُنِ، حُمْرَ الْوُجُوهِ، ذُلْفَ الْأَنْوَفِ، كَأَنَّ وُجُوْهُمْ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةَ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَاهُمُ الشَّعْرُ»^(٤).

(١) صحيح البخاري: ٣٣ / ٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٣٦ / ٣.

(٣) صحيح البخاري: ٤٢ / ٤.

(٤) صحيح البخاري: ٤٣ / ٤.

وفيه أيضاً:

«إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ،
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

وفيه أيضاً:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ، يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ»^(٢).
وفيه أيضاً:

«عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟
قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ»^(٣).

وفيه أيضاً:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»^(٤).

وفيه أيضاً:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي
مَكَانَهُ»^(٥).

وفيه أيضاً:

(١) صحيح البخاري: ٨٥ / ٤

(٢) صحيح البخاري: ١٨٣ / ٤

(٣) صحيح البخاري: ١٩٩ / ٤

(٤) صحيح البخاري: ٥٨ / ٦

(٥) صحيح البخاري: ٥٨ / ٩

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ تُضِيءُ أَغْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُضْرَى»^(١).

وفيه أيضاً:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخْذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا، شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ»^(٢).

وفيه أيضاً:

«عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَتَتَّبَعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ»^(٣).

وفي هذه الروايات من علم الغيب ما فيها، فإن فيها علم ما مضى وعلم ما يأتي، وكله من الغيب.

والحقيقة التي لا تخفى على من نظر في كتب الحديث أنك لا تكاد تفتح كتاباً من كتب الحديث على أي صفحة شئت من صفحاته إلا وترى فيها شيئاً من الغيب.

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح البخاري: ١٠٢/٩.

(٣) صحيح البخاري: ١٠٣/٩.

بل تدل بعض الروايات على أنَّ نطاق شهادة الأنبياء أوسع من نطاق شهادة عامة الناس، بمعنى أنهم يسمعون ما لا يسمعه جلساؤهم، ويرون ما لا يراه جلساؤهم، ويشمون ما لا يشمه جلساؤهم، ويعرفون منطق ما لا يعرف الناس منطقهم.

وهذا أيضاً يظهر من آيات القرآن الكريم:

مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١٨) فَنَبَسَا ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا^(٢).

وقوله عز وجل: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَأَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مِنْ مَّوْظِعِ الطَّيْرِ وَأَوْتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾^(٣).

وقوله سبحانه: ﴿أَفْتَمْرُوهٗ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾^(١٢) وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِنْدَ جَنَّةِ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾ إِذْ يَخْشَى الْسِدْرَةَ مَا يَخْشَى ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾

(١) سورة يوسف: ٩٤.

(٢) سورة النمل: ١٨ - ١٩.

(٣) سورة النمل: ١٦.

لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴿١٨﴾ (١).

وبالجملة: فإنَّ غير الله سبحانه كائنا من كان، هو في نفسه ليس له علم بأي شيء أبداً، حتى لا يعلم بوجود نفسه، ولا بوجود من حوله، ولا يملك سمعاً، ولا بصرأً، بل كل ما سواه تعالى فهو في نفسه عبد مملوك لا يقدر على شيء، وليس له حول ولا قوة.

ولكن الله يمن على من يشاء من عباده، ويؤتيه من علمه ما يشاء، وإذا أراد أحداً بفضل فلا راد لفضله.

وقد أخرجنا الله من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً، ثم علمنا من الشهادة علماً كثيراً في حسابنا، قليلاً في علمه تعالى، وعلمنا من علم الغيب ما قامت البراهين على إثباته، وما جاءنا به رسوله ﷺ، فضل بعض عباده على بعض، في العلم، كما فضل بعضهم على بعض في الرزق، وجعل فوق كل ذي علم من هو أعلم منه.

وأعلم خلقه، وأشرفهم، وأكملهم، وأكثر من آتاه من فضله هو خاتم رسله، وصفوته من بريته، وخيرته من خلقه، محمد بن عبد الله ﷺ.

قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٢).

(١) سورة النجم: ١٢ - ١٨.

(٢) سورة النحل: ٧٨.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ^(١).

وقال سبحانه: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ^(٢).

وقال جل شأنه: ﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٣).

وقال تقدست أسماؤه: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٤).

جملة من روايات مسلم في صحيحه

ومما رواه: «قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسَ بِكُلِّ فِتْنَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ، فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ السَّاعَةِ، وَمَا بِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْرًا إِلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، لَمْ يُحَدِّثْهُ غَيْرِي، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَهُوَ يُحَدِّثُ مَجْلِسًا أَنَا فِيهِ عَنِ الْفِتَنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهُوَ يَعُدُّ الْفِتَنَ: مِنْهُنَّ ثَلَاثٌ لَا

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) سورة البقرة: ٣٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٩.

(٤) سورة المائدة: ٤.

يَكْذَنَ يَذْرَنَ شَيْئًا، وَمِنْهُنَّ فِتْنٌ كَرِيحِ الصَّيْفِ مِنْهَا صِغَارٌ وَمِنْهَا كِبَارٌ، قَالَ حُذَيْفَةُ: فَذَهَبَ أَوْلَيْكَ الرَّهْطُ كُلُّهُمْ غَيْرِي»^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ عَرَفَهُ»^(٢).

وفيه أيضاً:

«عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، فَمَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُهُ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَسْأَلُهُ: مَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ؟»^(٣).

وفيه أيضاً:

«حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ يَعْنِي عَمْرُو بْنُ أَخْطَبَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ، فَتَزَلَّ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ تَزَلَّ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا

(١) صحيح مسلم: ٢٢١٦/٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٢١٧/٤.

(٣) المصدر السابق.

حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَأَعْلَمْنَا أَحْفَظُنَا»^(١).
وفيه أيضاً:

«عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ كَمَا قَالَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: أَنَا، قَالَ: إِنَّكَ لَجَرِيءٌ، وَكَيْفَ قَالَ؟ قَالَ: قُلْتُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، يُكْفِّرُهَا الصِّيَامُ، وَالصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» فَقَالَ عُمَرُ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، إِنَّمَا أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا لَكَ وَلَهَا، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ: أَفَيُكْسَرُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ: ذَلِكَ أُخْرَى أَنْ لَا يُغْلَقَ أَبَدًا، قَالَ: فَقُلْنَا لِحُذَيْفَةَ: هَلْ كَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ مِنَ الْبَابِ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدِ اللَّيْلَةِ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ، قَالَ: فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ: مِنَ الْبَابِ؟ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلْهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عُمَرُ»^(٢).

وفيه أيضاً:

«عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ جُنْدُبٌ: جِئْتُ يَوْمَ الْجَرَعَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، فَقُلْتُ: لَيْهَرَاقَنَ الْيَوْمَ هَاهُنَا دِمَاءٌ، فَقَالَ ذَاكَ الرَّجُلُ: «كَلَّا، وَاللَّهِ» قُلْتُ: بَلَى،

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ٢٢١٨/٤.

وَاللّٰهُ قَالَ: «كَلَّا، وَاللّٰهُ» قُلْتُ: بَلَى، وَاللّٰهُ قَالَ: «كَلَّا، وَاللّٰهُ إِنَّهُ لَحَدِيثُ رَسُولِ
اللّٰهِ ﷺ حَدَّثَنِيهِ»، قُلْتُ: بِئْسَ الْجَلِيسُ لِي أَنْتَ مُنْذُ الْيَوْمِ، تَسْمَعُنِي أَخَالَفُكَ
وَقَدْ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ فَلَا تَنْهَانِي، ثُمَّ قُلْتُ: مَا هَذَا الْغَضَبُ؟
فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ وَأَسْأَلُهُ، فَإِذَا الرَّجُلُ حُذِيفَةُ^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْسِرَ
الْفَرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ، يَقْتُلُ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ، تِسْعَةٌ
وَتِسْعُونَ، وَيَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: لَعَلِّي أَكُونُ أَنَا الَّذِي أَنْجُو»^(٢).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ، قَالَ: " لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ
الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ أَوْ بِدَايِقِ، فَيَخْرُجَ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، مِنْ خِيَارِ أَهْلِ
الْأَرْضِ يَوْمَئِذٍ، فَإِذَا تَصَافَوْا، قَالَتِ الرُّومُ: خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الَّذِينَ سَبَّوْا مِنَّا
نُقَاتِلُهُمْ، فَيَقُولُ الْمُسْلِمُونَ: لَا، وَاللّٰهُ لَا نُخَلِّي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا،
فَيَقَاتِلُونَهُمْ، فَيَنْهَزِمُ ثُلُثٌ لَا يَتُوبُ اللّٰهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَيُقْتَلُ ثُلُثُهُمْ، أَفْضَلُ
الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللّٰهِ، وَيَفْتَحُ الثُّلُثُ، لَا يُفْتَنُونَ أَبَدًا فَيَفْتَحُونَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، فَبَيْنَمَا
هُمْ يَقْتَسِمُونَ الْغَنَائِمَ، قَدْ عَلَّقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ، إِذْ صَاحَ فِيهِمُ الشَّيْطَانُ:

(١) المصدر السابق: ٢٢١٩ / ٤.

(٢) المصدر السابق.

إِنَّ الْمَسِيحَ قَدْ خَلَفَكُمْ فِي أَهْلِيكُمْ، فَيَخْرُجُونَ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ، فَإِذَا جَاءُوا الشَّامَ خَرَجَ، فَبَيْنَمَا هُمْ يُعِدُّونَ لِلْقِتَالِ، يُسَوُّونَ الصُّفُوفَ، إِذْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام، فَأَمَّهُمْ، فَإِذَا رَأَاهُ عَدُوُّ اللَّهِ، ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَلَوْ تَرَكَهُ لَأَنْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ اللَّهُ بِيَدِهِ، فَيُرِيهِمْ دَمَهُ فِي حَرْبَتِهِ ^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ عليه السلام عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ، فَقَالَ: «مَا تَذَاكُرُونَ؟» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: "إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرُونَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ - فَذَكَرَ - الدُّخَانَ، وَالْدَّجَالَ، وَالْدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خُسْفٌ بِالشَّرْقِ، وَخُسْفٌ بِالمَغْرِبِ، وَخُسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مُحْشَرِهِمْ" ^(٢).

وفيه أيضاً:

«عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: "إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَثْرَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةِ عَامَةٍ،

(١) المصدر السابق: ٤ / ٢٢٢١.

(٢) المصدر السابق: ٤ / ٢٢٢٥.

وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بِيَضَّتِهِمْ، وَإِنْ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأَمَّتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسَنَةِ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أَسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، يَسْتَبِيحُ بِيَضَّتِهِمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا - أَوْ قَالَ مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا - حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا" ^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ، فَقَالَ: «رَأْسُ الْكُفْرِ مِنْ هَاهُنَا، مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ» يَعْنِي الْمَشْرِقَ» ^(٢).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ رَجُلٌ مِنْ قَحْطَانَ يَسُوقُ النَّاسَ بِعَصَاهُ» ^(٣).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمَطْرَقَةُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَاهُمُ الشَّعْرُ» ^(٤).

(١) المصدر السابق: ٢٢١٥ / ٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٢٩ / ٤.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٣٢ / ٤.

(٤) المصدر السابق: ٢٢٣٣ / ٤.

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَاهُمُ الشَّعْرُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا صِغَارَ الْأَعْيُنِ ذُلْفَ الْأَنْفِ»^(١).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ»^٢
وفيه أيضاً:

«عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَتُقَاتِلَنَّ الْيَهُودَ، فَلَتَقْتُلَنَّاهُمْ حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ: يَا مُسْلِمُ هَذَا يَهُودِيٌّ، فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ»^(٣).

وفيه أيضاً:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ، فَيَقْتُلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى يُخْتَبِيَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ، فَيَقُولَ الْحَجَرُ أَوْ الشَّجَرُ: يَا مُسْلِمُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي، فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ، إِلَّا الْغَرْقَدَ، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ الْيَهُودِ»^(٤).

وفيه أيضاً:

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٣٦ / ٤.

(٣) المصدر السابق: ٢٢٣٨ / ٤.

(٤) المصدر السابق: ٢٢٣٩ / ٤.

«عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ صَائِدٍ إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ لِي: أَمَّا قَدْ لَقِيتُ مِنَ النَّاسِ، يَزْعُمُونَ أَنِّي الدَّجَالُ، أَلَسْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّهُ لَا يُوَلَّدُ لَهُ» قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وُلِدَ لِي، أَوَلَيْسَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَلَا مَكَّةَ» قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وُلِدْتُ بِالْمَدِينَةِ، وَهَذَا أَنَا أُرِيدُ مَكَّةَ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِي فِي آخِرِ قَوْلِهِ: أَمَّا، وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَوْلِدَهُ وَمَكَانَهُ وَأَيْنَ هُوَ، قَالَ: فَلَبَسَنِي»^(١).

بل تكفيك مطالعة عناوين الأبواب في كتاب الفتن وأشراط الساعة في

صحيح مسلم، وإليك بعضها:

بَابُ هَلَاكِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ.

بَابُ إِخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَكُونُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

بَابُ فِي الْفِتْنَةِ الَّتِي تَكُونُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.

بَابُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْسِرَ الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ.

بَابُ فِي فَتْحِ قُسْطَنْطِينِيَّةَ، وَخُرُوجِ الدَّجَالِ وَنُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ.

بَابُ تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ.

بَابُ إِقْبَالِ الرُّومِ فِي كَثْرَةِ الْقَتْلِ عِنْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ.

بَابُ مَا يَكُونُ مِنْ فُتُوحَاتِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الدَّجَالِ.

بَابُ فِي الْآيَاتِ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ السَّاعَةِ.

بَابُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ.

بَابُ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ وَعِمَارَتِهَا قَبْلَ السَّاعَةِ.

بَابُ الْفِتْنَةِ مِنَ الْمَشْرِقِ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ.

بَابُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَعْبُدَ دَوْسُ ذَا الْخَلَصَةِ.

بَابُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمُرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ الرَّجُلِ، فَيَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ

مَكَانَ الْمَيِّتِ مِنَ الْبَلَاءِ.

بَابُ ذِكْرِ ابْنِ صَيَّادٍ.

بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ.

بَابُ فِي صِفَةِ الدَّجَالِ، وَتَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ وَقَتْلِهِ الْمُؤْمِنَ وَإِخْيَائِهِ.

بَابُ فِي الدَّجَالِ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

بَابُ فِي خُرُوجِ الدَّجَالِ وَمُكْنِهِ فِي الْأَرْضِ، وَنُزُولِ عِيسَى وَقَتْلِهِ إِيَّاهُ،

وَذَهَابِ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْإِيمَانِ، وَبَقَاءِ شِرَارِ النَّاسِ وَعِبَادَتِهِمُ الْأَوْثَانَ، وَالنَّفْخِ

فِي الصُّورِ، وَبَعْثِ مَنْ فِي الْقُبُورِ.

عمر يقسم أن ابن صياد هو الدجال

روى مسلم في صحيحه أن جملة من الصحابة كانوا يجزمون أن ابن صياد

المولود قبل الهجرة بستين أو ثلاث هو الدجال الذي يجيء في آخر الزمان،

ويقتله المسيح.

فقد كان جابر يحلف على ذلك، ولما عوتب قال إنه رأى عمر يحلف على ذلك عند النبي، والنبي ﷺ لم ينكره.

ففي صحيح مسلم: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ صَائِدِ الدَّجَالِ، فَقُلْتُ: أَتَحْلِفُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ»^(١).

وقضية ابن صياد تستحق الوقوف عليها قليلاً.

ففي فتح الباري:

«وقال القرطبي في التذكرة اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال، وما يحتاج إليه في أمر الدجال أصله، وهل هو ابن صياد أو غيره، وعلى الثاني فهل كان موجوداً في عهد رسول الله ﷺ أو لا، ومتى يخرج، وما سبب خروجه، ومن أين يخرج، وما صفته وما الذي يدعيه، وما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق حتى تكثر أتباعه، ومتى يهلك ومن يقتله؟ فأما الأول: فيأتي بيانه في كتاب الاعتصام في شرح حديث جابر أنه كان يحلف أن ابن صياد هو الدجال.

وأما الثاني: فمقتضى حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم الداري الذي أخرجه مسلم أنه كان موجوداً في العهد النبوي وأنه محبوس في بعض الجزائر، وسيأتي بيان ذلك عند شرح حديث جابر أيضاً»^(٢).

(١) المصدر السابق: ٢٢٤٣/٤.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ٩١/١٣.

وفيه: «وقد أخرج أحمد من حديث أبي ذر: لأن أحلف عشر مرارا أن ابن صياد هو الدجال أحب إلي من أن أحلف واحدة أنه ليس هو، وسنده صحيح»^(١).

وفيه أيضاً: «وعن ذلك جوابان:

أحدهما: إنَّ الترديد كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه هو الدجال فلما أعلمه لم ينكر على عمر حلفه.

والثاني: إنَّ العرب قد تخرج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن في الخبر شك فيكون ذلك من تلطف النبي ﷺ بعمر في صرفه عن قتله انتهى ملخصاً.

ثم ذكر ما ورد عن غير جابر مما يدل على أن ابن صياد هو الدجال كالحديث الذي أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر قال: لقيت ابن صياد يوماً ومعه رجل من اليهود، فإذا عينه قد طفئت وهي خارجة مثل عين الجمل، فلما رأيتهما قلت: أنشدك الله يا ابن صياد متى طفئت عينك، قال لا أدري والرحمن، قلت: كذبت! لا تدري وهي في رأسك، قال: فمسحها، ونخر ثلاثاً فزعم اليهودي أني ضربت بيدي صدره، وقلت له: اخساً فلن تعدو قدرك، فذكرت ذلك لحفصة فقالت حفصة: اجتنب هذا الرجل، فإنما يتحدث أن الدجال يخرج عند غصبة يغضبها. انتهى.

وقد أخرج مسلم هذا الحديث بمعناه من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه:
لقيته مرتين، فذكر الأولى، ثم قال: لقيته لقية أخرى وقد نفرت عينه،
فقلت: متى فعلت عينك ما أرى، قال: ما أدري، قلت: لا تدري وهي في
رأسك! قال: إن شاء الله جعلها في عصاك هذه، ونخر كأشد نخير حمار
سمعت، فزعم أصحابي أني ضربته بعصا كانت معي حتى تكسرت، وأنا والله
ما شعرت، قال: وجاء حتى دخل على أم المؤمنين حفصة، فحدثها فقالت:
ما تريد إليه ألم تسمع أنه قد قال إن أول ما يبعثه على الناس غضب يغضبه.
ثم قال بن بطال: فإن قيل هذا أيضاً يدل على التردد في أمره.

فالجواب: إنه إن وقع الشك في أنه الدجال الذي يقتله عيسى بن مريم،
فلم يقع الشك في أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أنذر بهم النبي ﷺ في
قوله: إن بين يدي الساعة دجالين كذابين، يعني الحديث الذي مضى مع
شرحه في كتاب الفتن انتهى^(١).

أقول:

القول الذي يحلف عليه عمر وجابر وأبو ذر في أمر الدجال هو إنه ابن
صياد.

وحيث إن ابن صياد كان مراهقاً في زمان رسول الله ﷺ، فيكون مولوداً
قبل الهجرة بقريب.

(١) المصدر السابق: ١٣ / ٣٢٥.

ومعنى هذا أن الدجال ولد قبل عام الهجرة بستين أو ثلاث، ولازمه أن يكون عمره الآن ١٤٣٦ سنة.

ولم أر أحداً من كبراء العامة - على اختلاف زمن من كتب في موضوع الدجال منهم - رد قول عمر وجابر وأبي ذر بأنه يستلزم طول عمر الدجال إلى مئات السنين، بل أكثر من ألف سنة، وربما يطول إلى آلاف السنين. ولم ينكروا طول عمره، ولا تكلموا عن مكانه وأنه يختفي في تورا بورا أو غيرها!، نعم، يوجد قول آخر في أمره، وهو أنه محبوس في جزيرة من عهد النبي سليمان عليه السلام.

وقد جاء في مجمع الزوائد: «باب فيما أوتي من العلم ﷺ»

١٣٩٦٨ - عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: أوتيت مفاتيح كل شيء إلا الخمس: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١)، قلت: لابن عمر في الصحيح: «مفاتيح الغيب خمس»، رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح.

١٣٩٦٩ - وعن عبد الله - يعني ابن مسعود - قال: أوتي نبيكم ﷺ

مفاتيح كل شيء غير الخمس: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ

مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾ .

١٣٩٧١ - وعن أبي ذر قال: لقد تركنا رسول الله ﷺ - وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علماً، رواه أحمد، والطبراني وزاد: فقال النبي ﷺ: ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم. ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يسم^(٢).

وفيه: «١٣٩٧٢ - وعن المغيرة بن شعبة أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ - مقاماً خبرنا بها يكون في أمته إلى يوم القيامة، وعاه من وعاه ونسيه من نسيه.

رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير عمر بن إبراهيم بن محمد وقد وثقه ابن حبان.

١٣٩٧٣ - وعن أبي الدرداء قال: لقد تركنا رسول الله ﷺ - وما في السماء طائر يطير بجناحيه إلا ذكرنا منه علماً. رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح^(٣).

(١) سورة لقمان: ٣٤.

(٢) مجمع الزوائد، للهيتمي: ٢٦٣ / ٨.

(٣) المصدر السابق: ٢٦٤ / ٨.

والحاصل: إنّ الروايات الواردة من طرق العامة التي تدل على أنّ الله سبحانه قد أطلع نبيه ﷺ على كثير من الغيب تتجاوز حد التواتر.

نفي علم الغيب عن جميع العباد إبطال للنبوات
ومن أنكر أنّ الله أطلع أحداً من خلقه على شيء من الغيب فقد أنكر النبوات بأجمعها، وأنكر حسه ووجدانه.
فإنّ الأنبياء إنما جاؤوا إلى أمهم مبشرين ومنذرين، وما أرسل الله من رسول إلا وقد دعا قومه إلى الإيمان بالله وتوحيده، والعمل بشريعته.
والله سبحانه غيب، وشرعه غيب.

فلو كان الأنبياء لا يعلمون بشيء من الغيب فهم لا يعلمون بوجود الله، ولا يعلمون بشرعه، فتكون دعوتهم باطلة والعياذ بالله.
فانظر تعصب هؤلاء القوم إلى أين أوصلهم.

وأما روايات الخاصة

وقبل الإشارة إلى هذه الروايات الشريفة التي تجاوزت حد التواتر، نشير إلى مطلبين مهمين:

المطلب الأول: بيان أصل معرفي قرآني، والاستدلال عليه
وفي المقام نشير إلى حقيقة قرآنية نعدها أصلاً نرد إليها ما نقف عليه من الأخبار والروايات، وبيانها عبر مقدمات ثلاث:

المقدمة الأولى: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَتَبَ كُلَّ مَا يَكُونُ فِي كِتَابٍ

فَقَالَ تَبَارَكَ اسْمُهُ: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي

السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(١).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا

وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عِلْمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ

وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمِّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا

يُنْقِصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(٤).

المقدمة الثانية: في تعيين هذا الكتاب

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(٥) إِنَّ هَذَا

الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾^(٥).

(١) سورة يونس: ٦١.

(٢) سورة هود: ٦.

(٣) سورة سبأ: ٣.

(٤) سورة فاطر: ١١.

(٥) سورة النمل: ٧٥.

وقال سبحانه: ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿طَسَمَ ۝١ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾^(٢).

وقال عز من قائل: ﴿حَم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾^(٣).

وقال عز وجل: ﴿حَم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴿٣﴾^(٤).

وظاهر هذه الآيات الكريمة أنّ القرآن الكريم هو الكتاب المبين الذي ما من غائبة في السموات والأرض إلا وهي فيه، وما من مثقال ذرة في السموات والأرض إلا وهي فيه، وما تحمل من أنثى وما تضع إلا وهو فيه، وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره من شيء إلا وهو فيه.

ولو لم يكن إلا قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٥).

(١) سورة يوسف: ١ - ٢.

(٢) سورة الشعراء: ١ - ٢.

(٣) سورة الزخرف: ١ - ٤.

(٤) سورة الدخان: ١ - ٣.

(٥) سورة النحل: ٨٩.

لكفى في الدلالة على اشتغال القرآن الكريم على خبر ما كان وما يكون.

فكيف وقد عَصَدَتْ دلالة هذه الآية البينة الدلالة آياتٍ أخرى:

منها قوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾^(١).

وقوله عز وجل: ﴿هَذَا بَصِيرَتُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

وعليه: فمن علم بما في القرآن فقد علم بما كان وما يكون.

وكل من قرأ كتب التفسير علم أن المفسرين عاجزون عن معرفة جميع ما

في القرآن الكريم، ولا تجد أحداً منهم يدعي العلم بجميع القرآن.

فإذا وجد من يعلم بكل ما في القرآن لكان عالماً بما مضى وما يأتي، ولكن

الناس لا يعلمون ما كان وما يكون لأنهم لا يعلمون ما في القرآن.

(١) سورة المائدة: ١٥ - ١٦.

(٢) سورة الجاثية: ٢٠.

(٣) سورة آل عمران: ١٣٨.

وقد صرح باشمال القرآن الكريم على جميع العلوم غير واحد من كبراء العامة.

وقد تعرض الحافظ السيوطي لهذا البحث في كتابه (الإكليل)، وتعرض له الشنقيطي في تفسيره (أضواء البيان)، ونقل كلام السيوطي بطوله. قال الشنقيطي في أضواء البيان: «عن ابن مسعود، قال: من أراد العلم فعليه بالقرآن؛ فإن فيه خبر الأولين والآخرين»^(١).

وروى عنه أيضاً: «أنزل في القرآن كل علم، وبين لنا فيه كل شيء، ولكن علمنا يقصر عما بين لنا في القرآن»^(٢).

وروى عن ابن عباس: «لو ضاع لي عقل بعير لوجدته في كتاب الله»^(٣). ثم قال: «قد اشتمل كتاب الله على كل شيء. أما أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل، إلا وفي القرآن ما يدل عليها. وفيه علم عجائب المخلوقات، وملكوت السماوات والأرض، وما في الأفق الأعلى، وما تحت الثرى، وبدء الخلق، وأسماء مشاهير الرسل والملائكة، وعيون أخبار الأمم السالفة»^(٤).

(١) أضواء البيان، للشنقيطي: ٤٢٧ / ٢.

(٢) المصدر السابق: ٤٢٨ / ٢.

(٣) المصدر السابق: ٤٢٩ / ٢.

(٤) المصدر السابق: ٤٣٣ / ٢.

ثم قال: «وفيه بدء خلق الإنسان إلى موته، وكيفية الموت، وقبض الروح وما يفعل بها بعد صعودها إلى السماء، وفتح الباب للمؤمننة وإلقاء الكافرة، وعذاب القبر والسؤال فيه، ومقر الأرواح، وأشراط الساعة الكبرى العشرة، وهي:

نزول عيسى، وخروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، والدابة، والدخان، ورفع القرآن، وطلوع الشمس من مغربها، وإغلاق باب التوبة، والخسف. وأحوال البعث: من نفخة الصور، والفرع، والصعق، والقيام، والحشر، والنشر، وأهوال الموقف، وشدة حر الشمس، وظل العرش، والصراط، والميزان، والحوض، والحساب لقوم، ونجاة آخرين منه، وشهادة الأعضاء، وإيتاء الكتب بالآيمان والشمالك وخلف الظهور، والشفاعة، والجنة وأبوابها، وما فيها من الأشجار والثمار والأنهار، والحلي والألوان، والدرجات، ورؤيته تعالى، والنار وما فيها من الأودية، وأنواع العقاب، وألوان العذاب، والزقوم والحميم، إلى غير ذلك مما لو بسط جاء في مجلدات.

وفي القرآن جميع أسمائه تعالى الحسنى كما ورد في حديث. وفيه من أسمائه مطلقاً ألف اسم، وفيه من أسماء النبي ﷺ جملة.

وفيه شعب الإيمان البضع والسبعون.

وفيه شرائع الإسلام الثلاثمائة وخمس عشرة.

وفيه أنواع الكبائر وكثير من الصغائر.

وفيه تصديق كل حديث ورد عن النبي ﷺ هذه جملة القول في ذلك»^(١). انتهى كلام السيوطي الذي نقله الشنقيطي.

المقدمة الثالثة: في تعيين من يعلم بالكتاب كله
يعرف ذلك من القرآن الكريم:

قال سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾^(٢).

حيث دلت على أن القرآن الكريم لا يمسه كل أحد، بل ذلك خاص بالمطهرين.

وقد يُظن أن الآية ناظرة إلى اشتراط الطهارة من الحدث في جواز لمس كتابة القرآن. وهو ضعيف، لأن المس غير اللمس، والمطهرون غير المتطهرين. والمطهرون هم الذين أخبر الله تعالى عن تطهيرهم بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(٣).

(١) المصدر السابق: ٢ / ٤٣٤.

(٢) سورة الواقعة: ٧٧ - ٨٠.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٣.

وتفصيل ذلك في كتب التفسير^(١)، وإنما غرضنا هو بيان أصل قرآني نرد الروايات إليه، فنعرف ما يوافق القرآن من الروايات فنقبله، وما يخالف القرآن فنرده.

وهذا أصل يوافق ما قدمناه من الدليل القرآني على وجود من آتاه الله علم الغيب.

المطلب الثاني: إشكالان على الأصل، وردهما

الإشكال الأول: تخصيص العموم بما يحتاج إليه الناس في هدايتهم قال بعض الناس: إن القرآن تبيان لكل شيء يحتاج إليه الناس في هدايتهم، من بيان العقيدة، وأصول الشرائع، والمواعظ، والقصص.

(١) البحث حول آية التطهير بحثٌ دقيق وله جهات متعددة كما لا يخفى على المطلع فضلاً عن المحقق، ومن تلك الجهات: ما ورد في كتب مفسري المخالفين من آراء حول آية التطهير، وقد ذهب جمهورهم إلى اختصاصها بعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، كما نص ابن حجر الهيتمي في الصواعق: ٢ / ٤٢١، والفخر الرازي في تفسيره: ٤ / ٢٤١، ومن هؤلاء الأكابر الذين اختاروا هذا الرأي: محمد بن علي الشوكاني في إرشاد الفحول: ١ / ٢٢٢، وابن عساكر الدمشقي في الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين: ص ١٠٦، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: ٢ / ٢٤٤ بتحقيق الأرئوط، ومحب الدين الطبري في ذخائر العقبى: ص ٢١، وغيرهم ممن لا يسع المقام لذكرهم جميعاً إذ كما عرفت أن هذا رأي المشهور من المحققين والمفسرين.

وفيه: إنّ هذا التخصيص تصرف في ظهور الآية من غير موجب،
وتخصيص لعمومها من دون مخصص، وهو حكم بلا مستند، فهو تحكم
صرف.

فإن قلت: إنّ القرينة على التخصيص هي أنّ الغرض من بعثة الأنبياء
هي التبشير والإنذار.

قلت: هذا البيان مؤلف من صغرى، وهي: إنّ الذي يحتاجه الأنبياء في
الهداية هو العلم بالعقيدة والشريعة والمواعظ والقصص والأمثال، وكبرى،
وهي: إنّ العلم الذي يؤتيه الله لأنبياؤه هو خصوص ما يتناسب مع الحكمة
من بعثتهم ويحتاجونه في الهداية.

وفي الصغرى والكبرى منع ظاهر، ومناقشة بينة.

أما الصغرى: ففيها إنّ كون الغرض من بعثة الأنبياء ﷺ هي التبشير
والإنذار لا يوجب انحصار العلم الذي يحتاجونه في العلم بالعقيدة
والشريعة والمواعظ والقصص والأمثال، بل قد يحتاج إلى العلم بالطبيعة،
لدحض حجة لكافر، أو لحكمة يعلمها الله سبحانه ونجهلها.

وأما الكبرى: فلأننا لو سلمنا أنّ الأنبياء لا يحتاجون في تحقيق الهداية إلا
إلى العلم بالعقيدة والشريعة والمواعظ والقصص والأمثال فلا دليل على
وجوب انحصار العلم الذي يطلعه الله تعالى عليه بهذا المقدار، بل الله يمن
بما يشاء على من يشاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

الإشكال الثاني: عدم صلاحية الاستدلال بالآية في موردنا

فإن قلت: لكن العموم إنما يدل على إرادة الشمول بالدلالة الظنية، ومسألتنا وهي تحديد مقدار ما أوتي رسول الله ﷺ من العلم مسألة معرفية، ولا يعول على الظهور في المسائل المعرفية.

قلت: لسنا نعتمد على عموم لفظ (لكل شيء) وحده، بل نعتمد على ظهوره الذي تعززت دلالاته بالقرائن الداخلية والخارجية، فصار المجموع موجباً لقناعتنا وسكون أنفسنا واطمئناننا بأنه سبحانه علّم رسوله ﷺ كل ما لم يعلم، ونزل عليه القرآن تبياناً لكل شيء بلا استثناء.

فقد أكدت دلالة الآية على العموم قرائن عديدة، وهذه بعضها:

- ١ - كون الآية في مقام بيان الامتنان.
 - ٢ - كون الآية ناظرة لبيان عظمة القرآن الكريم.
 - ٣ - قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾^(١).
 - ٤ - الروايات المستفيضة التي جاء فيها الاستدلال بهذه الآية.
 - ٥ - الروايات المتواترة الدالة على عموم علم النبي ﷺ.
- والحاصل: إنّ القرآن مشتمل على علم كل شيء كان ويكون، ومن علم بما فيه فقد علم بما كان وما يكون.

وبعد بيان هذا الأصل نقول:

لما كانت رواياتهم مشتملة على المحكم والمتشابه، فنحن نقدم المحكم منها، ونكتفي بنقل روايتين:

الأولى: موثقة عمار الساباطي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام يعلم الغيب؟ فقال: لا ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك»^(١).

والثانية: صحيحة ابن خلاد، قال: «سأل أبا الحسن عليه السلام رجل من أهل فارس فقال له: أتعلمون الغيب؟

فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: يبسط لنا العلم فنعلم ويقبض عنا فلا نعلم، وقال: سرّ الله عزّ وجلّ أسرّه إلى جبرئيل عليه السلام، وأسرّه جبرئيل إلى محمد عليه السلام وأسرّه محمد إلى من شاء الله»^(٢).

تفصيل الكلام في الروايات الشريفة

والتفصيل: إنّ البحث في الروايات يقع في جهتين:

الجهة الأولى: في إثبات أصل صدورها

والحال فيها واضح، فإنّ المحقق الخبير لا يرتاب في قطعية صدور هذه الأخبار، إذ أنّها من طرقنا متواترة، بل تفوق حد التواتر، وقد جمعها جماعة

(١) أصول الكافي: ٢٥٧/١، وبصائر الدرجات، للصفار: ص ٣٣٥.

(٢) أصول الكافي: ٢٥٦/١.

من علمائنا الأبرار، منهم العلامة المجلسي صاحب البحار (جزاه الله خيراً) في الجزء السادس والعشرين من البحار تحت عنوان جامع هو: (أبواب علومهم عليهم السلام)، وجعل تحته سبعة عشر باباً.

ونقل في كل باب روايات كثيرة، فنقل في الباب الأول: (١٤٩) رواية، وفي الباب الثاني: (٤٧) رواية، وفي الباب الثالث: (٣٧)، وفي الباب الرابع: (٦)، وفي الخامس: (١٤)، وفي السادس: (٢٢)، وفي السابع: (٤٠)، وفي الثامن: (١٦)، وفي التاسع: (٤٣)، وفي العاشر: (٧)، وفي الحادي عشر: (٥)، وفي الثاني عشر: (٦٣)، وفي الثالث عشر: (٢٧)، وفي الرابع عشر: (٧)، وفي الخامس عشر: (١٣)، وفي السادس عشر: (٤٨)، وفي الباب السابع عشر: (٥) روايات.

والمجموع: خمسمائة وثمانية وخمسون رواية.

ومن نظر في الروايات التي جمعها العلامة المجلسي قال بضرس قاطع: إنَّ الروايات التي نقلها في بعض هذه الأبواب (كالباب الأول الذي نقل فيه مائة وتسعا وأربعين رواية) متواترة، فضلاً عن مجموع ما في جميع هذه الأبواب.

وبذلك نستغني عن البحث في إسنادها، إذ لا مسوغ للتفتيش عن موجبات الظن بعد تحصيل اليقين.

الجهة الثانية: في دلالتها

والحال فيها أيضاً واضح، فإنّ هذا العدد من الروايات التي تشترك في إثبات علمهم، يقوي بعضها بعضاً في أصل الصدور، وفي الدلالة والظهور.

ولا يسع بحثنا أن يتناول هذا العدد من الروايات رواية رواية، والكلام في دلالة كل واحدة منها، فإنّ ذلك يحتاج إلى مجلدات، ومقامنا لا يسع ذلك.

خصوصاً مع اشتغال الروايات على بيان خصوصيات كثيرة زيادة على الجهة المقصودة ببحثنا، والتعرض لتلك الخصوصيات يخرجنا من البحث. ولأجل هذا سوف نكتفي بالنظر إلى الجهة التي تعيننا في بحثنا هذا، وهي: دلالة الرواية على أنّ الله سبحانه قد علم بعض عباده أموراً غير حاضرة عندهم، وأطلعهم على شيء مما لا يشهدونه، وآتاهم علم الغيب. وليس يعيننا في هذا البحث تحديد: من هم الذين آتاهم الله علم الغيب، ولا تحديد: كم هو المقدار الذي أطلعهم الله عليه من الغيب.

ونبدأ بذكر الأبواب التي بوبها المجلسي رحمته الله مع الإشارة إلى بعض الروايات التي أدرجها فيها.

فقد ذكر في المجلد السادس والعشرين تحت عنوان (أبواب علومهم عليهم السلام)

أبوابا:

الباب الأول: جهات علومهم ﷺ وما عندهم من الكتب وأنه ينقر في آذانهم وينكت في قلوبهم.

وفي هذا الباب مئة وتسعة وأربعون (١٤٩) حديثاً.

والمُرَاد بالكتب: ما أنزله الله سبحانه وتعالى على أنبيائه، وكانت جميعها عند رسول الله ﷺ، وقد أعطاها أمير المؤمنين بعده، ثم الحسن والحسين، وهكذا إلى أن وصلت إلى الإمام الثاني عشر، عليهم السلام جميعاً.

وهذه الكتب فيها من الغيب شيء كثير، كصفة الملائكة، والجنة، والنار، وبعض ما جرى على الأمم السابقة، وفي بعضها وعود الله عز وجل لعباده أو لأنبيائه، ومن تلك الوعود أمور تقع في الزمان الآتي، كالذي أخبرنا الله سبحانه بوجوده في التوراة والزبور.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾^(١).

وقال تعالى عن التوراة: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٢).

وقال تعالى عن الإنجيل: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾^(٣).

(١) سورة الأنبياء: ١٠٥.

(٢) سورة المائدة: ٤٥.

(٣) سورة المائدة: ٤٧.

فالكتب التي أنزلها الله قبل القرآن فيها غيب كثير، فمن علم بما فيها فقد علم بغيب كثير.

وأما النقر في الأذان والنكت في القلوب: فلا نعلم كيفيتهما، ولا حقيقتهما، ولو أن المعصوم بين لنا حقيقتهما لم نستطع معرفة كنههما، لأن حقيقتهما فوق الكلمات.

ألا ترى أنه قد ورد وصف كيفية الوحي، ومع ذلك لم يعرف العلماء حقيقته، وكذلك حال الإلهام. فهذه حقائق تدرك ولا توصف.

ولو أنك وصفت اللون الأحمر لرجل أعمى لم ينفعه وصفك في معرفة اللون الأحمر.

ولكن الذي يعنينا هو ارتباط النقر في الأذن والنكت في القلب بالاطلاع على الغيب، ومن الواضح أن النقر في الأذن والنكت في القلب غير داخلين في الشهادة، إذ من غير المحتمل أن ينكت الله في قلب المعصوم أو ينقر في أذنه ما يمكن أن يدركه بحواسه وبالمشاهدة كلون الجالس أمامه مثلاً، بل هما من طرق الاطلاع على الغيب، ومصادر العلم بما لا يُدرك بالشهادة والحواس.

وبعبارة أخرى: إن روايات هذا الباب قد اشتملت على ذكر مصدرين من مصادر علم المعصوم عليه السلام بالغيب، أما الأول: فالكتب التي أنزلها الله على أنبيائه عليهم السلام، وأما الثاني: فالنقر والنكت.

وإليك بعض أخبار الباب الأول:

١ - ما رواه شيخ الطائفة بإسناده عن الحارث النضري قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «الَّذِي يَسْأَلُ عَنْهُ الْإِمَامُ عليه السلام وَلَيْسَ عِنْدَهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أَيْنَ يَعْلَمُهُ؟ قَالَ: يُنَكِّتُ فِي الْقَلْبِ نَكْتًا أَوْ يَنْقُرُ فِي الْأُذُنِ نَقْرًا، وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِذَا سُئِلَ الْإِمَامُ كَيْفَ يُجِيبُ؟ قَالَ: إِنْ هَامَّ أَوْ إِسْمَاعُ وَرُبَّمَا كَانَا جَمِيعًا»^(١).

٢ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن حمران بن أعين قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: عِنْدَكُمْ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالزَّبُورُ وَمَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْعِلْمُ الْأَكْبَرُ، قَالَ يَا حُمْرَانُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَا كَانَ وَلَكِنْ مَا يَحْدُثُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ عِلْمُهُ عِنْدَنَا أَعْظَمُ»^(٢).

٣ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر أيضاً بإسناده عن علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجَامِعَةِ؟ قَالَ: تِلْكَ صَحِيفَةٌ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي عَرْضِ الْأَدِيمِ مِثْلُ فَخِذِ الْفَالَجِ فِيهَا كُلُّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ مِنْ قَضِيَّةٍ إِلَّا هِيَ فِيهَا حَتَّى أَرُشَ الْحَدَشُ»^(٣).

(١) بحار الأنوار: ١٩ / ٢٦، نقلاً عن الأُمالي للشيخ الطوسي: ص ٤٠٨.

(٢) بحار الأنوار: ٢٠ / ٢٦، نقلاً عن بصائر الدرجات، للصفار: ص ١٦٠.

(٣) بحار الأنوار: ٢٢ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٦٢.

الباب الثاني: باب أنهم عليه السلام محدثون مفهمون.

وفيه سبعة وأربعون (٤٧) حديثاً.

وإليك بعضها:

١ - ما رواه شيخ الطائفة بإسناده عن أبي هاشم الجعفري قال: سمعت

الرضا عليه السلام يقول: «الْأَيُّمَةُ عُلَمَاءُ حُلَمَاءُ صَادِقُونَ مُفَهَّمُونَ مُحَدِّثُونَ»^(١).

٢ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن حمران عن أبي

جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ مُحَدِّثًا»^(٢).

٣ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن زرارة قال: قُلْتُ لِأَبِي

عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ أَبَاكَ حَدَّثَنِي أَنَّ عَلِيًّا وَالحُسَيْنَ وَالحُسَيْنَ عليه السلام كَانُوا مُحَدِّثِينَ،

قَالَ فَقَالَ: كَيْفَ حَدَّثَكَ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنِي أَنَّهُ كَانَ يُنْكِتُ فِي آذَانِهِمْ، قَالَ:

صَدَقَ أَبِي»^(٣).

الباب الثالث: باب أنهم عليه السلام يزدادون ولولاه لنفد ما عندهم وأن

أرواحهم تعرج إلى السماء كل ليلة جمعة.

وفيه سبعة وثلاثون (٣٧) حديثاً.

وإليك بعضها:

(١) بحار الأنوار: ٦٦ / ٢٦، نقلاً عن الأماشي، للشيخ الطوسي: ص ٢٤٥.

(٢) بحار الأنوار: ٦٧ / ٢٦، نقلاً عن بصائر الدرجات، للصفار: ص ٣٤٠.

(٣) بحار الأنوار: ٦٩ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق: ص ٣٤٤.

١ - ما رواه شيخ الطائفة في الأمالي بإسناده عن أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لَوْ لَا أَنَا نَزَّادٌ لَأَنْفَدْنَا، قَالَ قُلْتُ: تُزَادُونَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأُخْبِرَ ثُمَّ إِلَى عَلِيٍّ ثُمَّ إِلَى بَنِيهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ»^(١).

٢ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن المفضل قال: «قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ - وَكَانَ لَا يُكْنِيَنِي قَبْلَ ذَلِكَ - يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَالَ: إِنَّ لَنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٌ سُرُورًا، قُلْتُ: زَادَكَ اللَّهُ وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ وَافَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَرْشَ وَوَافَى الْأَئِمَّةَ مَعَهُ وَوَافَيْنَا مَعَهُمْ فَلَا تُرَدُّ أَرْوَاحُنَا إِلَى أَبْدَانِنَا إِلَّا بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَنَفِدَ مَا عِنْدَنَا»^(٢).

٣ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن صفوان بن يحيى قال: «سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ جَعْفَرُ ﷺ يَقُولُ: لَوْ لَا أَنَا نَزَّادٌ لَأَنْفَدْنَا»^(٣).

الباب الرابع: أنهم عليه السلام خزان الله على علمه وحمله عرشه.
وفيه أربعة عشر (١٤) حديثاً.

(١) بحار الأنوار: ٦٩ / ٢٦، نقلاً عن الأمالي، للشيخ الطوسي: ص ٤٠٩.

(٢) بحار الأنوار: ٨٨ / ٢٦ نقلاً عن بصائر الدرجات، للصفار: ص ١٥٠.

(٣) بحار الأنوار: ٩٠ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق: ص ٤١٥.

وإليك بعضها:

١ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن سورة بن كليب قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «وَاللَّهِ إِنَّا لَخَزَّانُ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ لَا عَلَى ذَهَبٍ وَلَا عَلَى فِضَّةٍ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ»^(١).

٢ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إِنَّ مِنَّا لَخَزَنَةَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَخَزَنَتَهُ فِي السَّمَاءِ لَسْنَا بِخَزَّانٍ عَلَى ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ»^(٢).

٣ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن الثمالي أيضاً عن علي بن الحسين عليه السلام قال: «إِنَّ مِنَّا لَخَزَّانَ اللَّهِ فِي سَمَائِهِ وَخُزَّانَهُ فِي أَرْضِهِ وَلَسْنَا بِخَزَّانٍ عَلَى ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ»^(٣).

الباب الخامس: باب أنهم عليهم السلام لا يحجب عنهم علم السماء والأرض والجنة والنار، وأنه عرض عليهم ملكوت السموات والأرض ويعلمون علم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة. وفيه اثنان وعشرون (٢٢) حديثاً.

وإليك بعضها:

(١) بحار الأنوار: ١٠٥ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٢٤.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٥ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق.

(٣) بحار الأنوار: ١٠٦ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق.

١ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سُئِلَ عَلِيُّ عليه السلام عَنْ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: عِلْمُ النَّبِيِّ عِلْمُ جَمِيعِ النَّبِيِّينَ وَعِلْمُ مَا كَانَ وَعِلْمُ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ عِلْمَ النَّبِيِّ ﷺ وَعِلْمَ مَا كَانَ وَعِلْمَ مَا هُوَ كَائِنٌ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ قِيَامِ السَّاعَةِ»^(١).

٢ - وروى الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن عدة من أصحابنا قالوا سمعوا أبا عبد الله عليه السلام: «إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَأَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْضِينَ وَأَعْلَمُ مَا فِي الْجَنَّةِ وَأَعْلَمُ مَا فِي النَّارِ وَأَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً فَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ كَبُرَ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ، فَقَالَ: عَلِمْتُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِيهِ تَبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ»^(٢).

٣ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن سماعة بن سعد الخثعمي أَنَّهُ كَانَ مَعَ الْمُفَضَّلِ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «فَقَالَ لَهُ الْمُفَضَّلُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَفْرِضُ اللَّهُ طَاعَةَ عَبْدٍ عَلَى الْعِبَادِ ثُمَّ يَحْجُبُ عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ؟ قَالَ: اللَّهُ أَكْرَمُ وَأَزَافُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ عَلَيْهِمْ طَاعَةَ عَبْدٍ يَحْجُبُ عَنْهُ خَبَرَ السَّمَاءِ صَبَاحاً أَوْ مَسَاءً»^(٣).

(١) بحار الأنوار: ٢٦ / ١١٠، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٤٧.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦ / ١١١، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٤٨.

(٣) بحار الأنوار: ٢٦ / ١٠٩، نقلاً عن بصائر الدرجات، للصفار: ص ١٤٤. ورواه الكليني في

أصول الكافي: ١ / ٢٦١، بإسناده عن جماعة بن سعد الخثعمي.

الباب السادس: أنهم عليه السلام يعرفون الناس بحقيقة الإيمان وبحقيقة النفاق وعندهم كتاب فيه أسماء أهل الجنة وأسماء شيعتهم وأعدائهم وأنه لا يزيدهم خبر مخبر عما يعلمون من أحوالهم.

وفيه أربعون (٤٠) رواية

وهذه بعضها:

١ - ما رواه الشيخ الصدوق في العيون عن الرضا عليه السلام بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي نجران: « قَالَ كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَاءُ عليه السلام وَأَقْرَأَنِيهِ رِسَالَةً إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ: إِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَبِحَقِيقَةِ النِّفَاقِ »^(١).

٢ - ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بإسناده عن بكير بن أعين قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: « إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِيثَاقَ شِيعَتِنَا بِالْوَلَايَةِ لَنَا وَهُمْ ذُرِّيَّةُ يَوْمٍ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى الذَّرِّ بِالْإِقْرَارِ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَلِمُحَمَّدٍ عليه السلام بِالنُّبُوَّةِ وَعَرَضَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام أُمَّتُهُ فِي الطِّينِ وَهُمْ أَظِلَّةٌ وَخَلَقَهُمْ مِنَ الطِّينَةِ الَّتِي خَلَقَ مِنْهَا آدَمَ وَخَلَقَ اللَّهُ أَرْوَاحَ شِيعَتِنَا قَبْلَ أَبْدَانِهِمْ بِالْفَنِي عَامٍ وَعَرَضَهُمْ عَلَيْهِ وَعَرَفَهُمْ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام وَعَرَفَهُمْ عَلِيًّا عليه السلام وَنَحْنُ نَعْرِفُهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ »^(٢).

(١) بحار الأنوار: ١١٨ / ٢٦، نقلاً عن عيون أخبار الرضا: ٢ / ٢٤٩.

(٢) بحار الأنوار: ١٣٥ / ٥٨، نقلاً عن أصول الكافي: ٤٣٨ / ١، وبصائر الدرجات، للصفار:

٣ - ما رواه الشيخ الصفار البصائر بإسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِيثَاقَ شِيعَتِنَا مِنْ صُلْبِ آدَمَ فَتَعْرِفُ بِذَلِكَ حُبَّ الْمُحِبِّ وَإِنْ أَظْهَرَ خِلَافَ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ، وَتَعْرِفُ بُغْضَ الْمُبْغِضِ وَإِنْ أَظْهَرَ حُبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ»^(١).

الباب السابع: إنه لا يجب عنهم شيء من أحوال شيعتهم وما تحتاج إليه الأمة من جميع العلوم، وأنهم يعلمون ما يصيبهم من البلايا ويصبرون عليها ولو دعوا الله في دفعها لأجيبوا، وأنهم يعلمون ما في الضمائر وعلم المنايا والبلايا وفصل الخطاب والمواليد. وفيه ثلاثة وأربعون (٤٣) حديثاً.

وإليك بعضها:

١ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن سعد بن أبي الأصبغ قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالِساً فَدَخَلَ عَلَيْهِ الْحُسَيْنُ بْنُ السَّرِيِّ الْكَرْخِيُّ، قَالَ سَأَلُهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَجَارَاهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَتَرَى مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ حُجَّةً عَلَى خَلْقِهِ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِهِمْ»^(٢).

(١) بحار الأنوار: ٢٦ / ١٢٠، نقلاً عن بصائر الدرجات، للصفار: ص ١١٠.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦ / ١٣٨، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٤٢.

٢ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن علي بن إسماعيل الأزرق قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ أَحْكَمُ وَأَكْرَمُ وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ وَأَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَحْتَجَّ بِحُجَّةٍ ثُمَّ يُغَيِّبُ عَنْهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِهِمْ»^(١).

٣ - وفيه أيضاً عن إبراهيم بن عمر قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَحْتَجُّ بِعَبْدٍ فِي بِلَادِهِ ثُمَّ يَسْتُرُ عَنْهُ جَمِيعَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَقَدْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ»^(٢).

٤ - ما رواه الشيخ الصفار في البصائر بإسناده عن ابن أبي نجران قال: «كَتَبَ أَبُو الْحَسَنِ الرُّضَا عليه السلام رِسَالَةً وَأَقْرَأَ فِيهَا قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام: إِنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله كَانَ أَمِينَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ فَلَمَّا قُبِضَ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله كُنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَثَتُهُ فَنَحْنُ أَمَنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ عِنْدَنَا عِلْمُ الْبَلَايَا وَالْمُنَايَا وَأَنْسَابُ الْعَرَبِ وَمَوْلِدُ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّا لَنَعْرِفُ الرَّجُلَ إِذَا رَأَيْنَاهُ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَحَقِيقَةِ النِّفَاقِ، وَإِنْ شِيعَتَنَا لَمَكْتُوبُونَ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ، أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ، يَرُدُّونَ مَوْرِدَنَا وَيَدْخُلُونَ مَدْخَلَنَا، نَحْنُ النُّجَاةُ وَأَفْرَاطُنَا أَفْرَاطُ الْأَنْبِيَاءِ، وَنَحْنُ أَبْنَاءُ الْأَوْصِيَاءِ وَنَحْنُ الْمُخْصُوصُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَنَحْنُ أَوْلَى النَّاسِ بِدِينِ اللَّهِ، نَحْنُ الَّذِينَ شَرَعَ لَنَا دِينَهُ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ﴾ يَا آلَ مُحَمَّدٍ

(١) بحار الأنوار: ١٣٨ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٤٣.

(٢) بحار الأنوار: ١٣٩ / ٢٦، نقلاً عن المصدر السابق.

﴿مَنْ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ فَقَدْ وَصَّانَا بِمَا أَوْصَى بِهِ نُوحًا ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ يَا مُحَمَّدُ ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ وَإِسْمَاعِيلَ ﴿وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ فَقَدْ عَلَّمْنَا وَبَلَّغْنَا مَا عَلَّمْنَا وَاسْتَوْدَعْنَا عِلْمَهُمْ نَحْنُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَنَحْنُ وَرَثَةُ أُولِي الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ يَا آلَ مُحَمَّدٍ ﴿وَلَا تَنْفَرُقُوا فِيهِ﴾ وَكُونُوا عَلَى جَمَاعَةٍ ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ﴾ مَنْ أَشْرَكَ بِوَلَايَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مِنْ وَلَايَةِ عَلِيٍّ ﴿اللَّهُ﴾ يَا مُحَمَّدُ ﴿يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ مَنْ يُجِيبُكَ إِلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ ^(١).

والمتلخص من هذه الروايات ^(٢)

إنَّ هذه الروايات وإن تعددت مضامينها، فبعضها في بيان مصادر علم المعصومين، وبعضها في بيان ما يعلمه المعصومون، وبعضها في بيان أنَّ علمهم يزداد.

إلا أنَّها تتفق على إثبات معنى يخص بحثنا، وهو: إنَّ رسول الله ﷺ، والأئمة عليهم السلام قد أوتوا علم الغيب، وإن الله سبحانه أطلعهم على الغيب.

(١) بحار الأنوار: ١٤٢/٢٦، نقلاً عن المصدر السابق: ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) أقول: أما الروايات الشريفة التي تقدّمت، فقد نقلها شيخنا (دامت بركاته) عن البحار، وأشرنا إلى مصادرها الأصلية في كتب أصحابنا عليهم الرحمة والرضوان، فإن وجدتَ اختلافاً في المتن عند المراجعة فهو راجع إلى ذلك، فلاحظ.

والخلاصة: إِنَّ البحث في دلالة هذه الأخبار على نحو التفصيل خارج عن نطاق بحثنا، وموكل إلى محله، والمهم منها ما عرفناه إجمالاً من العناوين، وهو يكفي لهذا البحث المختصر.

لأنها تجتمع في إفادة معنى واحد، وهو عظيم فضل الله سبحانه على محمد ﷺ بتعليمه كل ما لم يكن يعلم، وتفضيله إياه على جميع الأنبياء والمرسلين، وتعليم أهل البيت .

علمهم بالغيب لا يثبت ألوهيتهم، بل ينفيها

وإثبات هذا العلم لهم لا يعني إثبات الألوهية لهم، وليس إثبات تعليم الله لهم من الغلو في شيء.

بل إن إثبات هذا العلم لهم يستبطن نفي الألوهية عنهم.

فإنه علم مستفاد، موروث، نزل إلى عالمه، يحدثون به، ويزادون منه، ويلهمون إياه، ينقر في آذانهم، وينكت في قلوبهم.

فهل الإله يؤتي العلم ويتهبه ويتلقاه؟! معاذ الله، بل هو الذي يؤتي العلم ويهبه ويلقيه.

وهل الإله يأخذ علمه من القرآن؟! معاذ الله، بل هو الذي علم القرآن.

وهل الإله يزداد (بضم الياء، مبني للمجهول)؟! حاش لله، بل هو الذي

يعطي ويزيد ولديه مزيد، ولا يعطى ولا يزداد.

وهل الإله يلهم؟!!

وهل للإله أذن، وينقر فيها من يعلمه؟!!

وهل للإله قلب وينكت فيه من يؤتیه العلم؟!!

معاذ الله، بل هذه صفات المخلوق.

وبالجملة: فالروايات الشيعية تثبت أنّ الله علم الأنبياء والأئمة بعض

الغيب، وهو المطلوب في هذا الفصل من البحث.

والعلم الذي أوتوه علم لا يكون إلا للعباد، المخلوقين، المحتاجين،

الفقراء إلى من يعلمهم، ويطلعهم، ويؤتيهم، ويحبّيتهم.

فمن أسندنا إليه هذا العلم فقد وصفناه بأنّه عبد، مملوك، محتاج، مخلوق،

ممکن، حادث، لأنّ العلم الموهوب يستبطن العبودية، ويتنافى مع الربوبية

والوجوب والقدم.

وأما: مقدار ما أوتوا من علم الغيب، ومصادر علمهم، فيأتي في

الفصول القادمة من البحث إن شاء الله.

الدليل الثالث الإجماع

اتفق العامة والخاصة على أنّ الله قد علم بعض الخلق بعض الغيب.

أمّا كلمات علمائهم:

ففي تفسير الثعلبي والبغوي عن ابن مسعود: «أوتي نبيكم علم كل شيء إلا مفاتيح الغيب»^(١).

وفي كتاب تمهيد الأوائل للباقلاني: «علم ما يكون لا يدركه إلا علام الغيوب أو من أطلعه على ذلك»^(٢).

وفي تفسير ابن كثير: «ولا يعلم من الغيب إلا ما أطلعه الله عليه»^(٣).

(١) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي: ١٥٤ / ٤، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي: ١٠٢ / ٢.

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني: ص ٧٧.

(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: ٣١٨ / ٤.

وفي تفسير ابن عاشور: «وأمر الله نبيه بالجواب عن قولهم لأنّ هذا من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله ومن أطلعه على شيء منه من عباده المصطفين»^(١).

وقال الفخر الرازي: «وكان معجزة للنبي ﷺ حيث أطلعه الله على الغيب وضمير قلوبهم»^(٢).

وفي تفسير القرطبي: «فالله تعالى عنده علم الغيب، ويده الطرق الموصلة إليه لا يملكها إلا هو، فمن شاء إطلاعه عليها أطلعه ومن شاء حجه عنها حجه»^(٣).

وقال الشوكاني: «ولا سيما وقد أخبر عن نفسه ﷺ بأنه قد أطلعه الله على شيء من علم الغيب كما في قوله: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُزْقَانِهُ﴾ الآية»^(٤).

وفي تيسير الكريم الرحمن للسعدي: «فلا أحد يعلم شيئاً من المستقبلات الغيبية، إلا من أطلعه الله عليه من رسله»^(٥).

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور: ٣١٧ / ١٠.

(٢) مفاتيح الغيب، للفخر الرازي: ١٩٥ / ١٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٥ / ٧.

(٤) فتح القدير، للشوكاني: ٣٥ / ٤.

(٥) تيسير الكريم الرحمن في كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي: ص ٥٠٠.

وفي تفسير الطبري: «لأن ذلك من أخبار أوائلهم كان من خفيّ علومهم الذي لا يعلمه غير خاصة منهم، إلا من أعلمه الذي لا يخفى عليه خافية من نبي أو رسول، أو من أطلعه الله على علمه ممن شاء من خلقه»^(١).

وفي زهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة: «ولقد بين - سبحانه وتعالى - أنّ النبي ﷺ لا يعلم من الغيب إلا ما أطلعه الله تعالى عليه»^(٢).

وفي تفسير سيد قطب: «فقد أطلعه على الغيب في هذه المسألة وفيما قبلها»^(٣).

وفي تفسير المنار: «والرسول عبد الله لا يعلم من الغيب إلا ما أوحاه الله تعالى إليه لأداء وظيفة التبليغ»^(٤).

وفي أعلام النبوة للماوردي: «وإن كان المعول في المغيب على الأنباء الصادقة الصادرة عن علام الغيوب الذي لم يشرك في غيبه إلا من أطلعه عليه من رسله»^(٥).

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري: ١٦ / ٦.

(٢) زهرة التفاسير، لأبي زهرة: ٣٠٢٦ / ٦.

(٣) في ظلال القرآن، لسيد قطب: ٧٥ / ٥.

(٤) تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا: ٣٩١ / ٩.

(٥) أعلام النبوة، للماوردي: ص ٥٤.

وفي إعانة المستفيد لصالح الفوزان: «ففيه: عِلْمٌ من أعلام النبوة، وهو الإخبار عن شيء مستقبل، ويقع كما أخبر به ﷺ، وهذا مما أطلعه الله تعالى عليه»^(١).

وفي الإرشاد للفوزان: «وإذا شاء الله أن يطلع بعض العباد على عذاب القبر؛ أطلعه، وغيبه عن غيره؛ إذ لو أطلع العباد كلها؛ لزالَت حكمة التكليف والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس؛ كما في " الصحيحين " في الحديث الذي مر من قوله ﷺ: (لولا أن لا تدافنوا؛ لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع)، ولما كانت هذه الحكمة منتفية في حق البهائم؛ سمعت ذلك وأدركته؛ كما حادت برسول الله ﷺ بغلته وكادت تلقيه لما مر بمن يعذب في قبره.

فرؤية هذه النار في القبر كرؤية الملائكة والجن؛ تقع أحياناً لمن شاء الله أن يريه ذلك»^(٢).

وقال في عقيدة التوحيد: «فلا يعلم الغيب إلا الله سبحانه، وحده، وقد يُطلع رسله على ما شاء من غيبه لحكمة ومصلحة»^(٣).

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، للفوزان: ١٥١ / ١.

(٢) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، للفوزان: ص ٢٦١.

(٣) عقيدة التوحيد، للفوزان: ص ٦٦.

وفي الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: «وهذا غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله إن أطلعه عليه»^(١).

وفي شرح الطحاوية للعقيدة السلفية: «وإذا شاء الله أن يطلع على ذلك بعض عباده أطلعه وغيبه عن غيره»^(٢).

وفي شرح الطحاوية للحوالي: «وهو ﷺ لا يعلم الغيب إلا ما أطلعه الله تبارك وتعالى عليه»^(٣).

وفي شرح ثلاثة أصول للعثيمين: «وغيب المستقبل حقيقي لا يكون معلوماً لأحد إلا الله وحده أو من أطلعه عليه من الرسل»^(٤).

وفي فتح المجيد لحفيد ابن عبد الوهاب: «وما وقع في خلد النبي ﷺ من ذلك إلا لما أطلعه الله عليه من غيبه أنه سيقع نظير ما في الحديث قبله من قوله: (لتبعن سنن من كان قبلكم) الحديث»^(٥).

وفي الرسالة القبرصية لابن تيمية: «وبعث بعده أنبياء من بني إسرائيل، منهم من أحيا الله على يديه الموتى، ومنهم من شفى الله على يديه المرضى،

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي: ص ٧٩.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية تحقيق جماعة من العلماء وتخريج الألباني: ص ٤٠١.

(٣) شرح الطحاوية، لسفر الحوالي: ص ٨٠١.

(٤) شرح ثلاثة الأصول، للعثيمين: ص ١٥٤.

(٥) فتح المجيد، لعبد الرحمن بن حسن: ص ٢٦٠.

ومنهم من اطلعه على ما شاء من غيبه، ومنهم من سخر له المخلوقات، ومنهم من بعثه بأنواع المعجزات»^(١).

ونقل في الجموع البهية في العقيدة السلفية قول الشنقيطي: «فقد ظهر أن أعلم المخلوقات وهم الرسل، والملائكة لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله تعالى، وهو تعالى يعلم رسله من غيبه ما شاء، كما أشار له بقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾»^(٢).

وقال الألباني في أحكام الجنائز:

«لأن الاطلاع على عذاب القبر من خصوصياته عليه الصلاة والسلام، وهو من الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الرسول كما جاء في نص القرآن ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾»^(٣).

وقال ابن تيمية في كتاب النبوات: «والآيات الخارقة جنسان: جنس في نوع العلم، وجنس في نوع القدرة. فما اختص به النبي من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن، وما اختص به من المقدورات خارج عن قدرة الإنس والجن. وقدرة الجن في هذا الباب كقدرة الإنس؛ لأن الجن هم من جملة من دعاه الأنبياء إلى الإيمان، وأرسلت الرسل إليهم؛ قال تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنَّ

(١) الرسالة القبرصية، لابن تيمية: ص ٥.

(٢) الجموع البهية في العقيدة السلفية، جمع محمود الميناوي: ١ / ٢٤٤.

(٣) أحكام الجنائز، للألباني: ص ٢٠٢.

وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ﴿١﴾ ومعلوم أن النبي إذا دعا الجن إلى الإيمان به، فلا بُدَّ أن يأتي بآية خارجة عن مقدور الجن؛ فلا بُدَّ أن تكون آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الإنس والجن»^(١).

وقال فيه أيضاً: «فقد ظهر أن من آيات الأنبياء ما يختص به النبي، ومنها [ما] يأتي به عددٌ من الأنبياء، ومنها ما يشترك فيه الأنبياء كلهم ويختصون به؛ وهو الإخبار عن الله بغيبه الذي لا يعلمه إلا الله؛ قال: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(٢) إِلَّا مَن أَرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا^(٣) لِّعَلَّمْ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَخَصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا^(٤)»^(٢).

وقال فيه أيضاً: «فقوله: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِ﴾: هو غيبه الذي اختص به. وأما ما يعلمه بعض المخلوقين: فهو غيب عمن لم يعلمه، وهو شهادة لمن علمه. فهذا أيضاً تُخبر منه الأنبياء بما لا يمكن الشياطين أن تُخبر به، كما في إخبار المسيح بقوله: ﴿وَأَنبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾^(٣).

(١) النبوات، لابن تيمية: ١ / ١٥١.

(٢) المصدر السابق: ٢ / ٨٢٣.

(٣) المصدر السابق: ٢ / ١٠٢٢.

وقال في مجموع الفتاوى: «لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله، وهذا هو الغيب المطلق عن جميع المخلوقين الذي قال فيه ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾. والغيب المقيد ما علمه بعض المخلوقات من الملائكة أو الجن أو الإنس وشهدوه فإنما هو غيب عن غيب عن غاب عنه ليس هو غيباً عن شاهده. والناس كلهم قد يغيب عن هذا ما يشهده هذا فيكون غيباً مقيداً أي غيباً عن غاب عنه من المخلوقين لا عن شاهده ليس غيباً مطلقاً غاب عن المخلوقين قاطبة. وقوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ أي عالم ما غاب عن العباد مطلقاً ومعينا وما شهدوه فهو سبحانه يعلم ذلك كله»^(١).

وقال نعمان الألوسي في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: «(وأنت) تعلم أن المعتزلة تنكر كرامات الأولياء وأهل السنة والجماعة يشبثونها والشيعة خصتها بالأئمة الاثني عشر وبعض المالكية أنكرها أيضاً لسد الذرائع المتوصل بها إلى كل باطل بالحقيقة»^(٢).

وأما من كلمات علمائنا:

فقد أوضحنا لك أن علم الخلق بالغيب، بل بالشهادة إنما هو بتعليم الله تعالى لهم، وأنهم لولا تعليم الله لهم لم يعلموا شيئاً من الغيب، ولا من الشهادة، بل لولا تعليم الله لهم لم يعلموا بوجود أنفسهم.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: ١٠٩ / ١٦.

(٢) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، للألوسي: ص ١٢٨.

وهذا العلم ليس فيه أي شائبة من شوائب الشرك بالله سبحانه.
ونذكر هنا ما تسنى لنا جمعه على عجلة من أقوال وكلمات علمائنا، أنار
الله برهانهم وأعلا في الجنان منازلهم:

الشيخ المفيد ٤١٣ هـ

قال في أوائل المقالات: «القول في علم الأئمة عليهم السلام بالضمائر والكائنات،
وإطلاق القول عليهم بعلم الغيب وكون ذلك لهم في الصفات.
وأقول: إنّ الأئمة من آل محمد قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد
ويعرفون ما يكون قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاتهم ولا شرطاً في
إمامتهم، وإنما أكرمهم الله تعالى به وأعلمهم إياه للطف في طاعتهم
والتمسك بإمامتهم، وليس ذلك بواجب عقلاً ولكنه وجب لهم من جهة
السمع.

فأما إطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب فهو منكر بين الفساد،
لأنّ الوصف بذلك إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد،
وهذا لا يكون إلا الله عز وجل، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلا من
شد عنهم من المفوضة ومن انتمى إليهم من الغلاة»^(١).

وقد اشتمل كلامه - في أوائل المقالات - على بيان مسألتين:
الأولى: معرفية.

(١) أوائل المقالات، للشيخ المفيد: ص ٦٧.

وهي: هل أطلع الله تعالى الأئمة على ما كان وما يكون وضماير العباد وغيرها مما لا تناله الحواس الظاهرة والباطنة، ويعلم به علم الشهادة؟ وأجاب عنها بالإثبات.

والثانية: فقهية.

وهي: هل يجوز أن نسمي الإمام باسم عالم الغيب، أو علام الغيوب. وأجاب عنها: بالحرمة.

واستدل على ذلك: بأن فساد هذه التسمية بين، وبأن لفظ (عالم الغيب) ولفظ (علام الغيوب) إذا أطلقا فإنهما ينصرفان إلى من كان علمه ذاتياً، بغير تعليم، والعالم بغير تعليم هو الله وحده، وستأتي مناقشته مفصلاً.

وقال في الإرشاد: «فصل: ومن آيات الله عز وجل الباهرة فيه ﷺ والخواص التي أفرده بها، ودل بالمعجز منها على إمامته ووجوب طاعته وثبوت حجته، ما هو من جملة الخرائج التي أبان بها الأنبياء والرسل ﷺ وجعلها أعلاماً لهم على صدقهم.

فمن ذلك ما استفاض عنه ﷺ من إخباره بالغائبات والكائن قبل كونه، فلا يخرم من ذلك شيئاً، ويوافق المخبر منه خبره حتى يتحقق الصدق فيه، وهذا من أبهر معجزات الأنبياء ﷺ.

ألا ترى إلى قوله تعالى فيما أبان به المسيح عيسى بن مريم ﷺ من المعجز الباهر والآية العجيبة الدالة على نبوته: ﴿وَأَنبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾.

وجعل عز اسمه مثل ذلك من عجيب آيات رسول الله ﷺ فقال عند غلبة فارس الروم: ﴿الْمَ ① غَلَبَتِ الرُّومُ ② فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ③﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴿فَكَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ. وقال عز وجل في أهل بدر قبل الواقعة: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الذُّبُرَ ④﴾ فَكَانَ كَمَا قَالَ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ.

وقال عز قائلًا: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ⑤﴾ فَكَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ. وقال عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ⑥ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ⑦﴾ فَكَانَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ. وقال مخبراً عن ضمائر قوم من أهل النفاق: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ⑧﴾ فَخَبَرَ عَنْ ضَمَائِرِهِمْ وَمَا أَخْفَوهُ فِي سَرَائِرِهِمْ.

وقال عز وجل في قصة اليهود: ﴿قُلْ بَيَّأْتُهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ⑨﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ⑩﴾ فَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ، وَلَمْ يَجْسِرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَتَمَنَّا، فَحَقَّقَ ذَلِكَ خَبْرَهُ، وَأَبَانَ عَنْ صَدَقِهِ، وَدَلَّ بِهِ عَلَى نُبُوته ﷺ، فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ بِهِ الْكِتَابُ.

فصل

والذي كان من أمير المؤمنين عليه السلام من هذا الجنس، ما لا يستطيع إنكاره إلا مع الغباوة والجهل والبهت والعناد، ألا ترى إلى ما تظاهرت به الأخبار، وانتشرت به الآثار، ونقلته الكافة عنه عليه السلام من قوله قبل قتاله الفرق الثلاث بعد بيعته: "أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين" فقاتلهم عليه السلام وكان الأمر فيما خبر به على ما قال.

وقال عليه السلام لطلحة والزبير حين استأذناه في الخروج إلى العمرة: "لا والله ما تريدان العمرة، وإنما تريدان البصرة" فكان الأمر كما قال.

وقال عليه السلام لابن عباس وهو يخبره في استئذانهما له في العمرة: "إنني أذنت لهما مع علمي بما قد انطويا عليه من الغدر، واستظهرت بالله عليهما، وإن الله تعالى سيرد كيدهما ويظفرني بهما" فكان الأمر كما قال.

وقال عليه السلام بذی قار وهو جالس لأخذ البيعة: "يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل، لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً، يباعدوني على الموت" قال ابن عباس: فجزعت لذلك، وخفت أن ينقص القوم عن العدد أو يزيدوا عليه فيفسد الأمر علينا، ولم أزل مهموماً دأبي إحصاء القوم، حتى ورد أوائلهم، فجعلت أحصيهم فاستوفيت عددهم تسعمائة رجل وتسعة وتسعين رجلاً، ثم انقطع مجيء القوم، فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ماذا حمله على ما قال؟ فبينما أنا مفكر في ذلك إذ رأيت شخصاً قد أقبل، حتى دنا

فإذا هو راجل عليه قباء صوف معه سيفه وترسه وأدواته، فقرب من أمير المؤمنين عليه السلام. فقال له: امدد يدك أبايعك، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: "وعلام تبايعني؟" قال: على السمع والطاعة والقتال بين يديك حتى أموت أو يفتح الله عليك، فقال له: "ما اسمك؟" قل أويس، قال: "أنت أويس القرني؟" قال: نعم، قال: "الله أكبر، أخبرني حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله أني أدرك رجلاً من أمته يقال له أويس القرني، يكون من حزب الله ورسوله، يموت على الشهادة، يدخل في شفاعته مثل ربيعة ومضر". قال ابن عباس فسري عني.

ومن ذلك قوله عليه السلام وقد رفع أهل الشام المصاحف، وشك فريق من أصحابه ولجئوا إلى المسالمة ودعوه إليها: "ويلكم إن هذه خديعة، وما يريد القوم القرآن، لأنهم ليسوا بأهل قرآن، فاتقوا الله وامضوا على بصائرکم في قتالهم، فإن لم تفعلوا تفرقت بكم السبل، وندمتم حيث لا تنفعكم الندامة" فكان الأمر كما قال، وكفر القوم بعد التحكيم، وندموا على ما فرط منهم في الإجابة إليه، وتفرقت بهم السبل، وكان عاقبتهم الدمار.

وقال عليه السلام وهو متوجه إلى قتال الخوارج: "لولا أنني أخاف أن تتكلوا وتركوا العمل لأخبرتكم بما قضاه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله فيمن قاتل هؤلاء القوم مستبصراً بضلالتهم، وإن فيهم لرجلاً مودون اليد، له كثدي المرأة، هم شر الخلق والخليقة، قاتلهم أقرب الخلق إلى الله وسيلة، ولم يكن المخدج معروفاً في القوم، فلما قتلوا جعل عليه السلام يطلبه في القتل ويقول: "والله ما

كذبت ولا كذبت " حتى وجد في القوم، فشق قميصه فكان على كتفه سلعة كثدي المرأة، عليها شعرات إذا جذبت انجذب كتفه معها، وإذا تركت رجع كاشفه إلى موضعه. فلما وجدته كبر ثم قال: " إنَّ في هذا لعبرة لمن استبصر " ^(١).

وقال في موضع آخر من الإرشاد: «فصل: وهذا حديث مشهور كالذي قبله، لا يختلف العلماء بالأخبار في صحتها، وهما مما يدلان على إمامة أبي عبد الله الصادق عليه السلام وأن المعجزات كانت تظهر على يده لإخباره بالغائبات والكائنات قبل كونها، كما كان يخبر الأنبياء عليهم السلام فيكون ذلك من آياتهم وعلامات نبوتهم وصدقهم على ربهم عز وجل» ^(٢).

الشریف المرتضى ٤٣٦ هـ

قال في رسائله: «مسألة حادية وعشرون (الأئمة عليهم السلام عالمون بالغيب) كل الأئمة عليهم السلام يخبرون بالشيء قبل كونه أم لا؟
الجواب: ليس من شرط الإمامة الإخبار عن الشيء قبل كونه، لأن ذلك معجز. وقد يجوز إظهار المعجزات على أيدي الأئمة عليهم السلام، وقد يجوز ألا يظهر على أيديهم.

(١) الإرشاد، للشيخ المفيد: ١/ ٣١٢ - ٣١٧.

(٢) الإرشاد، للشيخ المفيد ٢: ١٩٣ - ١٩٤.

إلا أنا قد علمنا بالأخبار الشائعة أنهم ﷺ أخبروا بالغائبات، فعلمنا أن الله تعالى قد أطلعهم على ذلك»^(١).

وقال فيها أيضاً: «لأنه قد ثبت أنه لا خلاف بين المسلمين أن إحدى معجزات نبينا ﷺ الإخبار عن الغائبات الماضية والكائنات، وأنه أدل دليل بانفراده على صحة نبوته، ووجدناهم مجمعين على أن الإخبار عن الغائبات من جملة آياته ومعجزاته وأنه خارق للعادة»^(٢).

وقال أيضاً: «قد بينا في مسألة أمليناها منفردة ما يجب أن يعلمه الإمام وما يجب أن لا يعلمه.

وقلنا: إن الإمام لا يجب أن يعلم الغيوب، وما كان وما يكون، لأن ذلك يؤدي إلى أنه مشارك للقديم تعالى في جميع معلوماته، وأن معلوماته لا تتناهى، وأنه يوجب أن يكون عالماً بنفسه. وبيننا أن الذي يجب أن يعلمه: علوم الدين، والشريعة.

فأما الغائبات، أو الكائنات الماضية والمستقبلات: فإن علم بإعلام الله تعالى شيئاً فجائز، وإلا فذلك غير واجب»^(٣).

(١) رسائل المرتضى، للسيد المرتضى ١: ٢٨٢.

(٢) رسائل المرتضى، للسيد المرتضى: ١/ ٤١٧ - ٤١٨ واقتبسنا موضع الشاهد.

(٣) رسائل المرتضى، للسيد المرتضى: ٣/ ١٣١.

وقال أيضاً عن الإمام المهدي عليه السلام: «وهو عليه السلام شاهد لنا، ومحيط بنا، وغير خاف عليه شيء من أحوالنا»^(١).

أبو الصلاح الحلبي ٤٤٧ هـ

قال في تقريب المعارف: «أما المعجز فعلى ضروب: منها: الإخبار بالكائنات، ووقوع المخبر مطابقاً للخبر. ومنها: الإخبار بالغايبات»^(٢).

المحقق الكراجكي ٤٤٩ هـ

قال في كنز الفوائد: «فصل من الاستدلال على صحة نبوة رسول صلى الله عليه وآله. علموا ما في القرآن من الإخبار بالغايبات، وتقديم الإعلام بمستقبل الكائنات وسمعوا ما تواترت به الأخبار من إنبائه لكثير من الناس بما في نفوسهم وإظهاره في الأوقات لمغيب مستورهم»^(٣).

وقال أيضاً في نفس الكتاب في بيان اعتقادنا في الأنبياء: «وإن جميع حجج الله تعالى محيطون علماً بجميع ما يفتقر إليهم فيه العباد، وأنهم معصومون من الخطأ والزلل عصمة اختيار، وأن الله فضلهم على خلقه وجعلهم خلفاء القائمين بحقه، وأنه أظهر على أيديهم المعجزات تصديقا

(١) رسائل المرتضى، للسيد المرتضى: ٢٨٣/١.

(٢) تقريب المعارف، لأبي الصلاح الحلبي: ص ١٧٤.

(٣) كنز الفوائد، للكراجكي: ص ٨٩.

لهم فيما ادعوه من الإنباء والإخبار، وأنهم مع ذلك بأجمعهم عباد مخلوقون وبشر مكلفون يأكلون ويشربون ويتناسلون ويحيون بإحيائه ويموتون بإماتته تجوز عليهم الآلام المعترضات فمنهم من قتل ومنهم من مات لا يقدر على خلق ولا رزق ولا يعلمون الغيب إلا ما أعلمهم إله الخلق، وأن أقوالهم صدق، وجميع ما أتوا به حق، وأن أفضل الأنبياء أولي العزم وهم خمسة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد ﷺ، وأن محمد بن عبد الله ﷺ أفضل الأنبياء أجمعين وخير الأولين والآخرين»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب في بيان عقيدتنا في الأئمة ﷺ: «وأنه سبحانه أظهر على أيديهم الآيات وأعلمهم كثيراً من الغائبات والأمور المستقبلات ولم يعطهم من ذلك إلا ما قارن وجهاً يعمل من اللطف والصلاح وليسوا عارفين بجميع الضمائر والغائبات على الدوام ولا يحيطون العلم بكل ما علمه الله تعالى، والآيات التي تظهر على أيديهم هي فعل الله دونهم، أكرمهم بها ولا صنع لهم فيها، وأنهم بشر محدثون وعباد مصنوعون لا يخلقون ولا يرزقون، ويأكلون ويشربون وتكون لهم الأزواج وتناولهم الآلام والإعلال ويستضامون ويخافون فيتقون وأن منهم من قتل ومنهم من قبض»^(٢).

(١) كنز الفوائد، للكراجكي: ص ١١٠.

(٢) كنز الفوائد، للكراجكي: ص ١١٢.

الشيخ الطوسي ٤٦٠ هـ

قال في الاقتصاد: «فأما معجزاته التي هي سوى القرآن كمجيء الشجرة حين قال لها أقبلي فأقبلت اتخذ الأرض خدأ ثم قال لها ارجعي فرجعت، ومثل الميضة وأنه وضع يده في الإناء فغار الماء من بين أصابعه حتى شربوا ورووا، ومثل إطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير، ومنها حنين الجذع الذي كان يستند إليه إذا خطب لما تحول إلى المنبر فلما جاء إليه والتزمه سكن، ومنها تسبيح الحصى في كفه، وكلام الذراع وقولها له لا تأكلني فإني مسمومة، ومنها أنه لما استسقى فجاء المطر فشكوا إليه تهدم المنازل فقال حوالينا ولا علينا وأشار إلى السحاب فصار كالإكليل حول المدينة والشمس طالعة في المدينة، [ومنها انشقاق القمر وقد نطق القرآن به، ومنها شكوى البعير] ومنها قوله لأمر المؤمنين عليه السلام "تقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين" وقوله له: "إنك تقتل ذا الثدية" وقوله لعمار: "تقتلك الفئة الباغية". وغير ذلك من الآيات الباهرات التي هي معروفة مذكورة.

وليس يمكن أن يقال: هذه الأخبار آحاد لا يعول على مثلها. لأن المسلمين تواتروها وأجمعوا على صحتها، ونحن وإن قلنا أنها لا تعلم ضرورة فهي معلومة بالاستدلال بالتواتر على ما يذهب إليه.

ولا يمكن أيضاً ادعاء الحيل في ذلك، لأن كثيراً منها يستحيل ذلك فيه،
كانشقاق القمر والاستسقاء وإطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير
وخروج الماء من بين أصابعه وإخباره بالغائبات ومجيء الشجرة إليه
ورجوعها عنه، لأن جميع ذلك لا تتم فيه الحيلة، وإنما يمكن الحيلة في
الأجسام الخفيفة التي تحدث بالناقل ولا تتم في الشجرة العظيمة، وحين
الجدع لا يمكن أن يدعى كان لتجويف فيه دخله الريح، لأن مثل ذلك لا
ينجفى وكان لا يستكن بمجيء النبي إليه ويحن إذا فارقه بل كان يكون ذلك
بحسب الريح»^(١).

القاضي ابن البراج ٤٨١ هـ

قال في جواهر الفقه: «المسألة الحادي والعشرون: كل الأئمة عليهم السلام يخبرون
عن الشيء قبل كونه أم لا؟
الجواب: ليس من شرط الإمامة الإخبار عن الشيء قبل كونه، لأن ذلك
معجز، وقد جوز إظهار المعجزات على أيدي الأئمة عليهم السلام، وقد يجوز أن لا
يظهر على أيديهم، إلا أننا قد علمنا بالإخبار البالغة أنهم عليهم السلام أخبرونا
بالمغيبات، فعلمنا أن الله تعالى قد أطلعهم على ذلك»^(٢).

(١) الاقتصاد، للشيخ الطوسي: ص ١٨٠-١٨٣.

(٢) جواهر الفقه، لابن البراج: ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

الشيخ الطبرسي ٥٤٨ هـ

قال في إعلام الوري بأعلام الهدى: «الباب الثالث: في ذكر طرف من آيات الله سبحانه الظاهرة على أمير المؤمنين عليه السلام والمعجزات الخارقة للعادة المؤيدة لإمامته الدالة على مكانه من الله عز وجل ومنزلته.

وهذا الباب يشتمل على فنين من الآيات الدلالات، أحدهما: ما يختص بالإخبار عن الغائبات، والفن الآخر: غيرها من المعجزات الخارقة للعادات.

فأما الفن الأول: وهو إخباره بالغائبات والكائنات قبل كونها، فيوافق الخبر المخبر عنه، فإنه أحد معجزات المسيح عليه السلام الدالة على ثبوته كما نطق به التنزيل من قوله: ﴿وَأَنبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ وكان ذلك من آيات نبينا عليه السلام وسلم أيضاً، مثل ما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾، وقوله تعالى في يوم بدر قبل الواقعة: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبَرَ﴾ وقوله تعالى في غلبة فارس الروم: ﴿الْمَ ۝ غَلَبَتِ الرُّومُ ۝ فِي آدَنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ في أمثال لذلك (لا نطول به). فكان جميع ذلك على ما قال.

وما كان من هذا الفن منقولا عن أمير المؤمنين عليه السلام فهو أكثر من أن يحصى ولا يمكن إنكاره، إذ ظهر للخلق اشتهاره، فلا يخفى على العام

والخاص ما حفظ عنه عليه السلام من الملاحم والحوادث في خطبه وكلامه وحديثه بالكائنات قبل كونها:

فمنه: قوله قبل قتاله الفرق الثلاثة بعد بيعته: (أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين). فما مضت الأيام حتى قاتلهم.

ومنه: قوله لطلحة والزبير لما استأذناه في الخروج إلى العمرة: (أو الله ما تريدان العمرة وإنما تريدان البصرة). فكان كما قال.

ومنه: قوله بذى قار وهو جالس لأخذ البيعة: (يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً يبائعوني على الموت). قال ابن عباس: فجعلت أحصيهم فاستوفيت عددهم تسعمائة رجل وتسعة وتسعين رجلاً ثم انقطع مجيء القوم فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون ماذا حمله على ما قال! فبينما أنا متفكر في ذلك إذ رأيت شخصاً قد أقبل حتى دنا، وإذا هو رجل عليه قباء صوف معه سيفه وترسه وأدواته، فقرب من أمير المؤمنين عليه السلام فقال: امدد يدك أبياعك، فقال عليه السلام: (وعلى م تباعيني؟) قال: على السمع والطاعة والقتال بين يديك حتى أموت أو يفتح الله عليك، فقال: (ما اسمك) قال: أويس قال: (أنت أويس القرني؟) قال: نعم. قال: قال: (الله أكبر، أخبرني حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني أدرك رجلاً من أمتي يقال له: أويس القرني يكون من حزب الله ورسوله، يموت على الشهادة، يدخل في شفاعته مثل ربيعة ومضر). قال ابن عباس: فسرى عني.

ومنه: إخباره بالمخدج وقوله: (إِنَّ فِيهِمْ لَرَجُلًا مَوْذُونًا الْيَدِ، لَهُ ثَدْيٌ كَثْدَى الْمَرْأَةِ وَهُوَ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، قَاتِلُهُمْ أَقْرَبُ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ وَسِيلَةً). ولم يكن المخدج معروفاً في القوم، فلما قتل الخوارج جعل يطلبه في القتل ويقول: (والله ما كذبت ولا كذبت) ويحضر أصحابه على طلبه لما أجلت الواقعة، وكان يرفع رأسه إلى السماء تارة ويحطه أخرى، حتى وُجِدَ في القوم فشق عن قميصه، فكان على كتفه سلعة كثدي المرأة عليها شعرات إذا جذبت انجذب كتفه معها وإذا تركت رجع كتفه إلى موضعها، فلما وجدته كبر ثم قال: (إِنَّ فِي هَذِهِ لَعِبْرَةً لِمَن اسْتَبَصَرَ).

ومنه: قوله في الخوارج مخاطباً لأصحابه: (والله لا يفلت منهم عشرة ولا يهلك منكم عشرة). فكان كما قال.

ومنه: ما رواه جندب بن عبد الله الأزدي قال: شهدت مع علي عليه السلام الجمل وصفين لا أشك في قتال من قاتله، حتى نزلت النهروان فدخلني شك فقلت: قراؤنا وخيارنا نقتلهم! إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ عَظِيمٌ، فخرجت غدوة أمشي ومعني أداة ماء حتى برزت من الصفوف، فركزت رمحي ووضعت ترسي عليه واستترت من الشمس، فإني لجالس إذ ورد علي أمير المؤمنين عليه السلام فقال: (يا أخا الأزد أمعك طهور؟) قلت: نعم. فناولته الأداة، فمضى حتى لم أراه، ثم أقبل فتطهر فجلس في ظلال ترس، فإذا فارس يسأل عنه، فقلت: يا أمير المؤمنين هذا فارس يريدك، قال: (فأشر إليه) فأشرت إليه فجاء فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم وقطع النهر،

فقال: (كلا ما عبروا)، فقال: بلى والله لقد فعلوا، قال: (كلا ما فعلوا). قال: فإنه لكذلك إذ جاء رجل آخر فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم، قال: (كلا ما عبر القوم) قال: والله ما جئتك حتى رأيت الرايات في ذلك الجانب والأثقال، قال: (والله ما فعلوا، وأنه لمصرعهم ومهراق دمائهم). ثم نهض ونهضت معه، فقلت في نفسي: الحمد لله الذي بصرني بهذا الرجل وعرفني أمره، هذا أحد رجلين: إما رجل كذاب جرئ، أو على بينة من ربه وعهد من نبيه، اللهم إني أعطيك عهداً تسألني عنه يوم القيامة: إن أنا وجدت القوم قد عبروا أن أكون أول من يقاتله وأول من يطعن بالرمح في عينه، وإن كانوا لم يعبروا أن أقيم على المناجزة والقتال. فدفعنا إلى الصفوف، فوجدنا الرايات والأثقال كما هي، قال: فأخذ بقفائي ودفعني ثم قال: (يا أخا الأزدي، أتبين لك الأمر؟) فقلت: أجل يا أمير المؤمنين، قال: (فشأنك بعدوك) فقتلت رجلاً، ثم قتلت آخراً، ثم اختلفت أنا ورجل آخر أضربه ويضربني فوقعنا جميعاً، فاحتملني أصحابي، فأفقت حين أفقت وقد فرغ القوم. فكان كما قال عليه السلام.

وهذا الذي ذكرناه - من جملة إخباره بالغائبات وإعلامه بالكائنات قبل كونها - غيظ من فيض، ويسير من كثير، ولو لم تكن إلا خطبته القاصعة، وخطبة البصرة المستفيضة الشائعة، وما فيها من الملاحم والحوادث في العباد والبلاد، وأسامي ملوك بني أمية وبني العباس، وما حل من عظام

بلياتهم بالناس لكفى بهما أعجوبة لا يعادلها سواها إلا ما ساواها في معناها، وفيما ذكرناه كفاية ومقنع لذوي الألباب»^(١).

ابن حمزة الطوسي ٥٦٠ هـ

قال في الثاقب في المناقب: «الباب الأول: في ذكر طرف من معجزات نبينا محمد ﷺ، ويحتوي على خمسة عشر فصلاً.

فصل: في بيان ظهور آياته من الإخبار بالغائبات، وفيه: ستة أحاديث. اعلم أنّ هذا الباب لو استقصيناه، لاحتاج إلى مجلدة ضخمة، ولكن اقتصرنا على طرف منه»^(٢).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الثالث: في ذكر معجزات أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب عليه السلام، وفيه تسعة فصول.

فصل: في بيان ظهور آياته في الإخبار بالغائبات وفيه: ستة أحاديث»^(٣).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الخامس: في بيان آيات السبط الزكي أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وفيه سبعة فصول.

(١) إعلام الوري بأعلام الهدى، للطبرسي: ١ / ٣٤٦-٣٣٥، واقتصر الشيخ (حفظه الله) على نقل بعض الشواهد مما ذكر المصنف قدس سره.

(٢) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ١٠٠.

(٣) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٢٦١.

فصل: فيما ظهر من آياته من الإخبار بالغائبات، وفيه: أربعة أحاديث^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب السادس: في بيان آيات السبط الشهيد أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام، وفيه عشرة فصول.

فصل: في بيان ظهور آياته من الإخبار بالغائبات وفيه: حديث واحد^(٢).
وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب السابع: في ذكر آيات زين العابدين علي بن الحسين صلوات الله عليهما، وفيه ثمانية فصول.

فصل: في بيان ظهور آياته من الإخبار بالغائبات وفيه: خمسة أحاديث^(٣).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الثامن: في ذكر آيات أبي جعفر محمد بن علي صلوات الله عليهما، وفيه سبعة فصول.

فصل: في بيان ظهور آياته في الإخبار عن الغائبات وفيه: ثمانية أحاديث^(٤).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب التاسع: في ذكر دلالات الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، وفيه أربعة فصول.

(١) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٣١٤.

(٢) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٣٤٢.

(٣) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٣٦٠.

(٤) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٣٧٨.

فصل: في بيان آياته من الإخبار بالغائبات وفيه: سبعة عشر حديثاً^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب العاشر: في ذكر معجزات الإمام

موسى بن جعفر عليه السلام، وفيه ستة فصول.

فصل: في ظهور آياته في الإخبار بالمغيبات وفيه: ستة أحاديث^(٢).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الحادي عشر: في ذكر معجزات

الإمام أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام، وفيه تسعة فصول.

فصل: في بيان آياته في الإخبار بالمغيبات وفيه: عشرة أحاديث^(٣).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الثاني عشر: في بيان آيات أبي جعفر

محمد بن علي التقي عليه السلام، وفيه عشرة فصول.

فصل: في بيان ظهور آياته في الإخبار بالغائبات، وفيه: ثمانية

أحاديث^(٤).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الثالث عشر: في آيات أبي الحسن

علي النقي عليه السلام، وفيه ستة فصول.

فصل: في ظهور آياته من الإخبار بالغائبات، وفيه: ستة أحاديث^(٥).

(١) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٤٠٤.

(٢) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٤٤٧.

(٣) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٤٨٦.

(٤) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٥١٧.

(٥) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٥٣٨.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الرابع عشر: في ذكر آيات أبي محمد الحسن بن علي العسكري وفيه أربعة فصول.

فصل: في بيان آياته عليه السلام في الإخبار بالمغيبات، وفيه: اثنا عشر حديثاً»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «الباب الخامس عشر: في ذكر آيات صاحب الزمان الخلف الصالح المنتظر المهدي عجل الله فرجه الشريف، وفيه خمسة فصول.

فصل: في بيان ظهور آياته عليه السلام من الإخبار بالغائبات، وفيه: ستة عشر حديثاً»^(٢).

قطب الدين الراوندي ٥٧٣ هـ

قال في الخرائج والجرائح: «وجعلته على عشرين باباً: منها ثلاثة عشر باباً في معجزات النبي محمد صلى الله عليه وآله والاثني عشر إماماً:

الباب الأول: في معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وآله.

فصل: اعلم أن معجزاته صلى الله عليه وآله على أقسام:

ونذكر أولاً: معجزاته الموجزة التي ظهرت عليه في حياته، وتلك على أنحاء ومراتب:

فمنها: ما ظهرت عليه قبل مبعثه للتأنيس والتمهيد والتأسيس.

(١) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٥٧٢.

(٢) الثاقب في المناقب، لابن حمزة: ص ٥٩٤.

ومنها: ما ظهرت عليه بعد مبعثه لإقامة الحجة بها على الخلق.

ومنها: ما ظهر من دعواته المستجابة.

ومنها: ما ظهر من إخباره عن الغائبات فوجد كلها صدقاً.

ومنها: ما أخبر به ثم ظهر بعد وفاته ﷺ^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «فصل: وربما قالوا: إذا كان إخبار المنجمين

والكهنة قد تتفق مخبراتها كما أخبروا كذلك إخبار الأنبياء والأوصياء، فبماذا

يعرف الفرق بينهما؟

قلنا في الجواب: إنّ إخبار الأنبياء وأوصيائهم إنما كانت متعلقة

بمخبراتها على التفصيل دون الجملة، من غير أن يكون قد اطلع عليها

بتكلف معالجة واستعانة عليها بآلة وأداة، لا حدس ولا تخمين. فيتفق في

جميع ذلك أن تكون مخبراتها كما أخبر بها على حسب ما تعلق به الخبر، من

غير أن يقع به خلف أو كذب في شيء منها.

فأما إخبار المنجمين فإنه يقع بحساب، وبالنظر في كل طالع بحدس

وتخمين.

ثم قد يتفق في بعضها الإصابة دون بعض، كما يتفق إصابة أصحاب

الفأل والزوج والفرد، من غير أن يكون ذلك على أصل معتمد، وأمر يوثق

به، فإذا وقعت الإخبار منهم على هذا الحد لم توجب العلم، ولم يكن

معتمداً، ولا علماً معجزاً ولا دالة على صدقهم.

(١) الخرائج والجرائح، للراوندي: ١/ ١٩ - ٢٣.

ومتى كان على هذا الوجه الذي أصاب في الكل، كان علماً معجزاً ودلالة قاطعة، لأنّ العادات لم تجر بأنّ يخبر المخبر عن الغائبات فيتفق ويكون جميعها على ما أخبر به على التفصيل، من غير أن يقع في شيء منها خلف أو كذب.

فمتى وقعت المخبرات كذلك كان دليل الصدق ناقضاً للعادات، فدلنا ذلك على أنّه من عند الله خصه بعلمه، ليجعله علماً على نبوته. وكذلك ما يظهر علمه على يد وصي النبي ﷺ يكون شاهداً لصدقه. فعلى هذا يكون إخبار النبي والأئمة عن الغائبات أعلاماً لصدقهم.

فصل:

ومعنى الغيب ما غاب عن الحس، أو ما غاب علمه عن النفس، ولا يمكن الوصول إليه إلا بخبر الصادق الذي يعلم الغيوب، وليس كل ما غاب عن الحس لا يمكن الوصول إلى علمه إلا بجبرئيل، لأنّ منه ما يعلم بالاستدلال عليه بما شوهد وما هو مبني على ما شوهد، والنوع الذي كان الخبر عنه حجة - مما لا دليل عليه من الشاهد - كذلك، كان معجزاً^(١).

ابن شهر آشوب ٥٨٨ هـ

في مناقب آل أبي طالب: «فصل: في معجزاته في ذاته.

(١) الخرائج والجرائح، للراوندي: ٣/ ١٠٥١ - ١٠٥٣.

كان النبي ﷺ قبل المبعث موصوفاً بعشرين خصلة من خصال الأنبياء لو انفرد واحد بأحدها لدل على جلاله فكيف من اجتمعت فيه كان نبياً أميناً صادقاً حاذقاً أصيلاً نبيلاً مكيناً فصيحاً عاقلاً فاضلاً عابداً زاهداً سخياً كمياً قانعاً متواضعاً حليماً رحيماً غيوراً صبوراً موافقاً مرافقاً لم يخالط منجماً ولا كاهناً ولا عيافاً.

ولما قالت قريش إنه ساحر علمنا أنه قد أراهم ما لم يقدرُوا على مثله وقالوا هذا مجنون لما هجم منه على شيء لم يفكر في عاقبته منهم، وقالوا هو كاهن لأنه أنبأ بالغائبات»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «باب إمامة أبي إبراهيم موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام فصل: في أنبائه عليه السلام بالمغيبات»^(٢).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «باب إمامة أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام فصل: في إنبائه بالمغيبات ومعرفته باللغات عليه السلام»^(٣).

وقال أيضاً في كتاب تعليقات على رسالة الاعتقادات للصدوق: «والإمام عندنا عالم بما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، لا على نحو الاستكفاء، إنما بإذن الله ومنه وفضله»^(٤).

(١) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب: ١٠٧/١.

(٢) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب: ٤٠٦/٣.

(٣) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب: ٤٤٦/٣.

(٤) تعليقات على رسالة الاعتقادات، لابن شهر آشوب: ص ٢٢.

السيد ابن طاووس ٦٦٤ هـ

قال في فرج المهموم، في إخبار النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام بالغائبات: «ولو أردنا أن نذكر كلّمًا ورد عنهم من الإخبار بالغائبات لكان ذلك مجلدات»^(١).
وقال أيضاً في سعد السعود: «وأما قول عبد الجبار أنّه يدل على لم يكن يعلم البواطن ولا الغيب بخلاف ما ارتكبه طائفة في الأمام والنبي.
أقول: إنّ هذا مما اتهم به بعض الشيعة الإمامية وهو كذب تلقاه أهل الخلاف ممن حكاه بغير حجة وبينة. وإنما يقول بعض العلماء من شيعة أهل بيت النبوة أنّ الله تعالى عرف أنبيائه وخاصته ما كانوا يحتاجون إليه إنّ شاء أطلعهم عليه وإن شاء ستره عنهم على ما يراه تعالى من المصالح بالعنايات. وكيف يقول ذو بصيرة أنّ بشراً يعلم الباطن والغيب لذاته ويحل تصديق من يدعي هذا على أدنى مسلم سليم في عقله وعلومه وتصرفاته. وقد شهد العقل والنقل والقرآن باطلاع كثير من الأنبياء والأوصياء والأولياء على كثير من مغيباته»^(٢).

المحقق الحلي ٦٧٦ هـ

قال في المعبر: «الفصل الثاني: في أنّ مذهب أهل البيت عليهم السلام متعين الإتياع

(١) فرج المهموم، لابن طاووس: ص ٢٢٢.

(٢) سعد السعود، لابن طاووس: ص ١٨٥.

يدل على ذلك: النقل، والعقل.

وأما العقل: فوجوه:....

الوجه الثاني: ما ظهر عنهم من المعجزات التي ملأ بها المحدثون الكتب من الإخبار بالمغيبات، والطبع في الحصى وغيره، وذكر ذلك مفصلاً يفتقر إلى كتاب مفرد، فمن أراحه فليراجع الكتب المختصة به^(١).

وقال أيضاً في المسلك في أصول الدين: «النظر الثالث: في النبوات، وفيه مقدمة ومطلوب:

أما المقدمة فتشتمل على ثلاثة بحوث:....

البحث الثالث: في ما يستدل به على صدق مدعي النبوة، وذلك أمران: إما المعجز، أو نص النبي.

وأما المعجزات المنقولة التي هي سوى القرآن فكثيرة:

ومن ذلك إخباره بالغائبات كقوله لعلي عليه السلام: (سيغدر بك)، وقوله له عليه السلام: إنّ أشقى الناس رجلان: أحيمر ثمود عاقر الناقة، ورجل يضرب هذه، وأشار إلى رأسه عليه السلام فيبل منها هذه، وأشار إلى لحيته صلوات الله عليه وقوله: (إنك تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين).

وإخباره عليه السلام: إنّ الحسين عليه السلام يقتل، وإبانته عن موضع مقتله وموضع مدفنه.

(١)المعتبر في شرح المختصر، للمحقق الحلي: ٢٦-٢٢/١، وقد تصرفنا بالنقل وذكرنا موضع

وإخباره بأذام عامل كسرى على اليمن حين ورد عليه يحمله قهراً إلى كسرى إن ربي سلط ابن ربك عليه، فقتله في هذه الساعة، فتربص بأذام حتى ورد الخبر بقتله في تلك الساعة من تلك الليلة، فأسلمه وومن معه. وهذه قطرة من بحار ما نقل من معجزاته عليه السلام.

لا يقال: هذه أخبار آحاد فلا يحتج بها في الأمور اليقينية. لأننا نقول: لا نسلم أنها من قبيل أخبار الآحاد، بل منها المتواتر ومنها المشهور الذي يعضد بعضه بعضاً حتى يستفاد منه اليقين. ولو سلمنا جدلاً أن كل واحد منها بعينه واحد، لكن يتفق بأجمعها في الدلالة على حصول المعجز، فنعلم صدور المعجز عنه من مجموعها، كما يعلم كرم حاتم علماً يقينياً، وإن كانت مفردات مكارمه آحاد^(١). وقال أيضاً في نفس الكتاب: «النظر الرابع: في الإمامة وفيه مقدمة ومقاصد:

المقصد الأول: في تعيين الإمام عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله وقد اختلفت الأمة في ذلك على أقوال ثلاثة:

فقال الإمامية والجارودية من الزيدية: هو علي عليه السلام.
وقالت طائفة شاذة: هو العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.
وقالت الباكون: هو أبو بكر بن أبي قحافة.

(١) المسلك في أصول الدين، للمحقق الحلي: ص ١٥٣ - ١٨١.

لنا أدلة:.....

الدليل الخامس: إنه ظهر على يده عليه السلام من المعجزات ما يدل على صدقه فيما يدعيه، وكان يدعي الإمامة، فوجب أن يكون إماماً. أما الأولى فيدل عليها وجوه:

منها إخباره بالمغيبات، وهو في موطن:

منها قوله: " أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين " فكان من حرب أصحاب الجمل ومعاوية والخوارج ما هو مشهور. وقوله لطلحة والزبير " والله ما تريدان العمرة وإنما تريدان البصرة ".

وقوله يوم البيعة: " يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً " فكان خاتمهم أويس القرني.

ومنها إخباره بذى الثدية، وبأنه يقتل ولم يكن معروفاً قبل ذلك. ومنها قوله، وقد أخبر بعبور الخوارج النهر مراراً، وهو يقول: كلا لما عبروا وإنه لمصرعهم ومهراق دمائهم.

ومنها إخباره في جويرية بن مسهر بمقتله وقوله: لتعتلن إلى العتل الزنيم، وليقطعن يدك ورجلك ثم يصلبنك.

ومنها قوله لميثم: تؤخذ بعدي فتصلب وتطعن بحربة [فإذا كان اليوم الثالث] فيبتدر منخراك وفمك دماً وتصلب على باب عمرو بن حريث، عاشر عشرة، أنت أقصرهم خشبة وأقربهم من المطهرة، وأراه النخلة التي يصلب عليها.

ومنها قوله عليه السلام وقد أخبر بموت خالد بن عرفطة: إنه لم يمت ولا يموت حتى يقود جيش ضلالة صاحب لوائه حبيب بن جمار.
ومنها إخباره البراء: إن الحسين عليه السلام يقتل ثم لا تنصره.
ومنها إخباره بقتل الحسين عليه السلام ، وموضع مقتله، وكيفية محاربة أعداء الله له^(١).

ابن ميثم البحراني ٦٧٩ هـ

قال في شرح مائة كلمة: «الفصل الثاني: في بيان اطلاعه عليه السلام على المغيبات وتمكنه من خوارق العادات، وفيه بحثان:
البحث الأول: في اطلاعه على الأمور الغيبية ولنورد منها في هذا البحث عشرة أحكام»^(٢).
وقال أيضاً في شرح نهج البلاغة: «الفصل الثالث في صدور الكرامات عنه، وفيه بحثان.

البحث الأول: في إخباره عن الأمور الغيبية.
وأما المقام الثالث: وهو صدور الإخبار بالأمور الغيبية عنه فستعلمها في مواضع كثيرة من هذا الكتاب إنشاء الله تعالى»^(٣).

(١) المسلك في أصول الدين، للمحقق الحلي: ص ١٨٧ - ٢٤٤، بتصرف.

(٢) شرح مائة كلمة لأمر المؤمنين، لابن ميثم البحراني: ص ٢٣٧.

(٣) شرح نهج البلاغة، لابن ميثم البحراني: ١ / ٨٠ - ٨٣، بتصرف.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «واعلم أنه عليه السلام من عادته إذا أراد الإخبار عن أمر سيكون فإنه يصدره بقوله: كأني كما سبق من إخباره عليه السلام عن الكوفة كأني بك يا كوفه، وكقوله: كأني به وقد نعق بالشام.

ووجه ذلك أن مشاهدته بعين بصيرته لما أفيض على نفسه القدسيّة من أنوار الغيب على سبيل الإلهام بواسطة الأستاذ المرشد عليه السلام تشبه المشاهدة بعين البصر في الجلاء والظهور الخالي عن الشكّ فلذلك حسن حرف التشبيه صدرًا»^(١).

العلامة الحلي ٧٢٦ هـ

قال في الألفين: «الخمسون: الإمام الذي له الرياسة العامة وحكم العالم بيده لا بد أن تجتمع فيه أربعة أشياء:

الرابع: آيات تختص به من جملتها ما يعرف بالمعجزات والكرامات كقلع باب خيبر وما ظهر من الآيات على يد أمير المؤمنين علي عليه السلام وإخباره بالمغيبات وكذلك أخبار صاحب الزمان عليه السلام بذلك لدليل إجمالي وتفصيلي»^(٢).

قال أيضاً في كشف اليقين: «الباب الأول: في الفضائل المكتسبة من الفعل والأثر:

(١) شرح نهج البلاغة، لابن ميثم البحراني: ٣ / ١٣٩-١٤٠.

(٢) الألفين في أمامة أمير المؤمنين، للعلامة الحلي: ص ١٣٥-١٣٦ بتصرف.

هذه الفضائل أن تكون نفسانية أو بدنية، فهنا مطلبان:

المطلب الأول: في الفضائل النفسانية:

وننظمها مباحث:

المبحث الأول: الإيمان

المبحث الثاني: العلم: وقد أجمع الناس كافة على أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان أعلم أهل زمانه ومنه استفاد الناس جميع العلوم العقلية والنقلية ويدل على ذلك وجوه:

الأول: إنَّ علي بن أبي طالب عليه السلام كان في غاية الذكاء والفطنة شديد الحرص على التعلم عظيم الملازمة لرسول الله صلى الله عليه وآله ليلاً ونهاراً من صغر سنه إلى حين مفارقتة وهو أكمل أشخاص البشر علماً وفضلاً.

ومن المعلوم بالضرورة أن مثل هذا التلميذ الملازم لهذه الملازمة لهذا المعلم الكامل مع شدة حرص المعلم على التعليم وحرص المتعلم على التعلم فإنَّ التلميذ في غاية الكمال ونهاية الفضل والعلم، وهذا برهان قطعي لمي لا خلاف فيه^(١).

ثم قال أيضاً: «المبحث الثالث: الإخبار بالغيب: وكان من جملة فضائله النفسانية إخباره بالمغيبات ولم يحصل لأحد من أمه محمد صلى الله عليه وآله من ذلك. والأخبار الواردة في ذلك كثيرة»^(٢).

(١) كشف اليقين، للعلامة الحلي: ص ٢٣ - ٤٤ بتصرف.

(٢) كشف اليقين، للعلامة الحلي: ص ٧٥ - ٨٢.

البياضي العاملي ٨٧٧ هـ

قال في الصراط المستقيم: «وقد نقل في وجه إعجازه وجوه آخر كالصرفه وغيرهما، فمن وفق لها وقف عليها، واعلم أنّ تواتر القرآن عيني، وغيره معنوي، مثل أخباره ﷺ بالمغيبات وانشقاق القمر، وتسبيح الحصا، ونبوع الماء من بين أصابعه، وغيرها من المعجزات المشهورة، فإنّ كل فرد منها وإن نقل بالآحاد إلا أنّها اشتركت في معنى واحد هو خرق العادة»^(١).

الشيخ حسين البهائي العاملي - والد الشيخ البهائي - ٩٨٤ هـ

قال في وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: «ومعجزاتهم الباهرات وإخبارهم بالمغيبات مما قد نقله الثقات واشتهر في كل الأزمنة والأوقات»^(٢).

الملا فتح الله الكاشاني ٩٨٨ هـ

قال في زبدة التفاسير: «﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ المعجزات الواضحات الدالة على نبوته، كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، والإخبار بالمغيبات، أو الإنجيل الذي هو جامع للآيات الفاصلة بين الحلال والحرام»^(٣).

(١) الصراط المستقيم، للبياضي العاملي: ٤٤ / ١.

(٢) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، للحسين بن عبد الصمد: ص ٦١.

(٣) زبدة التفاسير، للكاشاني: ١٨٥ / ١.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ﴾ أخبركم ﴿بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ بالمغيبات من أحوالكم التي لا تشكون فيها، كأن يقول: يا فلان تغدّيت بكذا وكذا، وخبيء لك كذا»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خاصة، لا يخفى عليه خافية ممّا فيها، فلا يخفى عليه أعمالكم. وما نقل عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ورواه عنه الخاصّ والعام من الإخبار بالغائبات في خطب الملاحم وغيرها، وكذا ما نقل عن أولاده المعصومين عليهم السلام من الأمور الغيبية، فهو متلقّى عن النبي صلى الله عليه وآله ممّا أطلعه الله عليه. فلا معنى لنسبة من روى عنهم هذه الأخبار المشهورة إلى أنّه يعتقد كونهم عالمين بالغيب، كما اعترض ذلك بعض المخالفين على الشيعة الإمامية عناداً وتعصّباً وعداوة. وهل هذا إلا سبب قبيح وتضليل لهم، بل تكفير لا يرتضيه من هو بالمذهب خير؟ والله يحكم بينه وبينهم وإليه المصير، كما قال: ﴿وَالِيَهُ﴾ وإلى حكمه ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ فيرجع لا محالة أمرهم وأمرك إليه، فينتقم لك منهم»^(٢).

(١) زبدة التفاسير، للكاشاني: ٤٨٩ / ١.

(٢) زبدة التفاسير، للكاشاني: ٣٣٢ / ٣.

الشهيد التستري ١٠١٩ هـ

قال في إحقاق الحق: «وقال الناصب خفضه الله: أقول: من ضروريات الدين إنَّ علم الغيب مخصوص بالله تعالى والنصوص في ذلك كثيرة ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ الآية، ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ الآية، فلا يصح لغير الله تعالى أن يقال أنه يعلم الغيب، ولهذا لما قيل عند رسول الله ﷺ في الرجز، وفينا نبي يعلم ما في الغد، أنكر على قائله، وقال: دع هذا وقل غير هذا، وبالجمله لا يجوز أن يقال لأحد: فلان يعلم الغيب، نعم الإخبار بالغيب بتعليم الله تعالى جائز وطريق هذا التعليم إما الوحي أو الإلهام عند من يجعله طريقاً إلى علم الغيب، فإنَّ صح أن أمير المؤمنين عليه السلام أخبر بالمغيبات فلا بد أن يقال: أنه كان بتعليم من الله تعالى إما بالإلهام كما يكون للأولياء أو بالسماع من رسول الله ﷺ وبعض الناس على أنه كان يعلم بالعلم الموسوم بالجفر والجامعة، وهو أيضاً من تعليم الله تعالى فكان ينبغي له أن يبين حقيقة هذا ولا يطلق القول بالإخبار بالغيب، فإنه يوهم أن البشر يمكن له الإخبار بالغيب، وأما ما ذكر من الأخبار بوقائع خروج الترك وخراب بغداد، فقد جاء في بعض الأحاديث الإخبار عنه، وهو بتعليم الله تعالى كما يقتضيه نصوص الكتاب وضرورة الدين. انتهى.

وأقول: ما ذكره الناصب يرجع إلى مناقشة لفظية، ومع هذا لم يقل المصنف أن أمير المؤمنين عليه السلام يعلم الغيب حتى يكون منافياً لمدلول الآية بل قال: أنه أخبر بالغيب ليُشعر بالعدول عن ذلك إلى أن المراد الإعلام بذلك بتعليم الله تعالى وإلهامه، وبالجمله أنا لم ندع أنه كان يعلم الغيب بل ندعي أنه كان لنفسه القدسية استعداد أن ينتقش بالأمور الغيبية عن إفاضة جود الله تعالى أو أن يطالع اللوح المحفوظ، كما ذكره الشيخ ابن حجر العسقلاني في شرح صحيح البخاري في شأن ابنه الحسن في حالة الرضاع أو يخبر بالاستنباط بالجفر والجامعة الذي اختص به دون غيره، وفرق بين علم الغيب الذي لا يعلم إلا الله تعالى وبين ما ادعيناه، فإن المراد بعلم الغيب هو العلم الذي لا يكون مستفاداً من سبب يفيد، وذلك إنما يصدق على الله تعالى، إذ كل ما علم من عداه تعالى فهو مستفاد من جوده إما بواسطة أو بغير واسطة، فلا يكون علم غيب، ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٦) إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴿الآية﴾، فليُنظر الناصب الشقي أن صاحب هذا النفس هل كان علي عليه السلام أو من كان رأس ماله السؤال وأفحمه مخدرات الحجال»^(١).

(١) إحقاق الحق، للتستري: ص ٢٠٤.

الفاضل المازندراني ١٠٨١ هـ

قال في شرح الكافي: «قوله (إنما قال إنكم ستدعون إلى سبّي فسبوني) فيه علمه ﷺ بالمغيبات فإنه أخبر بما سيقع وقد وقع لأنّ بني أمية لعنهم الله أمروا الناس بسبه ﷺ وكتبوا إلى عثمّاهم في البلاد أن يأمرؤهم بذلك وقد شاع ذلك حتى أنهم سبوه في رؤوس المنابر. روى مسلم بإسناده عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال استعمل على المدينة رجل من آل مروان فدعا سهل بن سعد فأمره أن يشتّم علياً قال: فأبى سهل قال فقال له: أما إذا أبيت فقل: لعن الله أبا تراب، فقال سهل: ما كان لعليّ اسم أحب إليه من أبي تراب وإنه كان ليفرح إذا دعي به. وعن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقرأ عليه آية المباهلة وحديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» وحديث الراية^(١).

وقال المازندراني أيضاً في شأن الفضل من الصفوة والرسل والأنبياء والحكماء والأئمة الهداة والحلماء: «(وأهل آثار علم الله) وهي السلاح والمعجزات والأخبار بالمغيبات وتطهير الظاهر والباطن عن الرذائل وتزيينها بالفضائل وتحذير الخلق عن المنهيات وإرشادهم إلى الخيرات»^(٢).

(١) شرح أصول الكافي، للمازندراني: ١٢٢/٩.

(٢) شرح أصول الكافي، للمازندراني: ٦٥/١٢.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «وأما من نفى علم الغيب عن الإنسان أو عن الأئمة والأنبياء فمراده نفى العلم ذاتاً، بغير تعليم من الله تعالى، ومن أثبت فمراده علمهم بالتعليم والإلهام»^(١).

الفيض الكاشاني ١٠٩١ هـ

قال في مفاتيح الشرائع: «حرمة السحر والكهانة والتنجيم)، ومنها الإخبار عن الغائبات على البت، لغير نبي أو وصي نبي، سواء كان بالتنجيم أو الكهانة أو القيافة أو غير ذلك، والشعوذة والسحر»^(٢).

الحر العاملي ١١٠٤ هـ

قال في هداية الأئمة: «وقال عليه السلام: كان رسول الله ﷺ إذا رئي في الليلة الظلماء رئي له نور كأنه شقة قمر.

أقول: والروايات متواترة بمعجزاته عليه السلام، الظاهرة كانشقاق القمر، وحنين الجذع، وكلام البهائم، وسجود الشجر، ونطق الحجر والمدر، وتسبيح الحصى في كفه، وإشباع الخلق الكثير من طعام قليل، ونبوع الماء من بين أصابعه، والإخبار بالمغيبات، وإحياء الموتى، وغير ذلك حتى نقلوا له ألف معجز»^(٣).

(١) شرح أصول الكافي، للمازندراني: ٣٠ / ٦.

(٢) مفاتيح الشرائع، للفيض الكاشاني: ٢٣ / ٢.

(٣) هداية الأئمة إلى أحكام الأئمة، الحر العاملي: ١٣ / ١.

وقال أيضاً في الفوائد الطوسية: «علم الغيب فلا يعلمه إلا الله، وإن كانوا يعلمون»^(١) منه ما يحتاجون إليه، وإذا شأؤوا أن يعلموا شيئاً علموه»^(٢)»^(٣).

وقال أيضاً في التنبيه بالمعلوم: «مع علمه بأكثر ما كان، وما يكون، إن لم يكن كله»^(٤).

السيد هاشم البحراني ١١٠٧ هـ

قال في ينابيع المعاجز: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة صلوات الله عليهم لأن الله سبحانه وتعالى قد أطلعهم ﷺ على ما لم يطلعهم عليه غيرهم بسمة يعرف بها المؤمن والكافر والموالي والمعادي، وهذا من علمه جل وعلا وأطلعهم به على علم ما في القلوب والنفوس فلا يعزب عنهم شيء من ذلك وهذا من أكبر المعجزات وأوضح الدلالات فسبحان من أطلعهم على العلم بالخفي بالنور المضيء»^(٥).

(١) لعله بتشديد اللام (الجزيري).

(٢) لعله بضم العين (الجزيري).

(٣) الفوائد الطوسية، الحر العاملي: ص ٥٢٠.

(٤) التنبيه بالمعلوم، الحر العاملي: ص ٨٥.

(٥) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ٩١.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: « قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام لأن الله سبحانه وتعالى أعطاهم ما لا يحجب عنهم من أحوال الناس وأطلعهم عليه وأطلعهم على ما يعرف به حقيقة الإيمان والنفاق وحب المحب وبغض المبغض وصاروا يظهرون المعجزات على حسب ذلك إذ لا يطلع على ذلك الذي هو من أسرار الغيب إلا الله تبارك وتعالى ومن أطلعهم عليه من النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين دون سائر الناس»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام لأن الله سبحانه وتعالى لما أطلعهم على أعمال العباد كان جميع المعجزات المتعلقة بأعمال العباد القلبية وغيرها منهم تصدر لأن أعمال العباد منها قلبية وغير قلبية فيعلمون بما في نفوس الناس وما وقع من أيديهم وسعوا إليه بأرجلهم ونظروا إليه بأعينهم وشموه وذاقوه وما فعلوه بجميع جوارحهم لأنها كلها من أعمالهم وقد أطلعهم الله عليها وهو الله تعالى عالم بجميع أفعال العباد واطلع النبي والأئمة سلام الله عليهم على أفعال العباد لأنهم الشهداء على خلقه يوم القيامة كما جاء به القرآن العزيز والروايات عنهم سلام الله عليهم وفي اطلاعهم على أفعال العباد يكون به إظهار المعجز بإخبارهم بما في الضمائر

(١) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ٩٧.

وغيره من أفعال العباد ألا ترى إلى قول الصادق عليه السلام في آخر حديث (وجعل له مصباح من نور يعرف به الضمير ويرى به سائر الأعمال)، وهذا سر من سر الله وعلم من الله سبحانه وتعالى»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة عليهم السلام لأن الله سبحانه وتعالى أطلعهم على منايا الناس وغيرهم وما يصيبهم من البلاء كالأمرض والعلل وغيرها مما لم يطلع عليه إلا الله جل جلاله الخالق لهم والمحيي والمميت والمبتلى والمصحح ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فبذلك العلم الذي أطلعهم عليه تعالى صاروا عليهم يخبرون بالآجال والبلايا من الأمراض وغيرها وهو أمر عظيم من المعجزات والدلالات»^(٢).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة صلوات الله عليهم لأن الله سبحانه وتعالى أطلعهم على سر من أسرارهِ وعلم من غيبهِ بما كان من ملك وما يكون وصاروا يخبرون بذلك وبما كان وما يكون مما علموا من مصحف فاطمة عليها السلام كان ذلك من المعجزات وشيء جليل من الدلالات»^(٣).

(١) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ١١٠ - ١١١.

(٢) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ١٢٥.

(٣) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ١٣١ - ١٣٢.

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة صلوات الله عليهم لأنّ الله سبحانه وتعالى لما أطلعهم على أسماء شيعتهم وبذلك يطلعهم على أعدائهم وهذا نوع من علم الغيب الذي لا يطلع عليه إلا هو جل جلاله وبذلك يعرفون الداخل عليهم أنّه من شيعتهم أو عدوهم ويطلعون الإنسان على أنّه من شيعتهم ولا ريب أنّ هذا من أكبر المعجزات وأوضح الدلالات فسيحان من أطلعهم على علوم الغيب واذهب بهم الغمة والكروب»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من رسول الله والأئمة سلام الله عليهم لأنّ الله سبحانه وتعالى لما أطلعهم على العلوم الغزيرة والسرائر والحكم الكثيرة صاروا بذلك لهم الإقدار على إظهار المعجزات والدلالات لأنّ المعجزات تحصل بنوع من أنواع الأبواب فكيف بحال من أحاط بها علماً ووعاها فهماً فسيحان من أطلعهم على تلك السرائر فصاروا يعلمون بما تحويه الضمائر وانصاعوا يخبرون بما خفي على أهل البصائر»^(٢).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين لأنّ الله

(١) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ١٣٧.

(٢) ينابيع العاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ١٤٩ - ١٥٠.

سبحانه وتعالى لما أطلعهم على علم غيبه بما ينزل في ليلة القدر من الأحوال في السنة من الحوادث من الموت والحياة والمطر وما يولد وما يكون في تلك السنة مما (لا - ظ) يطلع إلا الله سبحانه عليه صاروا بذلك يخبرون الإنسان بما يقع من أحواله وهذا أمر عظيم من المعجزات وشيء جليل من الدلالات فسبحان من فضلهم على المخلوقات وأعطاهم ما لم يعطه أحداً من البريات»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «قال مؤلف هذا الكتاب هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة صلوات الله عليهم لأن الله سبحانه وتعالى لما أفادتهم علوماً زائدة على علم الحلال والحرام، والعلوم والزائدة سائر العلوم فلا ريب أن من سائر العلوم الزائدة، العلوم بالغيب وما يصدر من الحوادث الكائنة، أو التي تكون منها الحوادث الكائنة من الناس، أو التي تكون والحوادث المتعلقة بغيرهم فصاروا بذلك عالمين بما كان وما يكون وهل المعجزات والدلالات إلا من العلم بما كان وما يكون وإنفاذه في الخارج فسبحان من أطلعهم على أسرار علومه وأظهرهم على ما خفي من مكنونه»^(٢).

(١) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ١٦٧.

وقال أيضاً في حلية الأبرار: «ولم يزل ﷺ كذلك، يريهم الآيات، ويخبرهم بالمغيبات»^(١).

الشيخ محمد المشهدي ١١٢٥ هـ

قال في كنز الدقائق: «﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ المعجزات الواضحات، كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وإخبار بالمغيبات، أو الإنجيل»^(٢).

الشيخ جعفر النجفي ١٢٢٤ هـ

قال في كشف الغطاء عن النبي ﷺ: «وإخباره بالمغيبات، كإنبائه عن العترة الطاهرة، واحداً بعد واحد، وما يجري عليهم من الأعداء في وقعة كربلاء وغيرها. وإخباره عن قتل عمار، وأنه تقتله الفئة الباغية، ووقعة الجمل، وخروج عائشة، ونباح كلاب الحوآب، ووقعة صفين، وإخباره عن أهل العقبة وأهل السقيفة، وتخلّف من تخلّف عن جيش أسامة، وأهل النهروان، وبني العباس، إلى غير ذلك، وإخبار الأحبار عنه ﷺ قبل ولادته بسنين وأعوام»^(٣).

(١) حلية الأبرار، للسيد هاشم البحراني: ٧٢ / ١.

(٢) كنز الدقائق وبحر الغرائب، للمشهدي: ٧٧: ٢.

(٣) كشف الغطاء، للشيخ جعفر كاشف الغطاء: ٥٤ / ١.

وقال أيضاً في نفس الكتاب عنه عليه السلام أيضاً: «وإخباره بالمغيّبات، كإخباره عن عترته الطاهرة واحداً بعد واحداً، وما يجري عليهم من القتل والسبي من بني أمية وبني العباس، وإخباره عن أهل النهروان، وإخباره عن وقعة صفين، وعن قتل عمار، وأنه تقتله الفئة الباغية، وأن آخر شرابه من الدنيا ضياح من لبن وإخباره عن وقعة الجمل، وخروج عائشة على علي عليه السلام ونباح كلاب الحوآب عليها. وإخباره عن خلفائه الاثني عشر، وإخباره عن دوام ملك النصارى، وإخباره عن علي عليه السلام من أنه يقتل بضربة في شهر رمضان على أم رأسه فتخضب شيبته من الدماء، وإخباره عما يجري عليه، وعلى الزهراء بعد موته. وإخباره بقتل الحسن بالسم، وقتل الحسين في كربلاء بعد شهادة أصحابه غريباً وحيداً، وإخباره عن ما يجري على ولده الرضا في طوس، ودفنه فيها، وإخباره لجابر بملاقاة الباقر، وإخباره بموت أبي ذرّ وحيداً غريباً. وإخباره بشهادة جعفر الطيّار، وزيد، وعبد الله بن رواحة في وقعة مؤتة، وإخباره بقتل حبيب بن عدي في مكة، وإخباره بأنّ ملك المسلمين يأخذ على أطراف الأرض، وإخباره بالمال الذي أخذه عمّه العباس في مكّة، وإخباره بالظفر بخير. وإخبار عن رجل من المجاهدين من أهل النار فقتل نفسه، وإخباره بموت النجاشي حين موته فصلّى عليه بالمدينة، وإخباره بقتل الأسود الكذاب ليلة قتله، وهو بصنعاء اليمن. وإخباره بأنّ واحداً من أصحابه وكانوا مجتمعين يكون من أهل النار، فارتدّ

واحد منهم وقُتل، وإخباره بقتل أبي بن خلف الجمحي فُقُتل. وإخباره يوم بدر بمصارع أصحابه وتعيين مواضعها على نحو ما وقع، وإخباره بأن فاطمة ÷ أسرع لحوقاً به من أهل بيته، وإخبار نسائه بأن أطولهنّ يداً في الصدقات أوّل لاحقٍ به. وإخباره عن الأنبياء السابقين، وعمّا في الكتب المنزلة عليهم من ربّ العالمين، مع أنّه كان يتيمّاً لم يُودع عند المعلمين، وأمياً لا يعرف كتب العربيّة، فضلاً عن كتب المتقدّمين. وإخباره عن أمّته بأنّها تنتهي فرقها إلى ثلاثة وسبعين، وإخباره عن صحيفة كتبت ودُفنت في الكعبة، وإخباره عن مقدار دولة بني أميّة، وإخباره بعُقد السحر الملقاة في البئر، وإخباره عن بعض أسرار نسائه. وإخباره بعدم إيمان كفّار بأعيانهم، وإخباره عمّن رجع عن جيش أسامة، وإخباره عن موت شخص نجا من خارج فجاء وكشف عنه، فرؤيت أفعى في ثيابه، فسأله هل تصدّقت؟ فقال: نعم، فقال: «دفعت عنك الصدقة» إلى غير ذلك»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب عن أمير المؤمنين عليه السلام: «وإن أردت تفصيل بعض فضائله:

فأولّها: الإخبار بالمغيبات، وهو القائل: «سلوني قبل أن تفقدوني، فوالله لا تسألوني عن فئة تضلّ بآية وتهدي بآية، إلا نبأتكم بناعقها وسائقها وقائدها إلى يوم القيامة» فقام إليه رجل فقال: أخبرني كم على رأسي من

(١) كشف الغطاء، للشيخ جعفر كاشف الغطاء: ٣٠٧ / ٤ - ٣٠٨.

طاقة شعر؟ فقال له: لولا أن الذي سألت عنه يعسر برهانه لأخبرتكَ، وإن في بيتك لَسَخْلًا يقتل ابن بنت رسول الله ﷺ، وكان ابنه صغيراً، وهو الذي تولى قتل الحسين عليه السلام. وأخبر بقتل ذي الثدية من الخوارج، وبعدم عبورهم النهر وان لما أخبر بالعبور، وعن قاتل نفسه، وتقطيع يدي جويرة وصلبه، فوقع في أيام معاوية لعنه الله. وبصلب ميثم التمار، وأراه النخلة التي يصلب عليها، فكان ذلك من عبيد الله بن زياد لعنهما الله، وتقطيع يدي رشيد الهجري ورجليه، فصنع به ذلك، وبقتل قنبر، فقتله الحجاج، وبأفعال الحجاج التي صدرت منه. وأخبره الرجل بموت خالد بن عرفطة، فقال عليه السلام: «لم يمت، وسيقود جيش ضلالة، صاحب لوائه حبيب بن جَمَّاز» فقام إليه حبيب بن جَمَّاز، وقال: إني لك محب، فقال: إياك أن تحمل اللواء، ولتحملنَّها وتدخل من هذا الباب يعني باب الفيل. فلما كان زمان الحسين عليه السلام جعل ابن زياد خالداً على مقدمة عمر بن سعد، وحبيب صاحب لوائه وقال للبراء بن عازب: يُقتل ولدي الحسين عليه السلام وأنت حي لا تنصره. فكان ذلك. ولما اجتاز بكرلاء في وقعة صفين قال عليه السلام: «هذا والله مناخ ركا بهم وموضع قتلهم» وأخبر بعمارة بغداد، وملك بني عباس، وأخذ هولاء دولتهم، وكان ذلك السبب في سلامة الحلة والنجف وكربلاء منه لأنَّ والد العلامة وابن طاوس وابن أبي العزَّ أخذوا منه الأمان قبل الفتح، وذهب إليه والد العلامة لطلب الأمان، فقال: كيف تأخذ الأمان قبل

الفتح؟ فقال: علمنا أن الفتح لك بإخبار أمير المؤمنين عليه السلام. وكذا الملاحم المنسوبة إليه كخطبة البصرة ونحوها، إلى غير ذلك»^(١).

الشيخ الأنصاري ١٢٨١ هـ

قال في الرسائل: «وأما مسألة مقدار معلومات الإمام عليه السلام من حيث العموم والخصوص، وكيفية علمه بها، من حيث توقفه على مشيتهم أو على التفاتهم إلى نفس الشيء، أو عدم توقفه على ذلك: فلا يكاد يظهر من الأخبار المختلفة في ذلك ما يطمئن به النفس.

فالأولى: وكول علم ذلك إليهم صلوات الله عليهم أجمعين»^(٢).
وقال أيضاً في المكاسب: «هذا كله لتطبيق فعلهم على القواعد، وإلا فلهم عليهم السلام في حركاتهم من أفعالهم وأقوالهم شؤون لا يعلمها غيرهم»^(٣).

الميرزا موسى التبريزي ١٣٠٧ هـ

قال في أوثق الوسائل: «قوله: أمّا مسألة مقدار معلومات الإمام عليه السلام.. إلخ.

(١) كشف الغطاء، للشيخ جعفر كاشف الغطاء: ١/ ١٠٥-١٠٧.

(٢) فرائد الأصول، للشيخ الأنصاري: ٢/ ١٣٤.

(٣) المكاسب، للشيخ الأنصاري: ١/ ٣٧٩ - ٣٨٠.

في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ﴾
 قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمْتَ الْغُيُوبَ ﴿ذكر الحاكم أبو سعيد الخثعمي في تفسيره
 أنها تدل على بطلان قول الإمامية إنّ الأئمة يعلمون الغيب.

وأقول: إنّ هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم فإنّا لا نعلم أحداً منهم بل
 أحداً من أهل الإسلام يصف أحداً من الناس يعلم الغيب ومن وصف
 مخلوقاً بذلك فقد فارق الدين والشيعه الإمامية براء من هذا القول فمن
 نسبهم إلى ذلك فالله بينه وبينهم. انتهى

وقد أورد المرتضى في تنزيه الأنبياء سؤالاً في خروج الحسين عليه السلام من مكة
 بأهله وعياله إلى الكوفة مع استيلاء أعدائه عليها وكون يزيد (لع) منبسط
 الأمر والنهي وأجاب عن ذلك بما حاصله غلبة ظنه بوصوله إلى حقه
 والقيام بما فوض إليه وإن كان فيه ضرب من المشقة لأجل ما وصل إليه من
 أهل الكوفة من العهود والمواثيق والمكاتبات.

أقول: هذا الوجه وإن كان مخالفاً لأخبار كثيرة ظاهرة أو صريحة في
 علمه عليه السلام بما يرد عليه من أهل الكوفة بإخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلا أنّ فيه
 اعترافاً بعدم علم الإمام بجميع ما يرد عليه وقد أسلفنا شطراً من الكلام
 في مقصد حجّة القطع فيما يتعلق بسهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ولا ريب أنّ التوقف كما
 أفاده المصنف ره في خصوص علم الإمام عليه السلام سبيل السلامة لاختلاف
 الأخبار في ذلك جداً.

ولو لا خوف الإطالة لذكرنا شطراً من الأخبار وكلمات علمائنا الأخيار وما يمكن به الجمع بين الأخبار والله الهادي إلى صواب الرّشاد.

قوله: على مشيتهم إلخ.

قد سمعنا من بعض سادة مشايخنا أنّ ظاهر الفقهاء كون علم الإمام عليه السلام إرادياً^(١).

المحقق الآشتياني ١٣١٩ هـ

قال في القضاء: «بل المعلوم من حالهم في كثير من الموارد هو حكمهم على مقتضى ما علموا، كما هو معلوم لكل متبع في الأخبار الواردة عنهم»^(٢). وقال أيضاً في بحر الفوائد: «مقتضى الآية كونهم عالمين بالغيب أيضاً، من حيث كونهم من الراسخين في العلم يقيناً، والحق وفاقاً لمن له إحاطة بالأخبار الواردة في باب كيفية علمهم وخلقهم: كونهم عالمين بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن، لا يعزب عنهم مثقال ذرة، إلا اسم واحد من أسمائه الحسنی تعالى شأنه، المختص علمه به تبارك وتعالى. سواء قلنا بأنّ خلقتهم عليهم السلام من نور ربهم أوجب ذلك لهم، أو مشية إفاضية باريهم في حقهم أودعه فيهم. ضرورة أنّ علم العالمين من أولي العزم من الرسل والملائكة المقربين، فضلاً عما دونهم في جميع العوالم ينتهي إليهم. فإنّهم

(١) أوثق الوسائل في شرح الرسائل، للتبريزي: ص ٢٩١.

(٢) كتاب القضاء، للآشتياني: ص ٥١ - ٥٢.

الصادر الأول، والعقل الكامل المحض، والإنسان التام التمام. فلا غرو في علمهم بجميع ما يكون في تمام العوالم، فضلاً عما كان، أو ما هو كائن. كما هو مقتضى الأخبار الكثيرة المتواترة جداً^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «ما عليه الشيعة، بل المسلمون قاطبة: من عدم ترتيب النبي ﷺ والوصي عليه السلام أحكام الواقع في جميع موارد علمهم بالموضوعات، من الأسباب الإلهية الغيبية، المختصة بهم، ولذا كانا يعاملان مع من يظهر الإسلام معاملته، مع العلم بكونه كافراً واقعاً»^(٢).

السيد محسن الأمين ١٣٧١ هـ

قال في أعيان الشيعة: «أقول: علم الغيب ليس لغير الله تعالى ولكن الأنبياء قد أطلعهم الله تعالى على بعض المغيبات لإظهار المعجزة ولمصالح أخرى وهم قد اطلعوا أوصيائهم عليها فعلم الغيب هو لله تعالى ولمن أطلعه الله عليه من عباده ولم يثبت أن الأنبياء وأوصيائهم يعلمون جميع المغيبات بل ثبت خلافه، أما من يدعي الكشف من الصوفية وغيرهم ومن يدعي معرفة الضمير فكلها مخرقة وحيل على ضعفاء العقول، فيتفق أن أحدهم يخبر عن أمر غائب فيصادف وقوعه ويشتهر ذلك عنه، خصوصاً إذا أخبر به ذا دولة وشوكة فيعتقده، وتساءله الناس عما تريد فيجيب بقرائن

(١) بحر الفوائد في شرح الفرائد، للآشتياني: ٦٠ / ٢.

(٢) بحر الفوائد في شرح الفرائد، للآشتياني: ٦ / ١.

الأحوال الاستفادة من حالة السائل وبأجوبة تحتمل وجوهاً، فيصيب اتفاقاً وإذا أخطأ التمس الناس له العذر أو تسامحوا أخطائه وقالوا ما أخطأ إلا في هذه المرة»^(١).

الشيخ محمد حسن المظفر ١٣٧٥ هـ

قال في دلائل الصدق: «وأقول: من نظر إلى مفتاح كلامه تحيّل أن المصنّف ﷺ جاء بذنب لا يغفر! وما برح بعد القعقة حتّى كانت نتيجة كلامه أنّه ينبغي للمصنّف ﷺ أن يبيّن الحقيقة، ولا يطلق القول بالإخبار بالغيب.

وليت شعري، أيّ جواب في هذا عن كون أمير المؤمنين عليه السلام ذا الفضيلة على غيره بالإخبار بالمغيّبات، القاضي بامتيازهِ على غيره وبإمامته دون من سواه؟!!

ثمّ أيّ ضرر في الإطلاق، وهو ممّا لا إيهام فيه؛ لمعلومية المراد منه عند الجاهل فضلاً عن الفاضل؟!!

على أن المصنّف ﷺ ذكر من الأحاديث ما يدلّ على أن إخبار أمير المؤمنين عليه السلام بالغيب كان من حديث رسول الله ﷺ، فيرتفع الإيهام لو وجد. وقد نقل ابن أبي الحديد كثيراً ممّا ذكره المصنّف ﷺ، ومن غيره، في عدّة صحائف.

(١) أعيان الشيعة، للأمين: ١٢٧/٥.

ويشهد لعلمه بالغيب إيصاؤه بدفنه خفية، مع كون السلطان لهم بالفعل، فإنه لم يقع مثله عادة، ولا يحسن أن يفعله بنوه لو لا علمه وعلمهم باستيلاء معاوية وبني أمية على البلاد، وهم غير مأمونين من إهانة قبره الشريف بنبش أو نحوه.

وكذا يعلم بكثرة الخوارج بعد، وعداوتهم له، فخاف منهم ما خافه من بني أمية، أو علمه منهم جميعاً، فأوصى سيدي شباب أهل الجنة - العالمين بما يعلم - أن يدفناه ليلاً ولا يظهر قبره، فأخفياه حتى قام الرشيد ببناؤه وإظهاره؛ لكرامة ذكرها المؤرخون^(١).

الشيخ الأميني ١٣٩٢ هـ

وللشيخ الأميني في كتابه النفيس (الغدير) مناقشات لبعض الكتب، ومنها مناقشات لكتاب القصيمي (الصراع بين الاسلام والوثنية)، دحض فيها اتهام القصيمي للشيعة أنار الله برهانهم بأنهم أشركوا الأئمة عليهم السلام مع الله في صفة عالم الغيب.

ومما قاله رحمته الله في دحضها: «العلم بالغيب، أعني الوقوف على ما وراء الشهود والعيان من حديث ما غبر أو ما هو آت، إنما هو أمر سائق ممكن لعامة البشر، كالعلم بالشهادة يتصور في كل ما ينبأ الإنسان من عالم غابر، أو عهد قادم لم يره ولم يشهده، مهما أخبره بذلك عالم خبير، أخذاً من مبدأ

(١) دلائل الصدق لنهج الحق، للمظفر: ٣٦٩ / ٦ - ٣٧٠.

الغيب والشهادة، أو علماً بطرق أخرى معقولة، وليس هناك أي وازع من ذلك. وأما المؤمنون خاصة فأغلب معلوماتهم إنما هو الغيب من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وجنته وناره ولقائه والحياة بعد الموت والبعث والنشور ونفخ الصور والحساب والحدود والقصور والولدان وما يقع في العرض الأكبر، إلى آخر ما آمن به المؤمن وصدقته، فهذا غيب كله، وأطلق عليه الغيب في الكتاب العزيز، وبذلك عرف الله المؤمنين في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾^(٢) وقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾^(٣) وقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾^(٤) وقوله: ﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾^(٥) وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾^(٦) وقوله: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ﴾^(٧).

(١) سورة البقرة: ٣.

(٢) سورة الأنبياء: ٤٩.

(٣) سورة فاطر: ١٨.

(٤) سورة يس: ١١.

(٥) سورة ق: ٣٣.

(٦) سورة الملك: ١٢.

(٧) سورة مريم: ٦١.

ومنصب النبوة والرسالة يستدعي لمتوليه العلم بالغيب من شتى النواحي مضافاً إلى ما يعلم منه المؤمنون، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

ومن هنا قص على نبيه القصص، وقال بعد النبأ عن قصة مريم: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾^(٢).

وقال بعد قصة إخوان يوسف: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾^(٣). وهذا العلم بالغيب الخاص بالرسول دون غيرهم ينص عليه بقوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ۝ نَعَمْ ۝ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۝ وَمَا أُوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝﴾. فالأنبياء والأولياء والمؤمنون كلهم يعلمون الغيب بنص من الكتاب العزيز، ولكل منهم جزء مقسوم، غير إن علم هؤلاء كلهم بلغ ما بلغ محدود لا محالة كما وكيفاً، وعارض ليس بذاتي، ومسبوق بعدمه ليس بأزلي، وله بدء ونهاية ليس بسر مدي، ومأخوذ من الله سبحانه ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾.

(١) سورة هود: ١٢٠.

(٢) سورة هود: ٤٩.

(٣) سورة يوسف: ١٠٢.

والنبي ووارث علمه في أمته يحتاجون في العمل والسير على طبق علمهم بالغيب من البلايا، والمنايا، والقضايا، وإعلامهم الناس بشيء من ذلك، إلى أمر المولى سبحانه ورخصته، وإنما العلم، والعمل به، وإعلام الناس بذلك، مراحل ثلاث لا دخل لكل مرحلة بالأخرى، ولا يستلزم العلم بالشيء وجوب العمل على طبقه، ولا ضرورة الإعلام به، ولكل منها جهات مقتضية ووجوه مانعة لا بد من رعايتها، وليس كلما يعلم يعمل به، ولا كلما يعلم يقال»^(١).

هذا بعض ما جادت به يراع الأميني هناك، وبقية كلام الشيخ الأميني في دحض هذا الاتهام كلام نافع نفيس فلا يفوتك.

السيد الطباطبائي ١٤٠٢ هـ

قال في تفسير الميزان: «وأما قوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فلا يدل إلا على اختصاص علم الغيب بالذات به تعالى كسائر آيات اختصاص الغيب به، ولا ينفي علم الغير به بتعليم منه تعالى كما يشير إليه قوله: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٢٦) إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴿وقد حكى الله سبحانه نحواً من هذه الأخبار عن المسيح عليه السلام إذ قال: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ﴾، ومن المعلوم أن القائل أن

(١) الفدير، للأميني: ٥٢ / ٥ - ٥٤.

النبي ﷺ كان يخبر الناس بما يكون في نحو لا ينفي كون ذلك بتعليم من الله له. وقد تواترت الأخبار على تفرقها وتنوعها من طرق الفريقين على إخباره ﷺ بكثير من الحوادث المستقبلية»^(١).

السيد الخونساري ١٤٠٥ هـ

قال في جامع المدارك: «معتقد الشيعة: أنهم (ع) عالمون بأفعال الناس، وإن كان بناؤهم على عدم الإظهار، إلا في بعض الأوقات»^(٢).

الشيخ علي النمازي ١٤٠٥ هـ

قال في مستدرک سفينة البحار: «وذكر العلامة الجليل الورع الثقة النبيل السيد هاشم البحراني في كتابه الشريف مدينة المعاجز أكثر من ستمائة رواية في إخبارات الأئمة الإثني عشر صلوات الله وسلامه عليهم بالمغيبات»^(٣). وقال أيضاً في نفس الكتاب: «علم رسول الله ﷺ بالمغيبات بتعليم الله تبارك وتعالى بما شاء الله تعالى من ضروريات الدين مستفاد من القرآن الكريم والروايات التي تزيد عن درجة التواتر بأضعاف. مواضعها في كتب الخاصة:

منها في الكافي أبواب النصوص والمواليذ والزيارات وغيرها.

(١) الميزان في تفسير القرآن، للطباطبائي: ٣٩٣ / ١٥.

(٢) جامع المدارك، للعاملي: ١٤ / ٦.

(٣) مستدرک سفينة البحار، للنمازي: ٨٠ / ٨.

ومنها في البصائر للثقة الجليل الصفار.

ومنها في البحار باب معجزات رسول الله ﷺ في إخباره بالمغيبات، وفيه ٤٢ خبراً في ذلك.

باب ما أخبر بوقوعه بعده ﷺ.

وغير ذلك من أبواب البحار مثل باب أشرط الساعة وباب علامات الظهور.

وباب غزوة بدر من إخباره عن واقعة بدر قبل وقوعه بشهر، ومن يقتل مثل أبي جهل وعتبة وشيبة.

باب إخباره أمته بما يجري على أهل بيته من الظلم والعدوان.

باب إخبار النبي ﷺ فلانة الخاطئة عن مقاتلة علي أمير المؤمنين عليه السلام ونهيها عن ذلك.

باب ما أمر علياً عليه السلام بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

قال ابن أبي الحديد: وهذا الخبر من دلائل نبوته لأنه إخبار صريح بالغيب لا يحتمل التمويه والتدليس.

باب ما أخبر بقتال الخوارج وكفرهم.

أبواب النصوص من الرسول والأئمة صلوات الله عليهم على الأئمة الذين من بعدهم، وعلى خصوص القائم عليه السلام.

باب ما أخبر الرسول وأمير المؤمنين والحسن صلوات الله عليهم بشهادة الحسين عليه السلام.

ويأتي في كتب: مكاتبة الرضا عليه السلام إلى عبد الله بن جندب الشاهدة على ذلك.

وأما الروايات الواردة من طرق العامة في علم الرسول ﷺ بالمغيبات فكثيرة:

منها في كتاب التاج الجامع للأصول من العامة طبع مصر في المجلد الثالث

باب معجزات النبي ﷺ ذكر علمه ﷺ بالغيب والمغيبات وذكر الروايات في ذلك.

ومنها في كتاب الفضائل الخمسة للعلامة الفيروزآبادي، فصل الكلام في علم رسول الله ﷺ وذكر الروايات من طرق العامة، كما فيه جملة من المغيبات التي أخبر عنها رسول الله ﷺ:

منها إخباره عن عاقبة أمر أبي ذر، وقوله لفاطمة: إنك أول أهل بيتي لحاقاً بي، وقوله لأزواجه: أطولكن يداً أسرعكن بي لحوقاً، فماتت زينب بنت جحش.

إخباره عن زيد بن صوحان بأنه يسبق منه عضو إلى الجنة، فقطعت يده يوم نهاوند في سبيل الله.

إخباره عن محمد بن الحنفية ونحله اسمه وكنيته.

إخباره عن عائشة ونباح كلاب الحوآب عليها، كما في البحار.

إخباره عن عمار بأنه يقتله الفئة الباغية، وعن ذي الثدية، وعن بناء بغداد، ونزول بني قنطوراء ببصرة.

إخباره عن شهادة علي عليه السلام، وعن قتاله مع الناكثين والقاسطين والمارقين، وعن وقعة الحرة، وموت النجاشي، وعن مقتل الأسود الكذاب العنسي ليلة قتله، وعن نصره العرب على العجم، وعن شهادة زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة، وقوله لسراقة بن مالك: كيف بك إذا لبست بعدي سوارى كسرى؟

وقوله لسلمان: سيوضع على رأسك تاج كسرى، فوضع التاج على رأسه عند فتح فارس، وألبس سراقة سوارى كسرى.

إخباره العباس بالمال الذي خلفه عند أم الفضل بمكة.

إخباره أسماء بنت عميس بأنها تتزوج من أمير المؤمنين عليه السلام وتلد له غلاماً.

إخباره عن مصرع أبي جهل وعتبة وشيبة وغيرهم قبل واقعة بدر بشهر.

إخباره بشهادة زيد بن علي بن الحسين، كما في البحار.

وإرثية مولانا أمير المؤمنين وذريته الأئمة المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم جميع علوم الأنبياء والمرسلين ومحمد خاتم النبيين وكمالاتهم وآثارهم من أوضح الواضحات عند المتمسكين بالقرآن والعترة الطاهرة (ثقلي رسول الله وخليفته في الأمة) المطلعين الفاحصين عن أخبار الأخيار وزيارات الماثورة للأئمة الأبرار وقد فصلنا الكلام في ذلك مع ذكر الأدلة

من الآيات والروايات أكثر من ألف رواية في ذلك، في كتاب "رسالة علم غيب إمام عليه السلام" والحمد لله رب العالمين كما هو أهله، ولا إله غيره وما توفيقي إلا بالله ومن الله تعالى، وتقدم في "أثر" و "صحف" و "عطا" و "علم" و "آبي" (يعني الآيات) ما يدل على ذلك.

وعن السيد ابن طاووس في كتاب الفتن والملاحم الباب ٤٨ فيما نذكره من معجزة النبي صلى الله عليه وآله لما يجري على جامع براثا، الخ. ثم ذكر إخباره صلى الله عليه وآله بهدم مسجد براثا وإبطال الحج وظهور صدق كلامه في سنة ٣١٢ من هدمه وتعطيل الحج وما وقع في ذلك»^(١).

وقال أيضاً في نفس الكتاب، بعد أن ذكر طرفاً من إخبارات أمير المؤمنين عليه السلام بالغيب: «قال ابن شهر آشوب: وهذه كلها إخبار بالغيب أفضى إليه النبي صلى الله عليه وآله بالسر مما أطلعه الله عز وجل عليه، كما قال عز وجل: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾^(١٦) إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ ولا ضن على الأئمة من ولده عليه السلام.

وأيضاً لا يجوز أن يخبر بمثل هذا إلا من أقامه رسول الله صلى الله عليه وآله مقامه من بعده»^(٢).

(١) مستدرک سفینه البحار، للنمازی: ٤٢ / ٨ - ٤٥.

(٢) مستدرک سفینه البحار، للنمازی: ٥٧ / ٨.

السيد الخوئي ١٤١٣ هـ

قال في مصباح الفقاهة: «ولكن الذي يسهل الخطب أن البحث في علم الإمام من المباحث الغامضة، والأولى رد علم ذلك إلى أهله، كما ذكره المصنف رحمته الله»^(١).

حصول ما تقدم

إن أهل القبلة متفقون على أن الله سبحانه قد أطلع بعض عباده على بعض الغيب، وإنما الخلاف في تحديد الذين أطلعهم الله على ذلك. ولا خلاف في أن الرسل قد أطلعهم الله على بعض الغيب، وإنما الخلاف في الأولياء، فالذي عليه جمهور العامة أن الله يطلع الأولياء على الغيب، وقالت المعتزلة إن الله لا يطلعهم على الغيب. والذي يهمننا في هذا البحث هو إثبات أن القول بأن الله قد علم بعض عباده بعض غيبه ليس مخالفاً للتوحيد، ولا موجبا للغلو، ولا مستلزما لاعتقاد ألوهية من علمه الله الغيب. وقد ظهر لك مما نقلناه من عبارات القوم اتفاق الكل على ذلك.

(١) مصباح الفقاهة، للسيد الخوئي: ٥٨٣/١.

الدليل الرابع العقل

لا شك في أنّ العقل يستقل بإدراك وجود عباد يعلمون بعض الغيب،
بالبراهين المتقدمة الدالة على أنّ حكمة التكليف وإقامة القسط تستلزم
وجود الهداة، المبينين للتكليف والقسط، وضرورة بعثة الأنبياء الذين يأتون
بالشريعة ويحكمون بين الناس بما آتاهم الله.

وهذان مدركان عقليان يثبتان وقوع العلم بالغيب في حق بعض الخلق.
ويدل العقل على وقوع ذلك من وجوه أخرى:

منها: إنّ كل مؤمن بالله عن يقين فهو عالم ببعض الغيب.

ولو سألت واحداً منهم:

هل رأيت الله؟

هل سمعت له صوتاً؟

هل شممت له رائحة؟

هل أحسست بجسمه؟

فإن قال: لا.

فاسأله: وهل تعلم بوجوده؟

فإن قال: لا، فقد كفر.

وإن قال: نعم، فقد ادعى علم الغيب، ولا يعلم الغيب إلا الله، فقد ادعى الألوهية.

فانظر إلى أي شيء تقود مقالاتهم.

مضافاً إلى أنّ القول بانسداد باب الغيب مطلقاً على العباد مستلزم لانقطاع الأنبياء، ودحض حجّتهم، وظهور خصومهم عليهم.

فلو دعا أحد من الأنبياء قومه إلى الإيمان بالله تعالى، لأجابوه: إنا لا نرى الله، ولا نسمعه، ولا نحسه، فهو غيب بالنسبة لنا، ولا يمكننا العلم بالغيب، فأنت تنهانا عن اتباع آبائنا، وأن نبني عقيدتنا على ما لا نعلم، وأنت تدعونا إلى الاعتقاد بما لا نعلم.

وليست مقالة اليهود: ﴿أَرَأَيْتُمْ اللَّهَ جَهْرَةً﴾، ببعيدة عنهم، فإنّ اليهود حاجوا أنبياءهم بحجة تقوم على انسداد باب الغيب، وأن ما لا نراه لا نعلم بوجوده، فإنّ أريتنا الله علمنا به، وإلا فلا تكلفنا بالإيمان به، لأنّه إيمان بما لا علم لنا به.

وليت شعري:

ما العقيدة التي تعتبر في تحقق الإيمان وهي متعلقة بأمر محسوس؟

وهل الإيمان المطلوب إلا الإيمان بالغيب؟

فالله سبحانه غيب، ونبوة النبي محمد ﷺ غيب، والمعاد غيب، والأنبياء السابقون وجودهم غيب، ونبوتهم غيب آخر، وقصصهم غيب ثالث، والملائكة وجودهم غيب، وصفاتهم غيب ثان، وأفعالهم غيب ثالث، والجنة والنار والصراط والميزان كلها غيب.

فأي مؤمن يسمع من نبيه الذي جاءه بالبينات والمعجزات خبراً من أخبار الأمم الماضية وهي غيب غير مشهود فلا يحصل له العلم بهذا الغيب؟!!

وأي مؤمن قرأ قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ۚ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(١)، قبل نزول الهزيمة بالروم وقبل انتصارهم ولا يحصل له العلم بهذا الغيب؟!!

وأي مؤمن يقرأ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^(٢) فلا يحصل له العلم بهذا الغيب؟!!

(١) سورة الروم: ٢ - ٣.

(٢) سورة الفتح: ٢٧.

وأي مؤمن يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَقْعِ ۖ﴾ (٧) فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ (٨) وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ (٩) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّفَتْ (١٠) ﴿^(١) فلا يحصل له العلم بوقوع هذه الوقائع في المستقبل وهو غيب؟!!

وأي مؤمن يقرأ قوله سبحانه: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ۖ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ۖ﴾ (١١) فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ۖ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ۖ﴾ (١٢) ﴿^(٢) فلا يحصل له العلم بهذا الغيب، وهو: وقوع هذه الوقائع في الماضي؟!!

وأي مؤمن يقرأ قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ﴾ (١٣) فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ۖ﴾ (١٤) ﴿^(٣) قبل الفتح، فلا يحصل له اليقين بأن الفتح واقع في المستقبل لا محالة؟!!

وحاصل البحث إلى هنا

إن الكتاب والسنة والإجماع والعقل تثبت بالقطع واليقين أن الله سبحانه قد أطلع بعض خلقه على بعض الغيب، وأن نفي علم غير الله بأي شيء من الغيب، بأي نحو من أنحاء العلم مخالف للأدلة الأربعة.

(١) سورة المرسلات: ٧ - ١٠.

(٢) سورة الشمس: ١١ - ١٤.

(٣) سورة الفتح: ٢٧.

وعلى هذا فالآيات التي حصرت علم الغيب في الله سبحانه لا يراد بها نفي العلم بأي شيء من الغيب بأي نحو من أنحاء العلم. وإنما يحتاج بها من ينظر إلى آية تفسرها آيات، فيقصر نظره على الآية ولا يتأمل في الآيات التي تفسرها، وهذا من أبرز مصاديق اتباع ما تشابه من القرآن، ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله. ولنختتم الحديث في هذه الجهة بنقل كلام أعلام العامة المصرحة بوجود عباد أطلعهم الله على الغيب.

كلمات علماء العامة في علم الأولياء بالغيب

تمهيد

قرّر أعلام العامة بأنّ الأولياء لهم كرامات علمية وسلطوية^(١)، وقد ذكروا ذلك في بعض متونهم المعتمدة في التحصيل العقائدي وفي كتبهم

(١) وهذا تعبير من سماحة الشيخ (أعزه الله) يريد به (كما أوضح ونبه): أن المراد بالكرامات عندهم شيان:

الأول: الولاية التكوينية، ويعبرون عنها بالقوة، والقدرة، أو ما عبّر عنه (مد ظله) بالكرامة السلطوية.

والثاني: العلم بالغيب، وسعة الشهادة، وهو الذي عبّر عنه بالكرامة العلمية. وكلاهما جائزان للأنبياء حتى عند المعتزلة، وإنما خالفوا في جوازهما للأولياء - كما تقدّم -.

الأخرى، ونريد من هذا البحث أن نبين أن نسبة علم الغيب إلى غير الله عز وجل من الأمور التي صرح بها كبار الأعلام من الفرق والمذاهب المخالفة، وليست قضية انفرد الشيعة الإمامية (أنار الله برهانهم) بنسبتها إلى أئمتهم عليهم السلام.

على أن الفارق بين، فالشيعة ينسبون مثل هذه القضايا العظيمة إلى أئمة معصومين منصوبين من الله عز وجل، وأمّا المخالفون فأمرهم يختلف، فهم ينسبون هذه الأمور إلى أناس ليسوا بمعصومين.

ونقول دفعاً لدخل مقدّر: إنّنا أثبتنا في الأبحاث السابقة أن أصل العلم بالغيب ثابت لجميع العقلاء، والاختلاف واقع في سعة وضيق دائرة العلم، ولكنّ الذي نراه في كلمات أعلامهم أنّهم ينسبون العلم بالغيب بدائرة واسعة جداً إلى بعض من يسمّونهم أولياء، والحال أن مثل هذه المقامات كالإطّلاع على اللوح المحفوظ كما سيأتي - لا تتناسب مع أناس عاديين.

كلمات علماء العامة في علم الأولياء بالغيب

ابن سلامة الطحاوي

قال في العقيدة الطحاوية: «ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء، ونؤمن بما جاء من

كراماتهم وصح عن الثقات من رواياتهم»^(١).

ابن أبي العز الحنفي

قال في شرحه لعبارة الطحاوي: «ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

قسم ترتفع درجاتهم بخرق العادة.

قسم يتعرضون بها لعذاب الله.

وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات كما تقدم.

وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات الله وكلمات الله نوعان: كونية ودينية:

فكلماته الكونية: هي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: [أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر] قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ والكون كله داخل تحت هذه الكلمات وسائر الخوارق.

(١) العقيدة الطحاوية، لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي: ص ٥٨ - ٥٩، وقد قال الطحاوي في مقدمة كتابه: «هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين».

والنوع الثاني: الكلمات الدينية وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله وهي أمره ونهيه وخبره وحظ العبد منها العلم بها والعمل بالأمر بما أمر الله به كما أنّ حظ العباد عموماً وخصوصاً العلم بالكونيات والتأثير فيها أي بموجبها، فالأولى تدبيرية كونية والثانية شرعية دينية فكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية وقدرة الأولى التأثير في الكونيات إما في نفسه كمشييه على الماء وطيرانه في الهواء وجلوسه في النار، وإما في غيره بإصحاح وإهلاك وإغناء وإفقار، وقدرة الثانية التأثير في الشرعيات إما في نفسه بطاعة الله ورسوله والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله باطنا وظاهراً وإما في غيره بأن يأمر بطاعة الله ورسوله فيطاع في ذلك طاعة شرعية»^(١).

توضيح كلامه

قوله: «وتنوع الكشف والتأثير» إشارة إلى ما بيّناه في التمهيد، من أنّ الأولياء - كما قرروا - لهم كرامات علمية وهي المعبر عنها بـ «الكشف»، وسلطوية والتي عبر عنها بـ «التأثير» وهي المعبر عنها في كلمات الأصحاب بـ «الولاية التكوينية»، ولا إشكال أنّ المراد بالكشف هو «العلم بالغيب» وبالكشف أمكنهم التعرّف إلى الحوادث الكونية، وهذا كشف عن أمر

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي: ص ٤٩٤.

غيبى ليس مشهوداً للناس.

ابن تيمية الحراني

قال في العقيدة الواسطية: «ومن أصول أهل السنة: التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات والمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر فرق الأمة وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة»^(١).

توضيح كلامه

ومن المعلوم عند العقلاء أنّ العلم بالمشهودات والمحسوسات ليس من خوارق العادات بل هو أمر متيسر للجميع، فلا بد أن يكون المراد من قوله «خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات» هو العلم بما وراء الشهادة أي العلم بالغيب.

ثم لاحظ أنّ ابن تيمية يقرر بأنّ هذا من أصول مذهبهم، ثم ينسب العلم بالغيب والقدرة على التأثير في الكون إلى الصحابة والتابعين ويصرّح باستمرارية ذلك إلى يوم القيامة.

(١) شرح العقيدة الواسطية، لابن تيمية: ص ٢٨.

ابن كثير القرشي

قال في البداية والنهاية: «وقد ذكرنا في سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أشياء كثيرة من مكاشفاته وما كان يخبر به من المغيبات كقصة سارية بن زنيم وما شاكلها والله الحمد والمنة»^(١).

تقي الدين السبكي

قال في طبقات الشافعية: «وأما جمهور أئمتنا فعمموا التجويز، وأطلقوا القول إطلاقاً، وأخذ بعض المتأخرين يعدد أنواع الوقعات من الكرامات فجعلها عشرة».

ثم عدّ جملة من الكرامات منها: «الإخبار ببعض المغيبات والكشف وهو درجات تخرج عن حد الحصر»^(٢).

ابن القيم الجوزية

وقد ذكر ابن القيم، أنّ أستاذه ابن تيمية كان يعلم الغيب ويخبر به، حيث قال: «ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية أموراً عجيبة وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائع فراسته تستدعي سفراً ضخماً أخبر أصحابه بدخول التتار الشام سنة تسع وتسعين وستمائة وأن جيوش

(١) البداية والنهاية، لابن كثير: ٦ / ٢٠١.

(٢) طبقات الشافعية، للسبكي: ٢ / ٣٤٠.

المسلمين تكسر وأن دمشق لا يكون بها قتل عام ولا سبي عام وأن كلب الجيش وحدته في الأموال: وهذا قبل أن يهيم التتار بالحركة.

ثم أخبر الناس والأمراء سنة اثنتين وسبعمئة لما تحرك التتار وقصدوا الشام: أن الدائرة والهزيمة عليهم وأن الظفر والنصر للمسلمين وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يمينا فيقال له: قل إن شاء الله فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً.

وسمعه يقول ذلك قال: فلما أكثروا علي قلت: لا تكثروا كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ: أنهم مهزومون في هذه الكرة وأن النصر لجيوش الإسلام قال: وأطعمت بعض الأمراء والعسكر حلاوة النصر قبل خروجهم إلى لقاء العدو وكانت فراسته الجزئية في خلال هاتين الواقعتين مثل المطر.

ولما طلب إلى الديار المصرية وأريد قتله بعد ما أنضجت له القدور وقلبت له الأمور: اجتمع أصحابه لوداعه وقالوا: قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك فقال: والله لا يصلون إلى ذلك أبداً قالوا: أفتحبس قال: نعم ويطول حبسي ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رؤوس الناس.

وختم ابن القيم بقوله: «وأخبرني غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه ولم ينطق به لساني وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في

المستقبل ولم يعين أوقاتها وقد رأيت بعضها وأنا أنتظر بقيتها وما شاهده كبار أصحابه من ذلك أضعاف أضعاف ما شاهدته والله أعلم^(١).

تعليق على كلامه

ومن الواضح، أنّ الإطلاع على اللوح المحفوظ، والإخبار بالأمور الباطنة، وإخبار ابن تيمية بأنّه لن يقتل وسيحدث الناس بسنة النبي ﷺ، كلها من الأمور المغيبيّة، ومع ذلك فكان ابن تيمية عالماً ومخبراً بها.

خاتمة في بيان دخول أهل البيت ﷺ في عموم الأصل

حاولنا في المقام أنّ نقتصر على كلمات بعض أعلامهم، وفيما ذكرنا دعاوى متعددة لاتفاقهم على أنّ الاعتقاد بكرامات الأولياء من أصول أهل السنة والجماعة، ومن تلك الكرامات العلم بالغيب والإخبار به، ونحن في هذه الخاتمة نريد أنّ نطبّق الأصل الذي ذكره على ما نذهب إليه، ببيان: أنّه لا خلاف بين المسلمين على أنّ أئمة أهل البيت ﷺ هم من الأولياء، وعليه فلا بد أن يجري عليهم الأصل المذكور من ضرورة التصديق بكراماتهم، ولا يمكنهم إخراج الأئمة ﷺ من عموم الأصل إلا بدليل وهو مفقود، بل إنّ التفتازاني وهو من كبار أعلامهم قال: «ما تواتر معنى وإن كانت التفاصيل آحاداً من كرامات الصحابة والتابعين، ومن بعدهم

(١) مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية: ٢ / ٤٨٩ - ٤٩٠.

من الصالحين، كرؤية عمر رضي الله عنه على المنبر جيشه بنهاوند حتى قال:
يا سارية الجبل، وسمع سارية ذلك، وكشرب خالد رضي الله عنه السم من
غير أن يضر به، وأما من علي رضي الله تعالى عنه فأكثر من أن تحصى^(١).
وبعبارة فنيّة: الأصل كما قرّروه أن للأولياء كرامات علمية وسلطوية،
ومن تلك الكشف عن المغيّبات، وأهل البيت عليهم السلام داخلون في عموم
الأصل لكونهم من الأولياء على الأقل، وإخراجهم من العموم يحتاج إلى
قرينة تخرجهم منه تخصيصاً، ولا يمكنهم التفوّه بخروجهم عليهم السلام عن الأصل
تخصيصاً، ولما كانت القرينة مفقودة، فلا مجال للتشنيع على الإمامية (أنار الله
برهانهم).

هذا تمام الكلام في الجهة الأولى، أعني وجود من أطلعه الله على بعض
الغيب، ومن علمه ما لا يشهده.

(١) شرح المقاصد، للتفتازاني: ٧٤ / ٥ - ٧٥.

وأما الجهة الثانية من هم الذين أطلعهم الله على الغيب؟

بعد ما عرفنا أنّ الله سبحانه قد علم بعض عباده بعض غيبه، يقع البحث في تحديد هؤلاء العباد الذين أطلعهم الله على الغيب، من هم؟

والجواب:

إن الله أطلع جميع العقلاء على بعض الغيب.
ونحن نذكر بعض الأصناف، ونشير إلى ما يبين تعليم الله لهم.

فأولهم: الرسل

من الملائكة، والبشر.

فإن الله إنما يرسل الرسل ويحملهم رسالة لمن لا يعلم بهذه الرسالة، ولم يرسل رسولاً إلى قومه ليقول لهم: هذا جبل، وذاك جدار، وهذه نخلة، وتلك ناقة، ولا ليقول لهم: الماء للشرب، والهواء للاستنشاق.

وإنما يرسلهم برسالات لا يعلمها من أرسلوا إليهم. فما يأتي به المرسلون

من الغيب الذي علمهم الله إياه.

قال سبحانه على لسان نوح: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١١﴾ أَبْلَغُكُمْ
رِسَالَتِي رَبِّي وَأُنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٢﴾﴾^(١).

وقال عز وجل: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿١٣﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ
مِن رَّسُولٍ ﴿١٤﴾﴾^(٢).

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيٰ مِن رُّسُلِهِ
مَن يَشَاءُ ﴿١٥﴾﴾^(٣).

وقال سبحانه: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا
آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴿١٦﴾﴾^(٤).

وقال تقدست آلاؤه: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ
تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١٧﴾﴾^(٥).

ومن المعلوم باليقين أنَّ ما اشتمل عليه الكتاب من العلم ليس مما تناله
الحواس، ويدرك بالمشاهدة، وإنما هو من علم الغيب الذي خص الله به
رسله.

(١) سورة الأعراف: ٦١ - ٦٢.

(٢) سورة الجن: ٢٦ - ٢٧.

(٣) سورة آل عمران: ١٧٩.

(٤) سورة النساء: ٥٤.

(٥) سورة النساء: ١١٣.

وكذلك الحال في الحكمة، فإنها ليست مما يعلم بالمشاهدة.

كما أخبر القرآن الكريم عن علم بعض الأنبياء ببعض الغيب على

التفصيل:

من ذلك: علم نوح عليه السلام

قال الله عز وجل: ﴿قِيلَ يَنُوحُ أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ

مَعَكَ وَأُمَّمٌ سَنَمَتُّهُنَّ ثُمَّ يَمَسُّهُنَّ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ^(١).

فعلم نوح أن قومه سيقون أحياء، وسوف يمتعون، ثم يأتيهم عذاب

أليم، وكل ذلك يقع في المستقبل، وهو من الغيب.

ومن ذلك: علم لوط عليه السلام

قال تبارك اسمه: ﴿قَالُوا يَنْلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ

بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابُهُمْ إِنَّا مَوْعِدُهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ ^(٢).

فعلمت الملائكة التي جاءت لوطاً أنه سيبقى حياً، هو وأهله إلى الليل،

وأن قوم لوط لن يصلوا إليه، وأن العذاب سيحل بقوم لوط في الصباح،

وكل ذلك من المستقبل، وهو من الغيب.

كما علم لوط بذلك بعد أن أخبرته به الملائكة.

(١) سورة هود: ٤٨.

(٢) سورة هود: ٨١.

ومن ذلك: علم زكريا عليه السلام

قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١).

فعلم زكريا أن زوجته ستبقى حية، وأنها ستلد طفلاً، وأن الطفل غلام وليس بنتاً، وأن الغلام سيبقى على قيد الحياة، وأنه سيبلغ سن الزواج، وأنه لن يتزوج، وأنه سيكون صالحاً، وأنه سيكون نبياً، وكل ذلك من الغيب.

ومن ذلك: موسى، وهارون عليهما السلام

قال سبحانه: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِّمَقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢).

فعلم موسى أنه سيبقى حياً إلى ما بعد الثلاثين ليلة، وعلم ببقاء أخيه هارون حياً إلى ما بعدها، وعلم ببقاء أمته حية إلى ما بعد الثلاثين ليلة أيضاً. وكذلك هارون، علم ببقاء نفسه وأخيه وأمه أحياء.

هذه بعض الموارد التي دل القرآن الكريم على علم الأنبياء فيها بالغيب، وفي القرآن الكريم ما يدل على علم الأنبياء في مواضع كثيرة، يطول البحث باستقصائها.

(١) سورة آل عمران: ٣٩.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٢.

وفي هذا المقدار الذي تعرضنا له غنى وكفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وثانيهم: أتباع الرسل

قال تعالى على لسان إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾^(٢).

وقال تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِنَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾^(٣).

وقال جل ثناؤه: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾^(٤).

(١) سورة البقرة: ١٢٩.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٤.

(٣) سورة الجمعة: ٢.

(٤) سورة البقرة: ١٥١.

وقال تقدست آلاؤه: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ ^(١).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ ^(٢).

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ^(٣).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿الَمْ ۝ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ۝ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝﴾ ^(٤).

وقال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْهُدًى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ ۝ هُدًى وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۝﴾ ^(٥).

وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ۝ وَأَتَيْنَاهُمْ بَيْنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَبِئْسَهُمْ﴾ ^(٦).

(١) سورة البقرة: ٢٣١.

(٢) سورة النحل: ٨٩.

(٣) سورة الإسراء: ٢.

(٤) سورة لقمان: ١ - ٣.

(٥) سورة غافر: ٥٣ - ٥٤.

(٦) سورة الجاثية: ١٦ - ١٧.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْعِيزَاتِ لِيُقِيمُوا النَّاسَ بِالْقِسْطِ﴾^(١).

تصنيف أولي للآيات المتقدمة

ويمكن تصنيف هذه الآيات تصنيفاً أولياً إلى طائفتين، فطائفة بينت الحكمة من إرسال الرسل، وطائفة بينت الطريقة التي عمل بها الأنبياء. فقد دلت الطائفة الأولى من هذه الآيات على أن الله أرسل رسوله للناس ليعلموهم ويزكّوهم.

ومن الظاهر أن الأنبياء لم يأتوا ليقولوا للناس: إنّ الناقة تأكل العشب، وإذا وقع المطر على ثيابكم يبللها، وإذا وضعت يديكم على الجمر أحرقكم، وإذا عطشتم فشربتم الماء رواكم، وإن التمر حلو المذاق، والليمون حامض، والعلقم مر، والكلاب تنبح الغريب، والققط تأكل الفئران، وغيرها مما يعلم به الناس بالحس والمشاهدة.

وإنما أرسل الله الرسل ليعلموا أقوامهم العقيدة الصحيحة، وما جعل الله لهم من الشرعة والمنهاج، وما يترتب على الإيمان بالعقيدة الحقّة والعمل بالشرعة من الثواب، وما يتبع على المخالفة من العقاب. وكل ذلك من الغيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه بالحواس.

ودلت الطائفة الثانية على أنّ الأنبياء أخذوا بطريقة التبشير والإنذار لإصلاح أممهم.

ومن الظاهر أنّ التبشير إنما هو بالثواب بعد الإيمان، وبعد العمل الصالح، وهو إخبار قبل الإيمان والعمل عن ثواب يقع بعد الإيمان والعمل، وهو في المستقبل بالنسبة إلى زمان التبشير، فهو من الغيب. كما أنّ الإنذار يكون بالعقاب بعد الكفر والعمل السيء، وهو إخبار قبل وقوع الكفر أو مقارن له وقبل وقوع العمل السيء، عن عقاب يقع بعد الكفر والعمل السيء، وذلك العقاب يقع في المستقبل بالنسبة لزمان الإنذار، فهو من الغيب.

وبالتدبر في هذه الآيات يمكن استنباط طوائف أخرى، كتعليم الكتاب، الحكم بين الناس بما آتاهم الله، وغيرها مما يطول البحث ببيانها. فتدبر تستظهر.

فأتباع الأنبياء قد علموا ما جاءهم به الأنبياء من الغيب.

وقال تعالى عن ثمود، قوم صالح: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾^(١).

فعلم صالح ببقاء قومه ثلاثة أيام، وعلم بهلاكهم بعد الأيام الثلاثة، كما

علم من تبعه من قومه وآمن به بذلك، وكل ذلك من الغيب، وليس ذلك من علم ما في غد، بل من علم ما في غد، وما بعده، وما بعده.

وسواء قلت: إنَّ الغد خاص باليوم الذي يلي يومك، أو قلت: إنه ليس خاصاً باليوم الذي يأتي بعد يومك، بل كل مستقبل يسمى غداً، فقد علمت الملائكة وعلم صالح، ومن اتبعه من قومه بما سيقع غداً من العذاب على ثمود.

وأي دليل على علم أتباع الأنبياء بالغيب أظهر من الآيات التي أمرتهم بالعلم بالغيب؟!

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوْلَكُمُ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ

أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

وقال جل وعلا: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٤).

(١) سورة البقرة: ٢٠٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٣) سورة الأنفال: ٢٨.

(٤) سورة البقرة: ١٩٤.

وقال عز وجل: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾^(١).

فالحشر، وملاقة الله يقعان في المستقبل، وهو غيب.

وكون الحكمة من هبة الأموال والأولاد هي الامتحان أمر غيبي.

وكون الله مع المتقين أمر غيبي.

وكون التبليغ واجبا على الرسول، وعدم وجوب ما زاد على التبليغ عليه

أمران من شرع الله، وشرع الله غيب.

ومع ذلك فقد أمر الله المؤمنين بالعلم بجميع هذا الغيب، ولولا إمكان

علمهم بهذا الغيب لما أوجبه عليهم، فإن الله لا يكلف نفسا إلا ما آتاها،

ولا يكلف نفسا إلا وسعها، بل قال بعض العلماء إن التكليف بغير المقدور

قبيح، بل قال بعضهم إنه ممتنع في نفسه.

هذه بعض الموارد التي دل القرآن على علم اتباع الأنبياء ببعض الغيب،

وفي القرآن آيات تدل على وجود موارد أخرى لو أردنا استقصاءها لطال

المقام، وفيما ذكرناه كفاية.

وثالثهم: الصالحون

منهم: مريم بنت عمران

قال عز وجل: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرِيئُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ^(١).

فعلمت الملائكة أن مريم ستبقى حية إلى حين الإنجاب، وأنها ستنجب طفلاً، وأن جنس الطفل الذي ستجبه ذكر، وأنه وجيه في الدنيا والآخرة، وأنه من المقربين، وأن اسمه المسيح عيسى، علمت مريم بجميع ذلك أيضاً، وكل ذلك من الغيب.

ومنهم: امرأة إبراهيم

قال تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَأَمْرَانُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَوْنَيْتَى ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمْتُ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴿٧٣﴾﴾ ^(٢).

فعلمت الملائكة ببقاء زوجة إبراهيم حية، وبأنها سوف تلد، وبأن ولدها سيكون غلاماً، وعلم إبراهيم بذلك، وعلمت زوجة إبراهيم بذلك، وكل ذلك أمر لم يقع في زمان علمهم، بل هو من المستقبل، والمستقبل من الغيب.

(١) سورة آل عمران: ٤٥.

(٢) سورة هود: ٧٠ - ٧٣.

وقال تبارك وتعالى: ﴿فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ۝٢٨﴾ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرْفٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ۝٢٩﴾ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾﴾^(١).

ومنهم: أم موسى

قال سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَالْتَقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢).

فعلمت الملائكة أن موسى سيبقى حيا، وأنه سيرجع إلى أمه، وأن أمه ستبقى على قيد الحياة إلى ذلك الحين، وأنه سيكون نبيا، وعلمت أم موسى بجميع ذلك، وكل ذلك من الغيب.

ومنهم: ذو القرنين

قال الله تعالى حكاية عن ذي القرنين: ﴿قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾^(٣).

فالردم الذي جعله ذو القرنين على يأجوج ومأجوج لم يجعله الله دكاء في زمانه، بل لم يجعله دكاء إلى اليوم، وإنما يجعله الله دكاء حين يأتي وعد الله في

(١) سورة الذاريات: ٢٨ - ٣٠.

(٢) سورة القصص: ٧.

(٣) سورة الكهف: ٩٨.

المستقبل، وهذا من الغيب الذي كان ذو القرنين يعلمه، ومن يصدق ذا القرنين يعلم به، ونحن اليوم نعلمه.

وفي الأخبار المروية من طرقنا، والأخبار المروية من طرق غيرنا ما يدل على أنّ كثيراً من الأولياء كانوا يعلمون بعض الغيب، ولكننا نقتصر على الآيات، توخياً للاختصار.

وثالثهم: جميع العقلاء

فإن الله سبحانه أخرج الناس من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئاً، وعلمهم ما لم يكونوا يعلمون، والذي علمهم الله من العلوم قسمان:

فقسم علمهم إياه بالمشاهدة، فجعل لهم السمع والبصر والأفئدة، فيعلموا بحواسهم ما هو مشهود لهم.

وقسم علمهم إياه بالنظر في الأدلة والآيات والبراهين، وإذا أدركوا علامة بإحدى حواسهم أدركوا لازم تلك العلامة، فإذا رأوا بعرة علموا بالبعير، وإذا رأوا أثراً علموا بالمسير.

والقسم الأول من العلم هو الشهادة، والقسم الثاني هو الغيب.

ورابعهم: الحيوانات

ويكفي المؤمن بالله ورسوله، المصدق بكل ما جاء به أن يقف على قوله

تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ

وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١﴾ ليعرف أن النملة قد علمت نية سليمان وجنوده، وأنهم لا يريدون الفساد وقتل النمل عمداً.

وأنت إذا نظرت إلى الحصان حين يولد، تجده يقوم مستويا على قوائمه، يبحث عن أمه، ليأخذ منها الحليب، الذي يحتاجه لنموه.

فهل علم الحصان المولود لتوه أن الشعور الذي أحس به، والذي نسميه الجوع يرفعه ارتضاع الحليب بالمشاهدة؟!

وهل علم بوجود الحليب بالمشاهدة؟!

وهل علم بمكان الحليب بالمشاهدة؟!

فالله سبحانه علم الحيوانات علوما لا تناها بحواسها، ولا تدركها بالمشاهدة، وإنما هي من الغيب.

ومن راقب حياة الحيوانات رآها تدرك كثيراً من الأمور التي لم تدركها بالحواس، وإنما هي أمور غيبية علمها الله إياها.

فإن كان لا يعلم الغيب بأي نحو من أنحاء العلم إلا الله، وإذا كانوا يرون أن كل من يعلم شيئاً من الغيب فهو إله فيلزمهم القول بالوهمية النملة، لأنها علمت ما في نفس سليمان وجنوده، وهو غيب.

وخامسهم: الشياطين

وأولهم إبليس، حيث علم إبليس بأنه سيبقى حياً إلى يوم الوقت المعلوم، وعلم أنه ستكون له قدرة على إضلال بني آدم، وسلطان على صده عن سبيل الله تعالى، وعلم أن بني آدم فريقان: فريق أخلصهم الله من عباده، وفريق غيرهم، وعلم أن لا يتمكن من إغواء الفريق الأول، ولا يقدر على إضلالهم والتزيين لهم.

وكل هذه أمور لم تقع في زمان علمه، بل هي من حوادث المستقبل في ذلك الوقت، ومع ذلك فقد علم بها إبليس، واطلع عليها. وإنما علم بها بتعليم الله له.

قال سبحانه: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ (٣٦) قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ (٣٧) إِنَّكَ يَوْمَ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ (٣٨) قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ (٤٠) ﴿^(١)

كما علم إبليس بأنه مخلوق من نار، ولم يكن شهد خلق نفسه، بل ذلك أمر من أنباء الغيب، ولكنه علم به بتعليم الله سبحانه إياه، وإذنه تبارك وتعالى له في الإطلاع عليه.

ونكتفي في هذه الجهة بهذا المقدار.

وأما الجهة الثالثة ما المقدار الذي يعلمه العباد من الغيب؟

فالحق أنّ العباد يختلفون في المقدار الذي أطلعهم الله عليه من الغيب كما يتفاوتون في المقدار الذي أطلعهم عليه من الشهادة.

قال جل وعلا عن نبي لبني إسرائيل: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ

لَدُنَّا عِلْمًا﴾^(٣) ٦٥ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾^(٣).

(١) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٢) سورة يوسف: ٧٦.

(٣) سورة الكهف: ٦٥ - ٦٦.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^(١).

وقال تبارك اسمه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وقال تعالى على لسان نوح: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

وقال سبحانه عن يعقوب: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحْزَنِي إِلَى اللَّهِ وَعَلِمَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَتَادُمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾^(٥).

(١) سورة طه: ١١٤.

(٢) سورة الأنعام: ٨٣.

(٣) سورة الأعراف: ٦٢.

(٤) سورة يوسف: ٨٦.

(٥) سورة البقرة: ٣١ - ٣٣.

وقال تعالى على لسان إبراهيم: ﴿قَالَ إِنَّكَ فِيهَا لَوْطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣).

وبالجملة: فإن علم المخلوقين لما كان هبة من الله ورزقا، فهو خاضع للقانون العام في باب الرزق، وداخل تحت سنة الله تعالى في باب الفضل، والذي دلت عليه جملة من الآيات القرآنية أن الله سبحانه يفضل بعض عباده على بعض في الرزق، وأنه تعالى يعطي من ملكه ما يشاء لمن يشاء، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾^(٥).

(١) سورة العنكبوت: ٣٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٣) سورة فاطر: ٢٢.

(٤) سورة النحل: ٧١.

(٥) سورة الإسراء: ٢١.

فالتفاوت في الرزق تفضيل من الله تعالى، ورحمة، ورزق، والله يختص برحمته من يشاء، ويرزق من يشاء بغير حساب، فهو المالك المطلق، والخلق كلهم عباده وملكه، والمالك يفعل في ملكه ما يشاء.

وقال عز من قائل: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(٢).

وقال عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٣).

وقال جل وعلا: ﴿فَنَقَّبَلْهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنْ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٥).

(١) سورة النساء: ٥٤.

(٢) سورة البقرة: ١٠٥.

(٣) سورة البقرة: ٢١٢.

(٤) سورة آل عمران: ٣٧.

(٥) سورة آل عمران: ٧٣ - ٧٤.

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ

بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾.

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى

مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾.

تنبيه:

لا يخفى أن الآيات التي في هذا المعنى كثيرة، وظاهرها أن الفضل منوط بمشيئة الله تعالى، وأن تمييز بعض العباد وزيادة رزقهم تابع لإرادة الله. وربما فهم البعض منها أن الله لو أراد أن يجعل فرعون بعد ما علا في الأرض، وبعد ما قال للناس أنا ربكم الأعلى نبياً لجعله، ولو شاء أن يجعل موسى بعد ما عبده وأطاعه من المغرقين لجعله، ولكن مشيئة الله وقعت بخلاف ذلك فمضت.

وهذا خطأ في فهم الآيات، بل الآيات ناظرة إلى إثبات القدرة، وليست في مقام إثبات الحكمة، فلا دلالة فيها على خلو من اختارهم الله لفضله عن المزية.

(١) سورة يونس: ١٠٧.

فتحصل: إنّ العباد يتفاوتون في مقدار ما يعلمونه من الغيب، كما يتفاوتون في مقدار ما يعلمونه من الشهادة، وكما يتفاوتون في غير العلم من الرزق.

كما أنّ مقدار ما يعلمه كل واحد من العباد من الغيب في نفسه أمر غيبي، ولسنا نعلم مقدار ما يعلمه كل واحد من الخلق من الشهادة، فضلاً عن مقدار ما يعلمه من الغيب.

ولو نظرنا إلى من كان علمه بغير المشهود مستنداً إلى البرهان والدلائل لم نستطع أن نعرف مقدار ما يعلمه، لأنّ علمه يتبع مقدار نظره، وإعماله للفكر، وممارسته للاستنتاج، وهذا أمر لا معرفة لنا به.

وإذا عجزنا عن معرفة مقدار علم من كان علمه مستنداً إلى النظر والاستدلال والآيات والبرهان، فنحن عن معرفة مقدار علم من كان علمه مستنداً إلى الوحي والإلهام أعجز.

فضلاً عن معرفة مقدار علم من كان علمه مستنداً إلى الكتب الإلهية أو إلى الوحي أو إلى تعليم الله له بالمباشرة.

وبالجملة: فكل طفل عاقل مميز قد حصلت له علوم كثيرة.

بعضها: مصدره الحس الظاهر، كالأصوات المسموعة، والألوان، والأشكال المرئية، والأطعمة المتذوقة، والمشمومات، والبرودة والحرارة والخشونة والنعومة الملموسة.

وبعضها: مصدره الحس الباطن، كالحب، والبغض، والألم، والسعادة، والحزن، والخوف، والحماسة، وغيرها.

وبعضها: مصدره الدليل والبرهان، فإذا سمع صوت أمه علم بقربها، وعلمه بقربها ليس محسوساً، بل المحسوس هو صوتها، وأمّا كونها قريبة منه فهذا لم يعرفه بالحس، بل بالبرهان، كما أنّ الطفل يعلم أنّ أمه تحبه، وحبها له أمر غير محسوس، لأنّ شعور باطني للأم، وهو غيب بالنسبة للطفل، ولكنه يعلم به بواسطة علاماته وآياته.

ولو أننا راقبنا صبيّاً منذ ولادته إلى بلوغه سبع سنين، فإننا لا يمكننا أن نحدد مقدار ما حصل عليه من العلوم التي حصل عليها من الحس الظاهر، مع أنّه أكثرها وضوحاً لنا، لمشاركتنا إياه في غالبها، فضلاً عن معرفة مقدار ما حصل عليه من الحس الباطن، وما حصل عليه بإقامة الدليل والبرهان. هذا فيمن كانت مصادر علمه عادية متعارفة للعقلاء جميعاً.

فكيف سنعرف مقدار ما يعلمه من كانت له مصادر علم غير متعارفة؟! ومع ذلك فإنّ في الأخبار ما يبين بعض حدود علم بعض العباد.

وهذه الروايات وإن كانت لا تبين لنا كل ما أطلع الله هؤلاء عليه من العلم، وليس فيها ما يدل على أنّ الله لم يطلعهم على أكثر مما ذكر، وإنما تبين بعض ما يعلمونه شيئاً مما أطلعهم الله عليه.

فهي نظير أن تقول: زيد درس المرحلة المتوسطة، وأحمد درس المرحلة الثانوية، وسعيد درس الكلية، وناصر عنده الدكتوراه.

أو تقول: كميل درس كتاب الكفاية، ونزار درس كتاب المكاسب.
 إلا أنها مع ذلك روايات نافعة في جهة بحثنا.
 كما أنه يمكن استنباط حدود علم بعض العباد من القرآن الكريم.
 ولنجعل الكلام في هذه الجهة في ثلاث نواح:
 الناحية الأولى: ما يدل عليه القرآن الكريم.
 الناحية الثانية: ما تدل عليه أخبار العامة.
 الناحية الثالثة: ما تدل عليه أخبار الخاصة.

أما الناحية الأولى: ما دل عليه القرآن

فنحن نقصر النظر على الآيات التي تبين مقدار علم رسول الله ﷺ،
 ومقدار علم أهل بيته المعصومين عليه السلام.
 ونكتفي بآيتين:

*** الآية الأولى: آية تعليمه ما لم يكن يعلم**

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾^(١).

ودلالاتها على أن الله سبحانه علم رسوله ﷺ جميع ما لم يكن يعلم دلالة ظاهرة، ومقتضاها علم رسول الله ﷺ بالغيب كله.

إن قلت: إن هذه الدلالة مأخوذة من إطلاق لفظة (ما)، ودلالة الإطلاق ليست صريحة، بل هي من الظاهر، ولا تبلغ حد الصراحة.
قلت: نعم، ولكن هذه الدلالة تقويها القرائن الحالية والمقالية، فترفعها إلى حد يورث اليقين بإرادة الإطلاق منها.

ومن القرائن: إن الله سبحانه قال بعقب ذلك: ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾، ومن المعلوم أن ما يعده القرآن عظيمًا فوق ما يعده الناس عظيمًا، ولئن تأملت قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾^(١) لظهر لك ميزان العظمة في القرآن.

ومن القرائن أيضاً: إن الله سبحانه لا بخل في ساحته، وما هو على الغيب بضنين، وفيضه وعطاؤه يتبع استحقاق المحل وأهليته، ومن المعلوم باليقين عندنا أن رسول الله ﷺ أهل لكل فضل، وجدير بكل نعمة.

* الآية الثانية: آية اشتمال القرآن على تبيان كل شيء

قال جل وعلا: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهْدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ﴾^(٢).
فكل من علم بما في القرآن الكريم فقد علم بكل شيء، وإلا لم يكن تبياناً لكل شيء، ورسول الله ﷺ عالم بكل ما جاء في القرآن، قال سبحانه:

(١) سورة النساء: ٧٤.

(٢) سورة النحل: ٨٩.

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١)، فهل تراه أمر أن يبين ما لا يعلمه؟! لا

وأما الناحية الثانية: ما يبين ذلك من روايات العامة

فننظر إلى بعض هذه الروايات:

١ - روى البخاري في صحيحه:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»^(٢).

وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية: «وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: يقول الله: من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحبته

(١) سورة النحل: ٤٤.

(٢) صحيح البخاري: ١٠٥ / ٨.

كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها؛ فبي يسمع وببي يبصر وببي يمشي؛ ولئن سألتني لأعطينه؛ ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه»^(١).

وذكره الألباني في سلسلته الصحيحة وهو نص حديث البخاري مع اختلاف يسير جداً في ألفاظه، وحكم هناك بصحته بمجموع طرقه^(٢).

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: ٦ / ٤٨٤.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: ٢ / ٣٨٤.

أقول: ولعلّه ينقدح في ذهنك: بأن الحديث إذا كان في صحيح البخاري، فما الذي دعا الشيخ (دامت إفاداته) للإشارة إلى تصحيح ابن تيمية وإيراده لما رواه في المجموع، وكذا تصحيح الألباني له بمجموع طرقه. والجواب عنه:

أولاً: أما ما رواه ابن تيمية في المجموع ففيه زيادة ليست موجودة في البخاري، وهي: (فبي يسمع وببي يبصر وببي يمشي)، ومن هنا احتاج شيخنا (دامت بركاتة) إلى ذكرها والإشارة إلى تصحيح ابن تيمية لهذه الزيادة، والعجيب أنه نسبها للبخاري! والحال أنها ليست موجودة في البخاري ولا غيره من مسانيدهم، كما تبّه الألباني في السلسلة، وعلى كل حال، فليس هذا بغريب على ابن تيمية! فما أكثر إجماعاته! وما أكثر تقوله على أعلامهم ومحدثيهم!

ثانياً: وأما تصحيح الحديث بمجموع طرقه، فلأن هذا الحديث بهذا الإسناد الذي رواه البخاري، محل إشكال ونظر عند جل محققهم، بل صريح عبارة الألباني بآته: «وهذا إسناد ضعيف، وهو من الأسانيد القليلة التي انتقدها العلماء على البخاري» راجع السلسلة الصحيحة المصدر السابق.

فإذا كان الله سبحانه عين العبد الذي تقرب إليه بالنوافل حتى أحبه،
فأي شيء يخفي عليه بعد ذلك؟!!

قال الله تعالى سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنْ أَلَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢).

وقال جل وعلا: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٣).

وقال تبارك اسمه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٤).

فمن كان الله عينه التي يبصر بها فهو على كل شيء شهيد، ولا يخفي عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

والغريب جداً، ما قاله الذهبي في ميزانه: ١ / ٦٤١: «لولا هبة الجامع الصحيح لعدته في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه» وفي نسخة (لعدوه في منكرات). فانظر إلى (لولا) الشرطية في كلامه وتأمل بها، لتعرف أن المانع من عدّه من المنكرات هو (هبة!) الجامع الصحيح!، ولكنك تجد الذهبي يعد أحاديث كثيرة في فضائل أمير المؤمنين (ع) من المنكرات، ولا يقول: (لولا هبة الصحابي الجليل علي بن أبي طالب، لعددت هذا الحديث من المنكرات!)، فلاحظ وتأمل.

والخلاصة: أن الحديث صحيح، إما لهية الجامع الصحيح! وإما لتصحيح ابن تيمية، وإما لصحته بمجموع طرقه!

(١) سورة الحج: ١٧.

(٢) سورة آل عمران: ٥.

(٣) سورة الرعد: ٣٥.

(٤) سورة فصلت: ٥٣.

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ۝٧٥﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ۝٧٦﴾^(١).

وقال عز سلطانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٧٧﴾^(٢).

ومن كان الله سبحانه سمعه الذي يسمع به فهل يخفى عليه شيء؟!

٢ - ما رواه البخاري في صحيحه.

«عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ مَقَامًا، فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَ مَنْ نَسِيَ»^(٣).

٣ - ما رواه البخاري أيضاً في صحيحه.

«عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: لَقَدْ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ خُطْبَةً، مَا تَرَكَ فِيهَا شَيْئًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا ذَكَرَهُ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، إِنْ كُنْتُ لَأَرَى الشَّيْءَ قَدْ نَسِيتُ، فَأَعْرِفُ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْهُ فَرَأَاهُ فَعَرَفَهُ»^(٤).

٤ - ما رواه مسلم في صحيحه.

(١) سورة الحج: ٧٥ - ٧٦.

(٢) سورة الحجرات: ١٨.

(٣) صحيح البخاري: ١٠٦/٤.

(٤) المصدر السابق: ١٢٣/٨.

«عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ، قَدْ عَلِمَهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيْتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَأَاهُ عَرَفَهُ»^(١).

٥ - ما رواه مسلم أيضاً في صحيحه.

«عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فَمَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُهُ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَسْأَلْهُ: مَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ؟»^(٢).

ولا يخفى عليك ما بين الروایتين من الفرق، فإنَّ الأولى ظاهرة في أنَّ رسول الله ﷺ أخبر عامة المسلمين بجميع ما يقع، إلى قيام الساعة، والثانية ظاهرة في أنَّه ﷺ أخبر حذيفة وحده بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.

ويدل على أنَّ الخبر موجه إلى حذيفة خاصة قرينتان:

الأولى: قوله: (أخبرني)، فإنَّه ظاهر في أنَّ الخطاب موجه إلى حذيفة بخصوصه.

(١) صحيح مسلم: ٢٢١٧/٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٢١٧/٤.

والثانية: قوله: (فما منه شيء إلا قد سألته) فإنه ظاهر في أن النبي ﷺ لم يكن خطيباً، لأن الخطيب لا يستفصل عادة، ولا يسأله أحد الحضور بخصوصه عن كل شيء مما يذكره في خطبته.

٦ - ما رواه مسلم أيضاً في صحيحه.

«عَمَرُو بْنُ أَخْطَبَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ، فَتَزَلَّ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى حَضَرَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ تَزَلَّ فَصَلَّى، ثُمَّ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَخَطَبَنَا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَأَعْلَمْنَا أَحْفَظُنَا»^(١).

دلالة روايات القوم المتقدمة

والذي تدل عليه هذه الروايات:

١ - إن جماعة من الناس يعلمون من الغيب أموراً كثيرة.

فهم يعلمون: بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم.

ويعلمون: بكل ما يكون، ما تركوا شيئاً من مقامهم إلى قيام الساعة إلا علموه.

ويعلمون: بكل ما كان، وما هو كائن.

٢ - إن حذيفة وحده يعلم تفاصيل لا يعلمها غيره من الصحابة.

(١) المصدر السابق: ٢٢١٧/٤.

فهو يعلم: بكل ما هو كائن، بتفاصيله، إلا شيء واحد صغير، وهو: ما يخرج أهل المدينة من المدينة.

٣ - إن رسول الله ﷺ يعلم بدء الخلق، وبكل ما يكون، وبكل ما كان، وبكل ما هو كائن، بتفاصيله.

والطريف في هذه الروايات أنها مع ما اشتملت عليه من السعة العظيمة في دائرة علم هؤلاء من الغيب، إلا أنه لم يرو أن أحداً ممن سمع رسول الله ﷺ سأل عن وجه الجمع بين قوله هذا وبين قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٢).

وقوله جل وعلا: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾^(٣).

وقوله عز وجل: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾^(٤).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥).

(١) سورة الأنعام: ٥٠.

(٢) سورة الأنعام: ٥٩.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٨.

(٤) سورة يونس: ٢٠.

(٥) سورة النمل: ٦٥.

فلم يقل له أحد: يا رسول الله، إن الله أمرك أن تقول لنا إنه لا يعلم الغيب إلا الله، وأنت تخبرنا عن الغيب، بحيث لم تترك أمراً كان، ولا أمراً سوف يكون إلا أخبرتنا به، وما كان، وما هو كائن من الغيب، فكيف يأمر الله أن تقول لنا إنك لا تعلم الغيب، وها أنت تخبرنا عن الغيب؟! فهل هؤلاء المنتطعون أعلم بالتوحيد ونواقضه من رسول الله ﷺ؟! فضلاً عن الصحابة؟!!

ثم هب أن الصحابة إنما سكتوا عن هذا السؤال توقيراً لرسول الله ﷺ، وأنه قد صدّهم الحياء من أن يعترضوا عليه. فلماذا لم يعترض أحد على حذيفة، وهو يجاهر بدعواه تلك؟!!

الناحية الثالثة: ما دل على ذلك من روايات الخاصة

وقبل أن ننقل بعض ما ورد من الروايات من طرقنا، يحسن بنا أن نعيد ما قلناه سابقاً:

إن الخوض في مقدار ما يعلمه النبي ﷺ، أو في مقدار ما يعلمه الأئمة عليهم السلام، وتحديد حدوده أمر ليس لنا إليه سبيل.

وإنما ننقل الروايات التي تبين بعض ما يعلمونه، لا حدود علمهم. فالروايات التي نبحث عنها هي التي تقول: هذا شيء علمه الله رسوله، وذاك شيء أطلع الله رسوله عليه.

وليس في الروايات ما يقول: هذا كل ما أطلع الله رسوله عليه، ولا ما يقول: هذا هو المقدار الذي علم الله رسوله.

ولو أردنا التمثيل لذلك فنقول:

إنَّ الروايات التي وصلت إلينا حالها حال قولنا في حق زيد: إنَّه يحفظ سورة طه، فإنَّ هذا القول لا يعني أنَّه لا يحفظ سائر سور القرآن، وأنَّ المقدار الذي يحفظه هو سورة طه فقط.

بل مثالها على التقريب: أنْ يذهب ولي الطالب إلى مدرسته فيسأل عنه مدير المدرسة، فيجيبه المدير: إنَّ أستاذ الرياضيات يقول إنَّ ولدك متقن للرياضيات، ومدرس اللغة العربية يقول إنَّه متقن لها، وهكذا.

فإنَّا لو جمعنا كل ما جاء في هذه الشهادات لم تكن كافية لنا في تحديد مقدار علم هذا الطالب، لأنَّ الطالب له مصادر أخرى يأخذ منها العلم، كالذهاب إلى مكتبة المدرسة وقراءة الكتب التي هي خارج المنهج، والتعلم من أخيه الأكبر، والتعلم من التلفاز، وغير ذلك من مصادر العلم.

فنحن ننظر في الروايات التي بلغتنا، ونذكر ما جاء فيها من العناوين التي دلت على أنَّ النبي أو الإمام يعلمها، ولا نقول إنَّ الذي جاء في هذه الروايات هو كل ما يعلمونه.

إذا عرفت هذا فاعلم:

أن الروايات الواردة من طرقنا قد جمعها غير واحد من علمائنا الأبرار، شكر الله مساعيهم، ولعل من أجمع ذلك كتاب بصائر الدرجات، للشيخ الصفار رحمته الله (ت ٢٩٠ هـ).

فقد وضع في الكتاب أبواباً، وأدرج تحت كل باب عدة روايات تدل على العنوان الذي سمي به الباب.

ويكفي أن تقف على بعض أبواب بصائر الدرجات لتعرف شيئاً مما جاء في رواياتنا من حدود علمهم.

بل يكفي أن تقف على أوصافهم التي جاءت في هذه الأبواب، وإليك بعضها:

فهم: معدن العلم، ومفاتيح الحكمة، وخزان علم الله، وشهداء الله على خلقه، مفهمون، محدثون، وهم الراسخون في العلم، والمتوسمون، وأمناء الله على ما هبط من العلم.

وقد أوتوا علم ما كان وما يكون، وأعطاهم الله علم ما مضى وما بقي، وتأتيهم الملائكة بالأخبار، ويعرفون ما رأوا في الميثاق، ويعرفون منطق الطير، وصارت إليهم جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء، وعلموا الإضمار وحديث النفس.

وعندهم الاسم الأعظم، وموارث الأنبياء، وجميع ما في الكتاب والسنة، وأسماء الملوك، وأسماء شيعتهم، وأسماء أهل الجنة، وأسماء أهل النار. وعندهم مصحف فاطمة، والصحيفة الجامعة، والجفر.

وتعرض عليهم أعمال العباد، ويتلقاهم روح القدس إذا احتاجوا إليه،
ومعهم الروح الذي من أمر ربي، يخبرهم ويسددهم ويوفقهم.
وقد وضع الشيخ الكليني طيب الله رمسه في كتابه الكافي أبواباً عديدة
في علمهم عليهم الصلاة والسلام، وأدرج في كل باب عدة روايات.
كما جمع السيد هاشم البحراني ١١٠٧ هـ طوائف من الروايات في كتابه
(ينابيع المعاجز).

ووضع السيد البحراني أبواباً نكتفي بذكر باين منها:
الباب التاسع: إنه سبحانه وتعالى أيدهم عليهم السلام بروح القدس الذي به
عرفوا الأشياء.

وقد نقل عدة روايات تحت هذا الباب.

ومن تلك الروايات:

ما رواه عن الكليني بسنده عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:
سألته عن علم العالم فقال لي: «يا جابر إن في الأنبياء والأوصياء خمسة
أرواح، روح القدس، وروح الإيمان وروح الحياة، وروح القوة، وروح
الشهوة، فبروح القدس يا جابر عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى ثم
قال: يا جابر إن هذه الأربعة أرواح يصيبها الحدثان إلا روح القدس فإنها
لا تلهو ولا تلعب»^(١).

(١) ينابيع المعاجز، للسيد هاشم البحراني: ص ٧٠.

ثم علق طيب الله رمسه بقوله: «هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين؛ لأنهم إذا كانوا مؤيدين بروح القدس والملائكة فلا يجهلون شيئاً مما يرد عليهم من أحوال الناس وغيرهم، لأنّ مادة علمهم من الله سبحانه وتعالى الذي هو بكل شيء عليم وعلى كل ما يشاء قدير، فهو تعالى يطلعهم على خفيات الأشياء وما تكن الضمائر، ويقدرهم على ما شاء كيف شاء، فمعجزاتهم منه تعالى تصدر، ومنه ترد، وإليه يرجع الأمر كله تبارك وتعالى»^(١).

الباب الرابع عشر: إنّ عندهم علم المنايا والبلايا

روى فيه عن محمد بن الحسن الصفار رحمته الله بسنده عن عباية بن ربعي قال: قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني، ألا تسألون من عنده علم البلايا والمنايا (والأنساب)»^(٢).

ثم قال: «هذا أصل كبير في إظهار المعجزات من النبي والأئمة عليهم السلام لأنّ الله سبحانه وتعالى أطلعهم على منايا الناس وغيرهم وما يصيبهم من البلاء كالأمراض والعلل وغيرها مما لم يطلع عليه إلا الله جل جلاله الخالق لهم والمحيي والمميت والمبتلي والمصحح ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وهو على ما يشاء قدير وبكل شيء عليم، فبذلك العلم الذي أطلعهم عليه

(١) المصدر السابق: ص ٨٠.

(٢) المصدر السابق: ص ١١٥.

تعالى صاروا ﷺ يخبرون بالآجال والبلايا من الأمراض وغيرها وهو أمر عظيم من المعجزات والدلالات»^(١).

والمتحصل: إنّ الله سبحانه قد أنعم على رسوله ﷺ، وهو أهل الفضل، ولسنا نعلم حدود ما أطلعه الله عليه من الغيب، وإنما عرفنا من ذلك ما دلت عليه الآيات القرآنية، والروايات الشريفة، ولسنا نعلم ما وراء ذلك. والله العالم.

هل حجب الله عن رسوله شيئاً من الغيب؟

ولابد من التفصيل في المقام

فهناك غيب لا يصح أن يُقال عنه إنّ الله قد حجبه عن رسوله، ببيان: أنك عرفت أنّ الغيب منه ما لا يتأتى لأحد من الخلق معرفته، وهو الله سبحانه وتعالى، فلا يقدر أحد على أن يحيط به علماً. فهذا غيب نعلم أنّ الله سبحانه لم يطلع أحداً عليه، حتى خاتم النبيين ﷺ، لعدم إمكان إحاطة الخلق به تعالى.

والأمر فيه ظاهر، فما دون الله عزّ وجلّ ممكنٌ محدود، وهو واجب غير محدود بحد، وقد قامت البراهين العقلية على استحالة إحاطة الممكن

(١) المصدر السابق: ص ١٢٥.

بالواجب، والمحدود باللا محدود، ومهما بلغ العبد من الدرجات العالية، والمراتب السامية، فإنه لا يحيط بذاته جلّ جلاله وعلا سلطانه.

وقد جاء في الأخبار المروية عن الأئمة عليهم السلام ما يدل على عدم بلوغ الخلائق كنه معرفة الله.

والروايات في هذا المعنى كثيرة، فمنها:

ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام: «فلسنا نعلم كنه عظمتك، إلا أنا نعلم أنك حي قيوم لا تأخذك سنة ولا نوم، لم يتته إليك نظر، ولم يدركك بصر»^(١).

ومنها: ما جاء عن الإمام الحسين عليه السلام في دعاء عرفة المشهور: (يا مَنْ لا يَعْلَمُ ما هُوَ إِلَّا هُوَ)^(٢).

وبالجملة: فهذا غيب لا يصح أن يقال: إن الله حجه عن رسوله صلى الله عليه وآله، لأنّه لا يمكن أن يطلع عليه.

وأما الذي يصح أن يُسأل عنه:

فهو ما يمكن أن يطلع الله عليه من شاء من خلقه، فهذا هو الذي يصح السؤال عن أن الله سبحانه هل أطلع نبيه صلى الله عليه وآله عليه كله، أو أنّه تعالى قد

(١) نهج البلاغة، شرح محمد عبده: ٥٥ / ٢.

(٢) الإقبال، للسيد ابن طاووس: ص ٣٤٠.

حجب بعض الغيب فلم يطلع عليه أحداً من خلقه، مع إمكان أن يطلعهم عليه؟

ولا يخفى أن ذلك من الغيب، وليس لنا طريق إلى معرفته إلا النقل.

وربما أخذ البعض ذلك من قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ أَلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٢).

وأن هاتين الآيتين تدلان على أن الله تعالى قد حجب علم هذه الخمسة (الساعة، ونزول الغيث، وما في الأرحام، وما يكون في غد، ومكان موت الأنفس) عن جميع خلقه، ولم يطلع أحداً من خلقه على شيء منها. بل جاء في الأخبار المروية عن الأئمة الأطهار عليهم السلام تفسير الآية الثانية بذلك، كما سيأتي.

وقد وردت أخبار متعددة تدل على أن الله سبحانه قد حجب بعض الغيب عن جميع خلقه، ولم يطلع أحداً منهم عليه.

(١) سورة الأنعام: ٥٩.

(٢) سورة لقمان: ٣٤.

وَيُمْكِنُ تَقْسِيمُهَا إِلَى طَوَائِفٍ أَرْبَعٍ:

الطائفة الأولى: ما دلّ على أصل الحجب من غير بيان.

ومنها: خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ عَلَّامٌ لِلْغُيُوبِ: عِلْمٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، وَعِلْمٌ يَعْلَمُهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتُهُ وَرُسُلُهُ فَخُنُّ نَعْلَمُهُ»^(١).

ومنها: خبر سماعة عن الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَلَّامٌ لِلْغُيُوبِ وَأَنْبِيََاءُهُ وَرُسُلُهُ، فَخُنُّ نَعْلَمُهُ، وَعِلْمٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ»^(٢).

الطائفة الثانية: ما دلّ على بيان الغيب المحجوب

منها: خبر حنان بن سدير، عن الإمام الباقر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَلَّامٌ عَامًّا وَعِلْمًا خَاصًّا، فَأَمَّا الْخَاصُّ فَالَّذِي لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَأَمَّا عِلْمُهُ الْعَامُّ الَّذِي أَطَّلَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَالْأَنْبِيَاءُ الْمُرْسَلُونَ، فَقَدْ دَفَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَيْنَا، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا تَقْرَأُ ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾»^(٣).

(١) بصائر الدرجات، للصفار: ص ١١١.

(٢) المصدر السابق: ص ١١١.

(٣) بصائر الدرجات، للصفار: ص ١١١.

ومنها: خبر الأصبع بن نباتة قال: «سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إِنَّ اللَّهَ عَلَمَيْنِ: عِلْمٌ اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي غَيْبِهِ فَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَائِهِ وَلَا مَلَكًا مِنْ مَلَائِكَتِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ وَلَهُ عِلْمٌ قَدْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ، فَمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ مَلَائِكَتُهُ، فَقَدْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ مُحَمَّدًا وَآلَهُ، وَمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ مُحَمَّدًا وَآلَهُ، فَقَدْ أُطْلِعَ عَلَيْنِي عَلَيْهِ، يَعْلَمُهُ الْكَبِيرُ مِنَّا وَالصَّغِيرُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ»^(١).

ومنها: خبر أبي أسامة، عن الصادق عليه السلام قال: «قَالَ لِي أَبِي: أَلَا أُخْبِرُكَ بِخَمْسَةٍ لَمْ يُطْلَعْ اللَّهُ عَلَيْهَا أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ خَيْرٌ»^(٢).

ومنها: ما جاء عن الصادق عليه السلام: «﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ خَيْرٌ»، قال الصادق عليه السلام: هَذِهِ الْخَمْسَةُ أَشْيَاءٌ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٣).

(١) المصدر السابق: ص ١٣١.

(٢) الخصال، للشيخ الصدوق: ص ٢٩٠.

(٣) تفسير علي بن إبراهيم القمي: ١٦٧/٢.

الطائفة الثالثة: روايات الاسم الأعظم

ومنها: ما جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «إِنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسَبْعِينَ حَرْفًا، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ آصَفَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ فَتَكَلَّمَ بِهِ فَخُصِفَ بِالْأَرْضِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَرِيرِ بَلْقِيسَ حَتَّى تَنَاولَ السَّرِيرَ بِيَدِهِ ثُمَّ عَادَتْ الْأَرْضُ كَمَا كَانَتْ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ، وَنَحْنُ عِنْدَنَا مِنَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَحَرْفٌ وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى اسْتَأْثَرَهُ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»^(١).

ومنها: خبر علي بن محمد النوفلي، عن الإمام الهادي عليه السلام: «اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةُ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، كَانَ عِنْدَ آصَفَ حَرْفٌ، فَتَكَلَّمَ بِهِ فَانْخَرَقَتْ لَهُ الْأَرْضُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبَا، فَتَنَاولَ عَرْشَ بَلْقِيسَ حَتَّى صَبَّرَهُ إِلَى سُلَيْمَانَ ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ فِي أَقَلِّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ، وَعِنْدَنَا مِنْهُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَرْفًا، وَحَرْفٌ عِنْدَ اللَّهِ مُسْتَأْثَرٌ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ»^(٢).

والروايات في كل طائفة من هذه الطوائف كثيرة، نكتفي بهذا المقدار.

ولكن هذا البحث اطراد في الاستطراد، واستقصاؤه يخرجنا عن الغرض الذي لأجله جاء هذا البحث، وهو إثبات أن الله سبحانه قد أطلع بعض عباده على بعض الغيب.

(١) أصول الكافي: ١ / ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق.

ونختم هذا الفصل بنقل كلمات بعض علمائنا في تحديد مقدار ما يعلمه الأئمة عليهم السلام.

كلمات بعض علمائنا في مقدار علمهم عليهم السلام

ومختارنا في المقام: إن الروايات تواترت ببيان سعة علمهم عليهم السلام على نحو الإجمال دون الخوض في التفاصيل، وأمّا تفصيل علمهم وحقيقته فلم ترد فيه روايات متواترة، بل الروايات فيه متعارضة، فبعض الأخبار مثبتة لعلمهم بنحو العلم الفعلي، وأخرى تنفي العلم الفعلي وتعلق العلم على الإرادة فمتى ما أرادوا علموا، ولما كان التعارض واقعاً بين هذه الأخبار فإننا نختار السكوت في المقام ونرد الأمر إلى أهله عليهم السلام، وقد اختار ذلك جملة من الأعظم.

الشيخ المفيد رحمته الله (المتوفى سنة ٤١٣ هـ)

قال: «والجواب - وبالله التوفيق -: [عن] قوله: إنّ الإمام يعلم ما يكون بإجماعنا، أنّ الأمر على خلاف ما قال. وما أجمعت الشيعة قط على هذا القول، وإنما إجماعهم ثابت على أنّ الإمام يعلم الحكم في كل ما يكون، دون أن يكون عالماً بأعيان ما يحدث ويكون، على التفصيل والتمييز. وهذا يسقط الأصل الذي بنى عليه الأسئلة بأجمعها»^(١).

(١) المسائل العكبرية، للشيخ المفيد: ص ٦٩.

الشيخ محمد حسن النجفي رحمته الله (المتوفى سنة ١٢٦٦هـ)

وهو أحد أعظم فقهاء الشيعة على الإطلاق، قال في الجواهر: «حتى أنه عقد في الوافي باباً لما ورد أنه لا عار في الرقود عن الفريضة مورداً فيه جملة من الأخبار المشتملة على ذلك معللة له بأنه فعل الله بنبيه عليه السلام ذلك رحمة للعباد، ولئلا يعير بعضهم بعضاً.

لكن ومع ذلك كله: فالإنصاف أنه لا يجترئ على نسبته إليهم عليهم السلام، لما دل من الآيات والأخبار كما نقل على طهارة النبي وعترته عليهم السلام من جميع الأرجاس والذنوب وتنزههم عن القبائح والعيوب، وعصمتهم من العثار في القول والعمل، وبلوغهم إلى أقصى مراتب الكمال، وأفضليتهم ممن عداهم في جميع الأحوال والأعمال وأنهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، وأن حالهم في المنام كحالهم في اليقظة، وأن النوم لا يغير منهم شيئاً من جهة الإدراك والمعرفة، وأنهم لا يحتلمون، ولا يصيبهم لمة الشيطان، ولا يتشاءبون ولا يتمطون في شيء من الأحيان، وأنهم يرون من خلفهم كما يرون من بين أيديهم، ولا يكون لهم ظل، ولا يرى لهم بول ولا غائط، وأن رائحة نجوهم كرائحة المسك، وأمرت الأرض بستره وابتلاعه، وأنهم علموا ما كان وما يكون من أول الدهر إلى انقراضه، وأنهم جعلوا شهداء على الناس في أعمالهم»^(١).

(١) جواهر الكلام، للشيخ محمد حسن النجفي: ١٣ / ٧٢ - ٧٦.

ولاحظ قوله رحمه الله (علموا) فإنه لا يرتاب في جواز إطلاق العلم بالغيب عليهم، والشاهد من كلامه أنه يثبت ذلك لهم على نحو الإجمال ملتزماً بنصوص الروايات الشريفة، ويسكت عن التفصيل الذي سكتنا عنه وأشرنا إلى ذلك في بداية الأبحاث.

الشيخ مرتضى الأنصاري رحمه الله (المتوفى سنة ١٢٨١هـ)

قال: «وأما مسألة مقدار معلومات الإمام عليه السلام من حيث العموم والخصوص، وكيفية علمه بها من حيث توقفه على مشيتهم أو على التفاتهم إلى نفس الشيء أو عدم توقفه على ذلك، فلا يكاد يظهر من الأخبار المختلفة في ذلك ما يطمئن به النفس، فالأولى وكول علم ذلك إليهم صلوات الله عليهم أجمعين»^(١).

الميرزا محمد حسن الآشتياني رحمه الله (المتوفى سنة ١٣١٩هـ)

وهو من أفذاذ تلامذة المحقق الأنصاري، وقد تعرض لمسألة علم المعصوم عليه السلام بالجزئيات في كتاب القضاء وأورد على بعض الاستدلالات: «وفيه أولاً: المنع من علم المعصوم بجميع جزئيات أفعال المكلفين وأقوالهم فعلاً، غاية الأمر أنهم قادرون على العلم بهما، إن شأؤوا علموا،

(١) فرائد الأصول، للشيخ الأنصاري: ٢ / ١٣٤.

وأين هذا من محل البحث في شيء، ولا دلالة له على أنهم فيما علموا لم يحكموا بعلمهم، مع كون الحكم به موافقاً للأصل والقاعدة الأولية حسبما عرفت سابقاً.

وثانياً: سلمنا علمه بجميع جزئيات الأفعال حضوراً كما هو مذهب بعض أهل الضلالة.. إلخ»^(١).

ومحل الشاهد من كلامه: (سلمنا علمه بجميع جزئيات الأفعال حضوراً) أي فعلياً، وهنا نريد أن نبين أنه ﷺ لم ينفي العلم المعلق على الإرادة، كما لم ينفي علمهم بالكليّات، بل كان حديثه في خصوص الجزئيات، وهذا بحث دقيق وهو ما نتحدث عنه، فإننا لا ننفي علمهم ﷺ بكبرويات الأحداث والدليل على ذلك أخبارنا وأخبار القوم التي ذكرناها، أمّا العلم بالجزئيات فقلنا أن مختارنا السكوت عنه ورد علمه إلى أهله عليه السلام كما ذهب إلى ذلك الشيخ الأنصاري رحمه الله، على أننا لا نوافق إيعاز المحقق الآشتياني مقولة العلم بالجزئيات إلى أهل الضلال.

السيد أبو القاسم الخوئي رحمه الله (المتوفى سنة ١٤١٣هـ)

قال كما جاء في تقارير بحثه: «ويمكن أن يقال: إن الاعتراض على الرواية مبني على كون علم الأئمة عليهم السلام بالموضوعات حاضراً عندهم من

(١) كتاب القضاء، للآشتياني: ص ٥١.

غير توقف على الإرادة، وقد دلت عليه جملة من الروايات، كما أنّ علمهم بالأحكام كذلك، وأمّا بناء على أنّ علمهم بالموضوعات تابع لإرادتهم واختيارهم، كما دلت عليه جملة أخرى من الروايات فلا يتوجه الاشكال على الرواية، لا مكان صدور الفعل عنهم عليه السلام جهلاً قبل الإرادة.

ولكن الذي يسهل الخطب أنّ البحث في علم الإمام عليه السلام من المباحث الغامضة، والأولى رد علم ذلك إلى أهله كما ذكره المصنف رحمته الله، على أنّ الرواية المذكورة ضعيفة السند^(١).

ملاحظة على ما أفاده المقرر

هذه التقارير كتبها بعض تلاميذ السيد رحمته الله، ويلاحظ على ما كتبه المقرر أنّ كلمة (جهلاً) الواردة في قوله: (جهلاً قبل الإرادة) لا تليق بالإمام عليه السلام حتى لو قلنا إنه لا يعلم إلا إذا أراد، فهذا خطأ من المقرر أردنا التنبيه عليه.

السيد محمد رضا الغلبايجاني رحمته الله (المتوفى سنة ١٤١٤هـ)

قال: «علم الإمام عليه السلام بالأمور يكون في ظرف إرادته وإشاءته لأن يعلم به، فعلم الإمام كبصر البصير»^(٢).

(١) مصباح الفقاهة، للسيد الخوئي: ١/ ٥٨٣.

(٢) كتاب القضاء، للسيد الغلبايجاني: ١/ ٧٤.

ملاحظة على كلامه

أقول: وما ذكره السيّد عليه السلام من تعليق علم المعصوم على الإرادة، وتمثيله ببصر البصير، أمرٌ لطيف وتوضيحه بمثال وجداني: وهو أنّ الإنسان عند مواجهة شخص له حالتان:

الحالة الأولى: إنّ لا يريد أن يعرف خصائص لحية ورسمتها، وبذلك سينظر إليه مراراً دون أن يحدد رسمتها ويعرف خصوصياتها، وحيث انتفت الإرادة انتفى علمه بذلك.

الحالة الثانية: إنّ يريد معرفة خصوصية هذه اللحية، فينظر للوجه ويكون ملتفتاً لخصوصياته ومتقصّداً لمعرفة رسمه هذه اللحية، وبذلك يتحقق العلم عنده لتحقيق الإرادة.

وتطبيقه في المقام أن يُقال: إنّ المعصوم عليه السلام له حالتان، الأولى انتفاء إرادة العلم بالغيب فينتفي العلم به، والثانية تحقق إرادة العلم بالغيب فيتحقق العلم لكونه معلقاً على الإرادة.

إلا أنّ ما أفاده السيّد غير مقبول عندنا ولا نوافق عليه، إذ أنّ هذا هو مقتضى بعض الأخبار، وقد قلنا إنّ الأخبار في ذلك متعارضة فالسكوت عن هذا أولى، فقد يكونون عالمين بالفعل وقد يكون علمهم معلقاً على الإرادة، فالأمر كما قال السيد الخوئي غامض، وردّ علمه إلى أهله أولى.

كما أنّ أحد أسباب غموض البحث في هذه المسألة، أنّ الجزئيات والكليّات من الأمور النسبية، فتارةً يكون الشيء جزئياً بلحاظ ما، وأخرى يكون كلياً بلحاظ آخر، وعليه فلا يمكن البت في هذا الموضوع بأن يُقال أنّ المعصوم يعلم بالكليات دون الجزئيات، أو إنّهُ عالم بالكليات والجزئيات، فلا بد من تحديد الكلي والجزئي أولاً، فهذه الأمور توجب الغموض في تحديد علم المعصوم على وجه التفصيل.

الفصل الرابع

مصادر علم المخلوقات بالغيب

وفيه مقامان:

* المقام الأول: مصادر عامة لجميع المخلوقات.

* المقام الثاني: مصادر خاصة بأولياء الله.

المقام الأول في المصادر العامة

لما كان علم المخلوقين علماً موهوباً من الله تعالى، فطرقهم لاكتسابه تتبع سنة الله تعالى فيهم.

وكما جعل الله لبعض خلقه طرقاً مختلفة لاكتساب العلم بالشهادة، فكذلك تختلف طرقهم في معرفة الغيب.

فترى بعض الحيوانات تسمع ولا تبصر، كالخفافيش، وبعضها تستشعر ولا تسمع ولا ترى، وبعضها ترى ولا تسمع.

وترى بعض البشر يرزقه الله سمعاً وبصراً، وبعضهم يرزقه سمعاً ولا يرزقه بصراً، وبعضهم على عكسه، ومن يرزقهم البصر يختلفون في قوة بصرهم، وفي سعة ما يبصرون، فبعضهم يرى جميع الألوان، وبعضهم يرى بعض الألوان ولا يرى بعضها، كالذي لديه عمى الألوان.

وكما يختلف الخلق في مصادر علمهم بالشهادة، فكذلك يختلفون في مصادر علمهم بالغيب.

فإن من أعم مصادر العلم بالغيب الدليل والبرهان والنظر في الآيات والآثار، والناس يختلفون في قدرة حواسهم على إدراك الآثار، فبعضهم

يسمع أكثر من بعض، وبعضهم يرى أكثر من غيره، ويختلفون أيضاً في قدرتهم على الاستدلال، فقد يشترك اثنان في مشاهدة أثر، ولكن أحدهما يستدل بهذا الأثر فيعرف بواسطته ما هو غائب، وبعضهم لم يعط القوة الفكرية التي يقدر بها على ذلك.

هذا في المصادر العامة للعلم بالغيب، فما بالك بالمصادر الخاصة بالأنبياء والأولياء؟

ولا يمكننا أن نحصي جميع مصادر علم المخلوقات بالغيب، ولكننا نشير إلى بعض المصادر، وإلى من خصه الله بها.

ملاحظة حول استعمال كلمة (مصادر العلم)

كما أنه ينبغي التنبيه إلى أننا استعملنا كلمة (مصادر العلم) لشيوع استعمالها في زماننا، وإن كنا نرى فيها قصوراً في بيان المقصود، ونقصاً عن شمول جميع ما يأتي بيانه، وهل هي بمعنى (الأصل)، أو (المأخذ)، أو (الوسيلة)، أو (الطريق)، أو (آلة الإدراك)، أو غير ذلك؟ وكل واحد من هذه المعاني ينطبق على بعض ما يأتي، دون بعض، وليس فيها معنى ينطبق على الجميع.

لكن تفصيل ذلك موكول إلى محله، وهذه الكلمة في زماننا أقرب إلى فهم القراء من غيرها، فرجحنا استعمالها على ما لنا عليها من مؤاخذة.

المقام الثاني

مصادر علم الأولياء بالغيب

وليس المقصود هنا بيان المصادر التي ينفرد الأولياء بها، ويمتازون بها عما سواهم من العباد، بل المقصود بيان مصادرهم للعلم بالغيب، وإن شاركهم في بعضها غيرهم من العباد.

المصدر الأول: التعليم المباشر من الله تعالى

قال سبحانه: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٢).

وقال عز وجل: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٣).

(١) سورة النساء: ١١٣.

(٢) سورة البقرة: ٣٠.

(٣) سورة البقرة: ٣١ - ٣٣.

وقال تبارك اسمه عن موسى عليه السلام وفتاه: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّا لَدُنَّا عِلْمًا﴾ ^(١).

وقال تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُمْ يَٰذَا الْقُرْآنِ اللَّهُ وَقَتَل دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ ^(٢).

وقال سبحانه عن عيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ عَلَّمْنَاكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ^(٣).

وقال عز وجل على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأَكُمَا بِهِ ۚ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ ^(٤).

وقال تعالى عن لسان يعقوب عليه السلام: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْهَبُكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ ^(٥).

وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ① عَلَّمَ الْقُرْآنَ ② خَلَقَ الْإِنْسَانَ ③ عَلَّمَهُ ④ الْبَيَانَ ⑤﴾ ^(٦).

(١) سورة الكهف: ٦٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٥١.

(٣) سورة المائدة: ١١٠.

(٤) سورة يوسف: ٣٧.

(٥) سورة يوسف: ٦.

(٦) سورة الرحمن: ١ - ٤.

وقال سبحانه عن داود عليه السلام: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

فهذه الآيات الشريفة تدل على أن الله سبحانه يعلم بعض عباده من غير واسطة، فلا يأخذون العلم من كتاب، ولا بإرسال ملك، وإنما يعلمهم الله نفسه تعليماً مباشراً.

ومن تأمل في علم الملائكة بأن الله سوف يجعل في الأرض خليفة، وعلم مريم بأنها سترزق غلاماً زكياً، ظهر له الفرق بين المصدرين.

قال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا

سَوِيًّا^(١٧) قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا^(١٨) قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا^(١٩)﴾^(٤).

(١) سورة الأنبياء: ٨٠.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٠.

(٤) سورة مريم: ١٧ - ١٩.

فإن الملائكة قال لهم الله تعالى ما أوجب علمهم بالغيب، ومريم قال لها رسول الله وروحه إنه سيهبها غلاماً زكياً.

أو قل: كان مصدر التعليم في الآية الأولى هو الله تبارك وتعالى، وأما في الآية الثانية فهو رسول الله ووحيه، فالفرق ظاهر وبيّن.

المصدر الثاني: النظر في الآيات والآثار

قال جل وعلا: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ﴾^(١).

وقال عز وجل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ أَلْبَسَ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٤).

(١) سورة الأنعام: ٦.

(٢) سورة محمد: ١٠.

(٣) سورة طه: ١٢٨.

(٤) سورة الحج: ٢٦.

وقال عز من قائل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٢).

فهذه الآيات القرآنية تأمر بالسير في الأرض والنظر والتفكر في آثار الأمم السابقة، باعتبار أن التفكير في آثارهم يوجب العلم بما كانوا عليه، وبما صاروا إليه، وكل ذلك غير مشهود لمن يسير وينظر ويتفكر، بل هو من الغيب، ومع ذلك فقد أمروا بتعلمه.

وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(٣).

فدلت هذه الآية على أن الله سبحانه يعلم الناس، بواسطة إراءاتهم الآيات في الآفاق، والآيات في أنفسهم، وأن الغرض من هذه الإراءة هو أن يتبين لهم الحق، ويعلموا به، ومن المعلوم أن الحق الذي يراد أن يتبين بالنظر في الآفاق وفي الأنفس ليس وجود الآفاق والأنفس، فإن ذلك طريق لمعرفة الحقيقة التي يجب الإيمان بها، والكفار لا ينكرون وجود الآفاق والأنفس،

(١) سورة الروم: ٩.

(٢) سورة يس: ٣١.

(٣) سورة فصلت: ٥٣.

وإنما ينكرون خالقها، أو يستكبرون عن عبادته، أو ينكرون البعث والحشر، فالذي ينكرونه من الغيب، وأمّا الشهادة فلا ينكرونها، فالآية الشريفة تدل على أنّ الله سبحانه جعل الآفاق والأنفس طريقاً لمعرفة الغيب الذي يجب الإيمان به.

وهذا مصدر غير خاص بالأولياء، إلا أنّ نصيب الأولياء منه أوفر، لأنّهم أكثر انقيادا لأمر العقل والشرع بالنظر والاعتبار. والمقصود بهذا المصدر أنّ الأولياء ينظرون في آثار الأمم السابقة فيعلمون بها ما آل إليه أمر تلك الأمم، فيأخذون منها العبرة، ويكون ذلك واعظا لهم. وإنما ذكرناه بعنوانه لوجود النص عليه في القرآن الكريم، وإن كان في نفسه داخلا في العلم بالنتيجة الغيبية بواسطة العلم بمقدماتها المنتجة لها، والدليل عليها.

المصدر الثالث: الوحي

وللوحي معان:

المعنى الأول: وحي النبوة

قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ

أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ ^(١).

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾ ^(٢).

وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ ^(٣).

فقد دلت هذه الآيات القرآنية الشريفة على أن الله سبحانه يوحى إلى أنبيائه، فيطلعهم على بعض الغيب بواسطة الوحي.

فالآيات المباركة تدل على كون الوحي مصدراً من مصادر علم الغيب.

المعنى الثاني: مثل الوحي إلى أم موسى

قال سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَالْقَبِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ^(٤).

(١) سورة هود: ٤٩.

(٢) سورة يوسف: ١٠٦.

(٣) سورة الأنعام: ٥٠.

(٤) سورة القصص: ٧.

فهذه أم موسى قد علمت بأن ولدها سوف ينجو من الغرق، وأنه سوف يعود إليها وسوف يجعله الله من المرسلين، وهذا كله من المستقبل، وهو من الغيب، وقد علمت به أم موسى بالوحي. وأما معنى الوحي إليها، وهل هو إلهام، أو ملك، فهذا لا يرتبط ببحثنا، وله مقام آخر.

المعنى الثالث: مثل الوحي للنحل.

قال سبحانه: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾^(١).

وهذا الوحي مصدر علم النحل بأن الجبال والشجر وما يعرشون مكاناً لبناء بيوت لها.

ثم إن العلماء قد تكلموا في تعريف معاني الوحي، وكيفيةها، ولكنه خارج عن محل بحثنا هذا، فمن أراد فليطلبه من موضعه.

وهذا المصدر وإن لم يرد اختصاصه بالأنبياء، إلا أننا ذكرناه هنا لمناسبته لما سبقه.

المصدر الثالث: الكتب والصحف

قال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ۖ (٣٣) وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ۖ (٣٤) أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يُرَىٰ ۖ (٣٥) أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۖ (٣٦) وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ۖ (٣٧) أَلَا نَزَرُ وَأَنْزَرُ ۖ (٣٨) وَزَرَأُ أُخْرَىٰ ۖ (٣٩) وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۖ (٤٠) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ۖ (٤١) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوَّلَىٰ ۖ (٤٢) وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ ۖ (٤٣) وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۖ (٤٤) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۖ (٤٥) ۝ (١) ۝

فهل ما جاء في صحف إبراهيم وموسى مما تناله الشهادة؟، إن كنت لا تدري، وتحتمل أن الصحف قد جاء فيها أن الشمس تطلع في النهار، وأن الماء يروي العطشان، وأن وخز البشر بالإبر مؤلم، فقد أخبرتك هذه الآيات الشريفة ببعض ما جاء في هذه الصحف، من أنه لا تزر وازرة وزر أخرى، وليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، وكل ذلك من الغيب.

وقال تبارك اسمه: ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ۖ (١٧) إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ۖ (١٨) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ۖ (١٩) ۝ (٢) ۝

فهل كون الآخرة خيراً وأبقى مما يعلم بالشهادة، وتناله الحواس؟!، ليس ذلك كذلك، بل هو من الغيب.

(١) سورة النجم: ٣٣ - ٤٤.

(٢) سورة الأعلى: ١٧ - ١٩.

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾^(١).

فهذه الآية الشريفة بينت أن الذكر والزبور قد كتب فيهما خبر من أخبار المستقبل، وهو من الغيب.

وقال تعالى عن التوراة: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٢).
فهذه أحكام شرعها الله لهم، وهي خارجة عن متناول الحواس، وداخله في الغيب، وقد دلت الآية على اشتغال التوراة عليها.

وقال عز وجل: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ^(٣).

فخاتم الأنبياء ﷺ جاء بعد نزول التوراة والإنجيل، وإخبار التوراة والإنجيل عن مجيء الرسول من المستقبل، ومع ذلك فقد اشتملا على خبر هذا الغيب.

(١) سورة الأنبياء: ١٠٥.

(٢) سورة المائدة: ٤٥.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٦ - ١٥٧.

المصدر الرابع: الأنبياء

قال عز من قائل: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(٣).

فقد دلت هذه الآيات الشريفة على أن من الحكم التي بعث الله رسوله ﷺ لأجلها هي تعليم الناس الحكمة، ومن الظاهر أن الحكمة لا يراد بها الحقائق التي تدركها الحواس، بل هي حقائق غيبية.

المصدر الخامس: سماع الملائكة

وقد يسمع الملائكة من تحدثه الملائكة، وقد يسمعها من لم تحدثه، ولكن الله أذن له في سماع الملائكة، وفهم كلامهم.

(١) سورة البقرة: ١٥١.

(٢) سورة الجمعة: ٢.

(٣) سورة آل عمران: ١٦٤.

فممن سمع الملائكة وهي تحدثه: مريم عليها السلام.

قال عز وجل: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ

الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ^(١).

فإن الملائكة كلمت مريم بنت عمران، وسمعت مريم كلامهم.

ومنهم المؤمنون حين تتوفاهم الملائكة:

قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّيْهُمْ الْمَلَكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَامَ مَا كُنَّا

نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ^(٢).

فإن ظاهر الآية الشريفة أن الملائكة تخاطبهم حين تتوفاهم بتبشيرهم

بالجنة، ودخولهم الجنة في المستقبل، فهذا من علم الغيب، ولكن المؤمنين

يعلمون به بتعليم الملائكة إياهم بكلام يحدثهم به الملائكة.

ومنهم: الذين آمنوا ثم استقاموا.

قال عز من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ

الْمَلَكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾

نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ

وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾ تَزُولُ مِنْ غُفُورٍ رَحِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾ ^(٣).

(١) سورة آل عمران: ٤٥.

(٢) سورة النحل: ٣٢.

(٣) سورة فصلت: ٣٠ - ٣٢.

فقد دلت الآية الشريفة على أنَّ الملائكة يخاطبون الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا، ويكلمونهم، ويبشرونهم بالجنة، وأن حديث الملائكة هذا يقع في الحياة الدنيا للمؤمنين، كما تقتضيه (ألا تخافوا ولا تحزنوا) فإن الحياة هي دار الخوف والحزن، وكما تقتضيه (وأبشروا) فإن البشارة هي الإخبار بوقوع ما يوجب السعادة، والإخبار به قبل أن يقع، فهذا من الغيب الذي يعلمه المؤمنون بتعليم الملائكة لهم بحديث يخاطبونهم به.

ومن الذين سمعوا الملائكة، ولم تكن تحدثهم: أم إسحاق.

قال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ

عَلِيمٍ ۝٢٨ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَفٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ۝٢٩ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ۝٣٠﴾^(١).

فإنَّ الملائكة كانت تكلم إبراهيم عليه السلام، ولكن امرأته أقبلت فسمعت كلامهم، وإنما سمعت كلامهم لأنَّ الله سبحانه أسمعها، وأذن لها في ذلك، وإن لم تكن الملائكة تحدثها.

المصدر السادس: الإلهام

قال تعالى: ﴿وَنَقَّصِمْ وَفَاسَوْنَهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝٨﴾^(٢).

(١) سورة الذاريات: ٢٨ - ٣٠.

(٢) سورة الشمس: ٧ - ٨.

وفي تفسير علي بن إبراهيم: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ قال: خلقها وصورها وقوله: ﴿فَالْهَمَّهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ أي عرفها وألهمها ثم خيرها فاخترت^(١).
وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾^(٢).

روى الكليني رحمه الله في الكافي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ ﴿١٠﴾»، قال: نجد الخير والشر^(٣).
وفي صحيح البخاري: «و (النجدين) الخير والشر»^(٤).
وهذا المصدر غير خاص بالأولياء أيضاً.

المصدر السابع: الرؤيا

وهي قسمان: رؤيا وحي، وهي التي تكون للأنبياء، ورؤيا ليست منه، وهي التي تكون لغيرهم.
فمن رؤيا الوحي:
١ - رؤيا إبراهيم عليه السلام

(١) تفسير القمي: ٢ / ٤٢٤.

(٢) سورة البلد: ٨ - ١٠.

(٣) أصول الكافي: ١ / ١٦٣.

(٤) صحيح البخاري: ٤ / ١٨٨٦.

(٤) سورة يوسف: ٥-٦.

فهذه الرؤيا كانت ليوسف في صباه، وقول يعقوب له (يحتبيك) و(يعلمك) و(يتم نعمته عليك) بصيغة الفعل المضارع ظاهر في أن ذلك سيكون في المستقبل.

٢ - ورؤيا صاحبي سجن يوسف

قال سبحانه: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَنِى أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَنِى أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١).

٣ - ورؤيا الملك

قال سبحانه: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرِى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِى فِي رُءْيَاىَ إِن كُنْتُ لِلرُّءْيَا نَعْبُرُونَ﴾^(٢).

نعم، الرؤيا لغير الأنبياء قد يكون مع تعليم الله تعبير الرؤيا فيكون باباً مستقلاً من أبواب العلم بالغيب، ومصدراً منفرداً، وقد تكون من دون تعليم لتعبرها، ويحتاج تعبرها إلى تعليم من النبي، فلا تكون الرؤيا مصدراً مستقلاً، بل ترجع إلى ما تقدم.

(١) سورة يوسف: ٣٦.

(٢) سورة يوسف: ٤٣.

فهذه بعض مصادر العلم بالغيب التي ورد ذكرها في القرآن الكريم،
وتوجد بعض المصادر وردت في السنة المطهرة.

ونكتفي منها بمصدر واحد: وهو الرؤيا

فقد روى ثقة الإسلام الكليني رحمته الله في الكافي بسنده عن الرضا عليه السلام قال:
«إن رسول الله ﷺ كان إذا أصبح قال: لأصحابه: هل من مبشرات؟، يعني
به الرؤيا»^(١).

وفي صحيح البخاري باب بعنوان: باب رؤيا الصالحين.

وفيه: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ، مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا
مِنَ النَّبُوَّةِ»^(٢).

وفيه أيضاً باب بعنوان: باب الرؤيا من الله.

وفيه: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا
وَلْيُحَدِّثْ بِهَا»^(٣).

تنبيه:

لا يخفى أنا نبهنا عقيب بعض الآيات بأن الدلالة على المقصود مبنية على
ما يقتضيه ظاهرها، والغرض منه التنبيه على أن البحث في هذه الجهة غير

(١) روضة الكافي: ٩٠ / ٨.

(٢) صحيح البخاري: ٣٠ / ٩.

(٣) المصدر السابق.

مستوفى، وأنا بصدد الإشارة إلى ما تقتضيه ظواهر الأدلة الشرعية، من الآيات والروايات.

وأما استيفاء البحث فإنه خارج عن حدود بحثنا، وهذا بحث طويل لو أردنا استقصاءه لوجب عقد رسالة مفردة فيه.

هل أهل النوافل أوسع شهادة من غيرهم؟

ربما قيل: إن من مصادر علم العباد بالغيب كثرة التقرب إلى الله سبحانه بالنوافل، فإنه قد ورد من طرق الفريقين ما يستدل به على ذلك.

والمراد بذلك أن الله سبحانه يعطي بعض العباد قدرة على البصر، يقدر بها على أن يرى ما لا يراه عامة الناس، ويعطيه سمعاً يسمع به ما لا يسمعه سائر الخلق، وبهذا يعلم بما هو غيب في حقه لولا هذه القوة الجديدة، وما هو غيب في حق مثله من الخلق.

الدليل على هذه الدعوى

وقد جاء ما قد يستدل به على هذا من طرقنا وطرق العامة.

فمن طرق الخاصة:

ما رواه الشيخ الكليني أسكنه الله في جنات الفردوس، بإسناده عن حماد بن بشير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله ﷺ: قال الله عز وجل: من أهان لي ولياً فقد أَرُصد لمحاربتي وما تقرب إلي عبد بشيء أحب إلي مما افترضت عليه وإنه ليتقرب إلي بالنافلة حتى أحبه، فإذا أحبته

كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به ويده التي يبطش بها، إن دعاني أجبتة وإن سألني أعطيته، وما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن موت المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته»^(١).
ومن طرق أهل الخلاف:

ما رواه البخاري بسنده: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرُهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»^(٢).

فإن الله سبحانه إذا صار بصر العبد الذي يبصر به فليس يخفى عليه شيء بعدها، لأن الله تعالى لا تخفى عليه خافية، وهو على كل شيء شهيد. وهذا الطريق إن ثبت فهو أوسع وأعم من الطريق الأول، فإن المؤمن قد يرى الرؤيا يوماً في الشهر، أو يوماً في الأسبوع، وفي أكثر الأحوال أن يرى الرؤيا كل ليلة.

(١) أصول الكافي: ٢/ ٣٥٢.

(٢) صحيح البخاري: ٨/ ١٠٥.

وأما الرؤية بالبصر فإنها لا تنفك عن المؤمن في جميع أحواله في اليقظة، وإذا توجهت نفسه إلى أي شيء وأراد معرفته أمكنه أن يراه، إن كان مرئياً، وأن يسمعه إن كان مسموعاً.

ويلاحظ على ما استدلوا به

أن العمدية فيه إثبات دلالة الحديث على ذلك.

توضيح ذلك: إن هذا الحديث القدسي وإن كان مروياً من طرق الفريقين بسند صحيح، فهو مما قطع بصدوره، أو مما نظم بصدوره، إلا أنه غير كاف في إثبات علم أهل النوافل بالغيب. أما أولاً: فلأننا لو سلمنا دلالة، فدلالته ظنية، ولا يعول على الظن في المعارف.

فإن مسألتنا من المعارف، ولا يعول فيها على ظواهر الألفاظ، ما لم تبلغ دلالتها حداً تقنع به النفوس ويطمئن له الفؤاد. وأما ثانياً: فلمنع ظهوره في ذلك، لأنه يحتمل أن يراد به معاني أخرى، وقد صرح بذلك حتى من ينكر التأويل.

كلمات أعلامنا في المقام

قال الشيخ محمد تقي المجلسي (١٠٧٠ هـ) في روضة المتقين بعد أن ذكر الحديث وصححه: «وهذا الخبر رواه العامة والخاصة بطرق كثيرة صحيحة، ويمكن القول بتواتره، وحقائقه وأسراره غير متناه، لا يمكن

بيانها في كتب كثيرة، ونحن ذكرناه لشرح الدعاء مع أنه محتاج إلى الشرح^(١).

وللحر العاملي (١١٠٤ هـ) في الفوائد الطوسية كلام في معنى هذا الحديث: «أقول: هذا له عدة معان صحيحة يمكن حمله على كل منها. الأول: أن يراد أن العبد إذا فعل ذلك أدركه الله تعالى بلطفه الزائد وعنايته الشاملة، بحيث لا ينظر إلى غير ما يرضي الله، ولا يستمع إلى غير ما فيه رضاه، ولا ينطق ولا يبطش على نحو ذلك، ذكر هذا بعض مشايخنا. الثاني: أن يكون المعنى من أحببته كنت ناصرته ومؤيده ومعينه ومسدده والدافع عنه كسمعه وبصره ولسانه ويده.

الثالث: أن يكون المعنى فإذا أحببته أحببني وأطاعني فكنت عنده بمنزلة سمعه وبصره ولسانه ويده في المحبة والاحترام والعزة والإكرام وهذا شائع فكثيراً ما يقال في الشيء المحبوب هو أحب إلي وأعز عندي من سمعي وبصري.

قال السيد الرضي:

وإن لم يكن عندي كسمعي وناظري

فلا نظرت عيني ولا سمعت أذني

ومثله كثير جداً.

(١) روضة المتقين، للمجلسي الأول: ٣١١ / ١.

الرابع: أن يكون المعنى إذا فعل ذلك أحبته ووفقته فصار لا يستعين إلا بي، ولا يعول في المأمول والمحذور إلا علي، كما أن من دهمه أمر مشكل استعان بسمعه وبصره وغيرهما، وفي تمام الكلام إشعار بذلك وهذا قريب من الثاني وبينهما فرق لا يخفى.

الخامس: أن يكون المعنى كنت بمنزلة سمعه وبصره ولسانه ويده في الحضور عنده والقرب منه وعدم التأخر عن مراده والبعد عنه من غير إرادة الحقيقة من الحضور في القرب بل بمعنى العلم والاطلاع والقدرة والإحسان ونحو ذلك مثله في الكتاب والسنة كثير من الألفاظ التي يتعذر حملها على حقائقها في هذا المقام، وأمّا ما فهمه الصوفية من مثله وحملوه على الحلول والاتحاد فقد صرح العلامة وسائر علمائنا بأنه كفر والأحاديث المتواترة عن أئمتنا عليهم السلام دالة على ما قالوه والله أعلم^(١).

وقال الفاضل المازندراني ١٠٨١ هـ في شرح الكافي: «ليس المراد ما يفيد ظاهر هذه العبارة من الاتحاد لاستحالته نقلاً وعقلاً لأن هذه الأعضاء مختلفة الحقائق والآثار، واستحالة اتحاد شيء من الأشياء معها أمر ضروري لا يقبل الإنكار. فلا بُدّ فيه من تأويل والذي يخطر بالبال على سبيل الاحتمال:

(١) الفوائد الطوسية، للحر العاملي: الفائدة ٢٦ / ٨١.

أني إذا أحببته كنت كسمعه الذي يسمع به وكبصره - إلى آخره - في سرعة الإجابة، وقوله: «إن دعائي أجبته» إشارة إلى وجه التشبيه يعني أنني أجيبه سريعاً إن دعائي إلى مقاصده كما يجيبه سمعه عند إراداته سماع المسموعات، وبصره عند إرادته إبصار المبصرات، وهكذا، وهذا مثل قول الناس المعروف بينهم: فلان عيني ونور بصري ويدي وعضدي وإنما يريدون به التشبيه في معنى من المعاني المناسبة للمقام، ويسمون هذا تشبيهاً بليغاً بحذف الأداة مثل زيد أسد.

ويمكن أن يكون فيه تنبيه على أنه عز وجل هو المطلوب لهذا العبد المحبوب عند سمعه للمسموعات وبصره للمبصرات وهكذا.

يعني مني يسمع المسموعات وبها يرجع إلي، والمقصود أنه يتدبّر بي في سماع المسموعات وينتهي إليّ فلا يصرف شيئاً من جوارحه فيما ليس فيه رضائي.

وإليه أشار بعض الأولياء بقوله: ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله، وقال شيخ العارفين في الأربعين في تأويله:

هذا مبالغة في القرب، وبيان لاستيلاء سلطان المحبة على ظاهر العبد وباطنه وسره وعلانيته.

فالمراد - والله أعلم - أنني إذا أحببت عبدي جذبته إلى محل الأنس، وصرفته إلى عالم القدس، وصيرت فكره مستغرقاً في أسرار الملكوت، وحواسه مقصورة على اجتلاء أنوار الجبروت، فتثبت حينئذ في مقام القرب

قدمه ويمتزج بالمحبة لحمه ودمه، إلى أن يغيب عن نفسه ويذهل عن حسه، فتتلاشى الأغيار في نظره حتى أكون بمنزلة سمعه وبصره، كما قال من قال:

جنوني فيك لا يخفى وناري منك لا تحبو
فأنت السمع والإبصار ر والأركان والقلب

أقول: هذا قريب مما نقل عن صاحب الشجرة الإلهية أنه قال فيها: كما أن النفس في حال التعلق بالبدن تتوهم أنها هي البدن أو أنها فيه، وإن لم تكن هو ولا فيه، فكذلك النفس الكاملة إذا فارقت البدن وقطعت تعلقها من شدة قوتها ونوريتها وعلاقتها العشقية مع نور الأنوار، والأنوار العقلية تتوهم أنها هي فتصير الأنوار مظاهر النفوس المفارقة كما كانت الأبدان أيضاً فهذا هو معنى الاتحاد لا بمعنى صيرورة الشئين شيئاً واحداً فإنه باطل، وقيل المعنى لا يسمع إلا بحق وإلى حق، ولا ينظر إلا بحق وإلى حق ولا يبطش إلا بإذن الحق، ولا يمشي إلا إلى ما يرضى به الحق وهو المحق الولي والمؤمن حقاً الذي راح عنه كل باطل وصار واقفاً مع الحق، وهو قريب مما ذكرناه ثانياً^(١).

وقال الشيخ محمد باقر المجلسي (١١١١ هـ) في البحار: «تحقيق: هذا

الخبر يحتمل وجوها:

(١) شرح أصول الكافي، للمازندراني: ٩/ ٤٢٥ - ٤٢٧.

الأول: إنه لكثرة تخلقه بأخلاق ربه ووفور حبه لجنا ب قدسه، تخلق عن شهوته وإرادته، ولا ينظر إلا إلى ما يحبه سبحانه ولا يبطش إلا إلى ما يوصله إلى قربته تعالى وهكذا.

الثاني: أن يكون المراد أنه تعالى أحب إليه من سمعه وبصره ولسانه ويده ويبدل هذه الأعضاء الشريفة فيما يوجب رضاه، فالمراد بكونه سمعه أنه في حبه وإكرامه بمنزلة سمعه بل أعز منه، لأنه يبدل سمعه في رضاه وكذا البواقي.

الثالث: أن يكون المعنى: كنت نور سمعه وبصره، وقوة يده ورجله ولسانه.

والحاصل: إنه لما استعمل نور بصره فيما يرضي ربه، أعطاه بمقتضى وعده سبحانه: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ ﴿نوراً من أنواره به يميز بين الحق والباطل وبه يعرف المؤمن والمنافق، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ وقال ﷺ: المؤمن ينظر بنور الله.

وكذا لما بذل قوته في طاعته، أعطاه قوة فوق طاقة البشر، كما قال مولانا الأظهر: «ما قلعت باب خير بقوة جسمانية بل بقوة ربانية» وهكذا.

الرابع: إنه لما خرج عن سلطان الهوى، وأثر على جميع مراداته وشهواته رضى المولى، صار الرب تبارك وتعالى متصرفاً في نفسه وبدنه، مدبراً لقلبه وعقله وجوارحه، فبه يسمع وبه يبصر وبه ينطق وبه يمشي وبه يبطش، كما

ورد في تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وهذا معنى دقيق لا يفهمه إلا العارفون، وليس المراد به المعنى الذي باح به المبتدعون، فإنه الكفر الصريح والشرك القبيح.

ولقد أطنبنا الكلام في ذلك في كتاب الإيمان والكفر، وبعض كتبنا الفارسية واكتفينا هنا بإشارات خفية ينتفع بها أرباب الفطن الذكية»^(١).

وقال المحقق البحراني (١١٨٦ هـ) في الدرة النجفية في مقام الجواب عن إشكال (كنت سمعه الذي يسمع به) حيث بين الوجوه التي يحتمل أن تكون مرادة من هذه العبارة الشريفة:

«المقام الثاني: في الجواب عن الإشكال الثاني. وقد ذكر مشايخنا - عطر الله مراقدهم - في الجواب عنه وجوها:

منها ما أفاده شيخنا بهاء الملة والحق والدين - طيب الله تعالى مضجعه - في كتاب (الأربعون) حيث قال في شرح الخبر المذكور ما صورته: (لأصحاب القلوب في هذا المقام كلمات سنية، وإشارات سرية، وتلويحات ذوقية، تعطر مشام الأرواح وتحيي رميم الأشباح، ولا يهتدي إلى معناها ولا يطلع على مغزاها إلا الذي تعب في الرياضات وعنّى نفسه بالمجاهدات، حتى ذاق مشربهم، وعرف مطلبهم. وأمّا من لم يفهم تلك الرموز، ولم يهتد إلى تلك الكنوز؛ لعكوفه على الحظوظ الدنية، وانهماكه في

(١) بحار الأنوار، للعلامة المجلسي: ٨٤ / ٣١ - ٣٢.

اللذات البدنية فهو عند سماع تلك الكلمات على خطر عظيم من التردى في غياهب الإلحاد، والوقوع في مهاوي الحلول والاتحاد، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ونحن نتكلم في هذا المقام بما يسهل تناوله على الأفهام، فنقول: هذا مبالغة في القرب، وبيان لاستيلاء سلطان المحبة على ظاهر العبد وباطنه، وسره وعلايته. فالمراد - والله أعلم -: أني إذا أحببت عبدي جذبتَه إلى محل الأنس، وصرفته إلى عالم القدس، وصيرت فكره مستغرقاً في أسرار الملكوت، وحواسه مقصورة على اجتلاء أنوار الجبروت، فتثبت حينئذٍ قدمه ويمتزج بالمحبة لحمه ودمه، إلى أن يغيب عن نفسه ويذهل عن حسه، فتتلاشى الأغيار في نظره حتى أكون له بمنزلة سمعه وبصره، كما قال من قال:

جنوني فيك لا يخفى وناري فيك لا تحبو
فأنت السمع والإبصار ر والأركان والقلب

انتهى كلامه، علا في الفردوس مقامه.

قال بعض الأفاضل الأعلام بعد نقل هذا الكلام: (أقول: هذا قريب مما نقل عن صاحب (الشجرة الإلهية) أنه قال: كما أن النفس في حال التعلق بالبدن يتوهم أنها هو وأنها فيه وإن لم تكن هو ولا فيه، فكذلك النفس إذا فارقت البدن وقطعت تعلقها من شدة قوتها ونوريتها وعلاقتها العشقية مع نور الأنوار والأنوار العقلية تتوهم أنها هي فتصير الأنوار مظاهر النفوس

المفارقة، كما كانت الأبدان أيضاً، فهذا هو معنى الاتحاد لا صيرورة الشئين شيئاً واحداً؛ فإنه باطل) انتهى.

ومنها ما ذكره الفاضل المحقق الملا محمد صالح المازندراني في (شرح أصول الكافي)، حيث قال: (والذي يخطر بالبال على سبيل الاحتمال أني إذا أحبيته كنت كسمعه الذي يسمع به وكبصره إلى آخره في سرعة الإجابة، وقوله: «إن دعائي أجبته» إشارة إلى وجه التشبيه، يعني: أني أجيبه سريعاً إن دعائي إلى مقاصده، كما يجيبه سمعه عند إرادته سماع المسموعات، وبصره عند إرادته إبصار المبصرات وهكذا.

وهكذا قول الناس المعروف بينهم: (فلان نور عيني) و: (نور بصري) و: (يدي وعضدي)، وإنما يريدون التشبيه في معنى من المعاني المناسبة للمقام، ويسمون هذا تشبيهاً بليغاً بحذف الأداة، مثل (زيد أسد).

ويمكن أن يكون فيه تنبيه على أنه عز وجل هو المطلوب لهذا العبد المحبوب عند سمعه المسموعات وبصره المبصرات وهكذا، يعني مني يسمع المسموعات وبها يرجع إليّ، والمقصود أنه يبتدئ بي في سماع المسموعات، وينتهي إلي فلا يصرف شيئاً من جوارحه فيما ليس فيه رضي. وإليه أشار بعض الأولياء بقوله: ما رأيت شيئاً وإلا ورأيت الله قبله) انتهى. ومنها ما نقل عن المحدث الكاشاني في بعض تعليقاته حيث قال: (والذي يخطر ببالي القاصر أن معنى «كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها» إلى آخره: أن العبد إذا ائتمر بالأوامر

وانزجر بالنواهي، كان بمنزلة من لا يسمع شيئاً إلا ما أمر ربه بالسماع، ولا يبصر ببصره شيئاً إلا ما أمر ربه بالرؤية، ولا تأخذ يده شيئاً إلا ما أمر ربه بالأخذ، فكان العبد كالشخص المقرب عند ملك عظيم الشأن يكون فعله فعل الملك من غاية قربه وإطاعته، والله عزّ شأنه منزّه عن السمع والبصر واليد والحلول والاتحاد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فإذا كان العبد راسخاً في الإطاعة لله سبحانه يكون سمع العبد كأنه سمع الله، وما رأى كأنه رؤية الله، وما بطش كأنه بطش الله لغاية امثاله وانزجاره، فمثله كمثّل الملك يأمر بضرب أحد وإهانته، أو إعطاء أحد وكرامته، والذي يضرب ويهين غير الملك، وكذا من يعطي ويكرم غيره. ويقال في العرف: إنّ الملك ضرب فلاناً وأهانته، وأعطى فلاناً وأكرمه، فكان فعل الضارب والمعطي فعله) انتهى.

ومنها ما نقله بعض الأفاضل من أنّ المعنى لا يسمع إلاّ بحق ولا ينظر إلاّ بحق وإلى حق، ولا يبطش إلاّ بإذن الحق، ولا يمشي إلاّ إلى ما يرضى به الحق، وهو الحق الموالي والمؤمن حقاً الذي راح عنه كل باطل وصار مع الحق واقفاً^(١).

(١) الدرر النجفية، للمحقق البحراني: ١ / ٣٥٧ - ٣٦٠.

كلمات علمائهم في المقام

قال البيهقي (٤٥٨ هـ) في الأربعون الصغرى: «وقوله: كنت سمعه الذي يسمع به معناه (حفظ) جوارحه عليه عن (مواقعة) ما يكره وقد يكون معناه - والله أعلم -: كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع وبصره في النظر ويده في اللمس ورجله في المشي»^(١).

وقال ابن الجوزي (٥٩٧ هـ) في كشف المشكل من حديث الصحيحين: «فإن قوله: «كنت سمعه وبصره» مثل، وله أربعة أوجه:

أحدها: كنت كسمعه وبصره في إثارة أمري فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يحب هذه الجوارح.

والثاني: إن كليته مشغولة فلا يصغي بسمعه إلا إلى ما يرضيني ولا يبصر إلا عن أمري.

والثالث: إن المعنى: أني أحصل له مقاصده كما يناله بسمعه وبصره.

والرابع: كنت له في العون والنصرة كبصره ويده اللذين يعاونانه على عدوه»^(٢).

وقال ابن حجر (٨٥٢ هـ) في فتح الباري: وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلى سمع العبد وبصره إلخ؟

(١) الأربعون الصغرى، للبيهقي: ص ٧٦.

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي: ١/ ١٠٠٨.

«والجواب من أوجه: أحدها: أنه ورد على سبيل التمثيل، والمعنى كنت سمعه وبصره في إثارة أمري فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يحب هذه الجوارح.

ثانيها: إنَّ المعنى: كليته مشغولة بي فلا يصغي بسمعه إلا إلى ما يرضيني، ولا يرى ببصره إلا ما أمرته به.

ثالثها: المعنى: أحصل له مقاصده كأنه يناها بسمعه وبصره إلخ.
رابعها: كنت له في النصره كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على عدوه.

خامسها: قال الفاكهاني وسبقه إلى معناه ابن هبيرة: هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف، والتقدير كنت حافظ سمعه الذي يسمع به فلا يسمع إلا ما يحل استماعه، وحافظ بصره كذلك إلخ.

سادسها: قال الفاكهاني: يحتمل معنى آخر أدق من الذي قبله، وهو أن يكون معنى سمعه مسموعه، لأنَّ المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أمني بمعنى مأمولي، والمعنى أنه لا يسمع إلا ذكري ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابي ولا يأنس إلا بمناجاتي ولا ينظر إلا في عجائب ملكوتي ولا يمد يده إلا فيما فيه رضاي ورجله كذلك، وبمعناه قال ابن هبيرة أيضاً.

وقال الطوفي: اتفق العلماء ممن يعتد بقوله أن هذا مجاز وكناية عن نصره العبد وتأيدته وإعانتته، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها ولهذا وقع في رواية «فبي يسمع وببي يبصر وببي يبطش وببي

يمشي» قال: والاتحادية زعموا أنه على حقيقته وأن الحق عين العبد، واحتجوا بمجيء جبريل في صورة دحية، قالوا فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر، قالوا فالله أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلي أو بعضه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وقال الخطابي: هذه أمثال والمعنى توفيق الله لعبده في الأعمال التي يباشرها بهذه الأعضاء، وتيسير المحبة له فيها بأن يحفظ جوارحه عليه ويعصمه عن مواقع ما يكره الله من الإصغاء إلى اللهو بسمعه، ومن النظر إلى ما نهى الله عنه ببصره، ومن البطش فيما لا يحل له بيده، ومن السعي إلى الباطل برجله. وإلى هذا نحا الداودي، ومثله الكلاباذي، وعبر بقوله أحفظه فلا يتصرف إلا في محابي، لأنه إذا أحبه كره له أن يتصرف فيما يكرهه منه.

سابعها: قال الخطابي أيضاً: وقد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجاح في الطلب، وذلك أن مساعي الإنسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة. وقال بعضهم: وهو منتزع مما تقدم لا يتحرك له جارحة إلا في الله والله، فهي كلها تعمل بالحق للحق. وأسند البيهقي في (الزهد) عن أبي عثمان الجيزي أحد أئمة الطريق قال: معناه كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه في الأسماع وعينه في النظر ويده في اللمس ورجله في المشي.

وحمله بعض متأخري الصوفية على ما يذكرونه من مقام الفناء والمحو، وأنه الغاية التي لا شيء وراءها، وهو أن يكون قائماً بإقامة الله له محباً

بمحبتة له ناظرا بنظره له من غير أن تبقى معه بقية تناط باسم أو تقف على رسم أو تتعلق بأمر أو توصف بوصف، ومعنى هذا الكلام أنه يشهد إقامة الله له حتى قام، ومحبتة له حتى أحبه، ونظره إلى عبده حتى أقبل ناظرا إليه بقلبه. وحمله بعض أهل الزيغ على ما يدعونه من أن العبد إذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفى من الكدورات أنه يصير في معنى الحق، تعالى الله عن ذلك، وأنه يفنى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه الموحد لنفسه المحب لنفسه وأن هذه الأسباب والرسوم تصير عدماً صرفاً في شهوده وإن لم تعدم في الخارج، وعلى الأوجه كلها فلا متمسك فيه للاتحادية ولا القائلين بالوحدة المطلقة لقوله في بقية الحديث «ولئن سألتني، ولئن استعاذني» فإنه كالصریح في الرد عليهم^(١).

أقول:

وجميع هذه الأوجه تأويل للحديث، وهذا يعني أن القوم قد بذلوا جهوداً كبيرة في توجيه الحديث، فراراً من ظاهره المقتضي للتجسيم والحلول.

تأويل منكري التأويل لهذا الحديث!

والطريف في المسألة أن منكري التأويل قد ذهبوا إلى تأويل هذا الحديث.

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ٣٤٢ / ١٨.

فقال ابن عثيمين في شرح رياض الصالحين: «وإذا أحبه فكما يقول الله عز وجل: (كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها)».

يعني أنه يكون مسدداً له في هذه الأعضاء الأربعة ؛ في السمع، يسدده في سمعه فلا يسمع إلا ما يرضي الله. كذلك أيضاً بصره، فلا ينظر إلا إلى ما يحب الله النظر إليه، ولا ينظر إلى المحرم، ولا ينظر نظراً محرماً ؛ ويده ؛ فلا يعمل بيده إلا ما يرضي الله، لأن الله يسدده، وكذلك رجله ؛ فلا يمشي إلا إلى ما يرضي الله، لأن الله يسدده، فلا يسعى إلا إلى ما فيه الخير، وهذا يعني قوله: (كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها)»^(١).

وقال أيضاً في شرح الأربعين النووية: «قيل: معناه أن الإنسان إذا كان ولياً لله عز وجل وتذكر ولاية الله حفظ سمعه، فيكون سمعه تابعاً لما يرضي الله عز وجل».

وكذلك يقال في بصره، وفي يده، وفي: رجله.

وقيل: المعنى أن الله يسدده في سمعه وبصره ويده ورجله، ويكون المعنى: أن يُوفق هذا الإنسان فيما يسمع ويبصر ويمشي ويبطش. وهذا أقرب، إن المراد: تسديد الله تعالى العبد في هذه الجوارح»^(٢).

(١) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين: ١١ / ١٢.

(٢) شرح الأربعين النووية، لابن عثيمين: ص ٣٧٧.

وقال ابن باز في فتاويه: «والمعنى: أنه يوفق في هذه الأمور، وليس المعنى: أن الله هو سمعه، وأن الله هو بصره، وأن الله هو يده ورجله، فإنه سبحانه فوق العرش، وهو العالي على جميع خلقه، ولكن مراده سبحانه: أنه يوفقه في سمعه، وبصره، ومشيه، وبطشه؛ ولهذا جاء في الرواية الأخرى يقول سبحانه: «فبي يسمع وببي يبصر وببي يبطش وببي يمشي» يعني: أن يوفقه في أعماله، وأقواله، وسمعه، وبصره، هذا معناه عند أهل السنة والجماعة، ومع ذلك يجب الله دعوته، فإن سأل أعطاه، وإن استعانه أعانه، وإن استعاده أعاده»^(١).

وقد جاء في جواب اللجنة الدائمة للإفتاء ما يلي: «فتوى رقم (٤٧١٥): س: ما معنى قوله تعالى في الحديث القدسي: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها؟

ج: إذا أدى المسلم ما فرض عليه ثم اجتهد في التقرب إلى الله تعالى بنوافل الطاعات واستمر على ذلك وسعه أحبه الله تعالى، وكان عوناً له في كل ما يأتي ويذر، فإذا سمع كان مسدداً من الله في سمعه فلا يستمع إلا الخير. ولا يقبل إلا الحق، وينزاح عنه الباطل، وإذا أبصر بعينه أو قلبه أبصر بنور من الله فكان في ذلك على هدى من الله وبصيرة نافذة بتأييد الله

(١) مجموع الفتاوى، لابن باز: ٣٢٨/١٠.

وتوفيقه، فيرى الحق حقاً والباطل باطلاً، وإذا بطش بشيء بطش بقوة من الله فكان بطشه من بطش الله نصرة للحق، وإذا مشى كان مشيه في طاعة الله طلباً للعلم وجهاداً في سبيل الله، وبالجمله كان عمله بجوارحه الظاهرة والباطنة بهداية من الله وقوة منه سبحانه.

وبهذا يتبين أنه ليس في الحديث دليل على حلول الله في خلقه أو اتحاده بأحد منهم، ويرشد إلى ذلك ما جاء في آخر الحديث من قوله تعالى: «ولئن سألتني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه» وما جاء في بعض الروايات من قوله: «فبي يسمع وبني يبصر».. إلخ؛ فإن ذلك إرشاد إلى المراد في أول الحديث، وتصريح بسائل ومسؤول ومستعيز ومعيذ ومستعين ومعين، وهذا الحديث نظير الحديث القدسي الآخر يقول الله تعالى: «عبدني مرضت فلم تعدني».. إلخ فكل منهما يشرح آخره أوله، لكن أرباب الهوى يتبعون ما تشابه من النصوص ويعرضون عن المحكم منها فضلوا سواء السبيل. وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو نائب رئيس اللجنة الرئيس
عبدالله بن قعود - عبدالله بن غديان - عبدالرزاق عفيفي - عبدالعزيز بن عبدالله بن باز^(١)

وقد فهم ابن تيمية منه أن المؤمن يرى بالله ما لا يرى، ففي مجموع الفتاوى: «وأما النور والعلم والحكمة فقد دل عليه قوله تعالى في قصة يوسف: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ۖ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ فهي لكل محسن. وفي هذه السورة ذكر آية النور بعد غض البصر وحفظ الفرج وأمره بالتوبة مما لا بد منه أن يدرك ابن آدم من ذلك.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سمعت أبا الحسين الوراق يقول: من غض بصره عن محرم أورثه الله بذلك حكمة على لسانه يهتدي بها ويهدي بها إلى طريق مرضاته. وهذا لأنّ الجزاء من جنس العمل؛ فإذا كان النظر إلى محبوب فتركه لله عوضه الله ما هو أحب إليه منه وإذا كان النظر بنور العين مكروها أو إلى مكروه فتركه لله أعطاه الله نوراً في قلبه وبصراً يبصر به الحق. قال شاه الكرمانى: من غض بصره عن المحارم وعمر باطنه بدوام المراقبة وظاهره باتباع السنة وعود نفسه أكل الحلال وكف نفسه عن الشهوات: لم تخطئ له فراسة وإذا صلح علم الرجل فعرف الحق وعمله واتبع الحق: صار زكياً تقياً مستوجباً للجنة»^(١).

وقال فيه أيضاً: «وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة فإنّ أهل الحق من هؤلاء لهم إلهامات صحيحة مطابقة كما في الصحيحين

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: ٣٩٦/١٥.

عن النبي ﷺ أنه قال: (قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر) وكان عمر يقول: اقتربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون فإنها تجلى لهم أمور صادقة.

وفي الترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: (اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ثم قرأ قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾) وقال بعض الصحابة: أظنه والله للحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها)، وفي رواية (فبي يسمع وببي يبصر وببي يبطش وببي يمشي) فقد أخبر أنه يسمع بالحق ويبصر به.

وكانوا يقولون إن السكينة تنطق على لسان عمر رضي الله عنه وقال ﷺ: (من سأل القضاء واستعان عليه وكل إليه ومن لم يسأله ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده)، وقال الله تعالى: ﴿تُورُ عَلَى نُورٍ﴾ نور الإيمان مع نور القرآن.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ وهو المؤمن على بينة من ربه ويتبعه شاهد من الله وهو القرآن شهد الله في القرآن بمثل ما عليه المؤمن من بينة الإيمان وهذا القدر مما أقر به حذاق النظار لما تكلموا

في وجوب النظر وتحصيله للعلم فقل لهم: أهل التصفية والرياضة والعبادة والتأله تحصل لهم المعارف والعلوم اليقينية بدون النظر كما قال الشيخ الملقب بالكبيري، للرازي ورفيقه وقد قالوا له: يا شيخ بلغنا أنك تعلم علم اليقين فقال: نعم فقالوا: كيف تعلم ونحن نتناظر^(١).

(١) المصدر السابق: ١٣ / ٦٩.

الفصل الخامس شبهات وردود

وفيه اعتراضات عشرة والإجابة عليها

أثيرت حول هذه المسألة شبهات كثيرة من المخالفين، وقد عنيت
الفصول المتقدمة بإمالة الستار عنها، وبيان زيفها.
وفي هذا البحث جهات جانبية واعتراضات هامشية يمكن أن يثيرها
منكرو تعليم الله سبحانه بعض خلقه بالغيب.
ونحن نذكر بعض هذه الاعتراضات، ونبين الجواب عنها:

الاعتراض الأول: الإلقاء إلى التهلكة

وهذا من أهم الاعتراضات التي تواجه القول بعلم النبي والأئمة عليهم السلام
بالغيب، وقد تأثر به بعض المتسبين لمدرسة أهل البيت عليهم السلام، فنفوا علم الأئمة
بساعة شهادتهم، لئلا يلزم من علمهم القول بأنهم ألقوا بأيديهم إلى التهلكة.
وحاصل الاعتراض: إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢)،

(١) سورة البقرة: ١٩٥.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

فهاتان الآيتان تدلان على حرمة كل عمل يؤدي إلى الموت.

وتقريب استدلالهم:

إنّ النهي في الآيتين المباركتين ظاهر في الحرمة كما حرّره الأصوليون، ولو كان الأئمة يعلمون بساعة شهادتهم - كما هو الحال في إقدام الإمام الرضا عليه السلام على أكل الطعام المسموم، وإقدام الإمام الحسين عليه السلام على الذهاب إلى كربلاء - للزم من ذلك إلقاؤهم بأيديهم إلى التهلكة، فعلمنا بعصمتهم وأنهم لا يفعلون محرّماً يدلنا على أنّهم لم يكونوا يعلمون الغيب، وما كانوا يدرون أنّ العمل الذي أقدموا عليه سبب لموتهم، ولو كانوا يعلمون بذلك ما أقدموا عليه، لأنّه إلقاء باليد إلى التهلكة، وتسبب في قتل النفس، وهو فعل محرم بنص الآية الشريفة.

وهذا اعتراض قديم، ورد في بعض الأخبار أنّه عرض على الامام الرضا عليه السلام، فأجاب عنه.

كما أنّ العلماء قد ذكروا أجوبة متعدّدة عنه.

ولكننا قبل الجواب عن هذا الاعتراض نشير إلى أنّ هذا الاعتراض يمكن أن يقرر بأنحاء مختلفة، وتؤخذ من كل تقرير نتيجة مغايرة لنتيجة التقرير الآخر.

التقرير الأول:

إنّ المعصومين يعلمون بما كان وما يكون، ولا يعصون الله ما أمرهم،

فلم يكن موتهم قتلاً بالسم، لأنه لو كان الطعام المقدم إليهم مسموماً لعلموا به، ولو علموا به فلن يأكلوا منه.

والغرض من هذا التقرير نفي قتل المعصومين، وإثبات أنهم ماتوا حتف أنفهم.

ويلاحظ على هذا التقرير أنه أخذ علم المعصومين وعصمتهم أصلاً موضوعاً، وأنكر قتلهم، لأنه لا يجتمع مع علمهم وعصمتهم.

والجواب عنه: إن هذا سؤال عن واقعة تاريخية، وهي أمر معرفي، وقد قام التواتر على أنهم قتلوا.

وإذا كان في قتل بعضهم اختلاف، فلا يختلف اثنان في أن أمير المؤمنين عليه السلام قد قتل، ولا يختلف اثنان في أن الإمام الحسين عليه السلام قد قتل.

التقرير الثاني:

إن الذين تعتقدون عصمتهم قدم لهم الطعام المسموم فأكلوا منه وقتلوا به، وهم يعلمون بما كان وما يكون، فهذا يدل على أنهم يفعلون المعصية.

والغرض من هذا التقرير نفي عصمتهم، وإثبات أنهم تسبوا في قتل أنفسهم.

ويلاحظ على هذا التقرير أنه أخذ قتلهم بالسم وعلمهم به أصلاً موضوعاً، وأنكر عصمتهم، لأنها لا تجتمع مع أكلهم الطعام المسموم وعلمهم بذلك.

والجواب عنه: إن عصمتهم قد ثبتت بالدليل القطعي.

التقرير الثالث:

إن المعصومين قد قدم إليهم الطعام المسموم فأكلوا منه وتسبب في قتلهم، وهم معصومون، فهذا يدل على أنهم لا يعلمون بكونه مسموماً، وإلا لما أكلوا منه، لأن الطعام مسموم، وأكل السم حرام، وهم معصومون لا يفعلون الحرام.

والغرض من هذا التقرير نفي علمهم.

والجواب عنه: إن الواجب هو النظر إلى الدليل الذي يثبت علمهم، فإن كان الدليل على ذلك قطعياً أخذنا به، وإن لم يكن قطعياً لم نقل به، وإن لم يأت هذا الاعتراض، وقد ثبت علمهم بالدليل القطعي فوجب الأخذ به.

هذا الاعتراض مختل النظام

وأنت إذا تأملت جميع هذه التقارير تجدها تشترك في مقدمة واحدة، وهي إن تناول ما يتسبب في القتل حرام.

والتنافي بين العصمة والعلم والقتل يتوقف على إثبات حرمة أكل الطعام المسموم أو ما في حكمه.

فهذه المقدمات الثلاث لا تنافي لولا حرمة تسبب المعصوم في قتل نفسه، وقد أخذت حرمة التسبب أصلاً موضوعاً.

فالحقيقة: إنّ الذي لا يمكن اجتماعه هو هذه الأمور الأربعة:

(الأول) عصمتهم.

(الثاني) قتلهم.

(الثالث) علمهم بالقتل.

(الرابع) حرمة فعلهم ما يوجب إزهاق روحهم.

إن قلت: يجب أن تضم مقدمة خامسة، وهي: علمهم بالحرمة.

قلت: هذه المقدمة داخلة في العصمة، فإنّ المعصوم لا يفعل المحرم

عمداً ولا سهواً ولا جهلاً، والجهل بالحكم لا يوجب ارتفاع الحكم.

وتفصيل ذلك موكول لعلم أصول الفقه.

وبهذا يظهر الخلل في هذا الاعتراض، وهو إنّّه في الحقيقة من برهان

السبر والتقسيم، والسبر فيه ناقص، لوجود احتمال رابع لم يذكره الاعتراض.

ولكن وجود خلل في الاعتراض لا يعني حل المشكلة، بل يجب البحث

عن هذه الأمور الأربعة والنظر في أدلة ثبوتها، لنعرف الثابت منها من غير

الثابت.

فإنّ غاية ذلك أن يمتنع اجتماع هذه الأمور الأربعة، ويلزمكم رفع اليد

عن واحدة منها، فأياها ترفعون يدكم عنها، وما الدليل على ذلك؟

وحيث عرفت أنّ هذا الاعتراض يمكن أن يقرر بتقريرات مختلفة،

والغرض من كل تقرير يغاير الغرض من التقريرين الآخرين، فنحن نقصر

النظر على التقرير الذي يناسب بحثنا عن علم الغيب، وهو التقرير الثالث.

وهذا الاعتراض بهذا التقريب قد سلم به بعض علمائنا، كما لعله يظهر مما جاء في رسائل الشريف المرتضى.

حيث قال رحمه الله: «مسألة: هل يجب علم الوصي ساعة وفاته أو قتله على التعيين؟ أم ذلك مطوي عنه.

الجواب: قد بينا في مسألة أمليناها منفردة ما يجب أن يعلمه الإمام وما يجب أن لا يعمل.

وقلنا: إن الإمام لا يجب أن يعلم الغيوب وما كان وما يكون، لأن ذلك يؤدي إلى أنه مشارك للقديم تعالى في جميع معلوماته، وأن معلوماته لا يتناهى، وأنه يوجب أن يكون عالماً بنفسه، وقد ثبت أنه عالم بعلم محدث، والعلم لا يتعلق على التفصيل إلا بمعلوم واحد، ولو علم ما لا يتناهى لوجب وجود ما لا يتناهى من المعلومات، وذلك محال. وبيننا أن الذي يجب أن يعلمه علوم الدين والشريعة.

فأمّا الغائبات، أو الكائنات الماضية والمستقبلات، فإن علم بإعلام الله تعالى شيئاً فجائز، وإلا فذلك غير واجب.

وعلى هذا الأصل ليس من الواجب علم الإمام بوقت وفاته، أو قتله على التعيين.

وقد روي أن أمير المؤمنين عليه السلام في أخبار كثيرة كان يعلم أنه مقتول، وأن ابن ملجم (لعه الله) قاتله.

ولا يجوز أن يكون عالماً بالوقت الذي يقتله فيه على التحديد والتعيين،
لأنه لو علم ذلك لوجب أن يدفعه عن نفسه ولا يلقي بيده إلى التهلكة،
وأن هذا في علم الجملة غير واجب».

جوابنا عن الاعتراض

والجواب عن الاعتراض له تقريبان:

التقريب الأول: هو المطابق لما تعلمناه في مدرسة أصول الفقه في مدرسة
أهل البيت عليه السلام.

والتقريب الثاني: هو المطابق لما قررته مدرسة أصول الفقه عند العامة.

أما التقريب الأول: المطابق لأصول الفقه الشيعي

والذي تقتضيه قواعد الصناعة وأصول الاستدلال في الإجابة عن هذا
الإشكال: إن إقدام المعصوم على الفعل دليل حليته في حقه حلية واقعية.
وتوضيحه ضمن ثلاث مقدمات:

المقدمة الأولى: الدليل الشرعي يقبل التخصيص

لا يخفى أن الأحكام على قسمين: عقلية، وشرعية.

أما الأحكام العقلية: فهي أحكام تثبت لموضوعاتها على وجه العموم
القطعي، وهي غير قابلة للتخصيص، لأنّ العقل لا يجعل موضوع حكمه
إلا ما كان علة تامة لذلك الحكم، والتخصيص بيان للمقصود بالعام، وأن

العنوان العام الذي جعل موضوعاً للحكم في العام لم يكن مقصوداً بعمومه، بل المقصود بعضه، ولكنه جعل موضوعاً لحكمة ما، وهذا لا يجري في الأحكام العقلية.

وأما الأحكام الشرعية: فهي أحكام قابلة للتخصيص، والتخصيص في العمومات الشرعية كثير، بل بلغ من الكثرة حدّاً قيل: ما من عام إلا وقد خص.

ولا فرق في قابلية العموم الشرعي للتخصيص بين أن يكون العام آية قرآنية كريمة وبين أن يكون حديثاً شريفاً.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١).

وهذه مقدمة مسلمة حتى عند العامة.

وقد اتفق المسلمون على أن العمومات الشرعية تقبل التخصيص، من غير فرق في ذلك بين أن تكون عمومات قرآنية وبين أن تكون من السنة المطهرة.

كما أن جمهور علماء الأصول على القول بأنه يمكن تخصيص العموم القرآني بالسنة، كما يمكن تخصيصه بالقرآن، وقد ثبت تخصيص كثير من العمومات القرآنية بالسنة.

تصريح علماء أصول الفقه بذلك:

قال الشيخ الطوسي ٤٦٠ هـ في عدة الأصول: «فأما تخصيص الكتاب بالسنة فلا خلاف فيه بين أهل العلم وقد وقع منه أيضاً في مواضع كثيرة، لأن الله تعالى قال: (يوصيكم الله في أولادكم)، وقال: (للرجال نصيب مما ترك الوالدان)، وغير ذلك من آيات المواريث، وخصصنا من ذلك القاتل والكافر بقول النبي ﷺ: (لا يرث القاتل) (ولا يتوارث أهل ملتين) وغير ذلك»^(١).

وقال نجم الدين المحقق الحلي في معارج الأصول: «المسألة الثانية: تخصيص الكتاب بالكتاب جائز، كقوله تعالى: (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)، ثم قال في موضع آخر: (حتى يعطوا الجزية عن يد). وكذلك تخصيص الكتاب بالسنة قولاً، كتخصيص آية المواريث بقوله ﷺ: (القاتل لا يرث)، وفعلاً، كتخصيص آية الجلد برجمه ﷺ ماعزاً. وبالإجماع، كالتسوية بين العبد والأمة في تنصيف الحد، تخصيصاً لآية الجلد».

بل هذه المقدمة من الواضحات عند علمائنا.

تصريح أهل أصول الفقه من العامة بها

ولئلا يتوهم أننا نحتج بكلمات علمائنا في الجواب عن الاعتراض، ونحن

(١) عدة الأصول، للشيخ الطوسي: ١٣٤ / ٢.

لا نريد الاحتجاج بكلماتهم حشرهم الله مع النبي وآله صلوات الله عليهم، وإنما نريد تقرير الجواب بما يوافق القواعد الأصولية المقررة عندهم.

فإننا ننقل كلمات غيرهم، في تسليم جواز تخصيص الكتاب بالسنة:

قال الجويني في الورقات: «ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب وتخصيص

الكتاب بالسنة»^(١).

وقال الشنقيطي في شرح الورقات: «وكذلك يجوز [تخصيص الكتاب

بالسنة]، فالله تعالى يقول في كتابه بعد ذكر المحرمات من النساء وهن خمس

عشرة امرأة قال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ

سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ۝٢٢ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ

الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ

نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ

فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلِيلُ آبَائِكُمْ

الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ

اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝٢٣ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۝٢٤﴾^(٢)

والمحصنات هن المتزوجات.

(١) الورقات في علم أصول الفقه، للجويني: ص ١٧.

(٢) سورة النساء: ٢٢ - ٢٤.

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ بالسبي، كما إذا كن متزوجات في الكفر فسين في الغزو، فإن السبي يهدم النكاح.

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾، (أحل لكم ما وراء ذلكم) ف(ما) هنا من ألفاظ العموم، وهي مقتضية أن كل ما عدا الخمس عشرة امرأة حلال، ولكن خصص ذلك النبي ﷺ في السنة بقوله: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها)، وقوله ﷺ: (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)، فهذا تخصيص لعموم قوله تعالى: (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ^(١).

وقال العراقي ٨٠٦ هـ في طرح الشريب: «فيجوز تخصيص الكتاب بالسنة على الصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين» ^(٢).

وقال ابن رشد القرطبي ٥٩٥ هـ في بداية المجتهد: «المشهور جواز تخصيص الكتاب بالسنة عند الأصوليين» ^(٣).

وقال الباجقني في الوجيز الميسر: «وتخصيص عموم الكتاب بالسنة وإن لم تكن متواترة عند الجمهور، خلافاً للذين يشترطون في تخصيصه بغير المتواترة أن يكون مخصصاً بشيء آخر حتى تضعف دلالة على العموم

(١) شرح الورقات، للدود الشنقيطي: ١٣ / ٣.

(٢) طرح الشريب، للعراقي: ٧٧ / ٤.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد القرطبي: ٤٩ / ١.

فيجوز حينئذ تخصيصه بخبر الواحد، ومثاله احتجاج فقهاءنا على حل ميتة البحر بقوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»، فيقول الحنفية هذا معارض بقوله تعالى: «حرمت عليكم الميتة» ولما لم يخص بشيء آخر لم يجز تخصيصه بهذا الخبر، فيجيبهم فقهاءنا بأن خبر الواحد يخص عموم القرآن لأن عموم ظاهر في أفرادهِ وليس بنص فيها فتخصيصه به جمع بين الدليلين^(١).

وقال الماوردي الشافعي في الحاوي الكبير: «وأما تخصيص الكتاب بالسنة: فمثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) خصه قول النبي ﷺ: (لا قطع في أقل من ربع دينار) ولا قطع في ثمر ولا أكثر ومثل قوله تعالى ﴿فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٣) ونهى النبي ﷺ عن قتل النساء والولدان. وأما تخصيص الكتاب بالإجماع: فمثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٤) خصه الإجماع في أن العبد لا يرث. وخصته السنة في أن القاتل والكافر لا يرثان، فصار بعضها مخصوصاً بالسنة وبعضها مخصوصاً بالإجماع»^(٥).

(١) الوجيز الميسر في أصول الفقه المالكي، للباقرني: ص ٧٣.

(٢) سورة المائدة: ٣٨.

(٣) سورة التوبة: ٥.

(٤) سورة النساء: ١١.

(٥) الحاوي الكبير، للماوردي: ٥٩ / ١٦.

وقال ابن عادل الحنبلي (بعد ٨٨٠ هـ) في الباب في علوم الكتاب:
«فصل في بيان أن الآية عامة مخصصة بالسنة».

هذه الآية الكريمة عامة دخلها التخصيص؛ لقوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ -: «أَحِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَدَمَانِ: الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»
وكذلك حديث جابر في العنبر، وقوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «هُوَ
الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مِيتَتُهُ» وهذا يدل على تخصيص الكتاب بالسنة^(١).

وقال الشنقيطي ١٣٩٣ هـ في أضواء البيان: «وغاية ما في الباب: أن
تكون السنة دلت على تخصيص واقع في عموم قوله تعالى: واعلموا أنها
غنمتم من شيء الآية. وتخصيص الكتاب بالسنة كثير»^(٢).

وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه: «قال كثير من المفسرين: إن هذه
الآية مخصصة لما جاء في معاهدة صلح الحديبية، والتي كان فيها من جاء من
الكفار مسلماً إلى المسلمين ردوه على المشركين، ومن جاء من المسلمين كافراً
للمشركين لا يردونه على المسلمين فأخرجت النساء من المعاهدة وأبقت
الرجال من باب تخصيص العموم، وتخصيص السنة بالقرآن، وتخصيص
القرآن بالسنة معلوم، وقد بينه الشيخ - رحمة الله تعالى عليه - في مذكرة
الأصول، وذكر القاعدة من مراقي السعود بقوله: وخصص الكتاب

(١) الباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي: ١٧١ / ٣.

(٢) أضواء البيان، للشنقيطي: ٧٠ / ٢.

والحديث به... أو بالحديث مطلقاً فلتتبه. ومما ذكره لأمثلة تخصيص السنة بالكتاب قوله ﷺ: «ما أبين من حي فهو ميت»، أي: محرم، جاء تخصيص هذا العموم بقوله تعالى: ومن أصوافها وأوبارها [١٦ / ٨٠] أي: ليس محرماً. ومن أمثلة تخصيص الكتاب بالسنة قوله تعالى: حرمت عليكم الميتة والدم [٥ / ٣] جاء تخصيص هذا العموم بقوله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان، ودمان، أمّا الميتتان: فالجراد والحوث» الحديث. قال القرطبي: جاءت سبيعة بنت الحارث الأسلمية بعد الفراغ من الكتاب والنبى ﷺ بالحديبية بعد، فأقبل زوجها وكان كافراً، فقال: يا محمد اردد علي امرأتى فإنك شرطت ذلك، وهذه طينة الكتاب لم تجف بعد، فأنزل الله هذه الآية، وقال بعض المفسرين: إنها ليست مخصصة للمعاهدة؛ لأنّ النساء لم يدخلن فيها ابتداءً، وإنما كانت في حق الرجال فقط»^(١).

وقال سيد طنطاوي في الوسيط بعد أن نقل قول الشنقيطي: «وقال بعض المفسرين: إنها ليست مخصصة للمعاهدة، لأنّ النساء لم يدخلن فيها ابتداءً، وإنما كانت في حق الرجال فقط. والذي يظهر - والله أعلم - أنها مخصصة لمعاهدة الحديبية، وهى من أحسن الأمثلة لتخصيص السنة بالقرآن، كما قال الإمام ابن كثير»^(٢).

(١) المصدر السابق: ٩٨ / ٨.

(٢) التفسير الوسيط، لطنطاوي: ص ٤١٧٤.

وقال ابن عثيمين في شرح الأصول: «قوله: (وأما التخصيص بالشرع، فإن الكتاب والسنة يخصص كل منهما بمثلها، وبالإجماع والقياس). مثال تخصيص الكتاب بالكتاب: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١). خص بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾^(٢).

ومثال تخصيص الكتاب بالسنة: آيات المواريث؛ كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٣) ونحوها خص بقوله ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"^(٤).

أقول:

وغاية ما يمكن أن يقال هنا: إن روايات تناول المعصوم للطعام المسموم وما في حكمه لم ينقل عندكم بالروايات المتواترة، فلا بد لكم من إثبات جواز تخصيص العموم القرآني بالسنة المروية بأخبار الآحاد.

تخصيص الكتاب بخبر الواحد جائز عند جمهور العامة وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

(١) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٢) سورة الأحزاب: ٤٩.

(٣) سورة النساء: ١١.

(٤) شرح الأصول لابن عثيمين: ص ٣٠٠-٣٠٣، وقد نقل الشيخ (مد ظله) موضع الشاهد.

قال الفخر الرازي في المحصول: «الفصل الرابع في تخصيص المقطوع بالمظنون وفيه مسائل:

المسألة الأولى: يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد عندنا وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك»^(١).

وقال البصري في المعتمد: «وأما تخصيص الكتاب بالسنة فجائز كما يجوز أن تدلنا السنة على غير ذلك من الأحكام وقد خص النبي ﷺ بقوله: (لا يرث القاتل) و (لا يتوارث أهل ملتين) قول الله سبحانه: (لذكر مثل حظ الأنثيين)»^(٢).

وفي الوجيز الميسر للمالك: «وتخصيص عموم الكتاب بالسنة وإن لم تكن متواترة عند الجمهور»^(٣).

وقال السمعاني ٤٨٩ هـ في قواطع الأدلة: «مسألة يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد عندنا وعند الكثير من المتكلمين. وقال بعض المتكلمين من المعتزلة لا يجوز وهو قول شاذة من الفقهاء»^(٤).

وقال السمعاني أيضاً: «وأما تخصيص عموم الكتاب بالسنة بأفعال

(١) المحصول، للفخر الرازي: ٨٥ / ٣.

(٢) المعتمد في أصول الفقه، للبصري: ٢٥٥ / ١.

(٣) الوجيز الميسر في أصول الفقه المالكي، للباقني: ص ٧٣.

(٤) قواطع الأدلة، للسمعاني: ١٨٥ / ١.

رسول الله ﷺ وتخصيصه بها. ومنع أبو الحسن الكرخي من أصحاب أبي حنيفة أن يخص عموم القول بالفعل ولهذا لم يخص نبيه عن استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول باستقبال رسول الله ﷺ بالمدينة بيت المقدس واستدباره الكعبة وقد خصت الصحابة قوله ﷺ في الجمع بين الجلد والرجم بفعله في رجم ماعز والغامدية من غير جلد هكذا ذكره الأصحاب. وعندي أن هذا بالنسخ أشبه وأيضاً فإن النبي ﷺ نهى عن الوصال ثم خص عموم نبيه بفعله في حقه دون غيره^(١).

وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه: «وأما تخصيص عموم الكتاب بالسنة فهو جائز عندنا لإجماع الصحابة فإنهم خصوا قوله تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾^(٢) بقوله ﷺ: "إنا معاشر الأنبياء لا نورث" وما روي أن النبي ﷺ قال: "لا يرث قاتل" أو لفظ هذا معناه.

فإن قالوا: إن فاطمة رضي الله عنها قد طلبت الميراث ولم تقبل هذا التخصيص.

قلنا: إنما طلبت التحلي لا الميراث، وخصوا قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ

(١) المصدر السابق: ١/ ١٨٨.

(٢) سورة النساء: ١١.

نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(١) وقوله: ﴿وَلَهُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ^(٢)﴾ بقوله ﷺ لا يتوارث أهل ملتين حتى قالوا: لا يرث الزوج من المرأة النصرانية ولا المرأة النصرانية من زوجها وخصوا قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٣)﴾ بما روي عن النبي ﷺ أنه قال لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وخصوا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٤)﴾ بخبر أبي سعيد في منع بيع الدرهم بالدرهمين وخصوا أيضاً قوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرَائِطَ^(٥)﴾ بخبر عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في المجوس: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب" والمجوس مشركون وقد خصوا وأمثال هذا تكثر. فإن قالوا: أليس أن عمر رضي الله عنه قال لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة.

قلنا: يجوز أن يكون معناه لا ندع كتاب ربنا نسخاً وهذا لأنه لا يقال لما خص من القرآن أنه ترك القرآن إنما يقال لمن ادعى النسخ وهذا لأن التخصيص مجراه في الآية العامة والخبر العام مجرى البيان على ما سبق ذكره وخرج النسخ على هذه الآية تغير الحكم ورفعها^(٥).

(١) سورة النساء: ١٢.

(٢) سورة النساء: ١٢.

(٣) سورة النساء: ٢٤.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٥) المصدر السابق: ١ / ٣٧٢.

وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه: «فإن قالوا: بما رجحتم حكم الخبر الواحد على ما يقتضيه الكتاب من العموم.

قلنا: بإجماع الصحابة على ما سبق وهو المعتمد والله أعلم»^(١).

وقال ابن القيم ٧٥١ هـ في زاد المعاد: «ويجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة ونظائره معلومة ولا يمكن دفعها»^(٢).

وقال الشوكاني ١٢٥٠ هـ في إرشاد الفحول: «واختلفوا في جواز تخصيص الكتاب العزيز بخبر الواحد، فذهب الجمهور إلى جوازه مطلقاً»^٣
 وقال ابن النجار ٩٧٢ هـ في شرح الكوكب المنير: «ومثال تخصيص الكتاب بالسنة، حتى مع كونها آحاداً عند أحمد ومالك والشافعي رضي الله عنهم: قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فإنه مخصوص بقوله ﷺ: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها) متفق عليه. ونحوه تخصيص آية السرقة بما دون النصاب، وقتل المشركين بإخراج المجوس، وغير ذلك. قال ابن مفلح: وعند الحنفية إن كان خص بدليل مجمع عليه جاز وإلا فلا وقيل: بالوقف. وقيل: يجوز ولم يقع، ومثال تخصيص السنة بالكتاب: قوله ﷺ: (ما أبين من حي فهو ميت) رواه ابن ماجه. خص

(١) المصدر السابق: ١ / ٣٧٣.

(٢) زاد المعاد، لابن القيم: ٥ / ٦٦.

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني: ١ / ٣٨٧.

بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئَةً إِلَى حِينٍ﴾^(١) ومن أمثلته أيضاً: قوله ﷺ فيما رواه مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه (خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب: جلد مائة والرجم) فإن ذلك يشمل الحر والعبد بقوله سبحانه وتعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ومن ذلك حديث (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) خص بقوله سبحانه وتعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١).

المقدمة الثانية: تعريض النفس للموت محرم شرعاً لا عقلاً
بعد ما عرفت في المقدمة الأولى أن الأحكام العقلية تختلف عن الأحكام النقلية، وأن الأحكام العقلية سواء كانت من أحكام العقل العملي، أم من أحكام العقل النظري أحكام كلية، لا تقبل التخصيص، فاجتماع النقيضين محال في حكم العقل، سواء كان ذلك في الليل أم في النهار، في البر أو في البحر، قليلاً كان الاجتماع أو كثيراً، وكذا قبح الظلم لا يختص بليل ولا نهار، ولا بصغير ولا كبير، ولا بقليل ولا كثير.

وأما العمومات الشرعية فهي تقبل التخصيص، سواء كانت العمومات قرآنية، أو وارد في السنة المطهرة.

(١) شرح الكوكب المنير، لابن النجار: ١٨٨ / ٢.

فينبغي البحث عن صغرى الحكم بحرمة قتل النفس، وأنها تدخل في أيهما؟

والمقصود بهذه المقدمة أن نجيب عن سؤال مفاده:

هل حرمة إلقاء النفس في التهلكة حرمة عقلية، لنقول: إن جميع موارد قبيحة، بلا استثناء، أم هي حرمة شرعية لنقول: إنها قابلة للتخصيص، فينبغي البحث عن الدليل على التخصيص؟

والضحيح: إن حرمة إلقاء باليد إلى التهلكة حرمة شرعية، وليست عقلية.

أما حرمة شرعاً: فلأنهم قد استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢)، وهما دليلان شرعيان.

وأما عدم قبحه عقلاً: فلأن الذي يحكم العقل بقبحه هو الظلم، وتعريض الإنسان نفسه للموت قد يكون ظلماً، كما لو كان تسبب في موت نفسه من دون ترتب فائدة على موته، وقد لا يكون ظلماً، كما لو ترتب على موته فائدة عظيمة للأمة، أو ترتب على موته نجاة من يجب حفظه ولو بسفك المهج.

(١) سورة البقرة: ١٩٥.

(٢) سورة النساء: ٩٢.

ولا يخفى أنه قد يترتب على تعريض النفس للقتل مصالح أرجح من حياة الفرد، في موارد كثيرة، فلا يكون التسبب في مقتل النفس قبيحاً حينها، بل يكون أمراً حسناً.

نقض من العقلاء على القبح العقلي

(النقض الأول) ألا ترى أن العقلاء يجمعون على وجوب الدفاع عن أوطانهم، مع أن الدفاع عنها يعرض أنفسهم للموت.

(النقض الثاني) ولو توقفت حياة قبيلة فيها ألف إنسان على أن يعرض إنسان واحد نفسه للموت، وكان الواحد مثلهم في الأهمية، فالعقلاء يجمعون على أنه يجب عليه التضحية بنفسه من أجل حفظ قبيلته وأهله.

(النقض الثالث) ولو توقفت حياة قائد عظيم على أن يتبرع جندي بتعرض نفسه للقتل فالعقلاء يحكمون بأنه لا قبح في أن يعرض الجندي نفسه للموت من أجل قائده العظيم.

وهذا الأمر واضح ظاهر في طريقة العقلاء، بل إنهم جعلوا ذلك من القيم النبيلة والمثل العليا التي يصفون بها صاحبها ويمنحوه إياها كما تمنح أوسمة الشرف وأنواط الشجاعة، ويعدونها من بواعث الفخر والاعتزاز، وموجبات الشرف.

وليس الإيثار، والتضحية، والفداء، والشجاعة، إلا بعض تلك القيم السامية التي ينتزعها العقلاء من بذل النفس أو تعريضها للهلاك من أجل

شيء له قيمة واحترام عند المجتمع، كالوطن، والأهل، والعالم الذي يعظمه المجتمع، والحاكم الذي يحبه، وهكذا.

نقض من القرآن على دعوى القبح

١ - وقد أمر الله سبحانه قوماً بأن يقتلوا أنفسهم، وجعل ذلك كفارة لهم، فهل تراه سبحانه أمر بما هو قبيح عند العقل؟!!

قال عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَثَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

٢ - وقال جل وعلا: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾^(٢).

٣ - وأمر خليله عليه السلام بذبح ولده إسماعيل:

قال سبحانه: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾^(٣).

فهل قال له إسماعيل: يا أبت إن ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي

(١) سورة البقرة: ٥٤.

(٢) سورة النساء: ٦٦.

(٣) سورة الصافات: ١٠٢.

الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴿١﴾!؟

وهل قال له: يا أبت ﴿٢﴾ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ

خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٣﴾!؟

وهل قال له: يا أبت إن قتل النفس قبيح في حكم العقل، وقتل الولد في

حكم قتل النفس عند العقل!؟

لم يقل له شيئاً من ذلك.

وهل قرأ إسماعيل من أبيه، معذراً بأن استسلامه له من الإلقاء باليد إلى

التهلكة، وتعريض النفس للموت قبيح بحكم العقل!؟

لم يفر منه، ولم يقل له شيئاً من ذلك.

وإنما قال إسماعيل لأبيه: ﴿٤﴾ قَالَ يَتَابَتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ

الصَّابِرِينَ ﴿٥﴾.

٤ - وذكر الله تعالى عبداً صالحاً وصفه بأنه أوتي رحمة من عند الله، وعلمها

من لدنه.

قال تبارك اسمه: ﴿٦﴾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ

(١) سورة المائدة: ٣٢.

(٢) سورة النساء: ٩٣.

(٣) سورة الصافات: ١٠٢.

مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴿١﴾ .

وأخبر عنه أنه قتل غلاماً بغير نفس .

قال عز سلطانه: ﴿ فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي زَكِيَّةً بِغَيْرِ

نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴿٢﴾ .

فلم يكن قتل النفس قبيحاً هنا، بل كان فعلاً حسناً، وقد فسر العبد الصالح ذلك القتل، بين أمرين: أحدهما سبب قتل الغلام، والثاني شرط إباحته:

فالأول هو: ترتب ضرر عظيم على بقاءه، من النوع الذي يرخص القتل .
والثاني هو: أن يكون ذلك بإرادة أولياء الله الذين أذن الله لهم في ذلك، وجعل لهم ولاية على الدماء .

ولما فسر العبد الصالح لموسى عليه السلام، وذكر سبب قتل الغلام، وشرط حليته، لم يعترض عليه موسى بأن القتل قبيح بحكم العقل، وحكم العقل لا يقبل التخصيص .

بل المدار في حكم العقل بقبح تمكين العدو من نفسك على دخول ذلك في عنوان الظلم، فإن كان ظلماً حكم العقل بقبحه، وإلا فلا .

(١) سورة الكهف: ٦٥ .

(٢) سورة الكهف: ٧٤ .

وأما المدار في حكم الشرع فهو على ما جاء به النقل، من آية قرآنية، أو سنة مطهرة.

٥ - والأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١).

فقد دلت الآية على أن المؤمنين قد باعوا أنفسهم لله سبحانه، وأنهم إذا دعاهم رسوله إلى القتال استجابوا له وعرضوا أنفسهم للموت.

٦ - ومثله قوله سبحانه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَبَادِ﴾^(٢).

فأي دليل أوضح من هذه الآية على أن تعريض النفس للموت لا يصح إطلاق القول بقبحه، بل الواجب فيه هو التفصيل.

٧ - ومثله قوله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَالُكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثَأَقْلُبْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٣).

(١) سورة التوبة: ١١١.

(٢) سورة البقرة: ٢٠٧.

(٣) سورة التوبة: ٣٨.

فقد ذمت الآية الشريفة من تناقل، وترك النفر للجهاد، وحرص على حفظ حياته الدنيا، ورضي بها، وأخبرت المؤمنين حقارة هذه الحياة في مقابل الحياة الآخرة التي ينالها من يقتل في سبيل الله.

وأي بيان أوضح من هذا في إثبات أن بعض موارد إلقاء النفس في التهلكة ليس بقبیح، بل هو حسن، بل حسنه يبلغ حد اللزوم والحتم، وتاركة يستحق اللوم والذم؟!!

والنتيجة: لو كان إلقاء النفس في التهلكة وتعريضها للموت قبيحاً بحكم العقل لوجب أن يكون قبيحاً حتى في موارد النقوض العقلية والقرآنية، لأن حكم العقل لا يمكن تخصيصه، وحيث قد عرفت أنه لا قبح في موارد النقوض فيكشف ذلك عن عدم ثبوت حكم العقل من رأس.

تنبيه في المقام

لا يخفى أنا حين نفي حكم العقل بقبح قتل النفس أو بقبح تعريضها للهلاك فإننا لا نريد بذلك نفي حكم العقل بقبح ذلك في بعض الموارد، كما لو أقدم رجل على قتل نفسه من دون أن يكون في ذلك جلباً لمصلحة أعظم، أو دفعاً لمفسدة أعظم.

وإنما المقصود: إنَّ العقل لا يحكم بقبح عنوان (قتل النفس)، ولا بقبح عنوان (تعريض النفس للقتل)، بل الذي يحكم العقل بقبحه هو (الظلم)، فما كان من مصاديق الظلم فهو قبيح، وكما يكون قتل النفس من مصاديق

الظلم في بعض الموارد، كما لو قتل نفسه عبثاً، فإنه قد يكون حفظ النفس من مصاديق الظلم في موارد أخرى، كما لو صان مهجة نفسه عن الموت في موضع تجب فيه التضحية.

المقدمة الثالثة: إنَّ فعل المعصوم من السنة

وهذه المقدمة قد بلغت في الاشتهار حدّاً يغنيها عن نقل إقرار علماء العامة بها.

فقد عرف الشوكاني ١٢٥٠ هـ السنة في كتابه إرشاد الفحول بأنها: «قول النبي ﷺ وفعله وتقريره»^(١).

وقال ابن أمير حاج ٨٧٩ هـ في التقرير والتحبير: «قوله ﷺ وفعله وتقريره»^(٢).

ويدل على حجية فعله ﷺ أدلة كثيرة:

منها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾^(٣) واليوم الآخر وذكر الله كثيراً.

ومنها قوله جل وعلا: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني: ٩٥ / ١.

(٢) التقرير والتحبير، لابن أمير حاج: ٢٧ / ٤.

(٣) سورة الأحزاب: ٢١.

ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ .

ومنها قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَإُيرٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (٢) .

وقوله سبحانه: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنْزِعُ عَنْكَ فِي الْأَمْرِ وَاذْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ (٣) .

وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١١١) قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١١٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١١٣) ﴿٤﴾ .

وقوله عز من قائل: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ، مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (٥) .

وقوله تعالى: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ (٦) .

(١) سورة آل عمران: ٣١.

(٢) سورة الأعراف: ٢٠٣.

(٣) سورة الحج: ٦٧.

(٤) سورة الأنعام: ١٦١ - ١٦٣.

(٥) سورة الشورى: ٥٢.

(٦) سورة النمل: ٧٩.

هذا في فعل رسول الله ﷺ.

ويلحق به في الحكم عندنا فعل سائر المعصومين ﷺ، لأنّ المعصوم لا يفعل المعصية.

وبعد هذه المقدمات يتضح

إن دليل حرمة تسبب العبد في هلاك نفسه، وفعل ما يوجب إزهاق نفسه دليل شرعي نقلي، وأمّا العقل فلا يحكم بقبح ذلك مطلقاً، كما عرفت في المقدمة الأولى.

والدليل النقلي الدال على ذلك دليل عام، وهو عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢)، والعموم النقلي يمكن تخصيصه، حتى لو كان العموم قرآنيا والمخصص من السنة المتواترة أو المروية بأخبار الآحاد. كما عرفت في المقدمة الثانية.

والسنة هي قول المعصوم وفعله وتقريره كما عرفت في المقدمة الثالثة. فثبت أنّ عموم حرمة الإلقاء باليد إلى التهلكة قد خصص بفعل المعصوم.

(١) سورة البقرة: ١٩٥.

(٢) سورة النساء: ٢٩.

ما المقدار الخارج بالتخصيص؟

ثم إنه بعد إثبات التخصيص يفتح بحث جديد، وهو البحث عن حدود دائرة التخصيص، وأن جواز الإلقاء باليد إلى التهلكة هل هو للمعصوم خاصة، أو لكل من كان حاله كحال المعصوم، وظروفه كظروفه؟

وهذا بحث تأتي الإشارة إليه قريباً إن شاء الله.

هذا تقرير الجواب على النحو الذي نراه.

التقريب الثاني: الموافق لأصول الفقه العامي

وإن شئت تقرير الجواب على القواعد المقررة في علم أصول الفقه عند العامة فنقول:

إن إقدام المعصوم على ما يوجب إزهاق نفسه من قبيل تعارض فعل النبي وقوله العام، وقد التزموا فيه بحمل الفعل على كونه من مختصاته ﷺ.

وعلى ذلك فيحمل تناول المعصوم للطعام المسموم مثلاً على كونه جائزاً للمعصوم خاصة.

فإن قلت: وهل توجد في الشريعة أحكام خاصة بغير النبي ﷺ؟

قلت: نعم، ولا ضير فيه.

أما عند العامة: فقد ثبت جواز دخول أمير المؤمنين عليه السلام إلى مسجد

النبي ﷺ وهو جنب، وهو محرم على سائر المسلمين.

وأما عندنا: فإنَّ سهم الله وسهم رسوله وسهم الإمام خاص بالإمام.

وتفصيل ذلك:

إنه قد بحث علماء أصول الفقه عن مسألة دلالة فعل المعصوم، وقالوا إنه يدل على حلية الفعل في حق الفاعل، وأما في حق غيره فلا، وذلك لاحتمال أن مناط حليته خاص به.

وإذا كان فعل المعصوم مسبوقاً بقول يثبت التحريم، وكان لفظه يعم المعصوم ويعم غيره من الأمة فالجمهور على أن فعل المعصوم يخص ذلك العموم.

وإليك بعض كلماتهم في ذلك:

قال الغزالي ٥٠٥ هـ في المستصفى: «القول في دلالة أفعال النبي ﷺ، وسكوته، واستبشاره، وفيه فصول الفصل الأول: في دلالة الفعل»^(١).

إلى أن قال: «وأما ما لم يقترن به بيان في نفي، ولا إثبات فالصحيح عندنا أنه لا دلالة له بل هو متردد بين الإباحة، والندب، والوجوب، وبين أن يكون مخصوصاً به، وبين أن يشاركه غيره فيه، ولا يتعين واحد من هذه الأقسام إلا بدليل زائد بل يحتمل الحظر أيضاً عند من يجوز عليهم الصغائر»^(٢).

(١) المستصفى، للغزالي: ١٨٨ / ٢.

(٢) المصدر السابق: ١٩٠ / ٢.

ثم قال: «شبه الأولى: قولهم: لا بد من وصف فعله بأنه حق وصواب، ومصلحة، ولولاه لما أقدم عليه، ولا تعبد به.

قلنا: جملة ذلك مسلم في حقه خاصة ليخرج به عن كونه محظوراً، وإنما الكلام في حقنا، وليس يلزم الحكم بأن ما كان في حقه حقاً وصواباً، ومصلحة كان في حقنا كذلك بل لعله مصلحة بالإضافة إلى صفة النبوة أو صفة يختص بها، ولذلك خالفنا في جملة من الجائزات، والواجبات، والمحظورات، بل اختلف المقيم، والمسافر، والحائض، والطاهر في الصلوات فلم يمتنع اختلاف النبي، والأمة»^(١).

وفي حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع: «(إذا تعارض القول والفعل) أي تخالفا (ودل دليل على تكرار مقتضى القول فإن كان) القول (خاصا به) ﷺ كأن قال: يجب علي صوم عاشوراء في كل سنة وأفطر فيه سنة بعد القول أو قبله (فالتأخر) من القول والفعل بأن علم (ناسخ) للمتقدم منهما في حقه، وذلك ظاهر في تأخر الفعل»^(٢).

إلى أن قال: «(وإن كان) القول (خاصا بنا) كأن قال يجب عليكم صوم عاشوراء إلى آخر ما تقدم»^(٣).

(١) المصدر السابق: ١٩٢ / ٢ - ١٩٣.

(٢) حاشية العطار: ١٥٦ / ٤.

(٣) المصدر السابق.

إلى أن قال: «فتقدم الفعل أو القول له وللأمة كما مر) من أن المتأخر من القول والفعل بأن علم المتقدم على الآخر بأن ينسخه في حقه ﷺ وكذا في حقنا إن دَلَّ دليل على تأسينا به في الفعل، وإلا فلا تعارض في حقنا، وإن جهل المتأخر فالأقوال أصحهما في حقه الوقف، وفي حقنا تقدم القول (إلا أن يكون) القول (العام ظاهراً فيه) ﷺ لا نصاً كأن قال: يجب على كل واحد صوم عاشوراء إلى آخر ما تقدم (فالفعل تخصيص) للقول العام في حقه تقدم عليه، أو تأخر عنه أو جهل ذلك ولا نسخ حينئذ؛ لأن التخصيص أهون منه»^(١).

وقال الشوكاني في إرشاد الفحول عند بحثه في حكم التعارض بين القول والفعل: «فلتكلم هاهنا على ما يكثر وجوده فيها وهي أربعة عشر قسمًا:

القسم الخامس:

أن يكون القول عاماً له وللأمة، فيكون الفعل على تقدير تأخره مخصصاً له من عموم القول، وذلك كنهيه عن الصلاة بعد العصر ثم صلاته الركعتين بعدها قضاء لسنة الظهر، ومداومته عليهما وإلى ما ذكرنا من اختصاص الفعل به ﷺ ذهب الجمهور»^(٢).

(١) المصدر السابق: ١٥٧/٤.

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني: ١١٤/١.

أقول:

إنَّ مسألة إقدام المعصوم على ما فيه أجله المحتوم من قبيل تعارض قول المعصوم وفعله، وحكمها حكمه، وإن لم تكن منه حقيقة، لأنَّ القول الدال على التحريم هو قول الله تعالى، ولكن كل معصوم يقول بقول الله سبحانه، فالحكم واحد.

التطبيقات الفقهية لهذه المسألة

ولهذه المسألة الأصولية تطبيقات فقهية كثيرة:

- ١ - منها: تعارض ما روي عندهم من طريق أحد عشر نفساً، أنه ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(١)، وما رواه البخاري عن ابن عباس: «احتجم النبي ﷺ وهو صائم»^(٢).
- ٢ - ومنها: تعارض ما رواه البخاري أنه ﷺ قال: «من أدركه الفجر جنباً فلا يصم»^(٣)، وما رواه ابن أبي داود عن عائشة: «أن الرسول ﷺ كان يصبح جنباً وهو صائم»^(٤).

(١) صحيح البخاري: ٣ / ٣٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح مسلم: ٢ / ٧٧٩.

(٤) صحيح وضعيف سنن أبي داود، للألباني ص ٢، وصححه، ورواه البخاري عن عائشة بلفظ: «كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ، وَيَصُومُ» راجع صحيح البخاري: ٣ / ٢٩.

- ٣ - ومنها: تعارض قوله ﷺ: «لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس»^(١)، وفعله الذي روته عائشة: «ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعها سرّاً ولا علانية: ركعتان قبل صلاة الصبح، وركعتان بعد العصر»^(٢).
- ٤ - ومنها: صوم الوصال، فقد روى مسلم في صحيحه تعارض نبيه ﷺ عن صوم الوصال، وكان يواصل، فسأله بعض أصحابه عن ذلك فقال: «إني لست كهيتكم، إني يطعمني ربي ويسقين»^(٣).
- ٥ - ومنها: الأكل مما يلي الأكل، فقد روى البخاري أنه ﷺ قال: «كل مما يليك»^(٤)، وروى أنه ﷺ كان يتبع الدباء في جوانب الصفحة^(٥).
- ٦ - ومنها: تعارض قوله الذي رواه البيهقي بإسناد صحيح: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(٦)، وفعله الذي رواه مسلم عن ابن عباس: «قضى بيمين وشاهد»^(٧).

(١) مسند أحمد: ٢ / ٢١١، ٥ / ١٦٥، وحسن الأرنؤوط إسناد أحدهما، وقال في الآخر صحيح لغيره.

(٢) صحيح البخاري: ١ / ٢١٣.

(٣) صحيح مسلم: ٢ / ٧٧٦.

(٤) صحيح البخاري: ٥ / ٢٠٥٦.

(٥) المصدر السابق: ٥ / ٢٠٧٢، ونصه: «يتبع الدباء من حوالي القصعة».

(٦) السنن الكبرى، للبيهقي: ٢ / ٤٥٨، وقد صحح إسناده الألباني في إرواء الغليل: ٨ / ٢٦٨.

(٧) صحيح مسلم: ٣ / ١٣٣٧.

٧ - ومنها: تعارض قوله الذي رواه مسلم في صحيحه: «نهى أن يشرب الرجل قائماً»^(١)، وفعله الذي رواه البخاري عن ابن عباس: «سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم»^(٢).

٨ - ومنها: تعارض نهيه عن المثلة، الذي رواه البخاري: «نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة»^(٣)، وفعله الذي رواه البخاري أيضاً: «إن ناساً من عرينة...»

ثم مالوا على الرعاة فقتلوهم، وارتدوا... فبلغ ذلك النبي ﷺ... فقطع أيديهم، وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا»^(٤).

٩ - ومنها: تعارض قوله الذي رواه مسلم في صحيحه: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب»^(٥)، وفعله الذي رواه البخاري في صحيحه عن عائشة: «رأيت النبي ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة»^(٦).

١٠ - ومنها: تعارض نهيه عن نعي الأموات الذي رواه الترمذي عن

(١) المصدر السابق: ٣ / ١٦٠٠.

(٢) صحيح البخاري: ٢ / ٥٩٠.

(٣) المصدر السابق: ٢ / ٨٧٥.

(٤) المصدر السابق: ٢ / ٥٤٦.

(٥) صحيح مسلم: ١ / ٣٦٥.

(٦) صحيح البخاري: ١ / ١٩٢.

حذيفة: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي»^(١)، وفعله الذي رواه البخاري: «نعى النجاشي»^(٢).

١١ - ومنها: تعارض نفيه عن نكاح المحرم الذي رواه مسلم في صحيحه: «لا ينكح المحرم»^(٣)، وفعله الذي رواه البخاري عن ابن عباس: «تزوج النبي ميمونة وهو محرم»^(٤).
ومنها: ما نحن فيه.

وبالجملة: فإنّ مسألتنا ليست جديدة من نوعها على أهل العلم، بل لها نظائر كثيرة، وقد حرر العلماء القاعدة الأصولية التي يرجع إليها في معرفة حكمها، فالواجب هو الرجوع إلى علم أصول الفقه ومعرفة حكمها من غير عناء.

ولو كان للمعترضين بهذا الاعتراض أدنى إلمام بقواعد الاستنباط وأصول الفقه لم يجترئوا على ذكره.

وحصيلة البحث:

إن آية النهي عن الإلقاء باليد إلى التهلكة تبين حكماً عاماً بعموم شرعي،

(١) صحيح وضعيف سنن الترمذي: ٤٨٦ / ٢، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وحسنه الألباني.

(٢) صحيح البخاري: ٧٢ / ٢.

(٣) صحيح مسلم: ١٠٣١ / ٢.

(٤) صحيح البخاري: ٦٥٢ / ٢.

وليس التحريم فيها خاصاً بالمعصومين، بل هو تكليف يعمهم ويعم غيرهم من الأمة، وهذا العام يقبل التخصيص، ولكن لا تخصيص إلا بدليل، وفعل المعصوم دليل التخصيص.
وقد نبه بعض العلماء على تخصيص الآية.

قال الشيخ البلاغي (١٣٥٢ هـ) في تفسيره آلاء الرحمن: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا﴾، أنفسكم، ﴿بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وهذا النهي عام لكل اقتحام في أسباب التهلكة ومظانها ولا بد من أن يكون النهي مقيداً بما إذا لم يكن في ذلك الاقتحام حياة الدين ونصرته كما في نهضة رسول الله ﷺ في أول دعوته وإقدام سيد الشهداء في امتناعه عن بيعة يزيد في مثل زمانه^(١).
وقال ابن العربي المالكي (٥٤٣ هـ) في أحكام القرآن بعد أن يورد الأقوال في تفسير الآية الشريفة: «قال الطبري: هو عام في جميعها لا تناقض فيه، وقد أصاب إلا في اقتحام العساكر؛ فإن العلماء اختلفوا في ذلك.
فقال القاسم بن مخيمرة، والقاسم بن محمد، وعبد الملك من علمائنا: لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة وكان لله بنية خالصة؛ فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة.

وقيل: إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل؛ لأن مقصده واحد

(١) آلاء الرحمن، للعلامة البلاغي: ١٦٧/١.

منهم، وذلك بين في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾.

والصحيح عندي جوازه ؛ لأن فيه أربعة أوجه:

الأول: طلب الشهادة.

الثاني: وجود النكاية.

الثالث: تجربة المسلمين عليهم.

الرابع: ضعف نفوسهم ليروا أن هذا صنع واحد، فما ظنك بالجميع، والفرض لقاء واحد اثنين، وغير ذلك جائز ؛ وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى»^(١).

وقال القرطبي (٦٧١ هـ) في تفسيره: «الثانية: اختلف العلماء في اقتحام الرجل في الحرب وحمله على العدو وحده فقال القاسم بن مخيمرة والقاسم بن محمد وعبد الملك من علمائنا:

لا بأس أن يحمل الرجل وحده على الجيش العظيم إذا كان فيه قوة وكان لله بنية خالصة فإن لم تكن فيه قوة فذلك من التهلكة.

وقيل: إذا طلب الشهادة وخلصت النية فليحمل لأن مقصوده واحد منهم وذلك بين في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ

(١) أحكام القرآن، لابن العربي: ١ / ٢٤٤.

مَرْضَاتِ اللَّهِ ﷻ، وقال ابن خويز منداد: فإمّا أن يحمل الرجل على مائة أو على جملة العسكر أو جماعة اللصوص والمحاربين والخوارج فلذلك حالتان: إن علم وغلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه وينجو فحسن، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أن يقتل ولكن سينكى نكاية أو سبيل أو يؤثر أثرا ينتفع به المسلمون فجائز أيضاً، وقد بلغني أن عسكر المسلمين لما لقي الفرس نفرت خيل المسلمين من الفيلة فعمد رجل منهم فصنع فيلا من طين وأنس به فرسه حتى ألفه فلما أصبح لم ينفر فرسه من الفيل فحمل على الفيل الذي كان يقدمها، فقيل له: إنه قاتلك فقال: لا ضير أن أقتل ويفتح للمسلمين.

وكذلك يوم اليمامة لما تحصنت بنو حنيفة بالحديقة قال رجل من المسلمين: ضعوني في الحجرة وألقوني إليهم ففعلوا وقاتلهم وحده وفتح الباب.

قلت: ومن هذا ما روي: (أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أرأيت إن قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً؟ قال: فلك الجنة فانغمس في العدو حتى قتل)، وفي صحيح مسلم عن أنس بن مالك: (أن رسول الله ﷺ أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش فلما رهبوه قال: من يردهم عنا وله الجنة أو هو رفيقي في الجنة فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قتل ثم رهبوه أيضاً فقال: من يردهم عنا وله الجنة أو هو رفيقي في الجنة فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قتل فلم يزل كذلك حتى قتل السبعة فقال

النبي ﷺ: ما أنصفنا أصحابنا)، هكذا الرواية: (أنصفنا) بسكون الفاء أصحابنا بفتح الباء، أي لم ندلهم للقتال حتى قتلوا وروى بفتح الفاء ورفع الباء ووجهها أنها ترجع لمن قرّ عنه من أصحابه والله أعلم.

وقال محمد بن الحسن: لو حمل رجل واحد على ألف رجل من المشركين وهو وحده لم يكن بذلك بأس إذا كان يطمع في نجاة أو نكاية في العدو، فإن لم يكن كذلك فهو مكروه لأنه عرض نفسه للتلف في غير منفعة للمسلمين، فإن كان قصده تجرية المسلمين عليهم حتى يصنعوا مثل صنيعه فلا يبعد جوازه ولأن فيه منفعة للمسلمين على بعض الوجوه، وإذا كان قصده إرهاب العدو وليعلم صلابة المسلمين في الدين فلا يبعد جوازه، وإذا كان فيه نفع للمسلمين فتلفت نفسه لإعزاز دين الله وتوهين الكفر فهو المقام الشريف الذي مدح الله به المؤمنين في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾ الآية، إلى غيرها من آيات المدح التي مدح الله بها من بذل نفسه، وعلى ذلك ينبغي أن يكون حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه متى رجا نفعاً في الدين فبذل نفسه فيه حتى قتل كان في أعلى درجات الشهداء قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: (أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل تكلم بكلمة حق عند سلطان جائر فقتله) وسيأتي القول في هذا في آل عمران إن

شاء الله تعالى»^(١).

هذا كله لو كان دليل حرمة قتل النفس هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ﴾^(٢).

وقفة ومناقشة

وقد منع جماعة من دلالة الآية الشريفة على ذلك، ومن رجع إلى كتب
التفسير وقف على الأقوال في معنى هذه الآية المباركة.

القول الأول: ولا تسرفوا في الإنفاق فتهلكوا في الدنيا بسبب الإعواز.
القول الثاني: ولا تمتنعوا عن الإنفاق في سبيل الله فتهلكوا في الآخرة.
وذكروا أقوالاً أخرى يجمعها: إنَّ التهلكة مرددة بين التهلكة في الدنيا
والتهلكة في الآخرة.

وقال ابن جرير الطبري: اللفظ يعم التهلكتين.
وفيه: إنَّ إطلاق التهلكة وإن شمل التهلكتين، إلا أنَّ الكلام يشتمل على
قرينة على التقييد، فلا يؤخذ به.
ولا أقل من صلاحية السياق للتقييد.

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٥.

(٢) سورة البقرة: ١٩٥.

تصريح علماء العامة بجواز الإقدام على ما يعلم أنه يؤدي للموت
 قال الشافعي: «لا أرى ضيقاً على الرجل أن يحمل على الجماعة حاسراً،
 أو يبادر الرجل، وإن كان الأغلب أنه مقتول؛ لأنه قد بودر بين يدي رسول
 الله ﷺ وحمل رجل من الأنصار حاسراً على جماعة من المشركين يوم بدر
 بعد إعلام النبي ﷺ بما في ذلك من الخير فقتل»^(١).

قال أحمد بن حنبل: «قلت الأسير يجد السيف أو السلاح فيحمل عليهم
 وهو لا يعلم أنه لا ينجو أعان على نفسه قال أما سمعت قول عمر حين
 سأله الرجل فقال إنَّ أبي أو خالي ألقى بيده إلى التهلكة فقال عمر: ذلك
 اشترى الآخرة بالدنيا»^(٢).

وقال أبو داود السجستاني: «سمعت أحمد بن محمد بن حنبل، يقول: إذا
 علم أنه يؤسر، فليقاتل حتى يقتل، أحب إلي.
 وقال: لا يستأثر، الأسير شديد»^(٣).

وقال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل سئل عن الأسير إذا أسر له أن
 يقاتلهم؟ قال: إذا علم أنه يقوى بهم»^(٤).

(١) كتاب الأم، للشافعي: ١٧٨ / ٤.

(٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه صالح: ٤٦٩ / ٢.

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي داود السجستاني: ص ٣٣٠.

(٤) المصدر السابق: ص ٣٣١.

وقال المرداوي: «قال الإمام أحمد: ما يعجبني أن يستأسر، يقاتل أحب إلي، الأسر شديد، ولا بد من الموت. وقد قال عمار: (من استأسر برئت منه الذمة) فلهذا قال الآجري: يَأْثَمُ بذلك.

فإنه قول أحمد، وذكر الشيخ تقي الدين: أنه يسر انغماسه في العدو لمنفعة المسلمين، وإلا نهي عنه، وهو من التهلكة»^(١).

قال محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ) في السير الكبير: «لا بأس بأن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل إذا كان يرى أنه يصنع شيئاً يقتل أو يجرح أو يهزم»^(٢)، وقال: «فأمّا إذا كان يعلم أنه لا ينكي فيهم فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم»^(٣).

وقال ابن حزم (٤٥٦ هـ) في المحلى: «مسألة لا يحل لمسلم أن يفرّ عن مشرك.

ولا يحل لمسلم أن يفرّ عن مشرك، ولا عن مشركين ولو كثر عددهم أصلاً؛ لكن ينوي في رجوعه التحيز إلى جماعة المسلمين إن رجا البلوغ إليهم، أو ينوي الكر إلى القتال، فإن لم ينو إلا تولية دبره هارباً فهو فاسق ما لم يتب.

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي الحنبلي: ١٢٥ / ٤.

(٢) كما نقله عنه السرخسي في شرحه على السير الكبير: ص ١٦٣.

(٣) راجع المصدر السابق: ص ١٦٤.

قال الله عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ ^(١) ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مَنْ تَحَرَّفَ لِقَالٍ أَوْ مُتَحَرِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ﴾ ^(٢).

قال قوم: إنَّ الفرار له مباح من ثلاثة فصاعداً - وهذا خطأ.

واحتجوا في ذلك بقول الله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾ ^(٣).

وروينا عن ابن عباس أنه قال: "إنَّ فَرَّ رجل من رجلين فقد فر، وإنَّ فَرَّ من ثلاثة فلم يفر".

قال أبو محمد: أمّا ابن عباس فقد خالفوه في مئين من القضايا، منها قراءة أم القرآن جهرا في صلاة الجنازة، وإخباره: أنه لا صلاة إلا بها وغير ذلك كثير، ولا حجة إلا في كلام الله تعالى، أو كلام رسوله ﷺ.

وأما الآية فلا متعلق لهم فيها؛ لأنّه ليس فيها لا نص ولا دليل بإباحة الفرار عن العدد المذكور؛ وإنما فيها: أن الله - تعالى - علم أن فينا ضعفاً، وهذا حق إنَّ فينا لضعفاً ولا قوي إلا وفيه ضعف بالإضافة إلى ما هو أقوى

(١) سورة الأنفال: ١٥.

(٢) سورة الأنفال: ١٦.

(٣) سورة الأنفال: ٦٦.

منه إلا الله - تعالى - وحده فهو القوي الذي لا يضعف ولا يغلب.

وفيها: إن الله - تعالى - خفف عنا فله الحمد وما زال ربنا - تعالى - رحيمًا

بنا يخفف عنا في جميع الأعمال التي ألزمتنا.

وفيها: أنه إن كان منا مائة صابرون يغلبوا مائتين، وإن يكن منا ألف

يغلبوا ألفين بإذن الله، وهذا حق، وليس فيه أن المائة لا تغلب أكثر من

مائتين ولا أقل أصلاً؛ بل قد تغلب ثلاثمائة، نعم وألفين وثلاث آلاف ولا

أن الألف لا يغلبون إلا ألفين فقط لا أكثر ولا أقل، ومن ادعى هذا في الآية

فقد أبطل وادعى ما ليس فيها منه أثر، ولا إشارة، ولا نص، ولا دليل، بل

قد قال عز وجل: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ

مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(١)، فظهر أن قولهم لا دليل عليه أصلاً، ونسألهم عن فارس

بطل شاكي السلاح قوي لقي ثلاثة من شيوخ اليهود الحربيين هرمى

مرضى رجالة عزلاً أو على حمير، أله أن يفر عنهم؟ لئن قالوا: نعم - ليأتن

بطامة يابهاها الله والمؤمنون وكل ذي عقل، وإن قالوا: لا ليركن قولهم.

وكذلك نسألهم عن ألف فارس، نخبة، أبطال، أمجاد، مسلحين، ذوي

بصائر، لقوا ثلاثة آلاف، من محشودة بادية النصارى، رجالة، مسخرين لهم

أن يفر عنهم؟ وروينا عن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال:

ليس الفرار من الزحف من الكبائر، إنما كان ذلك يوم بدر خاصة. قال أبو

محمد: وهذا تخصيص للآية بلا دليل.

روينا من طريق البزار نا عمرو بن علي، ومحمد بن مثنى، قالا جميعاً: نا يحيى بن سعيد القطان نا عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي نا ابن عباس أن عثمان قال له: كانت (الأنفال) من أول ما أنزل بالمدينة.

ورويانا من طريق مسلم نا هارون بن سعيد الأبلّي نا ابن وهب أخبرنا سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» فعم ﷺ ولم يخص.

ومن طريق البخاري نا عبد الله بن محمد نا معاوية بن عمرو نا أبو إسحاق هو الفزاري - عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته أن رسول الله ﷺ قال: «يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية؟ فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» فعم ﷺ ولم يخص، وإسلام أبي هريرة وابن أبي أوفى بلا شك بعد نزول "سورة الأنفال" التي فيها الآية التي احتجوا بها فيما ليس فيها منه شيء.

وقد خالف ابن عباس غيره كما حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية المرواني أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، نا عبد الله

بن عبد الوهاب الحجبي نا خالد بن الحارث الهجيمي نا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال: سمعت رجلاً سأل البراء بن عازب: أرأيت لو أن رجلاً حمل على الكتيبة وهم ألف، ألقى بيده إلى التهلكة؟ قال البراء لا، ولكن التهلكة: أن يصيب الرجل الذنب فيلقي بيده ويقول: لا توبة لي.

وعن عمر بن الخطاب: إذا لقيتم فلا تفروا.

وعن علي، وابن عمر: الفرار من الزحف من الكبائر.

ولم يخلصوا عدداً من عدد، ولم ينكر أبو أيوب الأنصاري، ولا أبو موسى الأشعري أن يحمل الرجل وحده، على العسكر الجرار ويثبت حتى يقتل.

وقد ذكروا حديثاً مرسلًا من طريق الحسن: أن المسلمين لقوا المشركين فقال رجل: يا رسول الله أشد عليهم، أو أحمل عليهم؟ فقال له رسول الله ﷺ: أترأك قاتل هؤلاء كلهم اجلس، فإذا نهض أصحابك فانهض وإذا شدوا فشد. وهذا مرسل لا حجة فيه؛ بل قد صح عنه ﷺ: (أن رجلاً من أصحابه سأله ما يضحك الله من عبده؟ قال: غمسه يده في العدو حاسراً فنزع الرجل درعه ودخل في العدو حتى قتل - رضي الله عنه -) ^(١).

وقال السرخسي في شرح السير الكبير للشيباني: «١٦٣ - وذكر عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - أن رجلاً سأله عن التهلكة أهو الرجل إذا ما التقى الجمعان حمل فقاتل حتى يقتل؟ فقال: لا، ولكنه الرجل يذنب ثم لا

(١) المحلى بالآثار، لابن حزم: ٣٤٢/٥ - ٣٤٥.

يتوب وهو المراد بمعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١).

فوقع عند السائل أن من حمل على جماعة من الأعداء يكون ملقياً نفسه في التهلكة. فبين له البراء بن عازب أن الملقى نفسه في التهلكة من يذنب ثم لا يتوب، فإنه يصير مرتها بصنيعه. فأما من حمل على العدو فهو يسعى في إعزاز الدين، ويتعرض للشهادة التي يستفيد بها الحياة الأبدية، كيف يكون ملقياً نفسه في التهلكة؟.

١٦٤ - ثم بين المذهب فقال: لا بأس بأن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل إذا كان يرى أنه يصنع شيئاً يقتل أو يجرح أو يهزم. فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد ومدحهم على ذلك. وقيل لأبي هريرة: ألم تر أن سعد بن هشام لما التقى الصفان حمل فقاتل حتى قتل وألقى بيده إلى التهلكة؟ فقال: كلا، ولكنه تأول آية من كتاب الله وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾^(٢)، فأما إذا كان يعلم أنه لا ينكي فيهم فإنه لا يحمل له أن يحمل عليهم. لأنه لا يحصل بحملته شيء مما يرجع إلى إعزاز الدين، ولكنه يقتل فقط. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣). وهذا

(١) سورة البقرة: ١٩٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٠٧.

(٣) سورة النساء: ٢٩.

بخلاف ما إذا أراد أن ينهى قوماً من فساد المسلمين عن منكر وهو يعلم أنهم لا يمتنعون بنهيه، وأنهم يقتلونه، فإنه لا بأس له بالإقدام على ذلك، وهو العزيمة. وإن كان يجوز له أن يترخص بالسكوت؛ لأنّ القوم هناك يعتقدون ما يأمرهم به، فلا بد من أن يكون فعله مؤثراً في باطنهم. فأمّا الكفار غير معتقدين لما يدعوهم إليه، فالشرط أن تكون حملته بحيث تنكي فيهم ظاهراً فإذا كان لا ينكي لا يكون مفيداً فيما هو المقصود، فلا يسعه الإقدام عليه. والله الموفق»^(١).

وأما ابن تيمية فيقول في قاعدة في الانغماس في العدو:

«الصورة الثالثة: والرجل: ينهزم أصحابه فيقاتل وحده، أو هو وطائفة معه العدو، وفي ذلك نكايه في العدو، ولكن يظنون أنهم يقتلون. فهذا كله جائز عند عامة علماء الإسلام من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم. اتفاق المذاهب الأربعة على جواز هذه الصورة، وليس في ذلك إلا خلافاً شاذاً»^(٢).

وقال في مجموع الفتاوى: «وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ قصة أصحاب الأخدود وفيها: (أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين) ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار

(١) شرح السير الكبير، للسرخسي: ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) قاعدة في الانغماس في العدو، لابن تيمية: ص ٢٤.

وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه؛ إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر. فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجهاد مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره: كان ما يفضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع إلا بذلك أولى»^(١).

وها هنا بحث آخر

نعم، يبقى هنا السؤال عن حدود التخصيص، فهل يدل فعل المعصوم على استثنائه وحده من عموم آية الإلقاء باليد إلى التهلكة، أو يدل فعله على استثناء كل من كان مثل حاله؟

أو قل: هل الخارج بالتخصيص هو المعصوم، فيكون فعل المعصوم دليلاً على استثنائهم من هذا العموم، أو الخارج بالتخصيص هو الحالة التي تنطبق على المعصوم؟

وليس هذا البحث عن كون فعل المعصوم مخصصاً أو لا، بل هو بحث يجعل فعل المعصوم مخصصاً أصلاً موضوعاً، وإنما يبحث عن سعة دائرة التخصيص وضيقها.

والصحيح في الجواب:

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: ٥٤٠/٢٨.

إنّ العموم الشرعي حجة، والمخصص إذا كان قولاً فيؤخذ بحدود مدلوله اللفظي، وإن كان المخصص فعلاً فحدوده هي الخصوصيات التي اكتنفته، من الفاعل والمفعول والزمان والمكان وجميع ملابساته، حتى لون ثوب الفاعل وقتها، والإصبع التي تناول بها الطعام، وغير ذلك من الخصوصيات التي وقع الفعل عليها.

ثم إنّ الفقيه يلغي الخصوصيات التي يجزم بعدم دخلها في الحكم، فيقول مثلاً: إني أجزم أنّه لو كان المعصوم عليه السلام في بلد آخر وقدم إليه الطعام المسموم لأكله، وأجزم أنّه لو كان في وقت آخر لأكله، وأجزم أنّه لو كان يلبس ثوباً له لون آخر لأكله، وهكذا في سائر الخصوصيات التي يجزم الفقيه بعدم دخلها في حلية أكل الطعام المسموم.

وتبقى خصوصية الفاعل، فإنّ جزم الفقيه بأنّ الفاعل لا خصوصية له، فيقول بحلية تناول الطعام المسموم لكل من كان في حال المعصوم من الأمة، وإن احتمل الفقيه أن يكون للفاعل خصوصية لم يسعه الإفتاء بحلية تناول الطعام المسموم لغير المعصوم.

ولا يخفى أنّه يكفي احتمال اختصاص هذا الحكم بالمعصوم في الأخذ بعموم الآية، لأنّ العموم حجة، فلا نرفع اليد عنها إلا بحجة أقوى، وفعل المعصوم لما كان محتملاً لا اختصاصه به فلا يعارض ظهور الآية إلا بما علمنا حججه فيه، وهو إباحة تناول الطعام المسموم للمعصوم.

فتكون النتيجة: كل إلقاء باليد إلى التهلكة حرام شرعاً، إلا ما خرج بالدليل الشرعي، ومما خرج بالدليل إقدام المعصوم عليه السلام على شرب أو أكل السم، أو إلى ميدان الشهادة مع علمه بموته.

وبعبارة أخيرة: إن إقدام المعصومين عليهم السلام على الفعل المسبب في موتهم بنفسه دليل على كونهم خارجين عن عموم الآية الشريفة، تخصصاً، أو تخصيصاً.

وهذه الإجابة لا يمكن دفعها بوجه من الوجوه.

ولا مناص من القول بأن تعريض النفس للتهلكة جائز في بعض الأحوال، وأنه ليس محرماً في جميع الأحوال، ولا محظوراً في كل الظروف، بل توجد موارد يجب فيها تعريض النفس للتهلكة حتى لو كانت التهلكة معلومة متيقنة، فضلاً عما إذا كانت مظنونة، أو موهومة.

وبذلك جاءت الأدلة الشرعية، وبه أفتى الفقهاء على مر العصور.

موارد مدح فيها من عرض نفسه للهلاك

قد عرفت أن الإقدام على ما فيه مظنة إزهاق النفس قد يكون فعلاً حسناً، وعملاً ممدوحاً، وقد ثبت ذلك في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وفتاوي الفقهاء.

ومن الأمور التي قام الدليل الشرعي على استثنائها من عموم ما دل على حرمة تعريض النفس للتهلكة: الجهاد في سبيل الله تعالى.

إذ من الواضح أنّ باب الجهاد كله من تعريض النفس للموت في هذه الحياة، فالمسلم يعرض نفسه للقتل والأذى والموت عند الجهاد، ومع ذلك لم يقل مسلم بحرمة الجهاد، بل كان الصحابة يذهبون إلى النبي ﷺ ويطلبون منه أن يأذن لهم بالجهاد، وأن يدعوهم بالشهادة، وكان ﷺ يأذن لهم، ويدعوهم، وليس هذا من الإلقاء باليد إلى التهلكة المحرم شرعاً، بل هو جائز يقيناً، لوجود الدليل الشرعي على التخصيص فيخرج من ذلك العموم.

موارد مذكورة في القرآن

في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على حسن تعريض النفس للقتل، نذكر بعضها:

المورد الأول: الذين باعوا أنفسهم لله

قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَرَّبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١).

فمدح قوماً من المؤمنين باعوا أنفسهم لله سبحانه، وتعهدوا بالقتال في سبيله، حتى يأذن الله لهم في لقائه فيقتلوا، وبشرهم بأن الله تعالى قد اشترى منهم أنفسهم بأعلى ثمن، وأنه جل وعلا سوف يفي لهم بالثمن الذي جعله لأنفسهم، وهو الجنة.

وأي مدح لتعريض النفس للقتل أعظم من هذا المدح؟!

المورد الثاني: الذين وفوا بعهدهم

قال عز وجل: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾^(١).

فمدح الله سبحانه رجالاً من المؤمنين عاهدوا الله على أن يبذلوا أنفسهم في مرضاته، وأن يقاتلوا في سبيله حتى يقتلوا، وقد قتل بعضهم في سبيل الله، وبقي الآخرون ينتظرون القتل في سبيل الله.

فهؤلاء قوم عاهدوا الله على أن يعرضوا أنفسهم للقتل، ولم يزجرهم الله ورسوله، بل نزل القرآن بتمجيدهم، وإعلاء شأنهم.

وهناك موارد أخرى، منها:

١ - الآيات الآمرة بالصبر عند لقاء الذين كفروا.

٢ - الآيات التي تأمر بالقتال.

- ٣- الآيات التي تأمر بالثبات.
- ٤- الآيات التي تنهى عن تولية الدبر.
- ٥- الآيات التي تدم الثاقل عن الجهاد.
- ٦- الآيات التي تميز من يقتل في سبيل الله بالحياة.

موارد مذكورة في الروايات

وهي كثيرة، ونذكر بعضها:

المورد الأول: عمار وأبواه ياسر وسمية

ترجمه الحافظ ابن حجر (٨٥٢ هـ) في الإصابة، فقال: «كان من السابقين الأولين هو وأبوه وكانوا ممن يعذب في الله فكان النبي ﷺ يمر عليهم فيقول صبراً آل ياسر موعدكم الجنة.

وتواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أن عماراً تقتله الفئة الباغية، وأجمعوا على أنه قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين في ربيع وله ثلاث وتسعون سنة، واتفقوا على أنه نزل فيه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان»^(١).

أقول: هذا شيء من حال عمار.

وقد لقي عمار وأبواه من ألوان التعذيب وأصناف التنكيل ما لقوا، وكان رسول الله ﷺ يمر بهم، فهل قال: إن الذي تصنعونه عمل محرم، لأنكم

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني: ٥٧٥ / ٤.

تلقون بأيديكم إلى التهلكة؟!

لا، بل أمرهم بالثبات على ما هم عليه، وبالصبر على ما يلاقونه.

ففي مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي (٨٠٧ هـ): «وعن سالم بن أبي الجعد

قال: «دعا عثمان ناساً من أصحاب النبي ﷺ فيهم عمار بن ياسر، فقال: إني

سائلكم، وإني أحب أن تصدقوني، نشدتكم بالله أتعلمون أن رسول

الله ﷺ كان يؤثر قريشاً على سائر الناس، ويؤثر بني هاشم على سائر

قريش؟ فسكت القوم، فقال: لو أن بيدي مفاتيح الجنة أعطيتها بني أمية

حتى يدخلوا من عند آخرهم.

فبعث إلى طلحة والزبير، فقال عثمان: ألا أحدثكما عنه - يعني عماراً -؟

أقبلت مع رسول الله ﷺ آخذاً بيدي نتمشى بالبطحاء، حتى أتى على أبيه

وأمه وعليه يعذبون، فقال أبو عمار: يا رسول الله، الدهر هكذا؟ فقال له

النبي ﷺ: اصبر. ثم قال: اللهم اغفر لآل ياسر، وقد فعلت.

رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

وعن عمار قال: قال النبي ﷺ: اصبروا آل ياسر موعدكم الجنة.

رواه الطبراني ورجاله ثقات»^(١).

المورد الثاني: غلام من أصحاب الأخدود

وقد جاء في صحيح مسلم: «أن رسول الله ﷺ قال: كان ملك فيمن

(١) مجمع الزوائد، للهيثمي: ٢٩٢ / ٩ - ٢٩٣.

كان قبلكم، وكان له ساحر، فلما كبر، قال للملك: إني قد كبرت، فابعث إلي غلاماً أعلمه السحر، فبعث إليه غلاماً يعلمه، فكان في طريقه، إذا سلك راهب فقعد إليه وسمع كلامه، فأعجبه فكان إذا أتى الساحر مر بالراهب وقعد إليه، فإذا أتى الساحر ضربه، فشكا ذلك إلى الراهب، فقال: إذا خشيت الساحر، فقل: حبسني أهلي، وإذا خشيت أهلك فقل: حبسني الساحر، فبينما هو كذلك إذ أتى على دابة عظيمة قد حبست الناس، فقال: اليوم أعلم الساحر أفضل أم الراهب أفضل؟ فأخذ حجراً، فقال: اللهم إن كان أمر الراهب أحب إليك من أمر الساحر فاقتل هذه الدابة، حتى يمضي الناس، فرماها فقتلها، ومضى الناس، فأتى الراهب فأخبره، فقال له الراهب: أي بني أنت اليوم أفضل مني، قد بلغ من أمرك ما أرى، وإنك ستبتلى، فإن ابتليت فلا تدل علي، وكان الغلام يبرئ الأكمه والأبرص، ويداوي الناس من سائر الأدواء، فسمع جليس للملك كان قد عمي، فأتاه بهدايا كثيرة، فقال: ما هاهنا لك أجمع، إن أنت شفيتني، فقال: إني لا أشفي أحداً إنما يشفي الله، فإن أنت آمنت بالله دعوت الله فشفاك، فآمن بالله فشفاه الله، فأتى الملك فجلس إليه كما كان يجلس، فقال له الملك: من رد عليك بصرك؟ قال: ربي، قال: ولك رب غيري؟ قال: ربي وربك الله، فأخذه فلم يزل يعذبه حتى دل على الغلام، فجيء بالغلام، فقال له الملك: أي بني قد بلغ من سحرك ما تبرئ الأكمه والأبرص، وتفعل وتفعل، فقال: إني لا أشفي أحداً، إنما يشفي الله، فأخذه فلم يزل يعذبه حتى دل على

الراهب، فجاء بالراهب، فقيل له: ارجع عن دينك، فأبى، فدعا بالمشار، فوضع المشار في مفرق رأسه، فشقه حتى وقع شقاه، ثم جيء بجليل الملك فقيل له: ارجع عن دينك، فأبى فوضع المشار في مفرق رأسه، فشقه به حتى وقع شقاه، ثم جيء بالغلام فقيل له ارجع عن دينك، فأبى فدفعه إلى نفر من أصحابه، فقال: اذهبوا به إلى جبل كذا وكذا، فاصعدوا به الجبل، فإذا بلغت ذروته، فإن رجع عن دينه، وإلا فاطرحوه، فذهبوا به فصعدوا به الجبل، فقال: اللهم اكفنيهم بما شئت، فرجف بهم الجبل فسقطوا، وجاء يمشي إلى الملك، فقال له الملك: ما فعل أصحابك؟ قال: كفانيهم الله، فدفعه إلى نفر من أصحابه، فقال: اذهبوا به فاحملوه في قرقور، فتوسطوا به البحر، فإن رجع عن دينه وإلا فاقدفوه، فذهبوا به، فقال: اللهم اكفنيهم بما شئت، فانكفأت بهم السفينة فغرقوا، وجاء يمشي إلى الملك، فقال له الملك: ما فعل أصحابك؟ قال: كفانيهم الله، فقال للملك: إنك لست بقاتلي حتى تفعل ما أمرك به، قال: وما هو؟ قال: تجمع الناس في صعيد واحد، وتصلبني على جذع، ثم خذ سهمًا من كناتي، ثم ضع السهم في كبد القوس، ثم قل: باسم الله رب الغلام، ثم ارمني، فإنك إذا فعلت ذلك قتلتني، فجمع الناس في صعيد واحد، وصلبه على جذع، ثم أخذ سهمًا من كناته، ثم وضع السهم في كبد القوس، ثم قال: باسم الله، رب الغلام، ثم رماه فوق السهم في صدغه، فوضع يده في صدغه في موضع السهم فمات، فقال الناس: آمنا برب الغلام، آمنا برب الغلام، آمنا برب

الغلام، فأتي الملك فقيل له: رأيت ما كنت تحذر؟ قد والله نزل بك حذرک، قد آمن الناس، فأمر بالأخدود في أفواه السكك، فخذت وأضرم النيران، وقال: من لم يرجع عن دينه فأحموه فيها، أو قيل له: اقتحم، ففعلوا حتى جاءت امرأة ومعها صبي لها فتقاعست أن تقع فيها، فقال لها الغلام: يا أمه اصبري فإنك على الحق»^(١).

إقرار ابن تيمية وغيره بذلك

وإذا كان بعض الناس لا يقنع إلا بكلام ابن تيمية فهذا كلامه في مجموع الفتاوى: «وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ قصة أصحاب الأخدود وفيها: (أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين)، ولهذا جوز الأئمة الأربعة أن ينغمس المسلم في صف الكفار وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه؛ إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين»^(٢).

المورد الثالث: سبعة شهداء من الأنصار يوم أحد

وفي صحيح مسلم: «أن رسول الله ﷺ أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش، فلما رهقوه، قال: (من يردهم عنا وله الجنة؟) - أو (هو رفيقي في الجنة) -، فتقدم رجل من الأنصار، فقاتل حتى قتل، ثم

(١) صحيح مسلم: ٢٢٩٩ / ٤.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: ٥٤٠ / ٢٨.

رهقوه أيضاً، فقال: (من يردهم عنا وله الجنة؟) - أو (هو رفيقي في الجنة) -، فتقدم رجل من الأنصار، فقاتل حتى قتل، فلم يزل كذلك حتى قتل السبعة، فقال رسول الله ﷺ لصاحبيه: (ما أنصفنا أصحابنا)»^(١).

فهذا رسول الله ﷺ وهو أعرف الناس بالله، وأعلمهم بشرعه الحنيف لم يكتب بالسكوت وترك الإنكار على من أقدم على تعريض نفسه للقتل، بل زاد على ذلك بأن أمرهم بالتقدم.

وما قالوا له: يا رسول الله إنا إذا تقدمنا للقتال فلا أمل لنا في الظفر، بل نعلم أن عاقبة ذلك هو أننا سوف نقتل، وقد نهانا الله تعالى عن أن نلقي بأيدينا إلى التهلكة.

بل حكموه ﷺ فيما وقع لهم، ولم يجدوا حرجاً مما قضى، وسلموا تسليماً، فرحمهم الله، وحشرهم مع رسول الله، وحشرنا معهم.

قال ابن حجر في فتح الباري: «وفي قصة أنس بن النضر من الفوائد: جواز بذل النفس في الجهاد وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل إلى إهلاكها، وأن طلب الشهادة في الجهاد لا يتناوله النهي عن الإلقاء إلى التهلكة، وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر وما كان عليه من صحة الإيمان وكثرة التوقي والتورع وقوة اليقين، قال الزين بن المنير: من أبلغ الكلام وأفصحه قول أنس بن النضر في حق المسلمين: أعذر إليك، وفي

حق المشركين: أبرأ إليك، فأشار إلى أنه لم يرض الأمرين جميعاً مع تغييرهما في المعنى^(١).

من هما الرجلان اللذان من قریش؟

قال ابن حجر في فتح الباري: «فإن فيه عند مسلم فقال النبي ﷺ من يردهم عنا وهو رفيقي في الجنة فقام رجل من الأنصار فذكر أن المذكورين من الأنصار استشهدوا كلهم فلم يبق غير طلحة وسعد»^(٢). انتهى. أقول:

ولست أعلم لماذا بقي طلحة وسعد مع رسول الله ﷺ إذا كان الرجل منهما لا يبذل نفسه دونه، ولا يرد الكفار عنه ﷺ مع سماعه أعظم الترغيب، ووعدته بأن يكون رفيق رسول الله ﷺ في الجنة؟! كما لا أعلم لماذا لم يقتلها كفار قریش مع دنوهم منهما؟! فهذه مسألة تحتاج دراسة، ولكنها في عهدة باحثي التاريخ.

المورد الرابع: ثابت بن قيس

روى البخاري في صحيحه: «عن موسى بن أنس، قال: - وذكر يوم اليمامة - قال: (أتى أنس ثابت بن قيس وقد حسر عن فخذه وهو يتحنط، فقال: يا عم، ما يجسك أن لا تجيء؟ قال: الآن يا ابن أخي، وجعل يتحنط

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ٢٣ / ٦.

(٢) المصدر السابق: ٣٦٠ / ٧.

- يعني من الحنوط - ثم جاء، فجلس، فذكر في الحديث، انكشافا من الناس، فقال: هكذا عن وجوهنا حتى نضارب القوم، ما هكذا كنا نفعل مع رسول الله ﷺ، بشئ ما عودتم أقرانكم)، رواه حماد، عن ثابت، عن أنس^(١).

ولم ينقل البخاري لفظ رواية حماد عن ثابت عن أنس، ولكن ابن حجر العسقلاني نقلها بلفظها، وهذا نصه: «قوله رواه حماد أي ابن أبي سلمة عن ثابت عن أنس كذا قال، وكأنه أشار إلى أصل الحديث، وإلا فرواية حماد أتم من رواية موسى بن أنس وقد أخرجه بن سعد والطبراني والحاكم من طرق عنه ولفظه: أن ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم اليمامة وقد تحنط ولبس ثوبين أبيضين يكفن فيهما وقد انهزم القوم فقال اللهم إني أبرأ إليك مما جاء به هؤلاء المشركون وأعتذر إليك مما صنع هؤلاء، ثم قال: بشئ ما عودتم أقرانكم منذ اليوم خلوا بيننا وبينهم ساعة فحمل فقاتل حتى قتل وكانت درعه قد سرقت فرآه رجل فيما يرى النائم، فقال: إنها في قدر تحت إكاف بمكان كذا فأوصاه بوصايا فوجدوا الدرع كما قال وأنفذوا وصاياهم.

وأخرج الحاكم قصة الدرع والوصية مطولة من وجه آخر عن بنت ثابت بن قيس المذكورة وفيها أنه أوصى بعنق بعض رقيقه، وسمى الواقدي في كتاب الردة من وجه آخر من أوصى بعنقه وهم سعد وسالم، وأفاد الواقدي

أنّ رائّي المنام هو بلال المؤذن، قال المهلب وغيره: فيه جواز استهلاك النفس في الجهاد وترك الأخذ بالرخصة والتهيئة للموت بالتحنط والتكفين، وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يقينه ونيته، وفيه التداعي إلى الحرب والتحريض عليها وتوبيخ من يفر»^(١).

أقول:

فهذا صحابي جليل، قاتل بكل بسالة في سبيل الله، وقد بانت له أمارات القتل قبل أن يقدم على القتال، فلم يقل إنّ الإقدام على القتال إلقاء باليد إلى التهلكة، والإلقاء باليد إلى التهلكة حرام، بل تهيأ للشهادة، وتحنط قبل الذهاب للقتال، استعداداً للموت الذي كان يعلم به علم اليقين.

فرزقه الله الحسنى، وتفضل عليه بالشهادة، فرحمه الله من صحابي جليل ما أرفع شأنه، وحشره مع محمد وأهل بيته الطاهرين.

وهذا المهلب وغيره قد أخذوا من فعل هذا الصحابي جواز الإقدام على ما فيه هلاك النفس إذا كان ذلك الإقدام جهاداً في سبيل الله.

وقد نقله ابن حجر عنه نقل رضى وقبول كما يظهر منه هنا وفي موضع آخر.

المورد الخامس: فضل العمل أيام التشريق

فقد روى البخاري في صحيحه: «عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ٥٦/٦.

قال: (ما العمل في أيام أفضل منها في هذه؟) قالوا: ولا الجهاد؟ قال: (ولا الجهاد، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيء)»^(١).

قال ابن حجر في فتح الباري: «قوله يخاطر بنفسه أي يلقى في المهالك»^(٢).

وقال: «قوله يخاطر أي يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه»^(٣)، وقال أيضاً: «وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله»^(٤).

والحاصل: إن الموارد التي مدح الله سبحانه أو رسوله ﷺ بعض المؤمنين على إقدامهم على ما فيه إزهاق أنفسهم، أو ما فيه تعريض أنفسهم للقتل كثيرة، ولو أردنا استقصاءها لطال بنا البحث، بل لاقتضى استقصاؤها أن نفردها بالبحث، ولكانت نتيجته تربو عن مجلد. وفيما ذكرناه من الموارد ما يكفي لإثبات المطلوب، فنكتفي به.

موارد في كتب الفقه:

أما في فقه الشيعة:

فنذكر بعضها على وجه الإجمال، ثم نقلها من كتب الفقهاء:

(١) صحيح البخاري: ٢ / ٢٠.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ١ / ١١٢.

(٣) المصدر السابق: ٢ / ٤٦٠.

(٤) المصدر السابق.

- ١ - حرمة فرار المجاهد الواحد من الأعداء الكثيرين.
- ٢ - حرمة فرار الضعيف من العدو القوي.
- ٣ - حرمة المهادنة إذا كان تركها إعزازاً للدين.
- ٤ - جواز ترك التلفظ بكلمة الكفر إذا أدى ذلك إلى قتله صبراً.
- ٥ - جواز ترك أكل الطعام المحرم عند الاضطرار له.
- ٦ - حرمة أكل الطعام إذا اضطر إليه إذا كان يحتاجه من هو أولى منه بالحفظ.

- ٧ - جواز تمكين القاتل ولي الدم من القود.
- ٨ - جواز تمكين من عليه الحد قتلاً للحاكم من نفسه.
- ٩ - حرمة أكل المضطر من لحم من كانت حرمة أعظم منه.
- ١٠ - جواز ترك بذل الدية لولي الدم إذا رضي بها عن القصاص.

فتاوى الفقهاء بجواز التغرير بالنفس

وقد أفتى الفقهاء من الفريقين بجواز تعريض النفس للقتل في مقام الجهاد، وللتهلكة في مواضع عديدة.

أما فتاوى فقهاء الشيعة

قال ابن البراج رحمته الله (٤٨١ هـ) في المذهب: «وإذا لقي واحداً من المشركين وعلم أو غلب على ظنه أنه يقتله، فقد ذكر أنه يجوز له الانصراف، والأقوى عندي خلافه، وتعويل من خالف في ذلك على قوله سبحانه " ولا

تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " يصح تناوله لغير هذا الموضع، لأنه متعبد في جهاد الكفار بالثبات لقوله سبحانه " إذا لقيتم فئة فاثبتوا ".

فإذا كان عسكر المشركين أكثر من ضعف عسكر المسلمين، لم يجب الثبات، أو يغلب في ظنه أنه إن ثبت قتل، فالأفضل له الثبات فإن لم يثبت وأراد الانصراف كان له ذلك، وقد ذكر أن الجيش إذا بلغ اثني عشر ألفاً لم يجز لأحد أن يولي^(١).

وقال الفاضل الآبي (٦٩٠ هـ) في كشف الرموز: «قال دام ظله: ولا يجوز الفرار إذا كان العدو على الضعف، أو أقل إلا لمتحرف أو متحيز إلى فئة ولو غلب على الظن العطب، على الأظهر.

أقول: متى غلب العطب على الظن، يحتمل أن يتمسك في المنع عن الفرار بقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ والأمر يقتضي الوجوب، وفي الجواز بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ إلا أن العمل بالأول أظهر، وأحوط، وأشبه، لأن المراد من الآية الأخيرة، لا تلقوا ما لم تكونوا مأمورين^(٢).

وقال العلامة الحلي (٧٢٦ هـ) في المسائل المهنائية: «ما يقول سيدنا فيما نقل أن مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان يعرف الليلة التي

(١) المذهب، لابن البراج: ٣٠٤ / ١.

(٢) كشف الرموز، للفاضل الآبي: ٤٢٣ / ١.

يقتل فيها ويخبر بها، فكيف خرج ﷺ في تلك الليلة ملقياً بيده إلى التهلكة، وأن فعله ﷺ هو الحجة لكن يطلب وجهها نجيب عن الشبهة، فقد سأل المملوك عنها شخص بدمشق، فأوضح لنا ذلك أحسن الله إليك.

الجواب

يحتمل أن يكون ﷺ أخبر بوقوع القتل في تلك ولم يعلم أنه في أي وقت من تلك الليلة، أو أنه لم يعلم في أي مكان يقتل، أو أن تكليفه ﷺ مغاير لتكليفنا فجاز أن يكلف ببذل مهجته الشريفة صلوات الله عليه في ذات الله تعالى كما يجب على المجاهد الثبات وإن أدى ثباته إلى القتل فلا يعذر في ذلك»^(١).

وقال في تذكرة الفقهاء: «ولو لم يزد عدد المشركين على الضعف لكن غلب على ظن المسلمين الهلاك إن ثبتوا، قيل: يجب الثبات، لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾».

وقيل: يجوز، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾»^(٢).

وقال أيضاً: «ولو غلب على ظن المسلمين العطب، قيل: يجب الانصراف، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾».

وقيل: لا يجب، تحصيلاً للشهادة.

(١) المسائل المهنائية، للعلامة الحلبي: ص ١٤٨.

(٢) تذكرة الفقهاء، للعلامة الحلبي: ٥٩ / ٩.

وقيل: إن كان في الثبات الهلاك المحض من غير نكاية فيهم، لزم الفرار، وإن كان في الثبات نكاية فيهم، فوجهان^(١).

وقال في التذكرة أيضاً: «مسألة ٢٠٨: الهدنة ليست واجبة على كل تقدير، لكنها جائزة، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ بل المسلم يتخير في فعل ذلك برخصة قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وبما تقدم، وإن شاء، قاتل حتى يلقي الله تعالى شهيداً [عملاً] بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ وكذلك فعل مولانا الحسين عليه السلام، والنفر الذين وجههم رسول الله ﷺ إلى هذيل وكانوا عشرة فقاتلوا مائة حتى قتلوا ولم يفلت منهم أحد إلا خبيب، فإنه أسر وقتل بمكة^(٢).

وقال في المنتهى: «فروع، الأول: لو غلب على ظنه الهلاك لم يجز الفرار لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾، وقيل يجوز لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، والأول أقوى لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾^(٣).

وقال في المنتهى أيضاً: «الرابع: لو زاد المشركون على النصف وغلب على الظن العطب، قيل: لا يجب الانصراف إذا آمنوا معه لقوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) المصدر السابق: ٥٩ / ٩ - ٦٠.

(٢) المصدر السابق: ٣٥٨ / ٩.

(٣) منتهى المطلب، للعلامة الحلي: ٩٠٨ / ٢.

تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴿١﴾، وقيل: لا يجب لأنّ لهم غرضاً في الشهادة وهو حسن^(١).

وقال السيد عميد الدين الأعرج (٧٥٤ هـ) في كنز الفوائد: «قوله ﷺ: (فيجوز انهزام مائة ضعيف من المسلمين من مائة بطل مع ظنّ العجز على رأي).

أقول: يريد لو غلب على ظنّ المسلمين العطب فإنّ كانوا ضعفاء وبإزائهم مثل عددهم أبطال جاز عنده الفرار. خلافاً للشيخ في المبسوط فإنّه قال: الأولى أن نقول: ليس له ذلك، لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾، قال: وقيل: يجوز، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢).

وقال أيضاً: «قوله ﷺ: (ويحرم على الضعيف على إشكال).

أقول: يريد لو طلب الحربي المبارزة استحَبَّ للقويّ الخروج، ويحرم على الضعيف على إشكال.

ينشأ من أنّه تغرير بنفسه وهو حرام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

ومن أصالة الجواز، ومنع العموم في الآية.

(١) المصدر السابق.

(٢) كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد، للسيد الأعرج: ٣٣١ / ١.

ومن أن له طريقاً إلى التخلُّص عند خوف العطب بالفرار منه»^(١).

وقال فخر المحققين (٧٧٠ هـ) في إيضاح الفوائد: «قال دام ظله: فيجوز هرب مئة ضعيف من المسلمين من مئة بطل مع ظن العجز على رأي.

أقول: نقل الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب الجواز واختاره المصنف في المختلف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ خرج عنه وجوب الثبات للضعف بالإجماع فيبقى الباقي على الأصل، واختار في المبسوط عدم الجواز لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ والأصح عندي الثاني لأن دلالة وجوب الثبات للضعف على وجوبه للأقل أولى»^(٢).

وقال المقداد السيوري (٨٢٦ هـ) في التنقيح الرائع: «(الثانية) لو غلب على الظن العطب في الحالة المذكورة هل يجب الثبات حينئذ أم لا؟ قال في المبسوط: فيه قولان:

أحدهما الجواز لقوله ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وثانيهما عدمه لقوله ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾.

واختاره المصنف، للأمر بالثبات مطلقاً ولجواز كذب ظنه، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ وهذا أجود، لأن التفرير بالنفس

(١) المصدر السابق: ١ / ٣٣٤.

(٢) إيضاح الفوائد، لفخر المحققين: ١ / ٣٥٦.

ليس منافياً للجهاد بل مقصود فيه»^(١).

وقال ابن فهد الحلي (٨٤١ هـ) في المذهب البارع: «قال طاب ثراه: ولا يجوز الفرار إذا كان العدو على الضعف أو أقل إلا لمتحرف أو متحيز إلى فئة ولو غلب على الظن العطب على الأظهر.

أقول: منه في المبسوط من الفرار لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ وهو اختيار المصنف وقيل: يجوز واختاره العلامة في المختلف لما فيه من حفظ النفس، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ والأول هو الوجه، لأن وضع الجهاد مبني على بذل النفس، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَرَّبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾. وقال أمير المؤمنين عليه السلام لولده محمد: تد في الأرض قدمك وأعر الله جمجتك»^(٢).

وقال المحقق الكركي في جامع المقاصد: «قوله: (في المهادنة: وهي: المعاهدة على ترك الحرب مدة من غير عوض).

هذا القيد الأخير المراد منه: أن المهادنة مبنية وموضوعة على عدم العوض، فإن جاز اشتراطه وأراد به: أنه ليس كالجزية من شرطه العوض فيجوز بعوض، لأنه شرط سائغ لا ينافي مقصود المهادنة، فيجوز اشتراطه

(١) التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، للمقداد السيوري: ٥٨٠ / ١.

(٢) المذهب البارع، لابن فهد: ٣١٢ / ٢.

للعوم.

قوله: (وواجبة مع حاجتهم إليها).

في التذكرة والمنتهى: إنها لا تجب بحال، لعوم الأمر بالقتال، ولفعل الحسين صلوات الله عليه.

وجوابه ظاهر، فَإِنَّ الأَمْرَ بالقتال مقيد بمقتضى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

النَّهْكَةِ﴾.

وأما فعل الحسين صلوات الله عليه فإنه لا نعلم منه أن المصلحة كانت في المهادنة وتركها، ولعله عليه السلام علم أنه لو هادن يزيد عليه اللعنة لم يف له، أو أن أمر الحق يضعف كثيراً بحيث يلتبس على الناس، مع أن يزيد لعنه الله كان متهتكاً في فعله، معلناً بمخالفة الدين، غير مDAHن كأبيه لعنة الله عليهما، ومن هذا شأنه لا يمتنع أن يرى إمام الحق وجوب جهاده وإن علم أنه يستشهد، على أنه عليه السلام في الوقت الذي تصدى للحرب فيه لم يبق له طريق إلى المهادنة، فَإِنَّ ابن زياد لعنه الله كان غليظاً في أمرهم عليه السلام، فربما فعل بهم ما هو فوق القتل أضعافاً مضاعفة»^(١).

وقال الشهيد الثاني (٩٦٥ هـ) في حاشيته على الشرائع: «قوله: (ولو

غلب عنده الهلاك لم يجوز له الفرار، وقيل: يجوز لقوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ

إِلَى النَّهْكَةِ﴾).

(١) جامع المقاصد، للمحقق الكركي: ٣/ ٤٦٧ - ٤٦٨.

الأقوى وجوب الثبات، ومنع كونه على هذا الوجه إلقاء باليد إلى التهلكة، بل إلى الحياة المخلّدة»^(١).

في مقدمة الطبعة الحديثة لمسالك الأفهام: «ومن طريف ما يحكى أن الشهيد قد ذكر في بعض تصانيفه:

إن من الإلقاءات الجائزة المستحسنة للأنفس إلى التهلكة، فعل من يعرض نفسه للقتل في سبيل الله إذا رأى أن في قتله بسبب ذلك، عزة للإسلام ولا شبهة أن ذلك من أفعال الكرام دون اللثام ومن خصال أولياء الله البررة الأعلام الذين لهم الأسوة الحسنة بالحسين الشهيد المظلوم عليه السلام»
نقل عن روضات الجنان^(٢).

وقال الشهيد الثاني في مسالك الأفهام: «قوله: "ولو غلب عنده الهلاك لم يجز له الفرار وقيل: يجوز... إلخ".

فرض هذه المسألة في ما إذا كان العدو على الضعف أو أقل، مع كونه من جملة فئة، أمّا لو كان المسلم وحده فسيأتي الخلاف فيه. ومنشأ القولين من دلالة الإطلاقين على المراد، والأقوى وجوب الثبات. وطريق الجمع منع كون الثبات على هذا الوجه إلقاء باليد إلى التهلكة، بل إلى الحياة الباقية

(١) حاشية الشرائع، للشهيد الثاني: ص ٣٠٧.

(٢) كتبت هذه المقدمة بقلم العلامة الفقيه السيد مرتضى المهري (دامت بركاته) ونقل هذا

عن روضات الجنان: ٣ / ٣٨٢.

المخلدة، فلا تعارض بين الإطلاقين»^(١).

وقال فيه أيضاً في حكم المضطر إلى طعام غير مباح: «فهل يجب تناول على الوجه المأذون فيه، أو هو باق على أصل الرخصة، فله التنزه عنه؟ قولان أصحهما الأول، لأن تركه يوجب إعاقته على نفسه، وقد نهى عنه تعالى بقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، كما يجب دفع الهلاك بأكل الطعام الحلال.

ووجه الثاني: إن الصبر عنه لكونه محرماً ضرب من الورع، فيكون كالصبر على القتل لمن يراد منه إظهار كلمة الكفر.

وهو ضعيف، لأن المأكول على هذا الوجه ليس محرماً، فلا ورع في تركه. والفرق بين الأمرين واضح، فإن في الاستسلام للقتل ممن أكره على كلمة الكفر إعزاز الإسلام وإيداناً بشرفه، وإنه مما يتنافس في حفظه بالنفس، بخلاف تناول المحرم»^(٢).

وقال فيه أيضاً: «إذا وجد المضطر طعاماً حلالاً لغيره، فذاك الغير إما أن يكون حاضراً أو غائباً. فإن كان حاضراً، نظر إن كان مضطراً إليه فهو أولى به، وليس للأول أخذه منه إذا لم يفضل عن حاجته، إلا أن يكون غير المالك نبياً فيجب على المالك بذله له.

(١) مسالك الأفهام، للشهيد الثاني: ٢٤ / ٣.

(٢) المصدر السابق: ١١٦ / ١٢.

فإن أثر المالك المضطر غيره على نفسه في صورة لا يجب عليه دفعه، ففي جوازه وجهان، أصحهما ذلك مع تساويهما في الإسلام والاحترام، لعموم قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ ولأن المقصود حفظ النفس المحترمة وهو حاصل بأحدهما، فلا ترجيح.

ويحتمل عدم الجواز، لقدرته على حفظ نفسه بعدم بذل ماله، فلا يجوز له بذله، لما فيه من إلقائها في التهلكة بيده. ويمكن حينئذ منع كون ذلك إلقاء في التهلكة، كثبات المجاهد لمثله مع ظهور أماراة العطب، فإنّ المقتول على هذا الوجه ليس بهالك بل فائز. ولو كان المضطر ذميّاً أو بهيمة لم يجز إثارة وإن كان محترماً^(١).

وقال الشيخ البهائي (١٠٣١ هـ) في مشرق الشمسيين: «وجوب الإلقاء إلى التهلكة بعد أمر الشارع به غير قليل كوجوب تمكين القاتل ولي الدم من القود و تمكين القاذف من استيفاء الحد والله أعلم»^(٢).

وقال الحر العاملي (١١٠٤ هـ) في الفوائد الطوسية: «والثاني: مخصوص بالمعصوم ومن قاربه من الكاملين الذين يختارون البلاء ويتمنونه لزيادة الثواب ويطلبون الشهادة ونحوها.

وقد روي إنّ الله أمر الملائكة والجن بنصر الحسين عليه السلام فعرضوا ذلك

(١) المصدر السابق: ١١٧/١٢.

(٢) مشرق الشمسيين وإكسير السعادتين، للشيخ البهائي / ص ٣٤٣.

عليه فلم يقبله واختار الشهادة ولا ينافيه قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. لأنه يمكن أن يكون المراد به هلاك الدين كما في بعض الأحاديث ولاحتماله للتخصيص وله تأويلات أخر وتفاصيل (أخر) ليس هذا محل ذكرها^(١).

وقال السيد نعمة الله الجزائري في كشف الأسرار في شرح الاستبصار: «والجواب: أمّا عن الآيات فبأنّنا لا نسلم الحرج والإلقاء إلى التهلكة بعد حكم الشارع به، وليس هو إلّا من قبيل تمكين القاتل وليّ الدم من القود، وتمكين المقدوف من استيفاء الحدّ - فإنّ الأوّل تهلكة حقيقة وفي الثاني ألم ربما انجرّ إليها - لأنّه لما سمع ذلك الحكم الشرعيّ وقدم على خلافه استحقّ ما ربّب الشارع عليه من العقوبة، وأنت إذا تدبّرت رأيت أكثر الأحكام الشرعيّة على هذا المنوال»^(٢).

وقال الفاضل الهندي (١١٣٧ هـ) في كشف اللثام: «(ولو لم يجد المضطرّ (إلاّ الآدمي ميّناً تناول منه) لعموم الأدلّة، واحترام الميّت ليس بحيث يجوز له إتلاف الحيّ.. واستثنى بعضهم أجساد الأنبياء، وهو الوجه.

(١) الفوائد الطوسية، للحر العاملي / ص ٣٩٨.

(٢) كشف الأسرار في شرح الاستبصار، للجزائري: ٣ / ٣٨١.

وإن كان المضطرّ ذمياً والميت مسلماً، ففيه وجهان: من عصمة الدم والاشتراك في الاحترام، ومن عروض احترام الذمي بخلاف الميت المسلم»^(١).

ففي هذا جواز تعريض الإنسان المسلم نفسه للموت إذا اضطر لأكل جسد نبي، وجواز تعريض الذمي نفسه للتهلكة إذا اضطر إلى جسد مسلم. وقال أيضاً: «(ولو وجد طعام الغير فإن كان صاحبه مضطراً فهو أولى) إلا أن يكون الآخر نبياً أو إماماً. وهل يجوز له الإيثار مع الأولوية؟ وجهان: من الإلقاء في التهلكة ومن التساوي في العصمة، وقوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾. ومنع أنه إلقاء في التهلكة، بل بمنزلة الثبات في الجهاد حتى يقتل»^(٢).

وقال أيضاً في نفس الكتاب: «(إذا عفا عن القصاص إلى الدية، فإن بذلها الجاني صحّ العفو. وهل يلزمه) البذل؟ (الأقرب ذلك): من أنه لا يطلّ دم المسلم وقد عفا عن القصاص فيجب بذل الدية، ووجوب حفظ النفس وحرمة إلقائها إلى التهلكة. ومن أن الواجب أصالة بالعمد هو القصاص والدية إنما يجب بالتراضي، ومنع وجوب حفظ النفس هنا»^(٣).

وقال الخاجوئي (١١٧٣ هـ) في رسائله: «وأما وجوب تمكين القاتل

(١) كشف اللثام، للفاضل الهندي: ٣٢٤ / ٩.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٥ / ٩.

(٣) المصدر السابق: ٢٣٦ / ١١.

والقاذف، فليس من باب الإلقاء إلى التهلكة بل هو من باب النجاة منها^(١).

وقال السيد علي الطباطبائي (١٢٣٢ هـ) في الرياض: «ولو اقتضت المصلحة المهادنة وهي المعاقدة مع من يجوز قتاله من الكفار على ترك الحرب مدة معينة لقلة المسلمين، أو رجاء إسلامهم، أو ما يحصل به الاستظهار والاستعانة والقوة (جاز) بالإجماع»^(٢).

ثم قال في موضع آخر من كتابه: «فتجب في حال الضرورة والحاجة ولا مع عدمها وإن جاز مع المصلحة، كما صرح به جماعة ومنهم الفاضل المقداد في كنز العرفان وشيخنا في الروضة»^(٣).

ثم نقل كلام العلامة الحلي وناقشه حيث قال: «فأطلق أنها ليست واجبة قال: سواء كان في المسلمين قوة، أو ضعف، لكنها جائزة، بل المسلم يتخير في فعل ذلك برخصة مما تقدم، يعني ما دل على جواز المهادنة، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وإن شاء قاتل حتى يلقي الله تعالى شهيداً، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ﴾ - إلى أن قال -: وكذلك فعل سيدنا الحسين عليه السلام.

(١) الرسائل الفقهية، للخاجوني: ٢٥٤ / ١.

(٢) رياض المسائل، للطباطبائي: ٤٩٤ / ٧.

(٣) المصدر السابق: ٩٤٦ / ٧.

وفيه نظر، فإن آية النهي عن الإلقاء في التهلكة لا تفيد الإباحة المختصة، بل التحريم، خرج منه صورة فقد المصلحة لوجوب القتال حينئذ إجماعاً.

وحب لقاء الله تعالى شهيداً وإن كان مستحسناً، لكن حيث يكون مشروعاً، وهو ما إذا لم تدع حاجة ولا ضرورة، وأمّا معها فاستحسانه أول الدعوى، مع أنه معارض بما ذكره في صورة جواز بذل إمام المال من الصغار، الحاصل من القتل والسبي والأسر، الذي يفضي إلى كفر الذرية.

فإن هذه أجمع لعله عند الله سبحانه أعظم من لقاء الله تعالى شهيداً.

وأمّا فعل سيدنا الحسين عليه السلام فربما يمنع كون خلافه مصلحة، وإن فعله كان جوازاً لا وجوباً، بل لمصلحة كانت في فعله خاصة لا تركه.

كيف لا! ولا ريب أن في شهادته إحياء لدين الله قطعاً، لا اعتراض الشيعة على أخيه الحسن عليه السلام في صلحه مع معاوية، ولو صالح عليه السلام هو أيضاً لفستد الشيعة بالكلية، ولتقوى مذهب السنة والجماعة، وأي مصلحة أعظم من هذا، وأي مفسدة أعظم من خلافه، كما لا يخفى^(١).

وقال المحقق النراقي (١٢٤٤ هـ) في حكم اضطرار اثنين لما يكفي واحداً منهما، هل لأحدهما إثارة الآخر؟ في مستند الشيعة: «قيل: لا، لأنه إلقاء بيده إلى التهلكة.

واحتمل بعضهم: الجواز، لقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

ويرد بحمله على ما إذا لم تؤد الخصاصة إلى الهلاكة.

وفيه: إنه أعم من ذلك، كرواية السكوني: (من سمع مناديا ينادي يا للمسلمين فلم يجبه فليس بمسلم).

كما أن الإلقاء إلى التهلكة أعم من إيجابه لإحياء الغير، فيتعارضان بالعموم من وجه، ويرجع إلى أصل الجواز.

فالأظهر: الثاني، والأظهر منه ما إذا استنقذ بالإيثار المتعدد^(١).

وقال الشيخ محمد حسن النجفي (١٢٦٦ هـ) في جواهر الكلام: «لو غلب عنده الهلاك» مع كون العدو على الضعف أو أقل وكان في فئة (لم يجز) له (الفرار) كما في النافع والإرشاد والتحرير والتذكرة والتنقيح والمسالك وغيرها، بل في الرياض نسبتة إلى الأكثر (وقيل يجوز) والقائل الشيخ في محكي المبسوط ولم أتحققه، لأن المحكي عنه في التنقيح أنه حكاه قولاً، بل حكى عنه في الخلاف أنه قال: الأولى عدم الجواز، نعم هو خيرة الفاضل في القواعد والمختلف للأصل، و لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وللحرج وسقوط أكثر الواجبات بظن الهلاك.

و لكن الأول أظهر لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ والنصوص المستفيضة أو المتواترة الدالة على حرمة الفرار من الزحف وأنه من الكبائر، وبناء الجهاد على التغرير بالنفس الذي هو في الحقيقة حياة أبدية عند الله

(١) مستند الشيعة، للمحقق النراقي: ١٥ / ٢٥.

تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، ولأن إيجاب الثبات للضعف مظنة العطب والهلاك، خصوصاً إذا كان العدو مع ذلك أشد شجاعة وأقوى قلباً، والأخبار من الله تعالى بالغبلة إن كان المراد حقيقة رافع لمظنة العطب حينئذٍ على كل حال فلا موضوع للمسألة.

ومن ذلك يعلم ما في دعوى أن التعارض بين الأدلة من وجه، ولا ترجيح فيكون مخيراً، مضافاً إلى ما سمعته من دعوى الأكثرية وإلى ظهور القول المزبور في نفي الوجوب لا الجواز الذي مقتضاه ترجيح أدلة الجهاد على تلك العمومات، ويلزمه وجوب الثبات حينئذٍ لأدلتها، اللهم إلا أن يكون وجه القول بالجواز دعوى تعارض الأدلة ولا ترجيح فيكون مخيراً، وفيه ما عرفت من وضوح الترجيح بما سمعت.

ومن الغريب دعوى انسياق غير الفرض من العمومات مع فرض كون العدو على الضعف.

وأغرب منه الاستدلال بقاعدة الحرج وأنها من القواعد العقلية التي لا تقبل التخصيص، مع أنك قد عرفت سابقاً وجوب ثبات العشرة للمائة، أي حرج في الجهاد حتى يقتل وتحصل له الحياة الأبدية والسعادة السرمدية، وقد وقع من سيد الشهداء روي له الفداء في كربلاء الثبات بنيف وسبعين رجلاً لثلاثين ألفاً الذي هو أقل ما روي في نصوصنا.

نعم لا بأس بالفرار للنساء كما في التذكرة، قال: لأتّهن لسن من أهل فرض الجهاد، مع أنّه قد يشكل في القسم الثاني من الجهاد بناء على وجوب الثبات فيه على حسب جهاد الدعوة، أمّا الصبيان والمجانين فلا تكليف عليهم، وكذا السكران إلا إذا كان عاصياً بسكره في وجهه، والله العالم»^(١).

وقال أيضاً في الجواهر في حكم المهادنة: «وكيف كان فظاهر المتن أنها جائزة في جميع أحوالها على معنى عدم وجوبها بحال كما هو صريح المنتهى ومحكي التحرير والتذكرة.

جمعاً: بين ما دل على الأمر بها المؤيد بالنهي عن الإلقاء باليد في التهلكة، وبين الأمر بالقتال حتى يلقي الله شهيداً بحمل الأول على الرخصة في ذلك.

ومنها ما وقع من النبي ﷺ والحسن ﷺ.

كما أنّ من الثاني ما وقع من الحسين ﷺ ومن نفر الذين وجههم النبي ﷺ إلى هذيل وكانوا عشرة فقاتلوا حتى قتلوا ولم يفلت منهم إلا خبيب، فإنه أسر وقتل بمكة.

إذ القتل في سبيل الله ليكون من الشهداء الذين هم أحياء عند ربهم يرزقون ليس من الإلقاء في التهلكة، كما سمعته في حرمة الفرار من الزحف.

(١) جواهر الكلام، للشيخ النجفي: ٢١ / ٦١ - ٦٣.

لكن في القواعد: يجب على الإمام الهدنة مع حاجة المسلمين إليها، ويمكن إرادته من المتن بحمل الجواز فيه على المعنى الأعم، وهو ما عدا الحرام، فيشمل الواجب حينئذ في الفرض المزبور ترجيحاً لما دل على وجوب حفظ النفس والإسلام من عقل ونقل مقتصر في الخروج منها على المتيقن كالفرار من الزحف ونحوه.

وما وقع من الحسين عليه السلام مع أنه من الأسرار الربانية والعلم المخزون يمكن أن يكون لانهصار الطريق في ذلك، علماً منه عليه السلام أنهم عازمون على قتله على كل حال كما هو الظاهر من أفعالهم وأحوالهم وكفرهم وعنادهم، ولعل النفر العشرة كذلك أيضاً، مضافاً إلى ما ترتب عليه من حفظ دين جده عليه السلام وشريعته وبيان كفرهم لدى المخالف والمؤالف.

على أنه له تكليف خاص قد قدم عليه وبادر إلى إجابته، ومعصوم من الخطأ لا يعترض على فعله ولا قوله، فلا يقاس عليه من كان تكليفه ظاهر الأدلة والأخذ بعمومها وإطلاقها مرجحاً بينها بالمرجحاة الظنية التي لا ريب في كونها هنا على القول بالوجوب، على أن النهي عن الإلقاء لا يفيد الإباحة، بل يفيد التحريم المقتصر في الخروج منه على المتيقن، وهو حيث لا تكون مصلحة في الهدنة.

وحب لقاء الله تعالى وإن كان مستحسناً ولكن حيث يكون مشروعاً، والكلام فيه في الفرض الذي هو حال الضرورة، والمصلحة التي قد ترجح على القتل ولو شهيداً الذي قد يؤدي إلى ذهاب بيضة الإسلام وكفر الذرية

ونحو ذلك، ولعله لذا ربما فصل بين الضرورة والمصلحة، فأوجبها في الأول، وجوزها في الثاني.

ولا بأس به، فإنّ دعوى الوجوب على كل حال كدعوى الجواز كذلك في غاية البعد، فالتحقيق انقسامها إلى الأحكام الخمسة^(١).

وقال أيضاً في الجواهر بعد بيان عدم نفوذ من قتل نفسه وأوصى: «لكن هل يلحق به من ألقى نفسه إلى التهلكة إشكال؟

أقواه عدم اللحق، للأصل، كما لا يلحق به من فعل ذلك بنفسه عمداً ليموت، لكن لم يكن عاصياً لكون ذلك جهاداً في سبيل الله، أو لآته غير مكلف، ثم ارتفع المانع»^(٢).

وقال في الجواهر أيضاً: «نعم لو كان هو مضطراً إليه أيضاً لم يجب بذله له إلا أن يكون نبياً أولى به من نفسه أو وصي نبي كذلك، بل لا يجوز بذله لغيرهما.

وإن قال في المسالك: (الأصح الجواز مع التساوي في الإسلام والاحترام لعموم قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، ولأن المقصود حفظ النفس المحترمة وهو حاصل بأحدهما، فلا ترجيح).

لكن فيه أن ظاهر الآية في غير الفرض، كما أن من المعلوم عقلاً ونقلًا

(١) المصدر السابق: ٢١ / ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق: ٢٨ / ٢٧٦.

تقديم حفظ نفسه التي يعبد الله بها على غيره، بل لعل ذلك من الإلقاء بيده إلى التهلكة، ودعوى كونه كثبات المجاهد لمثله مع ظهور أمارات العطب فإنه غير ملق بل فائز واضحة المنع.

فالتحقيق عدم جواز إثاره، كما لو كان ذمياً أو بهيمة أو غيرهما من محترم الدم^(١).

أقول:

فهذه بعض فتاوى فقهاءنا حشرنا الله وإياهم مع محمد وأهل بيته الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين.

وهي ظاهرة في جواز التغرير بالنفس في بعض المواطن، وحلية تعريضها للهلاك في بعض المواضع.

وقد بينوا ذلك أيضاً في فتاوى أخرى، تعرضوا فيها لمواضع أخرى يحل فيها بذل النفس والتغريب بها. ولو أردنا جمعها كلها لخرجنا عن المقصود.

وأما عند العامة

فمن بحث عن فتاويهم التي صرحوا فيها بجواز التغرير بالنفس يقف على الكثير منها أيضاً في أبواب متفرقة من الفقه، وشروح الحديث، ونحن نكتفي ببعض كلماتهم.

قال النووي (٦٧٦ هـ) في المجموع: «وإن كان في النفس فقيه وجهان:

(١) المصدر السابق: ٣٦ / ٤٣٣ - ٤٣٤.

(أحدهما) إنه يجب عليه الدفع لقوله عز وجل: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَّهْلُكَةِ﴾.

(والثاني) إنه لا يجب، لأنّ عثمان رضي الله عنه لم يدفع عن نفسه، ولأنّه ينال به الشهادة إذا قتل فجاز له ترك الدفع لذلك^(١).

وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه: «فإن غلب على ظنهم أنهم إن ثبتوا لمثلهم هلكوا ففيه وجهان:

(أحدهما) أنّ لهم أن يولوا لقوله عز وجل ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

(والثاني) إنه ليس لهم أن يولوا وهو الصحيح لقوله عز وجل ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾، ولأنّ المجاهد إنما يقاتل ليقتل أو يقتل^(٢).

وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه: «وإن زاد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين... وإن غلب على ظنهم أنهم يهلكون ففيه وجهان:

(أحدهما) إنه يلزمهم أن ينصرفوا لقوله عز وجل ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَّهْلُكَةِ﴾.

(والثاني) إنه يستحب أن ينصرفوا ولا يلزمهم، لأنهم إن قتلوا فازوا بالشهادة^(٣).

(١) المجموع في شرح المذهب، للنووي: ٢٤٧ / ١٩.

(٢) المصدر السابق: ٢٩١ / ١٩.

(٣) المصدر السابق.

بل حكي الاتفاق على جواز التفرير بالنفس في الجهاد^(١).

وقال ابن حجر في فتح الباري: «(باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر).

تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن بلالا كان ممن اختار الضرب والهوان على التلفظ بالكفر، وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه، وأن والدي عمار ماتا تحت العذاب، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه، وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: حديث: (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان) الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار، والقتل والضرب والهوان أسهل عند المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالشدة.

ذكره ابن بطال وقال أيضاً: فيه حجة لأصحاب مالك، وتعقبه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر، وإنما يكون حجة على من يقول إن التلفظ بالكفر أولى من الصبر على القتل، ونقل عن المهلب أن قوماً منعوا من ذلك واحتجوا بقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ الآية، ولا

(١) قال في شرح صحيح مسلم: ١٨٧/١٢: «وقد اتفقوا على جواز التفرير بالنفس في الجهاد في المبالغة ونحوها».

حجة فيه لأنه قال تلو الآية المذكورة ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وظُلْمًا﴾ فقيده بذلك، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظالماً ولا معتدياً وقد أجمعوا على جواز تقحم المهالك في الجهاد انتهى.

وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التللفظ على بذل النفس للقتل، وإن كان قائل ذلك يعمم فليس بشيء، وإن قيده بما لو عرض ما يرجح المفضول كما لو عرض على من إذا تلفظ به نفع متعدد ظاهراً فينتجه^(١).

وجاء في موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور: «قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُومِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَثَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾».

قال الطبري: حدثنا الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا معمر، عن الزهري وقتادة في قوله (فاقتلوا أنفسكم) قال: قاموا صفين يقتل بعضهم بعضاً، حتى قيل لهم: كفوا! قال قتادة: كانت شهادة للمقتول وتوبة للحي. (وإسناده حسن)^(٢).

نعم، فسرهما بعضهم بقتل بعضهم بعضاً كما ذهب إليه السعدي^(٣)، وقال

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ٤٠٠ / ١٩.

(٢) موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، لحكمت ياسين: ١ / ١٦٢.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في كلام المنان، للسعدي: ص ٥٢.

القرطبي: «وأجمعوا على أنه لم يؤمر كل واحد من عبدة العجل بأن يقتل نفسه بيده. قال الزهري: لما قيل لهم: ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ قاموا صفين وقتل بعضهم بعضاً. وقيل: وقف الذين عبدوا العجل صفاً ودخل الذين لم يعبدوه عليهم بالسلاح فقتلوهم»^(١).

وقال البغوي في تفسيره: «يعني ليقتل البريء منكم المجرم»^(٢)، وقال أيضاً: «فلما أمرهم موسى بالقتل قالوا: نصبر لأمر الله فجلسوا بالأفنية محتبين، وقيل لهم: من مد حبوته أو مد طرفه إلى قاتله أو اتقاه بيد أو رجل فهو ملعون مردودة توبته، وأصلت القوم عليهم الخناجر، فكان الرجل يرى ابنه وأباه وأخاه وقريبه وصديقه وجاره فلم يمكنهم المضي لأمر الله تعالى، قالوا: يا موسى كيف نفعل؟ فأرسل الله تعالى عليهم ضباباً وسحابة سوداء لا يبصر بعضهم بعضاً فكانوا يقتلونهم إلى المساء»^(٣).

وقال الفخر الرازي: «السؤال الخامس: ما المراد بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ أهو ما يقتضيه ظاهره من أن يقتل كل واحد نفسه أو المراد غير ذلك؟ الجواب: اختلف الناس فيه فقال قوم من المفسرين. لا يجوز أن يكون المراد أمر كل واحد من التائبين بقتل نفسه... وعلى هذا يجب صرف الآية

(١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١/ ٤٤٠.

(٢) لباب التأويل في معالم التنزيل، للبغوي: ١/ ٩٦.

(٣) المصدر السابق.

عن ظاهرها.

ثم فيه وجهان:

الأول: أن يقال أمر كل واحد من أولئك التائبين بأن يقتل بعضهم بعضاً
فقوله: ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ معناه ليقتل بعضكم بعضاً وهو كقوله في
موضع آخر:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) ومعناه لا يقتل بعضكم بعضاً وتحقيقه أن
المؤمنين كالنفس الواحدة، وقيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) أي
إخوانكم من المؤمنين، وفي قوله: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ
بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾^(٣) أي بأمثالهم من المسلمين، وكقوله: ﴿فَسَلِمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(٤)
أي ليسلم بعضكم على بعض. ثم قال المفسرون: أولئك التائبون برزوا
صفين ف ضرب بعضهم بعضاً إلى الليل.

الوجه الثاني: إن الله تعالى أمر غير أولئك التائبين بقتل أولئك التائبين
فيكون المراد من قوله: ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ أي استسلموا للقتل، وهذا
الوجه الثاني أقرب لأن في الوجه الأول تزداد المشقة لأن الجماعة إذا

(١) سورة النساء: ٢٩.

(٢) سورة الحجرات: ١١.

(٣) سورة النور: ١٢.

(٤) سورة النور: ٦١.

اشتركت في الذنب كان بعضهم أشد عطفاً على البعض من غيرهم عليهم
فإذا كلفوا بأن يقتل بعضهم بعضاً عظمت المشقة في ذلك ثم اختلفت
الروايات:

فالأول: إنه أمر من لم يعبد العجل من السبعين المختارين لحضور
الميقات أن يقتل من عبد العجل منهم، وكان المقتولون سبعين ألفاً فما
تحركوا حتى قتلوا على ثلاثة أيام، وهذا لقول ذكره محمد بن إسحاق.

الثاني: إنه لما أمرهم موسى عليه السلام بالقتل أجابوا فأخذ عليهم الموائيق
ليصبروا على القتل فأصبحوا مجتمعين كل قبيلة على حدة وأتاهم هارون
بالإثني عشر ألفاً الذين لم يعبدوا العجل ألبته وبأيديهم السيوف، فقال
التائبون: إن هؤلاء إخوانكم قد أتوكم شاهرين السيوف فاتقوا الله
واصبروا فلعن الله رجلاً قام من مجلسه أو مد طرفه إليهم أو اتقاهم بيد أو
رجل يقولون آمين، فجعلوا يقتلونهم إلى المساء.

الثالث: إن بني إسرائيل كانوا قسمين: منهم من عبد العجل ومنهم من
لم يعبدوا ولكن لم ينكر على من عبده، فأمر من لم يشتغل بالإنكار بقتل من
اشتغل بالعبادة، ثم قال المفسرون: إن الرجل كان يبصر والده وولده
وجاره فلم يمكنه المضي لأمر الله فأرسل الله تعالى سحابة سوداء، ثم أمر
بالقتل فقتلوا إلى المساء^(١).

(١) مفاتيح الغيب، للفخر الرازي: ١٠٩ / ٢ - ١١٠.

أقول: وكيف كان، فإن قتلهم لأنفسهم: إما بمباشرة كل منهم قتل نفسه، أو باستسلامه وتمكين غيره من قتله، وهما داخلان في الإلقاء باليد إلى التهلكة.

الاعتراض الثاني: نفي القرآن علم الآخرين بساعة وفاتهم

وهذا الاعتراض مبني على فهم خاطئ لما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾^(١)، فلما جهلوا المراد بالآية، قالوا: كيف صح القول إن النبي والأئمة يعلمون بما يكون في المستقبل، وبساعة وفاتهم والقرآن ينفي علم أي نفس بما تكسب غداً، وبأي أرض تموت.

ولنا عن هذا الاعتراض جوابان نقضي وحلي:

الجواب النقضي

لو كان المراد بالآية الشريفة ما فهمتموه منها لوجب رد جميع أخبار الفتن والملاحم وأشرط الساعة، ولوجب رد خبر أخبار الجنة وصفتها ومن يدخلها، وكثير من الأخبار التي عدها العلماء من أعلام النبوة. فإن هذا الاعتراض يردُّ على المخالفين أيضاً، فعندهم من الأخبار - وقد

تقدّمت - أنّ النبي ﷺ يخبر بشهادة بعض أصحابه، ويخبر بها يكسب المسلمون في المستقبل كإخباره بانتصارهم في خيبر، وإخباره بها كان ويكون إلى يوم القيامة، وقد تقدّم ذلك في صحاحهم.

الجواب الحلّي

وأما في مقام حل الإشكال، فنقول إنّ هذا الظاهر القرآني غير مقصود، فإنّ مقتضى الظهور في الآية نفي العلم بالغيب على نحو السالبة الكلية، ولا بد من رفع اليد عن الظهور وحمله إمّا على عدم العلم بالتفاصيل والجزئيات، وإمّا على نفي العلم الذاتي غير المستفاد.

وهل الطعن في هذه الروايات التي تتجاوز حد التواتر بمراتب كثيرة، استناداً إلى الفهم الأعوج للآية الشريفة إلا تكذيب للأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ؟!

وقد أنكر ابن حجر على ابن تيمية لما رد المؤاخاة، فقال: «وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعلّي.

قال: لأنّ المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري.

وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة لأنّ بعض المهاجرين

كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى، فأخى بين الأعلى والأدنى ليرتفق الأدنى بالأعلى، ويستعين الأعلى بالأدنى، وبهذا تظهر مؤاخاته ﷺ لعلّي لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة^(١).

كما أنكر الحافظ الذهبي على الفسوي إذ رد حديث زيد بن وهب مستنداً إلى فهمه، معللاً إنكاره عليه بأن ما صنعه الفسوي يلزم منه رد سنن كثيرة. فكيف بمن يلزم من رده رد الأحاديث المتواترة؟!

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «[صح] زيد بن وهب [ع] من أجله التابعين وثقاتهم.

ومتفق على الاحتجاج به إلا ما كان من يعقوب الفسوي فإنه قال - في تاريخه: في حديثه خلل كثير، ولم يصب الفسوي.

ثم إنه ساق من روايته قول عمر: يا حذيفة، بالله أنا من المنافقين؟ قال: وهذا محال، أخاف أن يكون كذباً.

قال: وما يستدل به على ضعف حديثه روايته عن حذيفة: إن خرج الدجال تبعه من كان يحب عثمان.

ومن خلل روايته قوله: حدثنا - والله - أبو ذر بالربذة، قال: كنت مع النبي ﷺ فاستقبلنا أحد [الحديث].

فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سبق إليه، ولو فتحنا هذه

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ٢٧١ / ٧.

الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد، ولا نفتح علينا في زيد بن وهب خاصة باب الاعتزال، فردوا حديثه الثابت عن ابن مسعود، حديث الصادق المصدوق وزيد سيد جليل القدر، هاجر إلى النبي ﷺ، فقبض زيد في الطريق.

وروى عن عمر وعثمان وعلي والسابقين. وحدث عنه خلق. ووثقه ابن معين وغيره حتى أن الأعمش قال: إذا حدثك زيد بن وهب عن أحد فكأنك سمعته من الذي حدثك عنه. قلت: مات قبل سنة تسعين أو بعدها^(١).

الاعتراض الثالث: الله لم يطلع غير الرسل على غيبه
وحاصل هذا الاعتراض: إن الله سبحانه أخبر أنه لم يطلع أحداً من خلقه على غيبه، إلا الرسل، قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ۝ (٦) إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ۝ (٢)﴾، وإذا دلت الآية على انحصار من أطلعه الله على غيبه في الرسل فهي تنفي علم غيرهم بالغيب، لأن انحصار الحكم في موضوع يقتضي نفي الحكم عما سواه.

إذ لا خلاف بين العلماء في دلالة حصر شيء في شيء على نفيه عن غيره،

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي: ١٠٧/٢ رقم ٣٠٣١.

(٢) سورة الجن: ٢٦ - ٢٧.

خصوصاً فيما كان الحصر بصيغة النفي مع الاستثناء، فإنه يدل على النفي بالمنطوق وعلى الإثبات بالمفهوم، بل عد بعضهم دلالة على الإثبات من دلالة المنطوق أيضاً.

ولولا هذا لم تكن كلمة التوحيد دالة على نفي ألوهية غير الله سبحانه. وعليه: فمقتضى دلالة الآية على انحصار من أطلعه الله على الغيب في الرسل هو: نفي علم غير الرسل بالغيب، فالآية تنفي علم الأئمة بالغيب.

والجواب عنه
ونجيب حلاً ونقضاً:

أما نقضاً:

فبما جاء في القرآن الكريم من الحصر غير المقصود، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

فقد حصرت الآية ما حرمه الله من الطعام في أربعة، الميتة، والدم، والخنزير، وما أهل لغير الله به، ولازم الأخذ بدلالة الآية على الحصر هو حلية أكل ما سوى هذه الأربعة، حتى الكلاب والذئاب والضفادع والبول

والغائط، فهل يلتزم المعارض بحلية هذه القذارات بحجة أن حصر الحكم (وهو الحرمة) في موضوع (وهو الأربعة) ينفيه عما سواه.
فالإشكال واحد، والجواب الجواب.

وأما حلاً: فمن وجهين:

الوجه الأول:

إن الحصر على قسمين: حصر حقيقي، وحصر إضافي، والحقيقي منه إنما ينفي الحكم عن غير ما قصر الحكم عليه بدلالة العموم، ودلالة العموم ظنية، إلا إذا قامت قرينة توجب صراحتها في ذلك، والدلالة الظنية حجيتها معلقة على عدم ورود قرينة منفصلة على خلافها، وأما مع قيام القرينة على خلاف العموم فيؤخذ بها ويخصص العموم.

أو قل: إن حصر الحكم في موضوع ينفي الحكم عما سوى ذلك الموضوع بالعموم، والعموم يقبل للتخصيص، فإذا قام الدليل على التخصيص وجب الأخذ به.

فلو قال: لا تحسن إلا لمسلم، دل ذلك على عدم وجوب الإحسان لغير المسلم، ولكنه لو قال بعد ذلك: أحسن إلى أبويك وإن كانا كافرين، كان القول الثاني مخصصاً للأول، فيكشف عن أن المراد بالأول: لا تحسن إلا لمسلم أو لأبويك، ولو قال بعد ذلك: أحسن إلى من أحسن إليك وإن كان كافراً، كان القول الثالث مخصصاً للقول الأول، فيكشف أن المراد به: لا

تحسن إلا لمسلم، أو لأبويك، أو لمن أحسن إليك. وهكذا.

والآية التي احتج بها المعارض من هذا القبيل، فإنها لما حصرت من أطلعه الله على غيبه في الرسل، فهي تنفي إطلاع الله غير الرسل على غيبه مطلقاً، ولو لم يكن لدينا دليل يثبت أن الله أطلع غيرهم على غيبه لأخذنا بظاهر الآية الشريفة، وقلنا: إن الله لم يطلع أحداً من غير الأنبياء على غيبه، حتى الأئمة.

إلا أنه لما قام عندنا الدليل اليقيني على أن الله سبحانه قد أطلع بعض أوليائه من غير الرسل على الغيب ظهر لنا أن العموم الظاهر من الآية غير مقصود، وثبت خروج بعض أفراد العام عن حكمه، وليس في ذلك تكذيب للآية، ولا إنكار لما دلت عليه، بل هو من تخصيص عمومها بالدليل العقلي والشرعي الدال على التخصيص، ومنها الروايات المتواترة التي دلت على أن الأئمة عليهم السلام قد أظهرهم الله على غيبه، لأن النسبة بين الآية الشريفة النافية علم غير الأنبياء بالغيب مطلقاً وبين الروايات المتواترة المثبتة لعلم الأئمة بالغيب هي العموم والخصوص المطلق، أو قل: نسبة العام للخاص، والقاعدة في مثله تقتضي التخصيص.

الوجه الثاني:

إن الآية إنما نفّت إظهار الله تعالى غير الرسل على غيبه، ولم تنف علم غير الرسل بالغيب مطلقاً، وعليه: فإثبات علم غير الرسل بالغيب بتوسط تعليم الرسل لهم غير مناف لما دلت عليه الآية.

فمن قال: إنّ الله أظهر رسوله ﷺ على غيبه، ورسوله أظهر الأئمة على ذلك الغيب الذي أظهره الله عليه لم يكن مخالفاً للحصر المستفاد من الآية وإن لم نقل بتخصيصه.

فإن علم الأئمة بالغيب لما كان بتعليم الرسول ﷺ لهم كان خارجاً عن الآية بالتخصص، لا التخصيص.

ولا شك أنّ أحوال البرزخ وأشراف الساعة وأحوال البعث ومواقف القيامة والحوض والصراط والميزان والأعراف والرجال الذين عليه والجنة وأبوابها والنار ودركاتها أمور من الغيب، والمسلمون يعلمون بها بإخبار رسول الله ﷺ.

الاعتراض الرابع: أفضلية روح القدس على المعصومين

وحاصل الاعتراض: إنكم تقولون: إنّ روح القدس من مصادر علم الأئمة عليهم السلام، فيلزم من ذلك أن يكون روح القدس أفضل منهم، لأنّه أكثر علماً منهم، بل هو معلّمهم.

والجواب عنه

أما نقضاً:

فإن جبرئيل عليه السلام مصدر من مصادر علم خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ، ومع ذلك فقد قام الإجماع على أفضلية النبي على سائر المخلوقين.

وَأَمَّا حَلًّا:

فلا نسلم أن روح القدس يعلمهم ما لم يكونوا به عالمين، وهذا لا دليل عليه، بل قد يعلمهم أمراً يعلمونه.

إن قلت: تعليم العالم تأباه الحكمة.

لأن تعليم العالم تحصيل للحاصل، وهو لعب وعبث، لا فائدة فيه.

قلت: انتفاء فائدة إحداث العلم لا يستلزم انتفاء غيره من الفوائد، ليلزم اللعب والعبث، إذ يكفي في انتفاء اللعب أصل ترتب الفائدة، ولا يشترط في ذلك ترتب الفائدة المقصودة غالباً، ومما يترتب على ملازمة روح القدس للأئمة عليهم السلام وتأييده لهم تشرف روح القدس بملازمتهم وخدمتهم، وبهذا يرتقي في مدارج الكمال لملازمته أهل بيت العصمة والطهارة.

كما أن نزول جبريل عليه السلام بالقرآن الكريم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وآله يوجب تشرف جبريل بخدمة النبي، وبصيرورته أمين الوحي.

إن قلت: تسمية ذلك تعليماً تأباه اللغة.

لأن معنى التعليم في اللغة هو إحداث العلم لمن لم يكن ذا علم، وأمّا إخبار العالم فلا يسمى تعليماً.

قلت: إن استفادة الحدوث من كلمة التعليم كاستفادة الحدوث من لفظ الدليل، ومن الظاهر أن لفظ الدليل يطلق على الأدلة الكثيرة التي تهدي إلى نتيجة واحدة، مع أن السابق منها هو الذي يحدث الهداية إلى النتيجة المجهولة،

وأما ما يأتي بعده من الأدلة فليس فيها هداية جديدة، ومع ذلك تسمى دليلاً.

إن قلت: الدليل هو ما كان فيه صلاحية الهداية والإيصال إلى النتيجة، وليس ما يوصل إلى النتيجة بالفعل، وهو صادق على كل برهان يصلح أن يثبت النتيجة وإن سبقه برهان آخر في إثباتها.

قلت: قد قرر علماء أصول الفقه أن العناوين ظاهرة في الفعلية، فمن قال: هذا الكتاب ملكي فهموا منه أنه ملكه بالفعل، لا أنه يقدر على تملكه بشرائه أو انتهابه.

بيان: إن نبوة النبي الأعظم ﷺ ثابتة بعشرات الأدلة، وكل واحد منها يسمى دليلاً على ما ثبت بأحد هذه الأدلة، لا أن كل دليل يكشف عن علم مفقود، والكلام في جبرئيل هو الكلام.

وبعبارة أخرى: إن جبرئيل وروح القدس مصدران من مصادر علومهم، إذ قد يكون العلم ثابتاً لديهم من طريق الإلهام والاتصال المباشر مع الله عز وجل.

الاعتراض الخامس: العلم بالغيب يبطل فضل جهادهم

وحاصله: إذا كان المعصوم يعلم بالغيب، فهذا يعني أنه يعلم بسلامته إذا دخل المعركة، وأن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم بسلامته في ليلة المبيت، فأين جهة المفاضلة على غيره؟

والجواب عنه نقضاً وحلاً:

أما نقضاً:

فبما ثبت من علم رسول الله ﷺ بالنجاة في غير واحد من حروبه، ولو كان العلم بالنجاة يبطل فضل الجهاد لبطل فضل جهاده ﷺ.

وبما لا يمكن دفعه من فضل أمير المؤمنين ﷺ في فتح خيبر، مع أنه ﷺ كان يعلم أن الله تعالى سوف يرجعه سالماً، وقد فتح الله على يديه.

بل روى مسلم في صحيحه بسنده: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبه، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له، خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: (أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي)، وسمعت يقول يوم خيبر (لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله) قال فتناولنا لها فقال: (ادعوا لي علياً) فأتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾^(١) دعا رسول

الله ﷻ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: (اللهم هؤلاء أهلي)»^(١).

وأما حلاً: فمن وجوه:

الوجه الأول:

إنَّ عَدَّ العلم بالغيب موجباً لبطلان فضل جهادهم ممنوع، لدلالة الإطلاقات القرآنية وغيرها على ثبوت الفضل للمجاهدين مطلقاً، وإنَّ علموا بنجاتهم، فقوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢) يدل على تفضيل المجاهدين على القاعدين مطلقاً، وإنَّ علم المجاهدون أنَّهم ينجون في جهادهم.

ويكفي في فضله أن يكون العبد موطناً نفسه على الجهاد وبذل النفس على كل حال، بحيث لو علم أنه يقتل ما ضعف وما وهن.

الوجه الثاني:

سلمنا تنزلاً أنَّ المجاهد إذا علم أنه ينجو فلا فضل في جهاده، لكن هذا لا يكفي ما لم يثبت أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم أنه ينجو قبل جهاده، وأنه أقدم على الجهاد عالماً بالنجاة، وإثبات ذلك على عهدة المعترض.

(١) صحيح مسلم: ٤ / ١٨٧١.

(٢) سورة النساء: ٩٥.

والذي نقول به إنّ رسول الله ﷺ لم يرحل إلى الرفيق الأعلى إلا بعد ما علم أمير المؤمنين عليه السلام ما كان وما يكون، وأمّا وقت تعليمه فلست أعلمه على وجه التعيين، والمعترض ملزم بإثبات أنّا نقول بأنّه علمه ذلك قبل جهاده عليه السلام.

نعم، دلّ حديث الإنذار يوم الدار على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم أنّه سيبقى حيّاً حتى يخلف رسول الله ﷺ.

ولكن العلم بالبقاء حيّاً يكفي في تحصيل الأمن، وكيف يأمن والبقاء على قيد الحياة قد يكون مع قطع بعض أطرافه، أو إصابته بجراحات بالغة لا تبرأ إلا بعد أمد طويل؟!!

الوجه الثالث:

هَبْ أَنَا قُلْنَا: إنّ جهاد من يعلم بالسلامة والنجاة لا فضل فيه، وإنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم قبل جهاده أنّه ينجو من الموت، فهذا لا يبطل فضل جهاده، إذ يكفي في فضل جهاده أن يتحمل الجوع والعطش والتعب في جهاده، فضلاً عن الرضوض والجراحات.

والمجاهد الذي يعلم بما يكون يعلم بأنّه سيصيبه ظمأ ونصب وجوع ورضوض وجراحات، فجهاده أفضل من جهاد من يرجو السلامة من ذلك.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ

اللَّهُ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا
مَخَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ
نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا
يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ
اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢١﴾ (١).

الاعتراض السادس: علمهم بالغيب يستلزم الظلم

وحاصل هذا الاعتراض: إنَّ أئمة أهل البيت عليهم السلام لما كانوا يعلمون
الغيب، فإنَّهم يعلمون بليلة القدر، التي هي خير من ألف شهر، ومن عرف
ليلة القدر أمكنه أن يقومها كما يناسبها، وأن يحييها بالعبادة بنشاط وإقبال.
وهذا بخلاف من لا يدري أي ليلة تكون من الليالي الثلاث، فإنَّه لما
احتاج إلى أن يقوم في ليال ثلاث فقد تضعف همته، وينقص نشاطه في
إحداها، وقد تصادف الليلة التي تفر فيها همته ليلة القدر، فيفوته فضلها.
فيلزم من علم الأئمة بالغيب تمييزهم على غيرهم بتمكينهم من تحصيل
الثواب، وهذا ظلم.

والجواب عنه نقضاً وحلاً

أما نقضاً:

فبالنقض بمن غم عليه هلال رمضان، فأتى شعبان ثلاثين يوماً، فإنه يحتاج إلى قيام ست ليال، وقد يفتر نشاطه وتضعف همته في إحداها، وقد تصادف الليلة التي يفتر فيها نشاطه ليلة القدر فيفوته فضلها، فيلزمكم القول بأن اختلاف أحوال العباد في رؤية هلال شهر رمضان ظلم لمن غم عليه.

وبالنقض بمن آتاه الله مالاً فإنه يقدر على الإنفاق في سبيل الله، ومن لم يؤته الله مالاً لا يقدر على تلك العبادة.

وبالنقض بمن أعطاه الله قلباً واعياً وفكراً ثاقباً فهو يقدر على كسب العلم وتعليمه والدفاع عن دين الله ونشره، والبليد لا يقدر على هذه العبادات.

وبالنقض بمن أعطاه الله قوة في جسمه فهو يقدر على الجهاد في سبيل الله، وأمّا الأعمى والمريض، والأعرج فلا يقدر على هذه العبادة التي لها أجر عظيم.

وبالنقض بطول العمر، فإنه يمكن صاحبه من الاستزادة من العبادات والطاعات والخيرات، وأمّا من قصر عمره فلا يساويه في ذلك.

وبالنقض بمن رزقه الله معاصرة رسوله ﷺ فهو يقدر على التقرب إلى الله بالنظر إلى رسوله ﷺ، ومن لم يعاصره لم يقدر على هذه العبادة، وهكذا في كل رزق يوجب قدرة على عبادة، فإنه يأتي فيه هذا الاعتراض.

وبالجملة: فأصل الاعتراض المذكور مأخوذ من الملاحدة، الذين لا يؤمنون بالله العظيم، واعتراضهم على كل تفضيل برزق يوجب قدرة على عبادة، فإن إظهار الله سبحانه بعض عباده على غيبه إنما هو رزق فضلهم الله به، وهو رزق يتبعه القدرة على تحصيل الثواب، فيأتي فيه اعتراض الملاحدة من أن هذا التفضيل ينافي العدل.

وأما حلاً:

فإن الظلم إنما يتحقق بسلب الحق عن صاحبه، فلا بد في إثبات كون التفضيل ظلماً من إثبات أن للعبد حقاً على الله سبحانه في أن لا يفضل عليه أحداً من عباده، وهذا لا دليل عليه، بل الدليل على خلافه، فإن للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء.

إن قلت: إن عدم المساواة بين المتساوين ظلم، والترجيح بلا مرجح قبيح، كما أن المساواة بين المتفاضلين قبيحة، وإن كان ذلك مع إعطاء الفاضل ما يستحقه من الثواب.

قلت: القبيح هو المساواة في مقام المجازاة، وأما التفضل الابتدائي الذي

لا يكون بعنوان الثواب أو العقاب فلا قبح فيه^(١).

الاعتراض السابع: بطلان الروايات المخبرة عن الغيب في جلسة واحدة

ومفاده: إنّ من جملة أدلتكم التي استندتم إليها في إثبات علم رسول الله ﷺ بكل ما كان وما يكون، وتعليمه الأئمة بذلك: الروايات الواردة عند الفريقين، والتي جاء فيها أنّ النبي الأعظم ﷺ قام خطيباً فأخبر بما هو كائن إلى قيام الساعة، وهذا غير معقول، لأنّ حوادث ما بينه ﷺ وبين الساعة كثيرة، ووقت حديثه يسير، وغايته أنّه امتد من طلوع الفجر إلى

(١) ولشيخنا (مد ظله) جواب آخر مجمل، حاصله: نقضاً وحلاً: فالنقض: أنه لما كان هذا

الاعتراض ناظراً إلى العامل الكمّي في العبادة، فنحن نقض عليه بنبي الله نوح عليه السلام، فإنّه

قد اشتغل بأفضل العبادات وهي الدعوة إلى الله عز وجل، قال عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ

قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وقد اشتغل بها نوح عليه السلام

مدة ٩٥٠ سنة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا

خَمْسِينَ عَامًا﴾ بينما رسول الله ﷺ قد اشتغل في الدعوة العلنية إلى الله عز وجل اثنين

وعشرين عاماً، ولم يعش عشر المدة التي عاشها نوح ليعبد الله بذاك الكم، فيلزم

المُعترض القول بأفضلية نوح على خاتم الأنبياء ﷺ، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

وأما الحل، فمدار المفاضلة مدار الكيف لا الكم، فعبادة النبي ﷺ أفضل من عبادة سائر

المخلوقات، وهكذا عبادة أئمة أهل البيت عليه السلام فهي أفضل من عبادة كل المخلوقات -

إلا الخاتم ﷺ - من حيث الكيف، فعلمهم أو عدم علمهم بليلة القدر لا يوجب عدم

العدل في تقسيم الثواب، إذ مدار الثواب على كيف العبادة لا كمها.

غروب الشمس، وهذا الوقت لا يكفي للإخبار بكل الوقائع والحوادث التي تقع في سنة واحدة، فكيف بالإخبار بما يقع إلى قيام الساعة.

والجواب عنه:

إنّه قد تقدم أنّ البخاري ومسلم وغيرهما رويًا، واللفظ للبخاري: «عن حذيفة رضي الله عنه، قال: لقد خطبنا النبي ﷺ خطبة، ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره، عَلِمَهُ من علمه وَجَهَلَهُ من جهله»^(١).

وروى مسلم في صحيحه: «حدثني أبو زيد يعني عمرو بن أخطب، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن، فأعلمنا أحفظنا»^(٢).

ولفظ (ما كان) و (ما هو كائن) مطلق لم يقيد بقيد أصلاً، فلم يقل: (بما كان من الملاحم)، أو (بما كان هلاك الأمم السابقة)، ولا غير ذلك من القيود، ومقتضى إطلاق (ما كان) و (ما هو كائن) إرادة الجميع. كما أنّ قوله: (ما ترك شيئاً) دال على العموم، لأنّ كلمة (شيئاً) نكرة في سياق النفي، وهي من ألفاظ العموم، كما بين ذلك في أصول الفقه.

(١) صحيح البخاري: ١٢٣/٨.

(٢) صحيح مسلم: ٢٢١٧/٤.

ولو انفرد كل واحد منهما ولم يعضده دال آخر لم نعتمده في هذه المسألة المعرفية، ولكن أحدهما يقوي دلالة الآخر، كما أنّهما معتضدان بما يؤكد دلالتهما من الآيات والروايات.

فالمقتضي للقول بالعموم موجود، والمانع منه مفقود.

وأما دعوى: إنّ الوقت لا يكفي لذلك فمردودة:

أولاً: بالنقض بالقرآن الكريم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١)، والحال أنّ ألفاظ القرآن محصورة محدودة، وأما الأشياء فغير محصورة، فكيف أمكن للمحصور أن يكون مبيناً لغير المحصور؟!

وثانياً: بالحل بأنّ المحذور من عدم كفاية الوقت إنّما يلزم لو قلنا بأنّ البيان كان بالدلالة المطابقة، وبنحو يفهمها كل من يعرف العربية، وهذا لا ملزم به.

ألا ترى أنّ من قال: رأيت حصاناً، فقد أخبرك أنّه رأى قوائمه ورأسه وذيله، ولكنه أخبرك عن رؤيته للحصان بالمطابقة، وعن رؤيته لقوائمه ورأسه وذيله بالتضمن.

وأنّ من سأل الناس الصدقة فقد أخبرهم أنّه فقير، مع أنّ المسألة إنشاء، ولكنها تدل بالالتزام على الإخبار بالفقر.

وأنّ من قال: زيد كثير الرماد فقد أخبر عن جوده وكرمه، مع أنّه لم يذكر جوده ولا كرمه، وإنّما دل على ذلك بالكناية.

وهذه بعض الدلالات المعروفة للكلام، والتي تحدث عنها علماء البيان. فكيف وقد ثبت أنّ للقرآن بطناً، وللبطن بطن، وهكذا إلى سبعة بطون، أو إلى سبعين بطناً.

ويكفي في دفع الاعتراض أنّ نحتمل أنّ يكون لكلام رسول الله ﷺ بطناً، ولبطنه بطناً، فلا موضع للقول: إنّ الإطلاق والعموم غير مقصودين، لعدم كفاية الوقت.

فالدلالة لا تنحصر بالدلالة المطابقة لكي يعترض بأنّ الوقت لا يكفي لبيان جميع ما كان وما يكون.

وكما توجد الدلالة التضمنية والالتزامية والكناية والاستعارة في القرآن الكريم، فكذلك توجد في كلام رسول الله ﷺ.

نعم، يأخذ كل سامع منه بحسب ما يسعه قلبه، فإنّ القلوب أوعية، وخيرها أوعاها، ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾^(١)، قال تعالى: ﴿وَتَعْبَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾^(٢).

(١) سورة الرعد: ١٧.

(٢) سورة الحاقة: ١٢.

ويشهد لذلك: قول حذيفة رضي الله عنه: «علمه من علمه، وجهله من جهله» في الحديث المتقدم.

وإذا أردت أن يسهل عليك فهم كيفية اشتغال الكلام القليل على دلالات كثيرة فاعتبر بالأرقام، فإن أصلها عشرة، من الصفر إلى التسعة، ولكن من يعرف طريقة تركيبها وبنائها فإنه يأخذ منها أرقاماً لا نهاية لها، ويمكنه أن يؤلف منها التريونات.

الاعتراض الثامن: علمهم بما في الأرحام

وحاصل الاعتراض: من الخمسة التي استأثر الله عز وجل بعلمها، العلم بما في الأرحام، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١)، ولكن كيف يجتمع هذا مع بعض الروايات التي أثبتت علم أهل البيت بما في الأرحام، كالتی رواها صاحب المناقب عن الصادق عليه السلام: «ويحك إني لأعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء»^(٢).

(١) سورة لقمان: ٣٤.

(٢) مناقب آل أبي طالب، للشيخ ابن شهر آشوب: ٣ / ٣٧٤، والرواية من حيث الإسناد معتبرة، فالشيخ صاحب المناقب يروي عن شيخ الطائفة بسنده الصحيح عن صفوان بن يحيى، ولا يضر الإرسال في الرواية، إذ أن مراسيل صفوان كالمسانيد عند أرباب

ودفع الاعتراض

إنّ الإجابة عن هذا الاعتراض تستدعي بحثاً تفسيرياً لسنا بصددّه، وهو: البحث عن تحديد ما المراد من العلم بما في الأرحام في الآية الشريفة؟ وفي الرواية الشريفة؟

ونحن نجزم بعدم إرادة تشخيص الذكر والأنثى ومعرفة سلامتهم وما شابه ذلك مما هو مقدور في الطب الحديث في هذه الأيام، بل المراد شيء آخر، ولما كان بحثنا عقدياً فإننا نوكل البحث التفسيري إلى محله، وبعبارة أخرى: إنّ بحثنا يقع على مستويين:

المستوى الأول: البحث التفسيري

وهو بحث أجنبي عن بحثنا، وليطلب من كتب التفسير. والذي يخص بحثنا هو: إننا لا نعلم على وجه اليقين ما المراد مما في الأرحام، ولكن بعض المفسرين احتمل عدة معانٍ، ومن جملتها العلم بشقاء المولود وسعادته.

التحقيق، وممن تبناه: الوحيد البهبهاني في تعليقه: ص ١٠، والشيخ الكاظمي في التكملة: ٢٢١ / ١، والسيد بحر العلوم في فوائده، والشيخ البهائي في الوجيز: ص ٦، والشيخ الاسترآبادي في منهج المقال: ص ٢٥، وما بعدها، والميرزا النوري كما في خاتمة المستدرک، وذهب إليه كثير من أعلامنا المعاصرين (متعنا الله بطول بقائهم).

المستوى الثاني: البحث العقائدي

فالمقصود في الآية الكريمة غير مبين حتى يستحكم التعارض والتنافي بين الآية والرواية.

الاعتراض التاسع: الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب
ومفاد الاعتراض: إنه وردت في القرآن الكريم آيات تنفي علم غير الله عز وجل بالغيب، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١)، فكيف صحّ لكم أن تنسبوا العلم بالغيب إلى غير الله عز وجل؟! والجواب عنه نقضاً وحلاً:

أما النقض:

فبقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٢).

فإن رسول الله ﷺ حرّم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، وليس هذا إبطالاً للآية الشريفة، بل هو تخصيص لها.

(١) سورة النمل: ٦٥.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٥.

وأما الحل:

فإن السنة المطهرة قد توسع دائرة الحكم وقد تضيقه:

فمن السنة الموسعة لموضوع الحكم الشرعي: قوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١).

فإنه يوسع الحكم الوارد في القرآن الكريم الذي حرمت بموجبه: الأمهات والبنات والأخوات.

وأما السنة المضيقة للحكم القرآني فأنحاء:

الأول: التخصيص.

الثاني: التقييد.

الثالث: الحكومة.

الرابع: الورود.

فمن السنة المضيقة بالتقييد: قولهم: اشتراط أن يكون المسروق بمقدار النصاب، وأن يكون محفوظاً في حرز، وغير ذلك من الشروط التي لم تذكر

(١) فروع الكافي: ٤٢٢ / ٥ بسند صحيح عن بريد العجلي ﷺ، وقد روي بعدة أسانيد

صحيحة ومعتبرة في الكافي كصحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: ٤٣٧ / ٥،

وصحيح الكنايني عنه عليه السلام: ٤٣٧ / ٥، ورواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه: ٤٧٥ / ٣،

وشيخ الطائفة في عدة مواضع في الاستبصار والتهذيب.

وأما العامة، فرواه البخاري في صحيحه: ١٧٠ / ٣، وأحمد في مسنده بسند صحيح:

٣٣٩ / ١، وصحيح وضعيف سنن ابن ماجه: ٤٣٧ / ٤، وغير ذلك من مصادرهم.

في الآية الشريفة.

قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١).

وتقييد الظلم المانع من الأمن بظلم الشرك:

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٢).

فقد خاف الصحابة، وقالوا: أينما لم يظلم نفسه؟!!

فبين لهم رسول الله ﷺ أن إطلاق الآية غير مقصود، بل المقصود هو المقيد، وهو من لم يلبس إيمانه بظلم الشرك.

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٣).

وأما كيفية البيان، ووسيلته فمفوض إلى رسول الله ﷺ، فله أن يبين بالكلام فيصف ما أوجبه الله سبحانه، ويذكر قيوده وشروطه، وله أن يبين بالعمل، فيصلي ويقول: (صلوا كما رأيتموني أصلي)، أو يحج ويقول: (خذوا عني مناسككم).

(١) سورة المائدة: ٣٨.

(٢) سورة الأنعام: ٨٢.

(٣) سورة النحل: ٤٤.

وقوله عز من قائل: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٤٥)

وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ، وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ (٤٦) (١).

وقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ

وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (٢).

وقوله عز وجل: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ

وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣).

فأطلق الأمر بالاتباع، في القول والعمل، وأطلق الاتباع الموجب لمحبة

الله تعالى، ومغفرته.

وقد روى البخاري في صحيحه أن رسول الله ﷺ عَابَ عَلَى مَنْ لَمْ

يَرْضَ لِنَفْسِهِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ بِحُجَّةٍ أَنَّهُ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ.

فقال فيما رواه البخاري: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني

لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج

النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» (٤).

وروى مسلم في صحيحه: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟ لكنني أصلي

(١) سورة الأحزاب: ٤٥ - ٤٦.

(٢) سورة الأحزاب: ٢١.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

(٤) صحيح البخاري: ٢/٧.

وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^١.

الاعتراض العاشر: نفي فضيلة المبيت لأمر المؤمنين عليه السلام

وحاصله: إنه لو كان الإمام يعلم الغيب فلا فضل في جهاده.
وذلك: لأن من لا يعلم الغيب يقاتل وهو يحتمل أنه يقتل وتزهق روحه
في الحرب ومع ذلك يقدم على الحرب موطناً نفسه على القتل، باذلاً نفسه في
مرضاة الله، وأمّا من يعلم الغيب فهو يقاتل وهو يعلم أنه ينجو من القتل،
فلم يكن في قتاله معرضاً نفسه للقتل.

الجواب عنه:

بأن هذه شبهة واهية من جهات:

الجهة الأولى:

أنها مبنية على تخيل أن حال الإمام لا يخلو من احتمالين، لا ثالث لهما:
فإمّا أن يقتل في الحرب.

ولنأخذ أمير المؤمنين عليه السلام مثلاً، فالاحتمال الأول في حقه أنه يقتل، فلا
يبقى حياً ليصير خليفة للنبي صلى الله عليه وآله، ولا تقع في أيامه حرب الجمل، ولا
حرب صفين، ولا النهروان.

أو يبقى حيّاً فيصير خليفة للنبي ﷺ ويقع له جميع ما وقع له في أيام حياته.

والاحتمال الأول: يخالف ما يعتقده الشيعة من أن النبي ﷺ أخبره بكل ما يكون إلى قيام الساعة.

والاحتمال الثاني: يستلزم أنه كان يعلم أنه ينجو من القتل في تلك الحرب، فلا فضل في جهاده والحال هذه.

وتندفع هذه الشبهة بأن حصر حال الإمام في هذين الاحتمالين لا دليل عليه.

بل يوجد احتمال ثالث في البين، وهو أن يقتل الإمام في الحرب ثم يعيده الله إلى الحياة.

وهذا الاحتمال يجمع بين كونه بذل نفسه في سبيل الله وبين علمه بما يكون إلى قيام الساعة.

فما هو الدليل الذي ينفي أنه قتل وأعاد الله للحياة؟

فإن قلت: إنّ عودة ميت إلى الحياة أمر خارق للعادة، فلو كان لظهر وبان، ونقل بالنقل المتواتر، والحال أنه لم يرو أنّ علياً قتل وعاد حيّاً بأخبار الأحاد فضلاً عن التواتر.

قلنا: أولاً: إنّ تحقق فضل بذل النفس لا يتوقف على وقوع ذلك، وأنّ يقتل الإمام بالفعل ويعود للحياة، بل يكفي إمكانه واحتماله، أي: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام، إذا احتمل أنه يقتل في حرب مثلاً، ويعيده الله إلى الحياة، كفى

ذلك في إثبات أنه وضع نفسه في معرض القتل، وبذل مهجته في سبيل الله، وباع نفسه ابتغاء مرضاة الله، وإن لم يقتل بالفعل.

وثانياً: لو وقع ذلك، وقتل وأعادته الله إلى الحياة فلا يلزم نقله بالآحاد، فضلاً عن التواتر، وذلك لأنّ الحوادث الخارقة للعادة إنّما تنقل بالنقل المتواتر لو أنها وقعت في محضر من الناس.

وأما إذا كان الإنسان في مكان بمفرده، ولم يكن معه أحد من الناس، ووقع له أمر خارق للعادة، فلا يطلع عليها الناس، ولا يعلم بها الرواة، فكيف سيحدثون بها، ويخبرون عنها؟!

فهذا القسم من الخوارق لا سبيل إلى العلم به بإخبار من وقعت له، أو بإخبار من يطلعه الله على ذلك من نبي أو ولي.

إن قلت: قد كان أمير المؤمنين عليه السلام يقاتل في جيش المسلمين، ولم يكن بمعزل عنهم في مكان بمفرده، فلو أنه قتل وأرجع للحياة لشهده المسلمون، بل ولرآه الكفار أيضاً، فإنه في محضر من الناس.

قلنا: كونه عليه السلام في محضر من الناس لا يُمكنهم بالضرورة من الإطلاع على حاله من هذه الناحية، لجواز أن يكون الرجل في وسط الناس، وأن يصيبه ما يقتله ويرجعه الله إلى الحياة من فوره. فإنّ الموت كالنوم، بل النوم موت كما جاء به القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ

فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١﴾

وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تُمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢﴾

وكما نرى الرجل يجلس في محضر الرجال فيغمض عينيه ويتكى، فلا نعلم أنه نام أو لم ينم، فكذلك الموت، يمكن أن يصاب في مقتل فتخرج روحه ويردها الله سبحانه من فوره، والله على كل شيء قدير.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَن لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿٣﴾

فإن قيل: فلماذا لم يخبر أمير المؤمنين بأنه قتل وأعادته الله للحياة؟ قلنا: إنَّ الفعل وعدم الفعل إنما يعلم وجهه من قبل فاعله، وإذا لم يرد بيان منه، ولا ممن يطلعه الله على ذلك من نبي أو ولي فلا سبيل لنا إلى معرفة سبب سكوته.

والحاصل: إنَّ العقل يجوز أن يكون الإمام عليه السلام قد أصيب وقتل، وأحياه

(١) سورة الأنعام: ٦٠.

(٢) سورة الزمر: ٤٢.

(٣) سورة سبأ: ١٤.

الله عز وجل.

ومن يعترض على أنّه ﷺ فدا رسول الله بنفسه، أو بذل مهجته في حفظه، وتسبب في نجاته فعليه أن يثبت أنّه لم يقتله المشركون ولم يرجعه الله إلى الحياة.

ودون إثبات ذلك خرط القتاد.

الجهة الثانية:

إنّه يلزم المعارض أن يثبت أنّ الإمام ﷺ كان يعلم أنّه لن يتعرض للقتل ويرجعه الله إلى الحياة، ليكون بذلك عالماً بالنجاة.

ولا مثبت لعلم الإمام بهذا.

إن قلت: إذا كان الإمام يعلم بكل ما يكون إلى قيام الساعة فهو يعلم أنّه لن يقتل ويعود للحياة، لأنّ قتله وعودته للحياة من جملة ما يكون، فهو داخل في العموم، وإن لم ينص عليه بخصوصه.

قلت: لما كان دليل علمه ﷺ بما يكون دليلاً شرعياً عاماً، فهو يقبل التخصيص، ولا يصح الرجوع إلى العام مع وجود المخصص.

فإن قلت: أين الدليل على التخصيص؟

قلت: الدليل عليه هو الدليل الدال على أنّ جهاده من فضائله.

بيانه: إنّ أمير المؤمنين ﷺ قد ثبت بالتواتر أنّه قاتل في سبيل الله، وجاهد

في الله بنفسه، من يوم بدر وأحد وحنين إلى يوم الجمل وصفين والنهروان،

وقد ثبت باليقين أنّه إنّما قاتل لوجه الله، وابتغاء مرضاته، ولتكون كلمة الله هي العليا، وأنّ قتاله من جملة فضائله.

فإذا قام الدليل على أنّ فضل الجهاد لا يثبت إلا لمن قاتل وهو لا يعلم النجاة، كما يزعم المعارض، كان دليل جهاده بنفسه دالاً على أنّه لم يكن يعلم النجاة.

وحينئذٍ تقع المعارضة بين ما دل على فضل جهاده، وما دل على أنّه يعلم بكل ما يكون إلى قيام الساعة.

فدليل جهاده يثبت أنّه كان لا يعلم بأنّه ينجو في الحروب التي خاضها.

ودليل علمه يقول: إنّّه كان يعلم بكل ما يكون إلى قيام الساعة.

وحيث إنّ النسبة بين الدليلين هي العموم المطلق، ونسبة الأول للثاني نسبة الخاص للعام، فالقاعدة في مثله تقضي بتقديم الخاص، ونلتزم بتخصيص الدليل العام، فيكون مفاد الدليل الثاني هو:

إنه يعلم بكل ما يكون إلى قيام الساعة، إلا نجاته في الحروب.

وتقديم الخاص على العام، والالتزام بالتخصيص قاعدة مقررة عند العلماء، من الشيعة والسنة، وليست موضع خلاف، بل هي من ألف باء صناعة الاستدلال الشرعي.

وعلى هذا: فعلمه بكل ما يكون، وأنّه يعيش في هذه الدنيا مثلاً ستين سنة، لا يستلزم علمه بالنجاة من الموت فيها، إذ لعل الله تعالى حجب عنه أنّه يعيش هذه المدة حياة واحدة ممتدة ستين سنة، أو حياتين يتخللهما القتل

ثم العودة للحياة، أو ثلاثاً أو أربعاً.

وبالجملة:

فإنّ هذه الشبهة إنّما نشأت من الجهل بأنّ ما نحن فيه من موارد قاعدة تقديم الخاص على العام.

وجهل المعارض بذلك: إمّا لجهله بكبرى القاعدة، وأنّه إذا تعارض الخاص والعام فإنّ الخاص يقدم على العام، ويصار إلى التخصيص. أو لجهله بانطباق تلك الكبرى على موردنا، لأنّه قاس علم الإمام عليه السلام على علم الله تعالى، وهو قياس باطل.

فحسب المعارض أنّ دليلنا على علم الإمام بما يكون دليل عقليّ، فلا يقبل التخصيص، وأنه كما يستقل العقل بأنّه لا يجوز أن تخفى على الله خافية فذلك يحكم العقل بأنّه لا يمكن أن تخفى على الإمام خافية. وعليه: فإنّ كان قد قدر الله للإمام أن يقتل ويرجعه إلى الحياة فالإمام يعلم بذلك. وهذا ظن فاسد.

بل دليلنا على علم الإمام بما يكون دليل شرعيّ، عام.

كالذي رواه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم: «عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَامًا مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِهِ حِفْظُهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ»^(١).

وإذا كان الدليل على علم الإمام دليلاً شرعياً عاماً، وقام على خلافه دليل خاص، فالقاعدة المسلمة بيننا وبينهم في مثله هي تقديم الخاص على العام.

وإن شئت مزيد توضيح، فنقول:

إنّ العقل يقضي بأنّ جميع المخلوقين ليس لهم بأنفسهم علم بغيب ولا شهادة، وإنّما يعلمون بما يعلمهم الله.

والعقل يستقل أيضاً بأنّ الأنبياء والأئمة لما كانوا مأمورين بهداية الناس، وإقامة القسط، وحفظ الشرع، فلا بد لهم من العلم بما يحتاجه من يهد الناس ويقيم القسط ويحفظ الشرع، كالأحكام الشرعية، وما يتصل بها.

وأما ما زاد على ذلك فليس بواجب في حكم العقل، وإنّما هو تفضل محض من الله سبحانه، بمعنى أنّه تعالى لو لم يطلعهم عليه لم يكن مخللاً بالحكمة، ولا ناقضاً لغرضه.

وعليه فالذي يحكم العقل بأنّه لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ولا تخفى عليه خافية هو الله وحده.

قال تعالى: ﴿عَلِمِ الْغَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(١).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾^(١).

وأما الأئمة فهم عباد الله، وهم في العلم كسائر الخلق، لا يعلمون إلا ما علمهم الله.

شأنهم شأن الملائكة إذ قالوا: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٢).

وشأن الرسل إذ قالوا: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾^(٣).

وقد قام دليل شرعي يدل على أن رسول الله ﷺ علم الإمام كل ما يكون إلى قيام الساعة، وهذا الدليل الشرعي دليل عام يجوز تخصيصه. وبالجمله: فإنّ قياس علم الإمام على علم الله تعالى قياس مع الفارق الثبوتي، فإنّ حقيقة علم الله غير حقيقة علم الإمام، والإثباتي فإنّ الدليل على علم الله غير الدليل على علم الإمام.

أما الفارق الثبوتي: فإنّ الله عالم بذاته، علم الأشياء بنفسه، ولم يُعلمه بها أحد، وأما الإمام فلا علم له إلا ما علمه الله، شأنه شأن الملائكة والأنبياء، وغيرهم من الخلائق.

(١) سورة آل عمران: ٥.

(٢) سورة البقرة: ٣٢.

(٣) سورة المائدة: ١٠٩.

قال عز وجل عن الملائكة: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(١).

وقال تباك اسمه: ﴿قُلْ أَجَلٌ لَكُمْ أَطْيَبْتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾^(٢).

وقال جل وعلا: ﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤).
وقال سبحانه: ﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾^(٥).

وقال عز وجل: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٦).

وقال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى

(١) سورة البقرة: ٣٢.

(٢) سورة المائدة: ٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٦) سورة النحل: ٧٨.

الْكَافِرِينَ ﴿١﴾.

وقال تبارك اسمه: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٢﴾.

وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَزَّيْشُكُمْ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا

وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ ﴿٣﴾.

وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنَتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ

بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٤﴾.

وقال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿٥﴾ قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ

وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٦﴾ ﴿٥﴾.

والحاصل:

إنَّ علم الله سبحانه علم ذاتي غير مكتسب.

وقد استقل العقل ودلت هذه الآيات الشريفة على أنَّ علم الأنبياء

والملائكة والأئمة وغيرهم من الخلق هو علم مكتسب، وأنَّ الله سبحانه هو

الذي يؤتيهم إياه، وإلا فإنَّهم في أنفسهم، لو لم يؤتَهم الله العلم ليس لهم علم

(١) سورة النحل: ٢٧.

(٢) سورة الإسراء: ٨٥.

(٣) سورة النمل: ٤٢.

(٤) سورة العنكبوت: ٤٩.

(٥) سورة الملك: ٢٥ - ٢٦.

بغيب ولا شهادة. فالله تعالى: عالم بنفسه، من غير تعليم من أحد.
والإمام عليه السلام: من الذين أوتوا العلم.

فكيف يقاس من كان علمه مكتسباً بمن علمه ذاتي؟!
وأما الفارق الإثباتي:

فإنّ دليل علم الله تعالى بكل شيء دليل عقلي، والدليل العقلي لا يقبل
التخصيص، ولا يمكن استثناء مورد منه، فلا يصح أن يقال: إنّ الله يعلم
بكل ما يكون إلا هذا الشيء.

وأما الدليل على أنّ الإمام أوتي علم كل شيء فهو دليل شرعي، والدليل
الشرعي يقبل التخصيص.

إنّ قلت: لكن التخصيص يحتاج إلى دليل، فما هو الدليل على أنّ الإمام
لا يعلم بمقتله ورجوعه للحياة؟

قلت: إذا كان فضل جهاد الإمام عليه السلام لا يثبت مع علمه قبل دخول
الحرب بالسلامة، فنفس الدليل الدال على ثبوت فضل الجهاد يدل على أنّه
لم يكن يعلم النجاة من الموت مع الرجوع للحياة.

الجهة الثالثة:

أنها شبهة مبنية على أنّ الإمام لم يصبه أي أذى في الحرب.

وهذا ممنوع، بل ورد في بعض الأخبار أنّه كانت السهام تصيبه، وأنّ
المسلمين لا يقدرّون على إخراجها من جسده إلا إذا اشتغل بالصلاة، فإنّه

لا يتصور حينه^(١).

الجهة الرابعة:

إنَّه لا دليل على أنَّ فضل الجهاد مشروط بجهل المجاهد بما يلقاه، وبأنَّ يحتمل أن يقتل، وأنَّ من قاتل وهو يعلم أنَّه ينجو فلا فضل له.

بل الجهاد عبادة يحبها الله، وهي من موجبات مرضاته تعالى، وقد فضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً، وهذا التفضيل مطلق، حتى لو علم المجاهدون بسلامة أنفسهم.

ومن خفي عليه أجر من جاهد بنفسه، فليعتبر بثواب من جاهد بهاله:

قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ

سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا

عَظِيمًا﴾^(٣).

وقال عز وجل: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٤).

وقد روى البخاري ومسلم:

(١) إحقاق الحق، للشهيد التستري: ٦٠٢ / ٨، نقلاً عن المناقب المرتضوية للكشفي الحنفي.

(٢) سورة البقرة: ٢٦١.

(٣) سورة النساء: ٧٤.

(٤) سورة النساء: ٩٥.

أن رسول الله ﷺ قال: «لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»^(١).
وتنافسها الصحابة، وتطاول إليها الصحابة، وأصبح كلهم يرجوها، مع
أن الذي سيعطى الراية يعلم أنه يعود، ولن يقتل، وأن الله يفتح على يديه.
ففي صحيح مسلم بسنده:

«عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَمَرَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي
سُفْيَانَ سَعْدًا فَقَالَ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسُبَّ أَبَا التُّرَابِ فَقَالَ أَمَا مَا ذَكَرْتُ ثَلَاثًا
قَاهَنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَنْ أُسَبَّهُ لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةً مِنْهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ
حُمْرِ النَّعَمِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُ خَلَفَهُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَقَالَ لَهُ
عَلِيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ خَلَفْتَنِي مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَمَا
تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي».
وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ». قَالَ فَتَطَاوَلْنَا لَهَا فَقَالَ «ادْعُوا لِي عَلِيًّا». فَأَتَى بِهِ أَرْمَدَ فَبَصَقَ فِي
عَيْنِهِ وَدَفَعَ الرَّايَةَ إِلَيْهِ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ
أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ) دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ
«اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي»^(٢).

(١) صحيح البخاري: ٤/٤٧، صحيح مسلم: ٣/١٤٣٣.

(٢) صحيح مسلم: ٤/١٨٧١.

وفيه بسنده عن سهل بن سعد: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ «لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». قَالَ فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا - قَالَ - فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُونَ أَنْ يُعْطَاهَا فَقَالَ «أَيْنَ عَلَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ». فَقَالُوا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ - قَالَ - فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ فَأَتَى بِهِ فَبَصَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ فَقَالَ عَلَىُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا. فَقَالَ «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»^(١).

إن قلت: ولكن جهاد من لا يعلم السلامة، أفضل، لأنه يبذل مهجته في سبيل الله، وأما من يعلم السلامة فليس مثله.

قلت: إن فضل العمل على قدر إخلاص عامله، ومعرفته بالله، فكل من زادت معرفته بالله، واشتد إخلاصه كان عمله أذكى، وثوابه أعظم.

وإنما يقال: إن جهاد غيره أفضل من جهاده إذا ثبت أن درجة إخلاصهما واحدة.

ودون إثبات ذلك خرط القتاد.

خاتمة

وفيها بحثان:

* البحث الأول: في جواز أن يقال لأحد من الأنبياء أو الأئمة بأنه: عالم الغيب، أو علام الغيوب.

* البحث الثاني: في موقف الشيعة من الغلو، وحكمهم على الغلاة.

وهذان بحثان فقهيان، إلا أنا نبحثهما هنا لمناسبتها لبحثنا، ومسيب ارتباطهما به.

البحث الأول

هل يقال للنبي أو الإمام: عالم الغيب؟

لا يخفى أن هذه مسألة لها جهتان:

الجهة الأولى: عقدية

وهي: هل القول في أحد من العباد إنه عالم الغيب، أو علام الغيوب ينافي توحيد الله سبحانه، ويوجب الخروج من الدين، أو لا؟

الجهة الثانية: فقهية

وهي: هل القول في أحد من العباد إنه عالم الغيب، أو علام الغيوب يخالف الشريعة، ويوجب استحقاق العقوبة، وإن لم يوجب الخروج من الإسلام، أو لا؟

أما الجهة العقدية:

فقد ظهر الحال فيها مما قدمناه في فصول الكتاب، وقد عرفت:

- ١ - إنه لا علم لأحد من العباد بشيء من الغيب ولا الشهادة إلا ما علمهم الله تعالى، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.
- ٢ - إن الله سبحانه قادر على أن يظهر من شاء من عباده على ما شاء من غيبه، والله على كل شيء قدير، وإنَّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.
- ٣ - إنه ما من عاقل إلا وهو عالم ببعض الغيب، ولولا ذلك لم يكلفوا بالإيمان بالله ولا بنبوة الأنبياء، ولا بالبعث والنشور، فإنَّ ذلك كله من الغيب، وإنَّما أمروا بالإيمان عن علم ويقين.
- ٤ - إنَّ سادة العقلاء وهم الأنبياء والأئمة عليهم السلام، أولى بذلك، وما يعلمه النبي وأهل بيته عليهم السلام أكثر مما يعلمه غيرهم منه، كما دلَّ عليه الدليل الشرعي اليقيني.

وقد تقدّم تفصيل ذلك.

وأنت إذا أحطت بما تلوناه عليك في تلك الفصول، ظهر لك أنَّ الصحيح هو: أنه لا بد من التفصيل في المسألة.

فلا يصح أن نحكم على كل من قال: نبينا صلى الله عليه وآله يعلم الغيب، بأنه مشرك، ولا أن نحكم على كل من قال ذلك، بأنه غير مشرك.

بل المدار في الحكم بالجواز وعدمه من جهة العقيدة على القصد.
 فإن كان القائل قاصداً أنّ النبي أو الأئمة عليهم السلام يعلمون بالغيب بأنفسهم،
 وأنّ علمهم ذاتي، غير مستفاد، ولا موهوب، وأنه لم يؤت بهم الله هذا العلم،
 بل هم عالمون به بذواتهم: فهذا القول مناف للتوحيد.
 وإن كان القائل قاصداً أنّهم يعلمون بالغيب بعلم مستفاد، وبتعليم من
 الله عز وجل، وأنّ الله آتاهم هذا العلم، فلا إشكال في عدم منافاة هذا
 القول للعقيدة الصحيحة، بل هو عين التوحيد.

أما الجهة الفقهية

والمراد بالجهة الفقهية: معرفة ما إذا كان التلفظ بهذه العبارة بالقصد
 الذي لا ينافي العقيدة الصحيحة، والوجه الذي لا ينقض توحيد الله
 سبحانه، هل هو مرخص فيه شرعاً، أو هو محرم، وفاعله آثم، وإن لم يخرج
 من الدين؟

والصحيح في حكمه من جهة الشريعة هو التفصيل أيضاً.
 فالبحت هاهنا يقع في الجواز وعدمه، ونريد من عدم الجواز الحرمة،
 فهل أنّ الذي يُطلق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب آثم شرعاً أم لا؟

قال الشيخ المفيد رحمته الله ^(١): (فأما إطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب فهو منكر بين الفساد، لأنّ الوصف بذلك إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلا الله - عز وجل - وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلا من شذ عنهم من المفوضة ومن انتمى إليهم من الغلاة) ^(٢).

(١) وذهب إلى ذلك أيضاً الفضل الطبرسي في مجمع البيان ٥: ٣٥٢، فقال: «ولا نعلم أحداً منهم - يعني الإمامية - استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق، فإنما يستحق الوصف بذلك من يعلم جميع المعلومات، لا بعلم مستفاد. وهذه صفة القديم سبحانه، العالم لذاته، لا يشركه فيها أحد من المخلوقين. ومن اعتقد أن غير الله سبحانه يشركه في هذه الصفة فهو خارج عن ملة الإسلام».

أقول: ولا يتوهم أنه رحمته الله ينفي علمهم عليهم السلام بالغيب، بل قال: «وما نقل عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ورواه عنه الخاص والعام من الإخبار بالغائبات في خطب الملاحم وغيرها، وكذا ما نقل عن أولاده المعصومين عليهم السلام من الأمور الغيبية، فهو متلقى عن النبي صلوات الله عليه وسلم ممّا أطلعه الله عليه.» راجع المصدر السابق.

وعليه: فالشيخ الطبرسي ينفي أمرين:

الأول: جواز وصفهم بأنهم يعلمون الغيب، وإن كانوا يعلمونه فعلاً كما أثبتته شيخنا (صان الله مهجته) في البحوث المتقدمة.

الثاني: القول بأنهم يعلمون الغيب على نحو الاستقلال.

وعلى نفي الثاني إجماع الفرقة المحقة (أعلى الله كلمتهم)، وأما الأول، فستأتيك الملاحظة عليه عند مناقشة الشيخ المفيد (أعلى الله في جنات الخلد مقامه).

(٢) أوائل المقالات، للشيخ المفيد: ص ٦٧.

تحليل كلام الشيخ المفيد رحمته الله

استدل الشيخ المفيد رحمته الله على عدم جواز وصفهم بأنهم يعلمون الغيب بدليلين:

الدليل الأول: عدم الاستحقاق

قال رحمته الله: لأنّ الوصف بذلك إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه.

بيانه: إنه رحمته الله نفى استحقاق من لم يعلم الأشياء بنفسه بل علمها بعلم مستفاد لأنّ يوصف بأنّه: يعلم الغيب، وعالم الغيب، ولكنه رحمته الله لم يبين وجه عدم الاستحقاق.

فلزنا تحليل دعواه، والنظر في الوجوه التي يحتملها كلامه، ودراستها جميعاً، لمعرفة الصحيح منها من غيره.

فنقول: إنّ سبب عدم الاستحقاق يحتمل وجوهاً:

أحدها: المنع اللغوي.

الثاني: المنع العقلي.

الثالث: المنع الشرعي.

الرابع: الإطلاق.

الخامس: الانصراف.

فالموانع المحتملة من وصف المخلوقين بأنهم يعلمون الغيب خمسة،
وقول الشيخ المفيد بعدم استحقاق العباد لأن يوصفوا بأنهم يعلمون الغيب
يحتمل هذه الموانع الخمسة.

* فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَنْعُ اللَّغْوِي: فِيرِدُهُ

أَوَّلًا: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَةِ اللُّغَةِ، وَلَا مُلْزَمَ بِالْإِمْتِنَاعِ عَمَّا مَنَعَ
مِنْهُ أَهْلُ اللُّغَةِ.

وِثَانِيًا: لَوْ كَانَ وَاضِعَ اللُّغَةِ مِمَّنْ تَجِبُ طَاعَتُهُ وَيُلْزَمُ اتِّبَاعُهُ فَهَذَا الْمَنْعُ يَرْجِعُ
إِلَى الْمَنْعِ الشَّرْعِيِّ.

* وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَنْعُ الْعَقْلِي: فِيرِدُهُ

إِنَّ الْعَقْلَ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ الظُّلْمِ، كَمَا تَقْدُمُ، وَكَوْنِ تَسْمِيَةِ بَعْضِ الْعِبَادِ بِاسْمِ
اللَّهِ سُبْحَانَهُ ظُلْمًا مُتَوَقَّفًا عَلَى الْعِلْمِ بِبَطْلَانِ إِطْلَاقِ عُنْوَانِ (عَالَمِ الْغَيْبِ) عَلَى
غَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ مَبْنِي عَلَى إِرَادَةِ كَوْنِهِ عَالَمًا بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا لَوْ أَرَادَ كَوْنَهُ
عَالَمًا بِعِلْمِ مُسْتَفَادٍ فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصِّ بِاللَّهِ، بَلْ هُوَ بِهَذَا الْقَيْدِ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ
اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: لَكِنْ وَصَفَ (عَالَمِ الْغَيْبِ) مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

قُلْتُ: إِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَوْصَفَ الْعِبَادُ بِالْأَلْفَافِ الَّتِي يَوْصَفُ بِهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ،
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْعَقْلَ مِنْ وَصْفِ أَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِ بِأَنَّهُ: رُؤُوفٌ، رَحِيمٌ،
عَلِيمٌ، كَرِيمٌ، عَزِيزٌ، حَكِيمٌ، غَنِيٌّ، وَدُودٌ، مُجِيدٌ، شَهِيدٌ، وَكِيلٌ، قَوِيٌّ، حَمِيدٌ،

ولي، حي، واحد، ماجد، عدل، مؤمن.
ولا يرى العقل بأساً في إطلاق لفظ العالم، وسائر مشتقاته على من علم
بعلم مستفاد.

*** وإن أراد به المنع الشرعي: فيرده**
إنه لم يرد تحريم ذلك في آية ولا رواية.

*** وإن أراد به: الإطلاق**

وبداية نذكر تقرير الإطلاق ليتضح الكلام فيه فنقول: إن قولنا (عالم
الغيب) وإن كان يعم العالم بنفسه والعالم بعلم موهوب، إلا أنه إذا أطلق ولم
يقيد بأحد القسمين، فإطلاقه يقتضي كونه عالماً بنفسه، وأما إذا أريد كونه
عالماً بعلم مستفاد فيحتاج إلى التقييد، كأن يقول: (مُعَلَّم الغيب)، أو (عالم
الغيب بتعليم الله)، أو (مُظْهَر على الغيب).

نظير وصف الفعل بآئه واجب، فإنه وإن كان الواجب أعم مما يجب
لنفسه كالصلاة، وما يجب لغيره كالوضوء، إلا أن إطلاق وصف الفعل بآئه
واجب وعدم تقييده بآئه واجب لغيره يقتضي كونه واجباً لنفسه.

ووجه الإطلاق: إن الواجب النفسي مطلوب على كل حال، وإن لم يجب
واجب آخر، وأما الواجب الغيري فلأنها يكون واجباً في حال وجوب
واجب آخر، وعلى هذا فإرادة الواجب النفسي يكفي في بيانها أن يقول: هذا
واجب، وأما إرادة الواجب الغيري فبيانها يحتاج إلى قيد زائد، وهو (لغيره)

فيقول: هذا واجب لغيره.

ومثله العالم بنفسه، فإنه عالم على كل حال، وإن لم يوجد أحد غيره، وأما العالم بعلم مستفاد فإنما يكون عالماً إذا كان له من يُعَلِّمُهُ.

فإطلاق وصف (عالم الغيب) يقتضي كونه عالماً بعلم غير مستفاد.

هذا ملخص تقرير الإطلاق.

وفيه:

أولاً: إنَّ لازمه كما عرفت في التقرير أنَّ يجوز وصف المخلوق بآنه (عالم بالغيب بتعليم الله)، ولعل عبارة الشيخ المفيد ظاهرة في المنع حتى مع هذا القيد.

وثانياً: إنَّ لازمه أنَّ يمنع من إطلاق وصف: (الملك، المؤمن، الوهاب، العدل، الشكور، الشهيد، الولي، الحي، القادر، المقتدر، الأول، الودود، المجيد، الحكيم، الكريم، الجليل، العلي، الكبير، العزيز، العليم، السميع، البصير، البر، الرؤوف، الهادي، الباقي، الوارث، الرشيد، الصبور) على غير الله سبحانه، لأنَّ ما يقال من الوجه في اقتضاء إطلاق الوصف بعلم الغيب يجري في هذه الصفات من غير فرق، فإذا كان إطلاق الوصف بعلم الغيب يقتضي إرادة العالم بنفسه، فإطلاق الملك العليم السميع البصير يقتضي إرادة من كان كذلك بنفسه.

ولا يسع الشيخ المفيد أنَّ يمنع من وصف غير الله تعالى بهذه الصفات، وكيف يمنع من ذلك والمسلمون يطلقونها على غير الله تعالى ليل نهار، على

مر الدهور والأعصار، واختلاف البلدان والأمصار؟!

وثالثاً: سلمنا أن إطلاق وصف (عالم الغيب) يقتضي أنه عالم بنفسه، لكن هذا لا يمنع من استعمال اللفظ في العالم بعلم مستفاد من غير تقييد، وإنما غايته أن يكون الوصف من غير تقييد ظاهراً في إرادة أنه عالم بغير تعليم، وإذا قامت القرينة على أنه لا يريد ذلك، بل يريد أنه عالم بعلم مستفاد وجب الأخذ بالقرينة.

ويكفي في القرينة الموجبة لرفع اليد عن الظهور الإطلاقي أن نعرف من حال المتكلم أنه معتقد بوحداية الله سبحانه، فإنَّ المعتقد بوحداية الله يعتقد أن الله سبحانه وحده العالم بلا تعليم، وأما ما سواه فلا يحيط بشيء، ولا يعلم صغيراً ولا كبيراً، ولا غيباً ولا شهادة إلا بتعليم الله تبارك وتعالى.

* وأما إن أراد به الانصراف

وبداية نذكر تقرير الانصراف ليتضح الكلام فيه فنقول: إنَّ المطلق قد ينصرف إلى بعض أفراده بالخصوص، كما لو باع كتابه بدرهمين مثلاً، ولم يقيد ذلك بنقد بلد بعينه، فإنَّ الدرهم وإن كان يصدق على درهم بلده ودرهم بلد آخر، إلا أنه ينصرف إلى درهم بلده.

و(عالم الغيب) وإن كان يصدق على من يعلم الغيب بنفسه وعلى من يعلم الغيب بتعليم غيره له، إلا أنه إذا لم يقيد بقيد فهو ينصرف إلى من يعلم الغيب بنفسه.

وفيه:

ما عرفت من المناقشة في سابقه.

ويزيد الانصراف ضعفاً أنه لا موجب له، فإن لفظ العلم موضوع في اللغة لمطلق الانكشاف، فمن انكشف له شيء فهو عالم به، سواء كان الانكشاف ذاتياً أو موهوباً، ودعوى انصراف العلم إلى ما كان بغير تعليم لا شاهد لها.

وبعبارة أخرى: إن الانصراف لا قيمة له إلا إذا كان ناشئاً من خفاء الصدق.

وعليه، فنسأل من يدعي انصراف العلم بالغيب إلى ما كان بلا تعليم سؤالين:

السؤال الأول: ما منشأ هذا الانصراف؟

والسؤال الثاني: ما الذي ينصرف إلى ذلك؟ فإن وصف عالم الغيب وصف مركب من كلمتين، فهل الذي ينصرف إلى ما كان عالماً بعلم غير مستفاد هو كلمة عالم، أو كلمة الغيب، أو المركب؟

فإن قال جواب السؤال الثاني: المنصرف إلى ذلك هو لفظ العالم.

قلنا: إن لفظ عالم يطلق على ما كان مستفاداً كثيراً، وانصرافه عنه ممنوع.

وإن قال: المنصرف إلى ذلك لفظ الغيب، فمنع انصرافه أظهر، فإن

الغيب يمكن العلم به بعلم مستفاد، وعلم الخلق به كله حاصل بتعليم الله

عز وجل.

وإن قال: المنصرف إلى ذلك هو المركب.

ففيه: إن المركب ليس له وضع لغوي زائد على وضع مفرداته وهيئته التركيبية.

وإن قال في جواب السؤال الأول: إن الانصراف ناشئ من كثرة الوجود. قلنا له: إن العلم الموهوب أكثر وجوداً بحسب إدراك البشر، فإن العلم بلا تعليم خاص بالله تعالى، وعلم ما سواه كله بتعليم منه تعالى.

مضافاً إلى أن الانصراف الناشئ من كثرة الوجود لا أثر له.

فلو قال للصائم: لا تشرب الماء، وكان أكثر الماء غير الكبريتي، وكان الماء الكبريتي نادر الوجود، لم يكن لنا الحكم بحلية شرب الماء الكبريتي، بدعوى أن قوله: لا تشرب الماء، ينصرف عن الكبريتي النادر.

وإن قال: إنه ناشئ من خفاء الصدق.

قلنا: إن صدق عنوان العلم على الموهوب المُنْعَى لا خفاء فيه، ويشهد له صدق قولنا: زيد عالم، من دون أدنى عناية.

وقد جاء في القرآن الحكيم إسناد العلم إلى من كان علمه بتعليم الله من دون عناية:

كقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(١).

(١) سورة البقرة: ١٤٦.

وقوله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾^(١).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٢).

وقوله جل شأنه: ﴿كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾^(٣).

وقوله تقدست آلاؤه: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۖ كِرَامًا كُنِينَ ۖ﴾^(٤) ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(٥).

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾^(٦).

وقوله جل ثناؤه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٧).

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ

(١) سورة الأنعام: ١١٤.

(٢) سورة الزمر: ٩.

(٣) سورة المعارج: ٣٩.

(٤) سورة الإنفطار: ١٠ - ١٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٦) سورة البقرة: ٤٢.

تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١﴾.

وقوله عز وجل: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢).

وقوله جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٣).

وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٤).

وقوله جل ثناؤه: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّتْ وَعُيُونٍ﴾ (٥).

والحاصل: إننا لا نعرف وجهاً صحيحاً لما استدل به الشيخ المفيد رحمته الله في المنع من إسناد العلم بالغيب إلى غير الله تعالى، في قوله: إنها يستحقه من كان عالماً بعلم غير مستفاد.

(١) سورة البقرة: ٢٣٩.

(٢) سورة آل عمران: ٧١.

(٣) سورة الأنفال: ٢٧.

(٤) سورة يوسف: ٩٦.

(٥) سورة الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤.

الدليل الثاني: الإجماع

فإنه رحمه الله ادعى الإجماع على قوله هذا، ومتعلق الإجماع في كلامه هو حرمة وصفهم عليهم السلام بأنهم يعلمون الغيب.

ويرده:

إنّ الاجماع المدعى، إمّا أن يراد به الإجماع القولي، أو يراد به الإجماع العملي.

فإن أراد به الإجماع القولي.

فلا يسعنا التعويل عليه، لأنّه إجماع منقول، والمسألة غير مذكورة في الكتب الفقهية التي بأيدينا، فلا يسعنا التحقق من هذه الدعوى، والوقوف على فتاوى الفقهاء لتحصيل الإجماع، فالإجماع المحصل غير حاصل، والإجماع المنقول ليس بحجة.

وإن أراد به الإجماع العملي.

فهو دليل لبي، ولكنه لا يختص بالعلماء لىسمى إجماعاً، بل عليه عامة المشرعة، وسيأتي مزيد بيان له عند بيان الصحيح عندنا.

الصحيح في مسألة التوصيف

والصحيح عندنا هو التفصيل في المسألة بين الألفاظ الدالة على العلم

بالغيب:

فإنّ الألفاظ الدالة على ذلك على أربعة أقسام:

قسم خاص بالعباد، وقسم مشترك، وقسم خاص بالله تعالى، وقسم مشكوك.

فمثل: مُعَلِّمٌ بِالْغَيْبِ، وَمُظْهَرٌ عَلَى الْغَيْبِ، وَمُطَّلَعٌ عَلَى الْغَيْبِ، ظَاهِرَةٌ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ مُسْتَفَادٌ، فَلَا تَقَالُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، بَلْ هِيَ خَاصَّةٌ بِالْعِبَادِ. ومثل: عِلْمُ الْغَيْبِ، وَيَعْلَمُ الْغَيْبِ، وَعَالِمُ الْغَيْبِ، إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْعِلْمُ بِغَيْرِ تَعْلِيمٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَالَ لَغَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُنَافٍ لِلْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَإِذَا أُرِيدَ بِهَا الْعِلْمُ بِعِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ تَقَالَ لَغَيْرِهِ سُبْحَانَهُ.

ومثل: عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَعَلَامُ الْغُيُوبِ، فَلَا يَقَالُ إِلَّا لِلَّهِ عِزُّ وَجَلٌّ. وليس الحكم في هذا خاصاً بالألفاظ الدالة على العلم بالغيب، بل أسماء الله سبحانه على ثلاثة أقسام:

قسم خاص به سبحانه، وقسم يطلق على غيره، وقسم مشكل. فأسماء خاصة بالله تعالى مثل: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، اللَّهُ، الرَّحْمَنُ، الصَّمَدُ، الْأَحَدُ، الْقَيُّومُ، الْقُدُّوسُ.

وأسماء مشتركة مثل: الْكَرِيمُ، الْعَلِيُّ، الْعَظِيمُ، الْقَوِيُّ، الْعَزِيزُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْحَيُّ، الْعَلِيمُ، الْحَكَمُ، الْكَبِيرُ.

وأسماء في اختصاصها شك مثل:

مَالِكُ الْمَلِكِ، رَبُّ الْأَرْيَابِ، خَالِقُ الْخَلْقِ.

الدليل على التفصيل

ولم يرد في هذا التصنيف آية، ولا رواية يؤخذ منها هذا التصنيف وحكم هذه الأصناف، وإنما هو مأخوذ من ارتكاز المشرعة.

فإنهم يتخرجون في إطلاق بعض أسماء الله سبحانه على غيره، ولا يتخرجون في إطلاق بعض أسمائه عز وجل على غيره.

وليس هذا التخرج عند المشرعة خاصاً بأسماء الله، بل نراه في ألفاظ التمجيد أيضاً، مثل: عز سلطانه، وجل شأنه، وجل وعلا، وتبارك اسمه، وتعالى، وتقدس أسمائه.

فلا يطلقون كلمات التمجيد هذه على غيره، فلا ترى مسلماً يقول: قال الرسول جل وعلا، أو تبارك وتعالى، مع أن الرسول ﷺ جليل القدر، عالي الشأن، مبارك، إلا أن المشرعة يخصصون هذه الألفاظ بالله سبحانه.

وقد جرت طريقة المشرعة على هذا منذ القرن الأول، وهذا يكشف عن تلقي هذا الارتكاز من صاحب الشرع الحنيف.

نعم، لما كان ارتكازهم دليلاً لبيان، ليس له لفظ ليؤخذ بعمومه أو إطلاقه، فالمتعين هو الأخذ بالمقدار المتيقن منها.

والمتيقن من ارتكاز اتباع الشريعة هو التوسع في الوصف، والتضييق في التسمية، فقد يصفون الرجل بأنه: رزاق وهّاب، ولكنهم يتخرجون في تسميته: الرزاق، الوهاب.

فلا بد من رعاية هذه الجهة أيضاً في حكم المسألة.

البحث الثاني

الغلو، وموقف أعلام الإمامية منه

إنَّ الشيعة يعتقدون أنَّه ما من إله إلا الله سبحانه، وقد صرحت كتب علمائهم بعقيدتهم هذه، وكتبهم في مختلف العلوم من العقيدة، والتفسير، والفقه، وأصوله، والحديث، والأخلاق، والأدعية، والزيارات، والتاريخ مليئة بذلك، وماذن مساجدهم تصدح ليل نهار معلنة هذه العقيدة على رؤوس الأشهاد، وتلبية حجاجهم (لييك لا شريك لك).

وهم يعتقدون أنَّ من جعل لله نداً أو شريكاً، أو عبد مع الله أحداً ولقي الله عز وجل بهذا فقد حرم الله عليه الجنة، ومأواه النار، ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالاً بعيداً، وكأنَّها خرَّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق، كما صرحت بذلك آي الذكر الحكيم.

والشيعة (أنار الله برهانهم) يصدّقون محمد بن عبد الله ﷺ، عبد الله ورسوله، في كل ما جاء به من ربه سبحانه، تصديقاً عاماً مطلقاً لا تخصيص فيه ولا تقييد.

الآيات القرآنية الدامة والمحذرة من الشرك

وقد جاء هذا النبي العظيم بالآيات القرآنية التي ذمت الشرك وحذرت

كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِبَنِيهِ ۖ وَهُوَ يَعِظُهُ ۚ يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(١).

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ۚ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾^(٢).

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ۚ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^(٣).

وقوله جل وعز: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنَىٰ ۖ اسْرَوْا إِلَيَّ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾^(٤).

وقوله عز من قائل: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾^(٥).

إلى غير ذلك من الآيات.

(١) سورة لقمان: ١٣.

(٢) سورة النساء: ٤٨.

(٣) سورة النساء: ١١٦.

(٤) سورة المائدة: ٧٢.

(٥) سورة الحج: ٣١.

الزوايات الدائمة للشرك

ففي الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الكبائر سبعة: منها قتل النفس متعمداً، والشرك بالله العظيم...»^(١).

وفي صحيح عبد العظيم الحسيني عن الإمام الباقر عليه السلام: «أكبر الكبائر الإشراف بالله، يقول: ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾...»^(٢).

وفي تفسير العياشي، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾^(٣) عن الإمام الباقر عليه السلام: «من ذلك قول الرجل: لا وحياتك»^(٤).

وعن الإمام الصادق: «هو الرجل يقول: لولا فلان هلكت، ولولا فلان لأصبت كذا وكذا، ولولا فلان لضاع عيالي، ألا ترى أنه قد جعل لله شريكاً في ملكه، يرزقه ويدفع عنه؟!»

قال الراوي: قلت: فيقول: لولا أن الله من عليّ بفلان هلكت؟ قال: نعم، لا بأس بهذا ونحوه»^(٥).

(١) أصول الكافي: ٢ / ٢٨١.

(٢) المصدر السابق: ٢ / ٢٨٥.

(٣) سورة يوسف: ١٠٦.

(٤) تفسير العياشي: ٢ / ١٩٩.

(٥) عدة الداعي، لابن فهد الحلبي: ٨٩.

ومن أراد الوقوف على المزيد من الروايات في كتب الأصحاب، فليرجع إلى المجاميع الروائية^(١).

حكم الشرك والمشركين في فقه الإمامية

ابن الجنيّد (المتوفى سنة ٣٨١ هـ)

قال فيما حكاه عنه ابن فهد الحلبي في المذهب البارعي: «فأما ما وقفه أهل الشرك على الأماكن التي يشركون فيها بالعبادة بغير الله تعالى، كبيوت النيران والأصنام، والقرايين للشمس والكواكب ونحوها في أي أرض كانت تملك المسلمون الحكم فيها، فإنّ ذلك غير ممضي، ولأئمة الدين أن يصرفوا ثمرها وغلاتها إلى ما يصرفون إليه سهم الله في الغنائم»^(٢).

الشيخ الصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ)

ذكر في الهداية: «باب الكبائر: قال الصادق عليه السلام: الكبائر تسعة: فأولها الشرك بالله العظيم، وقتل النفس التي حرم الله»^(٣).

(١) راجع بحار الأنوار: ٢٥ / باب نفي الغلو عن النبي والأئمة، وميزان الحكمة: ٣ / باب الغلو والتحذير منه، وأما الروايات الدالة للشرك فهي كثيرة جداً، راجع ميزان الحكمة: ٢ / باب الرياء والشرك، وموسوعة أحاديث أهل البيت عليه السلام: ٥ / ٣٢٠، عنوان الشرك.

(٢) المذهب البارعي، لابن فهد الحلبي: ٣ / ٥٨.

(٣) الهداية في أصول الدين، للشيخ الصدوق: ص ١٩٨.

الشيخ الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ)

قال في المبسوط: «فمن كان عدلاً في جميع ذلك قبلت شهادته، ومن لم يكن عدلاً لم يقبل ذلك، فإن ارتكب شيئاً من الكبائر، وهي الشرك والقتل والزنا واللواط والغصب والسرقة وشرب الخمر والقذف وما أشبه ذلك، فإذا فعل واحدة من هذه الأشياء سقطت شهادته»^(١).

وروى في المصباح: «اللهم إنا نعوذ بك من الشرك ودواهيته، والظلم ودواهيته، والفقر ودواحيته»^(٢).

وروى فيه دعاء السحر، وفيه: «فلك الحمد على ما نقيت من الشرك قلبي».

وروى زيارة النبي ﷺ وفيها: «الحمد لله الذي استنقذنا بك من الشرك والضلالة»^(٣).

وروى صلاة خاصة بليلة النصف من شعبان وفيها: «اللهم ارزقني قلباً، تقياً نقياً، ومن الشرك بريئاً، لا كافراً ولا شقياً»^(٤).

(١) المبسوط، للشيخ الطوسي: ٢١٧ / ٨.

(٢) مصباح المتهجد، للشيخ الطوسي: ص ٥٢٨.

(٣) المصدر السابق: ص ٧٠٩.

(٤) المصدر السابق: ص ٨٤٢.

القاضي ابن البراج (المتوفى سنة ٤٨١ هـ)

روى في المهذب دعاء الموقف، وفيه: «اللهم إني أرغب إليك في دولته الشريفة الكريمة، التي تعز بها الإسلام وأهله، وتذل بها الشرك وأهله»^(١).

ابن إدريس الحلبي (المتوفى ٥٩٨ هـ)

قال في السرائر: «وإذا أسلم أحد الأبوين كان حكم أولاده حكمه في إجراء حكم الإسلام عليهم، فإن بلغوا واختاروا الشرك، لم يمكنوا من ذلك، وقهروا على الإسلام، فإن أبوا ذلك كان عليهم القتل»^(٢).

المحقق الحلبي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ)

قال في خطبة كتابه الرسائل التسع: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رافع الدين ومظهره، وقامع الشرك ومدمره، وناصر الحق وجابره، وقاهر الباطل وكاسره»^(٣).

العلامة الحلبي (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ)

قال في الإرشاد: «وتجب المهاجرة عن بلد الشرك، إذا لم يتمكن من إظهار شعائر الإسلام»^(٤).

(١) المهذب، لابن البراج: ١ / ٢٥٠.

(٢) السرائر، لابن إدريس: ٣ / ١٧.

(٣) الرسائل التسع، للمحقق الحلبي: ص ٥١.

(٤) إرشاد الأذهان، للعلامة الحلبي: ١ / ٣٤٣.

الشهيد الأول محمد بن علي العاملي (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ)

قال في اللمعة: «ويحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعائر الإسلام»^(١).

ابن فهد الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ)

قال في المذهب: «وعنه عليه السلام: من حلف بغير الله فقد أشرك، وفي بعضها: فقد كفر بالله.

وقيل في تأويل الشرك وجهان:

أحدهما: الشرك الحقيقي. إذا اعتقد تعظيم ما يحلف به، ويعتقد أنها كاليمين بالله سبحانه، ومن اعتقد هذا فقد كفر.

والثاني: معنى أشرك أي شارك في اليمين حيث حلف بغير الله كما يحلف بالله تعالى، وهذا لا يقتضي تكفيره»^(٢).

موقف علماء الشيعة من الغلو والغلاة

المحقق الحلبي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ)

في الشرائع: «ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسؤر»^(٣).

(١) اللمعة الدمشقية، للشهيد الأول: ٧٢.

(٢) المذهب البارع، لابن فهد الحلبي: ٤ / ١٢٤.

(٣) شرائع الإسلام، للمحقق الحلبي: ١ / ١٣.

العلامة الحلبي (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ)

قال في التحرير: «والمسلمون على اختلاف مذاهبهم أطهار، عدا الخوارج والغلاة».

وقال فيه أيضاً: «التاسع: الخوارج والغلاة لا يصلح عليهم»^(١).

وقال فيه أيضاً: «السادس: المسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب، فالإمامي يرث السني وبالعكس، أمّا الغلاة والخوارج فلا يرثون مسلماً»^(٢).

وقال في القواعد: «المقصد الرابع في الذباجة، وفيه فصلان: الأول في الأركان، وفيه أربعة مطالب:

الأول: الذابح، ويشترط فيه: الإسلام أو حكمه، والتسمية.

فلو ذبح الكافر لم يحل وإن كان ذميّاً وكان ميتة.

ولا يحل لو ذبحه الناصب (وهو المعلن بالعداوة لأهل البيت عليه السلام) كالخوارج، وإن أظهر الإسلام، ولا الغلاة»^(٣).

وقال في المنتهى: «وأما الغلاة فإنهم وإن أقروا بالشهادتين، إلا أنهم خارجون عن الإسلام»^(٤).

(١) تحرير الأحكام، للعلامة الحلبي: ١ / ١٢٥.

(٢) المصدر السابق: ٥ / ٥٧.

(٣) قواعد الأحكام، للعلامة الحلبي: ٣ / ٣١٨.

(٤) منتهى الطلب، للعلامة الحلبي: ١ / ١٥٢.

وقال في المنتهى أيضاً: «وغير المسلم والناصب والغلاة سؤرهم نجس»^(١).

فخر المحققين ابن العلامة (المتوفى سنة ٧٧٠ هـ)
قال في الإيضاح: «المقصد الثالث: في النجاسات: وفيه فصلان: الأول
في أنواعها: وهي عشرة». إلى أن يقول: «والكافر سواء كان أصلياً أو مرتداً، وسواء انتمى إلى
الإسلام كالخوارج والغلاة أو لا»^(٢).

الشهيد الأول (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ)
قال في البيان: «ولا صلاة على الغلاة والخوارج»^(٣).
وقال فيه أيضاً: «والكافر سواء جحد الإسلام أو انتحله وجحد بعض
ضرورياته كالخوارج والغلاة والمجسمة بالحقيقة والمشبهة كذلك»^(٤).

الشهيد الثاني (المتوفى سنة ٩٦٦ هـ)
قال في روض الجنان: «وأما الغلاة فخارجون من الإسلام اسماً ومعنى،
وذكرهم في فرق المسلمين تجوز»^(٥).

(١) المصدر السابق: ١ / ١٤٨.

(٢) إيضاح الفوائد، لفخر المحققين: ١ / ٢٦.

(٣) البيان، للشهيد الأول: ص ٧٦.

(٤) المصدر السابق: ص ٩١.

(٥) روض الجنان، للشهيد الثاني: ١ / ٤٢٠.

وقال في المسالك: «وبالغلاة من اعتقد إلهية علي عليه السلام أو أحد الأئمة عليه السلام، وقد يطلق على من قال بإلهية أحد من الناس، فيدخل فيهم من ببلاد الشام من التيامنة والدروز ومن قال بمقالتهم، وجعل الغلاة من فرق المسلمين تجوز، لانسلاخهم منه جملة، ومباينتهم له اسما ومعنى.

ووجه الإطلاق: اعتبار الأصل المنتقل عنه، أو تسترهم بظاهره»^(١).

وقال فيه أيضاً: «والغلاة: جمع غال، وهو لغة: مجاوزة الحد في شيء، والمراد هنا: الذين زادوا في الأئمة عليه السلام، واعتقدوا فيهم أو في أحدهم أنه إله، ونحو ذلك.

ويطلق الغلو أيضاً على من قال بإلهية أحد من الناس، والأنسب أن يكون هو المراد هنا»^(٢).

السيد محمد العاملي (المتوفى سنة ١٠٠٩ هـ)

قال في المدارك: «وروى الكليني رحمه الله في الصحيح، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني (وكان مرضياً) عن أبي جعفر عليه السلام: إن أباه عليه السلام سمع جده موسى بن جعفر عليه السلام يقول: أكبر الكبائر: الإشراك بالله، ثم الإياس من روح الله، ثم الأمان من مكر الله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس التي حرم الله، إلا بالحق، وقذف المحصنة، وأكل مال اليتيم..»^(٣).

(١) مسالك الأفهام، للشهيد الثاني: ١ / ٢٤.

(٢) روض الجنان، للشهيد الثاني: ص ١٦٣.

(٣) مدارك الأحكام، للسيد العاملي: ٤ / ٦٧.

المحقق السبزواري (المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ)

قال في ذخيرة المعاد: «المراد بالمسلم: من كان مظهراً للشهادتين ولا يعتقد خلاف ما ثبت من الدين ضرورة، فخرج الغلاة والنواصب والخوارج»^(١).

وقال فيه أيضاً: «وروى الكليني في الصحيح عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني وكان مرضياً ممدوحاً قال: حدثني أبو جعفر الثاني قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي موسى بن جعفر عليه السلام يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبي عبد الله عليه السلام، فلما سلم وجلس تلا هذه الآية (الذين يجتنون كبائر الإثم والفواحش) ثم أمسك، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما أمسكك؟ فقال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله عز وجل، فقال: نعم يا عمرو، أكبر الكبائر الإشراك بالله، يقول الله عز وجل (ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة)، وبعده الإياس من روح الله، لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾، ثم الأمن لمكر الله، لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾»^(٢).

الفاضل الهندي (المتوفى سنة ١١٣٧ هـ)

قال في كشف اللثام: «وقوله في بعض الأخبار: من حلف بغير الله فقد

(١) ذخيرة المعاد، للمحقق السبزواري: ٣٢٧/١.

(٢) ذخيرة المعاد، للمحقق السبزواري: ١٤٠/١.

أشرك. وفي بعضها: فقد كفر بالله. قال في المبسوط: وقيل في قوله (فقد أشرك) تأويلان:

أحدهما: الشرك الحقيقي، وهو أن يعتقد تعظيم ما يحلف به ويعتقده لازماً كاليمين بالله، فمن اعتقد هذا فقد كفر.

والتأويل الثاني: لا يكفر به، وهو أن يشارك في اليمين فيحلف بغير الله كما يحلف بالله.

وقوله (فقد كفر) لا تأويل له غير الكفر الحقيقي، وهو: أن يعتقد تعظيم ما يحلف به كما يعتقده في الله تعالى ذكره^(١).

وقال فيه أيضاً: «ويجوز للمؤمن أن يتزوج بمن شاء من المسلمات، وإن لم تكن مؤمنة، للأصل، والأخبار، ولا نعرف فيه خلافاً، ويخرج بالإسلام الفرق المحكوم بكفرها من الغلاة والنواصب»^(٢).

وقال عند كلامه عن الذباجة في كشف اللثام أيضاً: «الأول: الذابح، ويشترط فيه الإسلام أو حكمه.. إلى أن قال: «ولا يحل لو ذبحه الناصب، وفاقاً للشيخين وجماعة (وهو المعلن بالعداوة لأهل البيت عليه السلام) كالخوارج، وإن أظهر الإسلام، ولا الغلاة.

لكفر الفريقين وإن أظهرنا الشهادتين، فالإقرار بالرسالة ينفيه إنكار ما علم من الدين بالضرورة»^(٣).

(١) كشف اللثام، للفاضل الهندي: ١٠ / ١١١.

(٢) المصدر السابق: ٧ / ٨٤.

(٣) المصدر السابق: ٩ / ٢١٤.

السيد عبد الله الجزائري (المتوفى سنة ١١٨٠ هـ)

قال في التحفة السنية: «روى ثقة الإسلام في الكافي والصدوق في الفقيه وعيون الأخبار في الصحيح عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني ... يا عمرو أكبر الكبائر الإشراك بالله، يقول الله إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة.

والوجه في كون الإشراك بالله أكبر الكبائر واضح، ومن أمعن النظر رأى أنه ما من معصية صغيرة أو كبيرة إلا وفيها منه نصيب، فهو بمنزلة الحقيقة الجنسية الموجودة في الأنواع كلها، إلا أن مراتبه متفاوتة جداً، وبعضها أجلى من بعض، والأذهان العامة متسارعة إلى مرتبة واحدة منها، هي أجلى المراتب وأعلاها، أعني عبادة الأصنام المعمولة من الذهب والخشب أو غيرها، والسجود لها، وهو الموسوم عندهم بالشرك الجلي، غير ملتفتة إلى المراتب النازلة، مع أن غائلتها أعظم، والبلوى بها أشد وأعم، ولنكتف في بيانها بإيراد بعض الروايات في ذلك.

فعن أبي عبد الله عليه السلام: أمر الناس بمعرفتنا والرد إلينا والتسليم لنا»^(١).

وقال في موضع آخر في نفس الكتاب: «وفي حكم الخوارج والنواصب: الغلاة لعنهم الله، وهم الذين يعتقدون في علي أنه الله، وهم السبائية، أو أنه أفضل من محمد ﷺ، وأنه بعث ليدعو الناس إلى علي فدعا إلى نفسه، وهم

(١) التحفة السنية في شرح النخبة المحسنية، الجزائري: ص ١٩.

العلائية، إلى غير ذلك من مقالاتهم الواهية، وقد انقروا بحمد الله، فلا يعرف لهم أثر في بلاد الإسلام، وإليهم أشار أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: هلك في اثنان: مبغض قالٍ ومحب غالٍ^(١).

المحقق البحراني (المتوفى سنة ١١٨٦ هـ)

قال في الحقائق: «وكانوا عليهم السلام يوقفون شيعتهم على أحوال أولئك الكذابين، ويأمرونهم بمجانبتهم، وعرض ما يرد من جهتهم على الكتاب العزيز والسنة النبوية، وترك ما خالفهما.

فروى الثقة الجليل أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال بإسناده عن محمد بن عيسى ابن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن: أن بعض أصحابنا سألته وأنا حاضر فقال: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يملكك على رد الحديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد (لعنه الله) دس في كتب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وآله.

قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر

ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، وأخذت كتبهم، وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام، وقال:

إنّ أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنّا إن تحدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة.

إنّا عن الله وعن رسوله نحدث، ولا نقول: قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا، إنّ كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصداق لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه، وقولوا: أنت أعلم وما جئت به، فإنّ لكلامنا حقيقة، وعليه نوراً، فما لا حقيقة له ولا عليه نور فذلك قول الشيطان.

ومن ذلك أيضاً ما خرج عن الأئمة المتأخرين (صلوات الله عليهم أجمعين) في لعن جماعة ممن كانوا كذلك، كفارس بن حاتم القزويني، والحسن بن محمد بن بابا، ومحمد بن نصير النميري، وأبي طاهر محمد بن علي بن بلال، وأحمد بن هلال، والحسين بن منصور الحلاج، وابن أبي العزاقر، وأبي دلف، وجمع كثير ممن يتسمى بالشيعة، ويظهر المقالات الشنيعة من الغلو والإباحات والتناسخ ونحوها.

وقد خرجت في لعنهم التوقيعات عنهم عليه السلام في جميع الأماكن، والبراءة منهم...

وقد شدد أصحاب الأئمة عليهم السلام الأمر في ذلك، حتى ربما تجاوزوا المقام، حتى أنهم كانوا يجانبون الرجل بمجرد التهمة بذلك:

كما وقع لأحمد بن محمد بن عيسى مع أحمد بن محمد بن خالد البرقي، من إخراجهم من برقة قم، لما طعن عليه القميون. ثم أعاده إليها لما ظهر له براءته، ومشى في جنازته حافيا، إظهارا لنزاهته مما رمي به.

وكما أخرج سهل بن زياد الآدمي، وأظهر البراءة منه، ومنع الناس من السماع عنه.

وكما استثنى محمد بن الحسن بن الوليد جملة من الرواة، منهم جماعة ممن روى عنهم محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، وغيرهم.

وقد عدوا جماعة من الرواة في الضعفاء، ونسبواهم إلى الكذب والإفراء، ومنهم من خرجت التوقيعات فيه عنهم عليهم السلام ومنهم من اطلعوا على حاله الموجب لضعفه، ومنهم محمد بن علي الصيرفي أبو سميئة، ومحمد بن سنان، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ، وغيرهم^(١).

الشيخ جعفر كاشف الغطاء (المتوفى سنة ١٢٢٤ هـ)

قال في كشف الغطاء: «الباب الخامس: في باقي أقسام الكفار، ومن

(١) الحقائق الناضرة، للمحقق البحراني: ١ / ٩ - ١٢.

حكمهم، وفيه فصول: الفصل الأول: في الكفار المتشبهين بالإسلام،
الداخلين في مبناه الخارجين عن معناه، وهم أقسام:

أحدها: الخوارج.

ثانيها: النواصب.

ثالثها: الغلاة، وهم: القائلون بأن واجب الوجود وخالق الخلائق هو
علي عليه السلام أو غيره، والمعروف منهم هو القسم الأول.

وهؤلاء كفار، وكفرهم أظهر من كفر من تقدم، لكن يدخلون أنفسهم
في اسم الإسلام، وهو بريء منهم، فهم متشبثون لإقرارهم بنبوة النبي صلى الله عليه وآله
وإجراؤهم أحكام المسلمين على أنفسهم، ودخولهم في ضمنهم، وهؤلاء في
إفراطهم أعجب من السابقين في تفریطهم.

أين من تعرضه الأعراض وتغلب عليه الأمراض وتؤلمه الأوجاع
ويؤذيه الصداع وتخطفه المنية عن الاتصاف بكونه رب البرية؟!
ثم أين من يلد ويولد عن النسبة إلى الواحد الأحد؟! ^(١).

المحقق النراقي (المتوفى سنة ١٢٤٤ هـ)

قال في مستند الشيعة: «لا ينبغي الريب في نجاسة الغلاة، وهم القائلون
بألوهية علي عليه السلام أو أحد من الناس، للإجماع» ^(٢).

(١) كشف الغطاء، للشيخ جعفر النجفي: ٣٦٥ / ٤.

(٢) مستند الشيعة، للمحقق النراقي: ٢٠٤ / ١.

الشيخ محمد حسن النجفي (المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ)

قال في جواهر الكلام: «وأما الغلاة (وهم الذين تجاوزوا الحد في الأئمة عليهم السلام)، حتى ادعوا فيهم الربوبية، قيل: وقد يطلق الغلو على من قال بإلهية أحد من الناس) فظاهر المصنف، بل صريحه، كغيره من الأصحاب: أن كفرهم بإنكار الضروري أيضاً.

ولعله لعدم نفهم أصل الإلهية والصانع، وإنما ادعوا أن أمير المؤمنين عليه السلام مثلاً هو الصانع، فأنكروا ما علم بطلانه بالضرورة من الدين، وبالأدلة العقلية والبراهين، مما يجب تنزيه رب العالمين مما اتصف به سيدنا ومولانا أمير المؤمنين عليه السلام.

لكن في كشف الغطاء للأستاذ: المعتبر أنهم من الكافرين بالذات، لا لإنكارهم بعض الضروريات، كأتباع مسيلمة الكذاب، إذ هم لخصوص الصانع والنبى صلى الله عليه وآله من النفاة، وإن أثبتوا في الجملة الربوبية والنبوة للغير.

وهو جيد في الثاني، لا يخلو من تأمل في الأول، يعرف مما تقدم.

إلا أنه على كل حال: لا كلام في نجاستهم وكفرهم، كما في جامع المقاصد، وعن الدلائل، بل عن الأخير والروض: الإجماع عليه.

قلت: وهو كذلك، بل يدل عليه جميع ما دل على نجاسة الكافر.

مضافاً إلى ما عن الكشي في ترجمة فارس بن حاتم الغالي عن أبي

الحسن عليه السلام أنه قال: (توقوا مساورته).

ويلحق بهم عبدة الأوثان والكواكب والدهرية ونحوهم ممن زعم أن مثل ذلك الصانع، لمساواتهم لهم في تلك الجهة.

نعم، لو أثبتوا مع ذلك صانعا معها كانوا من المشركين، لا من قبيل الغلاة.

كما أنهم لو أثبتوا مع عبادتهم إياها صانعا لها كانوا ممن كفر بإنكار بعض الضروريات^(١).

الشيخ مرتضى الأنصاري (المتوفى سنة ١٢٨١ هـ)

قال في كتاب الطهارة: «وأما الغلاة: فلا إشكال في كفرهم (بناءً على تفسيرهم بمن يعتقد ربوبية أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام)، لا على ما اصطلاح عليه بعض من تجاوز الذي هم عليه صلوات الله عليهم.

ومن هذا القبيل ما يطعن القميون في الرجل كثيراً، ويرمونه بالغلو.

ولذا حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد رحمته الله: إنَّ أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله، ثم إنَّ ظاهر جماعة أنَّ كفر الغالي لأجل إنكاره للضروري، وفي كشف الغطاء عدهم من الكافرين بالذات، لا لإنكارهم بعض الضروريات.

ويمكن أن يقال: إنهم إن نفوا وجود صانع غير من زعموا: فهم كافرون بالله، كالدهرية (القائلين بتأثير الدهر) وكالقائلين بإلهية فرعون ونمرود.

(١) جواهر الكلام، للشيخ النجفي: ٦ / ٥٠ - ٥١.

وإن زعموا أن الرب تعالى اتحد بمن يزعمون، على نحو الحلول: فهم منكرون للضروري.

والأظهر في مذهبهم الثاني^(١).

المجدد الشيرازي (المتوفى سنة ١٣١٢ هـ)

جاء في تقارير درسه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾: «الظاهر أن المراد بها «يريد العبادة»: اتخاذ الله تعالى ربا، وتوحيده في المعبودية، ونفي الشريك عنه.

في مقابل عبادة الأوثان والأصنام، حيث إن المشركين عبدوها، وجعلوها شفعاء عند الله، كما ينادي به قوله تعالى حكاية عنهم: ليقرّبونا إلى الله زلفى.

وذلك: لكثرة إطلاقها على هذا المعنى في الكتاب العزيز، كما في الآيات المتقدمة الإشارة إليها، المذكور فيها لفظ العبادة، وكما في قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾، وقوله سبحانه: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ① و﴿لَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ ②.

بل ولم نقف على موضع من الكتاب يراد بها غير هذا المعنى.

(١) كتاب الطهارة، للشيخ الأنصاري: ١٤٩/٥ - ١٥٠.

وبالجملة: فهذه الآية مساوقة لسائر الآيات المذكور فيها لفظ العبادة جداً، فيكون المراد بها بملاحظة اتحاد السياق هو: نفي الشرك، وتخليص العبودية لله تعالى، ليطاع وحده، لا أن كل ما أمرهم به طاعة، كما هو الحال في أخواتها أيضاً.

فالمراد بالعبادة في الآية هو: التوحيد، الذي هو أس أصول الدين»^(١).

الفقيه الهمداني (المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ)

قال في مصباح الفقيه: «الغلاة: ولا شبهة في كفرهم بناءً على تفسيرهم بمن يعتقد ربوبية أمير المؤمنين عليه السلام أو غيره من الخلق، فإنه إن اعتقد أن الشخص الخارجي بعوارضه المشخصة هو الرب القديم الواجب وجوده الممتنع زواله، وأنكر وجود صانع غيره فهو كافر بالله تعالى، إن كان عاقلاً، وإلا فقد رفع القلم عنه.

وإن اعترف بوجود صانع مثله، واجب الوجود فهو مشرك.

وإن زعم حدوث عوارضه المشخصة ولكنه اعتقد حلول الله جلت عظمته فيه، واتحاده معه، وتصوره بهذه الصورة، كما قد يتصور الملائكة والجن بصورة البشر: فهو منكر لما قد ثبت بالضرورة من الشرع، من أن الله تبارك وتعالى أجل وأعظم من أن يصير بشراً، يأكل وينام ويمشي في الأسواق.

(١) تقارير المجدد الشيرازي، بقلم الشيخ الروزدری: ٢ / ٣٤٦.

وأما بناءً على تفسير الغالي بما تجاوز الحد في الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام كما حكى عن القميين من الطعن في الرجال برميهم بالغلو بمجرد ذلك، حتى إنه حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنه قال: إنَّ أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله: فليس بكافر قطعاً، فلا وجه لتكفير من يقول بأن النبي والأئمة عليهم السلام مظاهر أوصاف الباري جلت عظمتها على سبيل الإطلاق، وأن أزمّة أمر الخلائق تكويناً وتشريعاً بأيديهم، فهم خالقو الخلق ورازقوهم وأن علمهم بالأشياء حضوري بحيث لا يشغلهم شأن عن شأن، إلى غير ذلك مما يقوله بعض من يدعي المعرفة بمثل هذه الأمور.

فإن غاية الأمر كون مثل هذه الدعاوى كذباً، كما لو ادعى ثبوت شيء من هذه الأوصاف لزيد المعلوم بالضرورة عدم اتصافه به.

فضلاً عما لو ادعاهما في حق النبي صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام الذي قد يساعده على مدعاه بعض الشواهد النقلية، بل بعض القواعد العقلية أيضاً، بعد البناء على كونه أشرف الموجودات كما لعله المتسالم عليه لدى الشيعة خصوصاً بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله، فإنه لا يبعد أن يكون بالنسبة إليه من ضروريات المذهب.

وإن لم نتحقق حال شيء من الشواهد النقلية والعقلية، بل ليس لنا ذلك، لأنَّ النقليات متعارضة، ولا يمكننا الوصول إلى حقائقها، والجمع بين متناقضاتها على وجه يحصل القطع بإصابة الواقع، والقاعدة العقلية التي تقدمت الإشارة إليها بعد تسليمها إنما يتم الاستدلال بها بعد إحراز إمكان

اتصاف البشر بمثل هذه الأوصاف وخلوصه عن جهة موجبة لاستحالته، ولا سبيل لنا إلى ذلك.

فالأولى: رد علم مثل هذه الأمور إلى أهل بيت الوحي الذين هم حفظة سر الله وخزنة علمه، وتصديقهم إجمالاً في جميع ما يدعون، فإنه مع كونه أحوط: أوفق بحفظ مراتبهم ومرتبنا، وأولى برعاية الأدب.

وكيف كان فلا يوجب إثبات شيء من أوصاف الرب جلت عظمته لشيء من مخلوقاته الخروج من حد الإسلام، بعد الاعتراف بكون الموصوف بتلك الصفة من مخلوقاته.

نعم لو سلبها عن الرب مع كونها ضرورية الثبوت كالخالقية والرازقية ونحوهما كفر لذلك، ما لم يكن عن شبهة، أو مطلقاً، على الخلاف فيه، لكن مجرد إثباتها لشخص لا يوجب سلبها عن الله تعالى.

ألا ترى أنه يصح نسبة الإمامة إلى ملك الموت، وقسمة الأرزاق مثلاً إلى ميكائيل، ونسبة الإعطاء والرزق إلى من ينفق عليك، مع أن الله تعالى هو المحيي والمميت والخالق والرازق، فلا تنافي بين النسبتين.

نعم، ربما يتوهم أن إثبات صفة العالمية بالغيب ونحوها من الأوصاف التي دل الكتاب والسنة على اختصاصها بالله تعالى إنكار للضروري.

ويدفعه عدم كون إرادة ظواهر ما دل عليه من الكتاب والسنة على سبيل العموم والإطلاق ضرورية، بل ربما تكون ضرورية الخلاف، فليس ادعاء

استثناء فرد منها إنكاراً للضروري»^(١).

السيد محمد بحر العلوم (المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ)

قال في بلغة الفقيه: «ومنه الغلاة: وهم الذين ادعوا ربوبية علي عليه السلام، وعن بعض العبارات: ربوبية أحد الأئمة عليه السلام، وعن بعض: قد يطلق على من قال بإلهية أحد من الناس.

وعلى كل حال: كفر من يدعي شيئاً من ذلك إجماعي، بل ضروري، ولو بنحو الحلول فيه، ولذا يحكم بكفر بعض المتصوفة المدعي: أن ليس في جبهته إلا الله - كما يحكى عنه - أعاذنا الله من هذه الخرافات، ومن ادعى شيئاً من ذلك فكفره - إن لم نقل بكونه ذاتياً - كما لعله الأظهر، وعليه كاشف الغطاء، فلا أقل من كونه منكراً لما علم من الدين ضرورة.

وقال بعد هذا: «والمفوضة (وهم القائلون بتفويض الخلق والرزق إلى حجج الله) فهم وإن وقع الخلاف في كفرهم، إلا أن الأظهر ذلك.

لدخولهم في منكر الضروري، مع ورود النص بكفرهم، كخبر يزيد بن عمر الشامي، عن الرضا عليه السلام في حديث: من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك.

(١) مصباح الفقيه، للمحقق الهمداني: ٧ / ٢٩٠ - ٢٩٣.

وقول الصادق عليه السلام: الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أن الله أجبر الناس على المعاصي فهذا قد ظلم الله في حكمه، فهو كافر، ورجل يزعم أن الله مفوض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه، فهو كافر. وما عن الرضا عليه السلام: إن كل من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك. وهذه النصوص، سيما مع مطابقتها لمقتضى القواعد العدلية، وكونها وافية بالدلالة، كافية في الخروج عن مقتضى الأصل، ونحلة الإسلام^(١).

السيد محمد كاظم اليزدي (المتوفى سنة ١٣٣٧ هـ)

قال في العروة الوثقى: «لا إشكال في نجاسة الغلاة»^(٢).

ووافقه على ذلك كبار العلماء المعلقين على العروة، وقد طبعت العروة مع تعليقات جماعة من الأساطين:

الشيخ علي الجواهري ١٣٤٠ هـ، والسيد محمد الفيروزآبادي ١٣٤٥ هـ والميرزا النائيني ١٣٥٥ هـ، والشيخ الحائري ١٣٥٥ هـ، والشيخ العراقي ١٣٦١ هـ، والسيد الأصفهاني ١٣٦٥ هـ، والشيخ كاشف الغطاء ١٣٧٣ هـ، والسيد البروجردي ١٣٨٠ هـ، والسيد عبد الهادي الشيرازي ١٣٨٢ هـ، والسيد محسن الحكيم ١٣٩٠ هـ، والسيد أحمد الخانصاري ١٤٠٥ هـ، والسيد الخميني ١٤٠٩ هـ، والسيد الخوئي ١٤١٣ هـ، والسيد

(١) بلغة الفقيه، للسيد محمد بحر العلوم: ٢٠٨/٤ - ٢١١.

(٢) العروة الوثقى مع تعليقات عدة من الفقهاء، للسيد اليزدي: ١٤٥/١.

الكلبايگاني ١٤١٤ هـ.

فإن اثني عشر عالماً منهم لم يعلقوا على هذه الفتوى.

وعلق عليها اثنان:

السيد الخميني، وقال: إن كان غلوهم مستلزماً لإنكار أحد الثلاثة أو التردد فيه، وكذا في الفرع الآتي.

والسيد الخوئي، وقال: بل خصوص من يعتقد الربوبية لأمر المؤمنين عليه السلام أو لأحد من بقية الأئمة الأطهار عليهم السلام.

السيد محسن الحكيم (المتوفى سنة ١٣٩٠ هـ)

قال في مستمسك العروة الوثقى: «بلا كلام، عن جامع المقاصد، وهو واضح جداً لو أريد منهم من يعتقد الربوبية لأمر المؤمنين أو أحد الأئمة عليهم السلام، كما في كشف الغطاء، لأنّه إنكار لله تعالى، وإثبات لغيره، فيكون كفراً بالذات، فيلحقه حكمه من النجاسة.

أمّا لو أريد منهم من يعتقد حلوله تعالى فيهم، أو في أحدهم، كما هو الأظهر عند شيخنا الأعظم رحمته الله فالنجاسة مبنية على أنّ إنكار كفر تعبدي، فإن لم يثبت أشكال الحكم بها.

ودعوى الإجماع لعلها مبنية على ذلك المبنى، فيشكل الاعتماد عليها.

وكذا الحال لو أريد من الغلو تجاوز الحد في صفات الأنبياء والأئمة عليهم السلام مثل اعتقاد أنهم خالقون أو رازقون أو لا يغفلون أو لا يشغلهم شأن عن

شأن، أو نحو ذلك من الصفات، ولذا حكى عن ابن الوليد أنّ نفي السهو عن النبي ﷺ أول درجة الغلو، فالنجاسة في مثل ذلك أيضاً مبنية على الكفر بإنكار الضروري.

ودعوى القطع بعدم الكفر بمثل ذلك غير واضحة.
وكان وجهها إنكار كون مثل ذلك إنكاراً للضروري.
ولكنها كما ترى، لوضوح كون اختصاص الصفات المذكورة به جل شأنه ضرورياً في الدين.

نعم، ما لم يبلغ اختصاصه حد الضرورة فالدعوى المذكورة فيه في محلها.
وقد يستدل للنجاسة في الغلاة بما ورد في فارس بن حاتم الغالي عن الهادي عليه السلام: من الأمر بتوقي مساورته.

لكن فيه: مع إجمال غلوه لعنه الله، أنّ النسخة الصحيحة (مشاورته) بالشين المعجمة، لا بالسین المهملة، فلا يكون مما نحن فيه^(١).

الشهيد السيد محمد باقر الصدر (المتوفى سنة ١٤٠٠ هـ)
قال في شرح العروة الوثقى: «لمحاولة إثبات النجاسة للغلاة طريقان:
الأول: إثبات نجاستهم ابتداءً، بقطع النظر عن كفرهم.. إلى أن يقول:
الثاني: إثبات نجاستهم من حيث الكفر.
وهذا مركب من مقدمتين:

(١) مستمسك العروة، للسيد الحكيم: ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧.

إحداهما: أن الكافر نجس.

والأخرى: أن الغلو يستوجب الكفر.

أما المقدمة الأولى: فقد تقدم الإشكال في إطلاقها لمنتحلي الإسلام، وعليه فالغلاة الناسبون أنفسهم إلى الإسلام ليسوا مشمولين لدليل النجاسة ولو ثبت كفرهم.

وأما المقدمة الثانية: فتوضيح الحال فيها:

أن الغلو: تارة يكون بلحاظ مرتبة الألوهية، وأخرى بلحاظ مرتبة النبوة، وثالثة بلحاظ شؤون أخرى من الشؤون المتصلة بصفات الخالق تعالى وأفعاله.

أما الغلو بلحاظ مرتبة الألوهية: فيتمثل تارة في اعتقاد الشخص بأن من غلا في حقه هو الله تعالى. وأخرى في اعتقاده بأنه غير الله الواجب الوجود، إلا أنه شريكه في الألوهية واستحقاق العبادة، إما بنحو عرضي، أو بنحو طولي. وثالثة في اعتقاده بحلول الله أو اتحاده مع ذلك الغير. وكل ذلك كفر. أما الأول: فلأنه إنكار لله.

وأما الثاني: فلأنه إنكار للتوحيد.

وأما الثالث: فلأن الحلول والاتحاد مرجعهما إلى دعوى ألوهية غير الله، لأنهما بالنظر العرفي واسطتان في الثبوت، فينافي مع عقد المستثنى منه بحسب المدلول العرفي لشهادة أن (لا إله إلا الله)، بل ينافي مع عقد المستثنى

أيضاً، لأنّ كلمة (الله) في عقد المستثنى بحسب مدلولها الارتكازي تشتمل على كثير من الصفات المنافية لأحوال من غلا في حقه، كالمشي في الأسواق والأكل والشرب.

وأما الغلو بلحاظ مرتبة النبوة: فيتمثل في اعتقاد المغالي بأنّ من غلا في حقه أفضل من النبي، وأنه همزة الوصل بين النبي والله أو أنه مساو له على نحو لا تكون رسالة النبي بين الله والعبادة شاملة له. وكل ذلك يوجب الكفر، لمنافاته للشهادة الثانية بمدلولها الارتكازي في ذهن المشرعة المشتمل على التسليم بأنّ النبي ﷺ رسول الله إلى جميع المكلفين من دون استثناء. وأما الغلو بلحاظ الصفات والأفعال: بمعنى نسبة صفة أو فعل لشخص ليس على مستواهما، فإن كان اختصاص تلك الصفة أو الفعل بالله تعالى من ضروريات الدين دخل في إنكار الضروري، على الخلاف المتقدم فيه، وإلا لم يكن كفراً.

ويدخل في الأولى ادعاء تفويض الأمر من الله تعالى لأحد من عباده، ونسبة الخلق والإحياء والإماتة ونحو ذلك من أنحاء التدبير الغيبي لهذا العالم إلى أحد من الناس.

ويقول: «وليس (الغلو) بعنوانه مذهباً معيناً محدداً، وإنما هو درجات، وألوان، فتكفير جماعة منهم لا يثبت كفر الغلاة على الإطلاق»^(١).

(١) شرح العروة الوثقى، للشهيد الصدر: ٣/ ٣٠٥ - ٣٠٧.

السيد الخميني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ)

قال في كتاب الطهارة: «وأما الغلاة: فإن قالوا بإلهية أحد من الأئمة عليه السلام مع نفي إله آخر أو إثباته أو قالوا بنبوته فلا إشكال في كفرهم. وأما مع الاعتقاد بألوهيته تعالى ووحدانيته ونبوة النبي صلى الله عليه وآله فلا يوجب شيء من عقائدهم الفاسدة كفرهم ونجاستهم. حتى القول بالاتحاد أو الحلول إن لم يرجع إلى كون الله تعالى هو هذا الموجود المحسوس والعياذ بالله، فإنه يرجع إلى إنكار الله تعالى. بل يراد بهما ما عند بعض الصوفية من فناء العبد في الله واتحاده معه نحو فناء الظل في ذيه، فإن تلك الدعاوي لا توجب الكفر وإن كانت فاسدة، وكالاعتقاد بأن الله تعالى فوض أمر الخلق مطلقاً إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فهو بتفويض الله تعالى خالق ما يرى وما لا يرى، ورازق من وري، وأنه محيي ومميت، إلى غير ذلك من الدعاوي الفاسدة، فإن شيئاً منها لا يوجب الكفر، وإن كانوا غلوا، وكان الأئمة عليهم السلام يبرؤون منها وينهون الناس عن الاعتقاد بها.

ودعوى أن إثبات ما هو مختص بالله تعالى لغيره إنكار للضروري ممنوعة إن أريد به ضروري الإسلام، فإن تلك الأمور من ضروري العقول، لا الإسلام، مع أن منكر الضروري ليس بكافر كما مر.

إلى أن قال: «فتحصل مما ذكرنا: عدم كفر الطوائف المتقدمة، فما عن غير

واحد من أنّ نجاسة الغلاة إجماعية أو لا خلاف ولا كلام فيها، فالقدر المتيقن منه هو: الغلو بالمعنى الأول، لا بمعنى التجاوز عن الحد مطلقاً^(١).

السيد الخوئي (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ)

قال في كتاب الطهارة: «الغلاة على طوائف:

فمنهم: من يعتقد الربوبية لأمر المؤمنين أو أحد الأئمة الطاهرين عليه السلام، فيعتقد بأنّه الرب الجليل وأنه الإله المجسم الذي نزل إلى الأرض.

وهذه النسبة لو صحت وثبت اعتقادهم بذلك، فلا إشكال في نجاستهم وكفرهم، لأنّه إنكار لألوهيته سبحانه، لبداهة أنّه لا فرق في إنكارها بين دعوى ثبوتها لزيد أو للأصنام وبين دعوى ثبوتها لأمر المؤمنين عليه السلام، لاشتراكهما في إنكار ألوهيته تعالى، وهو من أحد الأسباب الموجبة للكفر.

ومنهم: من ينسب إليه الاعتراف بألوهيته سبحانه، إلا أنّه يعتقد أنّ الأمور الراجعة إلى التشريع والتكوين كلها بيد أمير المؤمنين أو أحدهم عليه السلام، فيرى أنّه المحيي والمميت وأنه الخالق والرازق وأنه الذي أيد الأنبياء السالفين سرّاً وأيد النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله جهراً.

واعتقادهم هذا وإن كان باطلاً واقعاً، وعلى خلاف الواقع حقاً، حيث إنّ الكتاب العزيز يدل على أنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع كلها

(١) كتاب الطهارة، للسيد الخميني: ٣ / ٣٣٩ - ٣٤١.

بيد الله سبحانه، إلا أنه ليس مما له موضوعية في الحكم بكفر الملتزم به. نعم، الاعتقاد بذلك عقيدة التفويض، لأنّ معناه أنّ الله سبحانه كبعض السلاطين والملوك قد عزل نفسه عما يرجع إلى تدبير مملكته وفوض الأمور الراجعة إليها إلى أحد وزرائه، وهذا كثيراً ما يترأى في الأشعار المنظومة بالعربية أو الفارسية، حيث ترى أنّ الشاعر يسند إلى أمير المؤمنين عليه السلام بعضاً من هذه الأمور.

وعليه، فهذا الاعتقاد إنكار للضروري، فإنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع مختصة بذات الواجب تعالى، فيبيني كفر هذه الطائفة على ما قدمناه من أنّ إنكار الضروري هل يستتبع الكفر مطلقاً، أو أنّه إنما يوجب الكفر فيما إذا رجع إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله، كما إذا كان عالماً بأنّ ما ينكره ثبت بالضرورة من الدين؟ فنحكم بكفرهم على الأول، وأمّا على الثاني فنفصل بين من اعتقد بذلك لشبهة حصلت له بسبب ما ورد في بعض الأدعية وغيرها مما ظاهره أنهم عليهم السلام مفوضون في تلك الأمور من غير أن يعلم باختصاصها لله سبحانه، وبين من اعتقد بذلك مع العلم بأنّ ما يعتقده مما ثبت خلافه بالضرورة من الدين، بالحكم بكفره في الصورة الثانية دون الأولى.

ومنهم: من لا يعتقد برؤية أمير المؤمنين عليه السلام، ولا بتفويض الأمور إليه، وإنما يعتقد أنّه عليه السلام وغيره من الأئمة الطاهرين ولادة الأمر وأنهم عاملون لله سبحانه وأنهم أكرم المخلوقين عنده، فينسب إليهم الرزق والخلق ونحوهما،

لا بمعنى إسنادها إليهم عليه السلام حقيقة، لأنه يعتقد أنّ العامل فيها حقيقة هو الله، بل كإسناد الموت إلى ملك الموت، والمطر إلى ملك المطر، والإحياء إلى عيسى عليه السلام، كما ورد في الكتاب العزيز: ﴿وَأَخِي الْمَوْتُ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وغيره مما هو من إسناد فعل من أفعال الله سبحانه إلى العاملين له بضرب من الإسناد.

ومثل هذا الاعتقاد غير مستتب للكفر ولا هو إنكار للضروري. فعد هذا القسم من أقسام الغلو نظير ما نقل عن الصدوق رحمته الله عن شيخه ابن الوليد: إنّ نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله أول درجة الغلو. والغلو بهذا المعنى الأخير مما لا محذور فيه، بل لا مناص عن الالتزام به في الجملة»^(١).

السيد محمد رضا الغلبايگاني (المتوفى سنة ١٤١٤ هـ)

قال في كتاب الطهارة: «وأما الغلاة فقد حكم في الشرائع بكفرهم، لأنهم ينكرون الضروري من الدين.

ولكن إذا كان المراد منهم من قال بأنّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام هو الله تعالى فهو منكر للألوهية، لا للضروري من الدين.

وأما إذا كان المراد منهم من قال: إنّ الله تعالى غير أمير المؤمنين، ولكنه

(١) كتاب الطهارة، للسيد الخوئي: ٧٣ / ٢ - ٧٥.

قد حل فيه، أو حل في أحد الأئمة فإنه يصير حينئذٍ من المنكر للضروري، لأن من ضروريات الدين أن الله تعالى لا يحل في شيء من الأشياء.

وكذا يكون من الغلو الموجب للكفر أن يثبت للأئمة عليهم السلام الصفات المختصة بالله تعالى، مثل أن يدعي أنهم خالقون، أو هم الرازقون، أو هم المميتون للخلق، أو هم المحيون لهم، وهذا إذا ادعى أنهم مستقلون بهذه الأمور وأن الله تعالى قد فرغ من جميع ذلك.

وأما إذ أن هذه الأمور تصدر منهم بإذن الله تعالى، وأن الله قد مكنهم وأمرهم بها، يفعلون ما يشاء الله، فلا يوجب الكفر، وغاية ما يترتب على هذه الدعوى هو الكذب، إن لم نقل باستفادة ذلك من بعض الأخبار^(١).

وقال في نتائج الأفكار في نجاسة الكفار: «الكلام حول الغلاة:

من جملة الفرق التي حكموا بكفرهم: الغلاة.

وهم الذين يألّهون أمير المؤمنين أو أحداً من الأئمة، وبعبارة أخرى: إنهم الذين تجاوزوا الحد في الأئمة عليهم السلام، المعتقدون بألوهيتهم أو نبوتهم.

ويظهر من كلام المحقق رحمته الله المذكور سابقاً في بيان ضابط الكافر: أن الغلاة من جملة المتحلين إلى الإسلام، وإنما السبب في كفرهم هو إنكارهم للضروري.

ولكن الذي يظهر ويستفاد من بعض أنه لا تعتبر الغلاة من المتحلين إلى

(١) كتاب الطهارة، للسيد الكلبايكاني: ص ٣١٠.

الإسلام، وأن بينهم وبين العقيدة الإسلامية مباينة جوهرية من أول الأمر. ونحن نقول: إن كان المراد من الانتحال الإقرار بالشهادتين والتسليم لهما فمن المعلوم أنّ عدة منهم لو لم يكن كلهم لا يقرون بذلك، نعم، يمكن توجيه عبارة المحقق بأنّ المراد من الانتحال هو الانتساب بحسب الادعاء، فالغالي ينسب نفسه إلى الإسلام، ويدعي أنّه مسلم، لا بإقراره بالشهادتين والالتزام بلوازمهما.

لا يقال: إنهم مقرون بهما، إلا أنّهم يطبقون (الله تعالى) على الإمام علي عليه السلام قائلين إنه المصدق والمقصود.

لأننا نقول: إنّ هذه الشهادة لا تنفع شيئاً، ولا تعتبر شهادة في الحقيقة، لأنّ المراد من (الله) الذي يذكر في الشهادة هو الله الواحد الأحد الذي بيده الخلق وله الأمر وإليه المرجع والمصير، الذي يقر ويدعن به المؤمنون ويعتقده كافة الموحدين وينكره الكافرون، وأين هذا من الاعتقاد بربوبية أمير المؤمنين وكون (الله) هو عليه السلام، أو اتحاده معه، أو حلوله فيه، بل ليس هذا إلا الكفر المحض والضلال العظيم، لأنّه لا رب إلا رب العالمين، ولا إله إلا إله الخلق أجمعين.

والتحقيق إنّ الاعتقاد بالوهمية أمير المؤمنين وقصده من لفظ الجلالة كفر رأساً وموجب لعدم الإقرار بالشهادة، أمّا اعتقاد الحلول فيه، أو الاتحاد معه تعالى مع ذكر الشهادتين فهو إنكار للضرورة مع الانتحال إلى الإسلام.

أما إذا كان الغالي ناسبا إلى علي عليه السلام صفة من صفات الله تعالى، المختصة به كالإحياء والإماتة أو أنه لا تأخذه سنة ولا نوم، أو قال بتفويض الأمور إليه، مع كون الله بمعزل عنها فهذا كفر بالله تعالى، لنقض توحيد الأفعال بهذه الاعتقادات الفاسدة والتمويهات الكاسدة، فإن أزمة الأمور كلها بيد الله تعالى.

ولو قال الغالي واعتقد بأن النبي أو الوصي أو الأئمة عليهم السلام ليسوا بشرا، فهذا تكذيب للقرآن الكريم، حيث يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾، وهذا صريح في أن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله الذي هو أفضل الخلائق كلها أيضاً بشر، إلا أنه كان في أعلى درجات الكمال، حيث كان يوحى إليه، فهو من هذه الحيثية نظير ما لو قال بأن مسيلمة نبي من أنبياء الله، فإنه تكذيب لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، ولو فرض أن مسيلمة بحسب الذات كان قابلاً وصالحاً لذلك.

والحاصل: إنه لو آل الأمر وانجر الغلو إلى إنكار الصانع تعالى أو إلى إثبات شريك له، أو إلى نسبة صفة من صفات الله تعالى التي يجب الاعتقاد بها إلى الغير، أو إلى تكذيب القرآن، فلا محالة يوجب الكفر والنجاسة، ويستحق الغالي بذلك ما أعده الله للكافرين، وقد كان الأئمة عليهم السلام يتبرؤون منهم ويطردونهم ويعاقبونهم.

وأما إذا كان الغالي مقرا بالتوحيد بجميع مراحل ومعانيه ولم يعتقد خلاف

ضروري الإسلام، وما هو ثابت بالقطع، فاعتقاد شيء لم يكن صدوره من البشر محالاً، بل كان صدوره من الإنسان ولو في فرد منه الأوحدي أو في فئة قليلة منه لا يوجب الكفر، كما إذا اعتقد في النبي أو الأئمة عليهم السلام الحد العالي الذي هم عليه، مثل إن اعتقد عدم سهوهم أصلاً، كما أن كثيراً من العلماء قائلون بذلك في قبال الشيخ الصدوق أعلى الله مقامه المعتقد بسهو النبي صلى الله عليه وآله حتى أنه قال: لو وفقني الله تعالى أصنف كتاباً في ذلك.

وقال بعض العلماء: الحمد لله الذي لم يوفقه لذلك.

وعلى الجملة: فاعتقاد عدم سهو النبي ليس من الغلو الموجب للكفر فإنه أمر ممكن للإنسان، وليس بمحال أن يوجد فرد لا يسهو أبداً، لأنّ شأن الأشخاص من جهة السهو والخطأ وجوداً وعدماً قلة وكثرة مختلف، فقد يرى من لا تخلو صلاته من السهو أبداً، بل يشك في كل شيء وينسى حيناً بعد حين، وأنت تعلم أنّ لكثير الشك في الفقه أحكاماً، كما أنّه قد يوجد من يدعي أنّه لا يسهو أبداً، ويقول: ليس ببالي أي سهوت أو شككت في الصلاة مثلاً ولو مرة واحدة في العمر، فحيث إنّ أصل هذه الصفة غير خارج عن طوق البشر كله، بل هو أمر ممكن في حقه، فلذا لا بأس باعتقادها في حق النبي أو الأئمة عليهم السلام.

وقد جرى بحث ومناظرة لطيفة بيننا وبين قاضي القضاة بمدينة الرسول صلى الله عليه وآله عندما تشرّفنا بالزيارة في السفارة الأولى، وقد دعونا لنستأذن منه في إقامة حفلة عزاء لشهيد الحق والإنسانية مولانا الحسين أيام عاشوراء

وذكرى مصائب سيد الشهداء عليه السلام وما أصابه في سبيل الله، فلبى دعوتنا مشكورا وحضر مسجد رسول الله وهناك دار البحث بيننا حتى انجر الكلام إلى أن قال لنا: أنتم غالون، تستشفون من النبي والإمام، وتقولون إنهم أحياء، إلى غير ذلك من الأمور.

فقلنا في جوابه:

أولاً: وأنتم أيضاً كذلك، ألم تكونوا تسلمون على رسول الله، وتقولون: السلام عليك يا نبي الله؟ فلو أنه صلى الله عليه وآله قد مات ولا يشعر بشيء ولا يسمع سلام المسلم عليه، فما معنى مبادرتكم إلى المثل في حضرته والوقوف على قبره وسلامكم عليه كسلامكم على الأحياء؟

وثانياً: هب أن ما ذكرته كان من الغلو فهل مطلق الغلو يوجب الكفر؟ وهل القول بحياة النبي مثلاً وأنه يسمع سلام المسلم عليه بإذن الله تعالى غلو مضر بالتوحيد؟

والحاصل: إن هذه الأمور ليست غلوا في شأنهم، فإن المراد من حياتهم هو أنهم بعد الموت يسمعون الكلام ويطلعون على الحوادث والوقائع كما تقول في زيارة الإمام أمير المؤمنين أشهد أنك تسمع كلامي وتشهد مقامي، وهذه المزاي وإن لم تكن عادية يجدها كل الناس وعامتهم، إلا أنها ليست من صفات الله الخاصة به، لأن الاطلاع على الأمور والعلم بالحوادث حتى بعد الموت ليست من صفات الباري تعالى.

وكذلك القول بعصمة شخص أو أشخاص مثل النبي والأئمة فإنها أمر غير خارج عن طاقة الإنسان في الجملة، لأن الناس مختلفون في الاجتناب عن المعاصي، ففرقة منهم يعصون الله كثيراً، ومن كان كذلك فهو فاسق مهتك، وفرقة لا يعصون الله إلا شاذاً نادراً وأحياناً، ومن كان كذلك فهو العادل، وثلة من الناس لا يعصون الله تعالى أبداً ولا يخرجون عن زي العبودية ومنهاج الطاعة حتى ولو في آن من الآنات وحين من الأحيان، ومن كان كذلك فهو المعصوم، وهذا المقام مقام العصمة، وهي لطف خفي من الألفاف الإلهية العظيمة، فاعتقادها في حق أحد لا يكون ضائراً أصلاً.

وصفة الكلام إنه بعد الإقرار بالتوحيد وشؤونه فإثبات صفة غير مختصة بالله تعالى لأحد من الناس سواء أكان واجداً لها كإثبات العصمة، أو العلم بخفايا الأمور، أو المعجزة، أو الشفاعة، أو كونه مستجاب الدعوة للأئمة عليهم السلام أو فاقداً لها وغير أهل لها كإثبات تلك المزايا لغير الأنبياء والأئمة، والاعتقاد في أحد بأزيد مما هو عليه وحقيق به، حتى مثل الاعتقاد بكون فرعون مستجاب الدعوة لا يوجب الكفر من هذه الجهة، فإن القائل بهذه الأمور المثبت لها للأنبياء والأئمة فلا يقتضي قوله بها خلا في التوحيد، حيث إنه يقول إنها ثابتة لهم بإذن الله ومشيته بعد إمكان تحققها لغير الله تعالى.

وأما من أثبتها لغيرهم عليه السلام فهو مجرد غلط صدر منه، حيث إنه نسب أموراً يمكن وقوعها من البشر وتحققها له إلى من لم تكن له أهلية ذلك ومن هو فاقد لها^(١).

ملخص ما تقدم

وتلخيص ما تقدم من كلمات الأعلام في أحكام الغلاة والمشركين:
 منها: نجاستهم، وعدم حلية ذبيحتهم، وعدم وراثتهم للمسلم.
 ومنها: منعهم من دخول المساجد واستيطان الحجاز.
 ومنها: عدم حلية الزواج منهم، وعدم حلية صيدهم، إلا السمك.
 وللشيخ محمد علي الأنصاري - وهو مؤلف معاصر - كتاب الموسوعة
 الفقهية الميسرة، تعرض فيه لبيان (الإشراك)، وأقسامه، ونقل بعض أحكام
 المشركين عند فقهاءنا، أجزل الله ثوابهم وثوابه، فمن أراد المزيد فليراجع.
 والحمد لله رب العالمين.

(١) نتائج الأفكار في نجاسة الكفار، للسيد الغلبايجاني: ١ / ١٩٩ - ٢٠٣.

مصادر الكتاب

- ١ - (القرآن الكريم) كتاب الله الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾.
- ٢ - (آلاء الرحمن في تفسير القرآن) البلاغي، محمد جواد النجفي، الناشر: مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٢هـ.
- ٣ - (أجوبة المسائل المهنية) العلامة الحلي، جمال الدين، أبو منصور، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، الناشر: مطبعة الخيام، قم، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- ٤ - (إحقاق الحق) التستري، الشهيد نور الله.
- ٥ - (أحكام الجنائز) الألباني، ناصر الدين، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.
- ٦ - (أحكام القرآن) ابن العربي، محيي الدين محمد بن علي الحاتمي الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان - بيروت.

٧ - (الأربعون الصغرى) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق أبي إسحاق الحويني، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

٨ - (الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين) بن عساكر، أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن هبة الله، محمد مطيع الحافظ أغزوة بدير، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٩ - (إرشاد الأذهان) العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، تحقيق، الشيخ فارس حسون، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٠ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٠ - (الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد) الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله.

١١ - (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

١٢ - (الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد) الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط ٢، سنة: ١٤١٤ هـ، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

- ١٣ - (الإصابة في تمييز الصحابة) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت. أيضاً: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ١٤ - (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) الشنقيطي، الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥ هـ.
- ١٥ - (إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد) الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ.
- ١٦ - (أعلام النبوة) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- ١٧ - (إعلام الوري بأعلام الهدى) الطبرسي، أمين الإسلام، الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- ١٨ - (أعيان الشيعة) الأمين، السيد محسن الأمين العاملي، تحقيق السيد حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
- ١٩ - (الإقتصاد في الاعتقاد) أبو حامد الغزالي.
- ٢٠ - (الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد) الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، سنة: ١٤٠٠، الناشر: منشورات مكتبة جامع

جهلستون - طهران.

٢١ - (الألفين في إمامة أمير المؤمنين) العلامة الحلي، جمال الدين، أبو منصور،
الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، الناشر: مكتبة الألفين،
الكويت، ١٤٠٥ هـ.

٢٢ - (الأمالي) الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي،
تحقيق، قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، الناشر: دار
الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع - قم، ط ١ - ١٤١٤ هـ.

٢٣ - (الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال) الرحيلي،
إبراهيم بن عامر، الطبعة الثانية.

٢٤ - (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) المرداوي، علاء الدين، أبو
الحسن، علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، الناشر:
دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

٢٥ - (أوائل المقالات) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان بن المعلم، تحقيق
الشيخ إبراهيم الأنصاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع،
بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

٢٦ - (أوثق الوسائل في شرح الرسائل) التبريزي، موسى بن جعفر بن أحمد،
الناشر: مكتبة الكتبي النجفي، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ. ش.

٢٧ - (إيضاح الفوائد) الحلي، الشيخ أبو طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن
المطهر، تعليق السيد حسين الموسوي الكرمانی، الشيخ علي پناه

الإشتهاردي، الشيخ عبد الرحيم البروجردي، الطبعة الأولى، ١٣٨٧.

٢٨ - (بحار الأنوار) العلامة المجلسي، محمد باقر ابن المولى محمد تقي المجلسي الأصفهاني، الطبعة: الثانية المصححة، سنة: ١٤٠٣ هـ الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.

٢٩ - (بحر الفوائد في شرح الفرائد) الأشتياني، ميرزا محمد حسن بن جعفر الأشتياني الطهراني، الناشر: مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

٣٠ - (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) القرطبي، ابن رشد الحفيد، تحقيق خالد العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥ هـ.

٣١ - (البداية والنهاية) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو الدمشقي، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، ط ١، سنة: ١٤٠٨ هـ الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٢ - (بصائر الدرجات) الصفار، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، تحقيق وتصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي، سنة: ١٤٠٤ هـ الناشر: منشورات الأعلمي، طهران - إيران.

٣٣ - (بلغة الفقيه) آل بحر العلوم، السيد محمد تقي، منشورات مكتبة الصادق، طهران، إيران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ.

٣٤ - (البيان) الشهيد الأول، محمد بن مكي الجزيني العاملي، تحقيق الشيخ محمد الحسون، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٣٥ - (تاج العروس) الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيّد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، تحقيق، علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ.

٣٦ - (التحرير والتنوير) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧ - (تحرير الأحكام) العلامة الحلي، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، تحقيق الشيخ إبراهيم البهادري، إشراف جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٨ - (التحفة السنية في شرح النخبة المحسنية) الجزائري، عبد الله بن نور الدين بن نعمة الله الموسوي الجزائري، الطبعة الأولى.

٣٩ - (تذكرة الفقهاء) العلامة الحلي، أبو منصور، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، تحقيق، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٤، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

٤٠ - (تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي) البدر، الشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن، غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤١ - (تعليقة على منهج المقال) الوحيد البهبهاني، محمد باقر.

٤٢ - (تفسير القرآن العظيم) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو الدمشقي ، تحقيق وتقديم، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، سنة: ١٤١٢هـ.

٤٣ - (تفسير البغوي) (لباب التأويل في معالم التنزيل) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، تحقيق، خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٤٤ - (تفسير الثعلبي) (الكشف والبيان في تفسير القرآن) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم، تحقيق، أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢هـ.

٤٥ - (تفسير العياشي) العياشي، أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية الإسلامية - طهران - إيران.

٤٦ - (تفسير القمي) القمي، علي بن إبراهيم، السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، قم ، إيران، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤٧ - (تفسير كنز الدقائق وبحر الفرائب) المشهدي، محمد بن محمد رضا القمي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ ش.

٤٨ - (تفسير المنار) محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٩٠ م.

٤٩ - (التفسير الوسيط) طنطاوي، محمد سيد، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى.

٥٠ - (تقريب المعارف) الحلبي، أبو الصلاح، تقي بن نجم الدين الحلبي، تحقيق فارس تبريزيان، الناشر: المحقق، سنة الطبع ١٤١٧ هـ.

٥١ - (التقرير والتحجير) ابن أمير حاج، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن محمد، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

٥٢ - (تقريرات آية الله المجدد الشيرازي) الروزدري، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم المشرفة، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٥٣ - (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم، عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٥٤ - (التنبيه بالمعلوم (البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان)) الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الحر العاملي المشغري، تحقيق محمود البدري، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي.

٥٥ - (التنقيح الرائع لمختصر الشرائع) الفاضل المقداد، جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري، تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

٥٦ - (تهذيب اللغة) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي،

تحقيق محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت،
الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٧ - (تيسير الكريم الرحمن في كلام المنان) السعدي، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد.

٥٨ - (الثاقب في المناقب) ابن حمزة الطوسي، عماد الدين، أبو جعفر، محمد بن علي، المعروف بابن حمزة، الناشر: مؤسسة أنصاريان، قم، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٥٩ - (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، تقديم، الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج، صدقي جميل العطار، نشر دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ. أيضاً: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٠ - (الجامع لأحكام القرآن) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق وتصحيح، أحمد عبد العليم البردوني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦١ - (جامع المدارك) الخوانساري، السيد أحمد، تحقيق علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٦٢ - (جامع المقاصد في شرح القواعد) المحقق الثاني، الشيخ علي بن الحسين الكركي، الناشر مؤسسة آل البيت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦٣ - (الجموع البهية للعقيدة السلفية) المياوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن

مصطفى بن عبد اللطيف، مكتبة ابن عباس، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٦٤ - (جواهر الفقه) ابن البراج، القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي،

(المتوفى ٤٨١ هـ)، الناشر: مكتب النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٦٥ - (جواهر الفقه) ابن البراج، القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي،

(المتوفى ٤٨١ هـ)، الناشر: مكتب النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٦٦ - (جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام) الشيخ الجواهري، محمد حسن

ابن باقر بن عبد الرحيم النجفي، تحقيق وتعليق، الشيخ عباس

القوچاني، الطبعة الثانية، سنة: ١٣٦٥ ش، الناشر: دار الكتب

الإسلامية - طهران.

٦٧ - (حاشية العطار على شرح الجلال) حسن بن محمد بن محمود العطار

الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية.

٦٨ - (حاشية على شرائع الإسلام) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي،

الناشر: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ.

٦٩ - (الحاوي الكبير) الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب، المحقق:

علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب

العلمية، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٤ هـ.

- ٧٠ - (الحدائق الناضرة) المحقق البحراني، الشيخ يوسف، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، إيران.
- ٧١ - (حلية الأبرار) السيد هاشم البحراني، تحقيق غلام رضا البروجردي، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٧٢ - (خاتمة المستدرک) الطبرسي، ميرزا حسين النوري، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٧٣ - (الخرائج والجرائح) الراوندي، قطب الدين المتوفى (٥٧٣هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي، بقم المقدسة، الطبعة ١٤٠٩هـ.
- ٧٤ - (الخصال) الشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، علي أكبر الغفاري مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٣هـ.
- ٧٥ - (دلائل الصدق لنهج الحق) المظفر، الشيخ محمد حسن المظفر، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٧٦ - (ذخائر العقبى ومناقب ذوي القربى) محب الدين الطبري، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري، الناشر: مكتبة القدس لحسام الدين المقدس، ١٣٥٦هـ.
- ٧٧ - (ذخيرة المعاد) المحقق السبزواري، الملا محمد باقر، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، إيران.
- ٧٨ - (الرسائل التسع) المحقق الحلي، أبو القاسم، نجم الدين، جعفر بن

الحسن الحلي، المحقق رضا استادي، الناشر: مكتبة آية الله العظمى
السيد المرعشي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

٧٩ - (رسائل الشريف المرتضى) الشريف المرتضى، السيد أبو القاسم، علي بن
الحسين الموسوي البغدادي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الناشر: دار
القرآن الكريم، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

٨٠ - (الرسائل الفقهية) الخاجوي، محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا
المازندراني، تحقيق السيد مهدي الرجائي، الناشر: دار الكتاب
الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

٨١ - (الرسالة القبرصية) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحرّاني الدمشقي،
الناشر: دار المطبعة السلفية، الطبعة الأولى.

٨٢ - (روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي
العاملي، بوستان كتاب قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٨٣ - (روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه) المجلسي الأول، محمد تقي،
تحقيق السيد حسين الموسوي الكرمانی والشيخ علي پناه الإشتهاردي.

٨٤ - (رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل) الطباطبائي، السيد علي بن
محمد بن أبي معاذ الطباطبائي، الناشر: مؤسسة آل البيت، الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ.

٨٥ - (زاد المعاد في هدي خير العباد) ابن قيم الجوزية، شمس الدين، محمد بن
أبي بكر بن أيوب بن سعد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة

السابعة والعشرون ١٤١٥ هـ.

٨٦ - (زبدة التفاسير) الكاشاني، الملا فتح الله بن شكر الله، نشر وتحقيق:

مؤسسة المعارف الإسلامية، قم المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

٨٧ - (زهرة التفاسير) أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، دار

الفكر العربي.

٨٨ - (السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي) ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد

ابن إدريس الحلبي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ.

٨٩ - (سعد السعود) ابن طاووس، رضي الدين، أبو القاسم، علي بن موسى

بن جعفر بن طاووس الحسيني، الناشر: منشورات الرضي، قم

المقدسة، ١٣٦٣ هـ ش.

٩٠ - (سلسلة الأحاديث الصحيحة) الألباني، محمد ناصر الدين الألباني،

الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

٩١ - (السنن الكبرى) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى

البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة

المكرمة، سنة: ١٤١٤ هـ.

٩٢ - (شرائع الإسلام) المحقق الحلبي، تعليقات السيد صادق الشيرازي،

انتشارات استقلال، طهران، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.

٩٣ - (شرح الأربعين النووية) العثيمين، محمد صالح، الناشر: دار الثريا

والنشر، الطبعة الثالثة ١٤٢٥ هـ.

٩٤ - (شرح أصول الكافي) المازندراني، مولي محمد صالح، تحقيق الميرزا أبو

الحسن الشعراني، السيد علي عاشور، دار إحياء التراث العربي للطباعة

والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

٩٥ - (شرح ثلاثة الأصول) العثيمين، محمد بن صالح.

٩٦ - (شرح رياض الصالحين) العثيمين، محمد صالح، الناشر: دار الوطن،

١٤٢٦ هـ.

٩٧ - (شرح السنة) البربهاري، الحسن بن علي بن خلف، د. محمد سعيد سالم

القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.

٩٨ - (شرح السير الكبير) السرخسي، شمس الأئمة، محمد بن أحمد بن أبي

سهل (المتوفى: ٤٨٣ هـ) الناشر: الشركة الشرقية للإعلانات، ١٩٧١ م.

٩٩ - (شرح العروة الوثقى) الصدر، السيد محمد باقر، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ.

١٠٠ - (شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية) العثيمين، محمد بن صالح، تحقيق

سعد بن فواز الصميل، الناشر: دار ابن الجوزي، ١٤٢١ هـ.

١٠١ - (شرح العقيدة الطحاوية) الحوالي، سفر بن عبدالرحمن.

١٠٢ - (شرح العقيدة الطحاوية) الصالح، صدر الدين محمد بن علاء الدين

علي بن محمد ابن أبي العز، جماعة من العلماء، ناصر الدين الألباني، دار

السلام للطباعة والنشر، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦ هـ.

١٠٣ - (شرح الكوكب المنير) تقي الدين، أبو البقاء، محمد بن أحمد بن عبد

العزیز بن علی الفتوحی، المعروف بابن النجار الحنبلي، المحقق محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ.

١٠٤ - (شرح مائة كلمة لأمر المؤمنين) ابن ميثم البحراني، كمال الدين ميثم ابن علي بن ميثم البحراني، تصحيح وتعليق المحدث الأرموي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٠٥ - (شرح نهج البلاغة) ابن ميثم البحراني، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ١٤٠٤ هـ، الطبعة الثانية.

١٠٦ - (شرح مشكل الآثار) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٠٧ - (شرح المقاصد في علم الكلام) التفتازاني، سعد الدين.

١٠٨ - (شرح الورقات في أصول الفقه) الشنقيطي، محمد الحسن الددو.

١٠٩ - (صحيح اللغة) الجوهري، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٧ - ١٤٠٧ هـ.

١١٠ - (صحيح البخاري) (الجامع الصحيح) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق، د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

١١١ - (صحيح سنن أبي داود السجستاني) الألباني، محمد ناصر الدين

الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ.

١١٢ - (صحيح مسلم) النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم
القشيري النيسابوري، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر
- بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٣ - (صحيح وضعيف سنن ابن ماجة) الألباني، محمد ناصر الدين، برنامج
منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج: مركز نور الإسلام،
لأبحاث القرآن والسنة، بالإسكندرية.

١١٤ - (صحيح وضعيف سنن أبي داود) الألباني، محمد ناصر الدين، برنامج
منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج: مركز نور الإسلام،
لأبحاث القرآن والسنة، بالإسكندرية.

١١٥ - (صحيح وضعيف سنن الترمذي) الألباني، محمد ناصر الدين، برنامج
منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج: مركز نور الإسلام،
لأبحاث القرآن والسنة، بالإسكندرية.

١١٦ - (الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم) البياضي العاملي، زين الدين،
أبو محمد علي بن يونس البياضي العاملي، تحقيق محمد باقر البهودي،
الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى
١٣٨٤ هـ.

١١٧ - (الصواعق المحرقة) ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن
محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق، عبد الرحمن بن عبد الله التركي

- وكامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٩٩٧ م.
- ١١٨ - (طبقات الشافعية الكبرى) السُّبُكِّي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السُّبُكِّي، الناشر: دار النشر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣ هـ، الطبعة الثانية، تحقيق، د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو.
- ١١٩ - (طرح الثريب في شرح التقريب) عبد الرحيم بن زين العراقي، تحقيق أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- ١٢٠ - (عدة الداعي ونجاح الساعي) لابن فهد الحلبي، جمال الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن فهد الحلبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- ١٢١ - (العدة في أصول الفقه) الطوسي، محمد بن الحسن، تحقيق محمدرضا الأنصاري القمي، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٢٢ - (العروة الوثقى، (المحشى)) اليزدي، السيد محمد كاظم بن عبد العظيم طباطبائي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
- ١٢٣ - (عقيدة التوحيد) الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله.
- ١٢٤ - (عيون أخبار الرضا) الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الشيخ حسين الاعلمي، منشورات مؤسسة الاعلمي، للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

- ١٢٥ - (الغدير في الكتاب والسنة والأدب) الأميني، الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ١٢٦ - (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٢٧ - (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٧٩ هـ.
- ١٢٨ - (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: عالم الكتب. وأيضاً: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٢٩ - (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) آل الشيخ، عبد الرحمن بن حسن، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤٢١ هـ.
- ١٣٠ - (فرائد الأصول) الشيخ مرتضى الأنصاري، لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ١٣١ - (فرج المهموم في معرفة الحلال من علم النجوم) ابن طاووس، رضي

الدين، أبو القاسم، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسيني،
الناشر: دار الذخائر، قم المقدسة، الطبعة الأولى.

١٣٢ - (فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها)
عواجي، غالب بن علي.

١٣٣ - (فقه اللغة) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، الناشر: دار
الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.

١٣٤ - (الفوائد الرجالية) بحر العلوم، السيد مهدي، تحقيق وتعليق محمد
صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، إيران،
الطبعة الأولى، ١٣٦٣ ش.

١٣٥ - (لفوائد الطوسية) الحر العاملي، تحقيق الحاج السيد مهدي اللازوردي
والشيخ محمد درودي، ١٤٠٣ هـ.

١٣٦ - (في ظلال القرآن) سيد قطب.

١٣٧ - (قاعدة في الانغماس في العدو) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية
الحرّاني الدمشقي، المحقق أشرف عبد المقصود، الناشر: أضواء السلف،
الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٣٨ - (قواطع الأدلة في الأصول) أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار
السمعاني، المتوفى: ٤٨٩، المحقق محمد حسن محمد الشافعي، الناشر:
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

١٣٩ - (قواعد الأحكام) العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر

الأسدي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٤٠ - (المبسوط في فقه الإمامية) الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح وتعليق، السيّد محمد تقي الكشفي، سنة: ١٣٨٧، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.

١٤١ - (مجمع البيان في تفسير القرآن) الشيخ الطبرسي، أمين الإسلام الفضل ابن الحسن الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء، تقديم: السيد محسن الأمين العاملي، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٥هـ.

١٤٢ - (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، سنة: ١٤٠٨هـ، طبعة دار الفكر، بيروت - ١٤١٢هـ.

١٤٣ - (المجموع شرح المذهب) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدمشقي النووي، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٤٤ - (مجموع الفتاوى) ابن تيمية، جمع وترتيب، عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي الحنبلي، سنة ١٣٨٦هـ، الناشر: إدارة المساحة العسكرية بالقاهرة، سنة ١٤٠٤هـ.

١٤٥ - (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز) ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله.

١٤٦ - (المحصول) الرازي، محمد ابن عمر فخر الدين، تحقيق د. طه جابر فياض

- العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- ١٤٧ - (المحلى بالآثار) أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ١٤٨ - (مختصر تسهيل العقيدة الإسلامية) الجبرين، عبد الله بن عبد العزيز بن حمادة، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ١٤٩ - (المخصص) ابن سيده، علي بن إسماعيل الأندلسي، نشر وتحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٥٠ - (مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين) محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣.
- ١٥١ - (مدارك الأحكام) العاملي، السيد محمد، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، قم المشرفة، إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٥٢ - (مسائل الإمام أحمد بن حنبل) برواية ابنه، أبي الفضل صالح، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) الناشر: الدار العلمية، الهند.
- ١٥٣ - (مسائل الإمام أحمد بن حنبل) برواية أبي داود السجستاني، تحقيق أبي معاذ، طارق عوض الله، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٥٤ - (المسائل العكبرية) الشيخ المفيد، علي أكبر الإلهي الخراساني، دار المفيد

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

١٥٥ - (مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

١٥٦ - (مستدرک سفینه البحار) الشيخ علي النمازي الشاهرودي، تحقيق وتصحيح الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، إيران، ١٤١٨ هـ.

١٥٧ - (المستصفى) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق وتصحيح: محمد عبد السلام عبد الشافي، سنة: ١٤١٧ هـ الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان.

١٥٨ - (مستمسك العروة الوثقى) الحكيم، السيد محسن، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، ١٤٠٤ هـ.

١٥٩ - (مستند الشيعة) النراقي، أحمد بن محمد مهدي النراقي، تحقيق، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - مشهد المقدسة، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٥، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

١٦٠ - (المسند) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وتعليق، شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى. أيضاً: شرحه ووضع فهارسه، الشيخ أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى،

١٤١٦هـ. أيضاً: الناشر، دار صادر - بيروت. أيضاً: المحقق، شعيب

الأنثووط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

١٦١ - (مشرق الشمسين وإكسير السعادتین) الشيخ البهائي، محمد بن حسين

العاملي، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٦٢ - (مصباح الفقاهة) السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير الشيخ محمد علي

التوحيدي التبريزي، الطبعة الأولى المحققة، مكتبة الداوري، قم، إيران.

١٦٣ - (مصباح الفقيه) الهمداني، آقا رضا، تحقيق محمد الباقر ونور علي

النوري ومحمد الميرزائي، المؤسسة الجعفرية لإحياء التراث، قم المقدسة،

إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦٤ - (المصباح المتجعد) الطوسي، شيخ الطائفة، محمد بن الحسن الطوسي،

الناشر: مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٦٥ - (مصطلحات في كتب العقائد) الحمد، محمد بن إبراهيم بن أحمد، درا بن

خزيمة، الطبعة الأولى.

١٦٦ - (مع الاثني عشرية في الأصول والفروع) السالوس، الدكتور علي السالوس،

الطبعة السابعة، الناشر: دار الفضيلة - الرياض، دار الثقافة - قطر، مكتبة دار

القرآن - مصر.

١٦٧ - (المعتبر في شرح المختصر) المحقق الحلي، أبو القاسم، نجم الدين،

جعفر بن الحسن الحلي، الناشر: مؤسسة سيد الشهداء، قم المقدسة،

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٦٨ - (المعتمد في أصول الفقه) أبو الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري،
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.

١٦٩ - (معجم ديوان الأدب) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين،
دكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر،
القاهرة، ١٤٢٤ هـ.

١٧٠ - (معجم مقاييس اللغة) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن
زكريا، تحقيق وضبط، عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتب الإعلام
الإسلامي، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٧١ - (مفاتيح الشرائع) الفيض الكاشاني، محمد محسن، تحقيق السيد مهدي
الرجائي، الناشر: مجمع الذخائر الإسلامية، ١٤٠١ هـ.

١٧٢ - (مفردات غريب القرآن) الراغب الأصبهاني، أبو القاسم الحسين بن
محمد الأصبهاني، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠٤، الناشر: دفتر نشر
الكتاب.

١٧٣ - (المكاسب) الأنصاري، الشيخ مرتضى بن محمد أمين التستري النجفي،
الناشر: مجمع الفكر الإسلامي، قم المقدسة، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

١٧٤ - (مناقب آل أبي طالب) ابن شهر آشوب، مشير الدين أبي عبد الله محمد
بن علي، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦ هـ.

١٧٥ - (منتهى الطلب في تحقيق المذهب) العلامة الحلي، أبو منصور الحسن بن
يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية،

مشهد، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

١٧٦ - (موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور) لحكمت بن بشير بن

ياسين، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٧٧ - (المهذب) ابن البراج، القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي،

(المتوفى ٤٨١هـ) الناشر: مكتب النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٧٨ - (المهذب البارع في شرح المختصر النافع) ابن فهد الحلبي، جمال

الدين، أبو العباس، أحمد بن محمد بن فهد الحلبي، المحقق الشيخ مجتبي

العراقي، الناشر: مكتب النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين

بقم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٧٩ - (ميزان الحكمة) الريشهري، محمد، الناشر: دار الحديث، الطبعة الأولى

١٤١٦هـ.

١٨٠ - (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق، علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة

للطباعة والنشر - بيروت، ١٣٨٢هـ.

١٨١ - (الميزان في تفسير القرآن) الطباطبائي، العلامة السيد محمد حسين

الطباطبائي، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم

المقدسة.

١٨٢ - (الكافي) الشيخ الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق

الكليني الرازي، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط ٥،
سنة: ١٣٦٣ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران - إيران.

١٨٣ - (كتاب الأم) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن
عثمان بن شافع، الطبعة الثانية، سنة: ١٤٠٣، الناشر: دار الفكر.

١٨٤ - (كتاب الطهارة) الأنصاري، الشيخ مرتضى، مؤسسة آل البيت عليه السلام للطباعة
والنشر.

١٨٥ - (كتاب الطهارة) الخميني، السيد روح الله الموسوي، الناشر: مؤسسة ونشر
آثار الإمام الخميني.

١٨٦ - (كتاب الطهارة من موسوعة السيد الخوئي) الخوئي، السيد أبو القاسم،
مؤسسة آل البيت عليه السلام للطباعة والنشر، قم، إيران.

١٨٧ - (كتاب الطهارة) الكلّايگاني، السيد محمدرضا، محمد هادي المقدس
النجفي، دار القرآن الكريم للعناية بطبعه ونشر علومه، قم، إيران.

١٨٨ - (كتاب القضاء) الآشتياني، ميرزا محمد حسن، منشورات دار الهجرة،
قم، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.

١٨٩ - (كتاب القضاء) الكلّايگاني، السيد محمد رضا، تقرير السيد علي
الميلاني، ١٤٠١ هـ.

١٩٠ - (كشف الأسرار في شرح الاستبصار) الجزائري، السيد نعمة الله،
الناشر: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

١٩١ - (كشف الرموز في شرح المختصر النافع) الفاضل الآبي، زين الدين،

أبو علي، الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي، المحقق الشيخ علي
بناه الاشتهاري، الحاج آغا حسين اليزدي، الناشر: مكتب النشر
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ.

١٩٢ - (كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء) كاشف الغطاء، الشيخ
جعفر، المحققون عباس التبريزيان ومحمد رضا الذاكري وعبد الحلیم
الحلي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى،
١٤٢٢ هـ.

١٩٣ - (كشف اللثام) الفاضل الهندي، بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني،
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران،
الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

١٩٤ - (كشف المشكل من حديث الصحيحين) ابن الجوزي، أبو الفرج، عبد
الرحمن، ت ٥٩٧ هـ. تحقيق علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن،
الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

١٩٥ - (كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين) العلامة الحلي، جمال الدين، أبو
منصور، الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي الحلي، الناشر: مؤسسة
النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى
١٤١١ هـ.

١٩٦ - (كنز الفوائد) الكراجكي، أبو الفتح، محمد بن علي، الناشر: مكتبة
المصطفوي، قم، الطبعة الثانية.

١٩٧ - (اللباب في علوم الكتاب) عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي،

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الناشر: دار

الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

١٩٨ - (لسان العرب) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي

المصري، الناشر: أدب الحوزة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ. أيضاً: دار

صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٩٩ - (اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية) الشهيد الأول، شمس الدين، أبو

عبد الله، محمد بن محمد بن حامد بن مكي الجزيني العاملي، الناشر: دار

الفكر، قم، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٠٠ - (النبوات)، بن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، المطبعة السلفية،

القاهرة، ١٣٨٦.

٢٠١ - (نتائج الأفكار في نجاسة الكفار)، الكلايپايگانی، السيد محمد رضا، تقرير

الشيخ علي الكريمي الجهرمي، دار القرآن الكريم، قم المقدسة، الطبعة

الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٠٢ - (نهج البلاغة) (مجموعة من خطب وكتب وكلمات أمير المؤمنين علي

بن أبي طالب عليه السلام) الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن

موسى الموسوي الحسيني العلوي، شرح، الشيخ محمد عبده، الطبعة

الأولى، سنة: ١٤١٢، الناشر: دار الذخائر - قم.

٢٠٣ - (الوجيز الميسر في أصول الفقه المالكي) الباجقني، محمد عبد الغني،

الطبعة الأولى ٢٠٠٥ هـ.

٢٠٤ - (الورقات) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، عبد اللطيف محمد العبد.

٢٠٥ - (وسطية أهل السنة بين الفرق (رسالة دكتوراه)) محمد با كريم محمد با عبدالله، دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢٠٦ - (وصول الأخيار إلى أصول الأخبار) العاملي، حسن بن عبد الصمد، (والد الشيخ البهائي) تحقيق عبد اللطيف الكوهكمري، الناشر: مجمع الذخائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.

٢٠٧ - (هداية الأمة إلى أحكام الأئمة) الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الحر العاملي المشغري، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.

٢٠٨ - (الهداية في أصول الدين) الصدوق، الشيخ محمد بن الحسين بن بابويه، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

فهرس الموضوعات

٦	الإهداء
٧	مقدمة مركز الزهراء الإسلامي
٩	مقدّمة المقرّر
١٥	المقدّمة
١٨	الأمر الأول: حالات التعارض بين الآيات والروايات
٢٢	الأمر الثاني: نقل كلمات علمائهم
٢٦	الأمر الثالث: الجواب المجمل
٢٨	وبتفصيل أكثر
٣٧	وجه الجمع بين الآيات المتقدّمة
٤٠	سؤال وجوابه
٤٣	الفصل الأول: حقيقة علم الغيب ومعناه
٤٥	معاني علم الغيب
٤٥	المعنى الأول: المقابل للشهادة
٤٦	تعريف الغيب في كتب اللغة
٥١	ثلاث ملاحظات وبيان المختار

٥٢	الضابط في صيرورة الشيء غيباً
٥٤	إشكال وردّه
٥٤	المعنى الثاني: المعلوم بالذات
٥٥	المعنى الثالث: ما استأثر به الله سبحانه
٥٩	الفصل الثاني: في إمكان علم غير الله بالغيب ووجوبه
٦١	البحث الثبوتي
٦١	أما المعنى الأول (غير المشهود)
٦١	أما وجوبه للخالق، فوجهه
٦٣	وأما إمكانه للمخلوقين، فوجهه
٦٥	إظهار الرسل على الغيب واجب
٦٦	إظهار المكلفين على الغيب
٦٩	عدم تمامية الجواب
٧٠	دفع لدخل مقدّر
٧٠	خلاصة البحث الثبوتي في المعنى الأول
٧١	وأما الغيب بالمعنى الثاني: ما يعلم بغير تعليم
٧١	أما وجوبه لله سبحانه
٧١	وأما امتناعه على المخلوقين
٧٢	وأما الغيب بالمعنى الثالث: ما استأثر الله بعلمه
٧٥	الفصل الثالث: وقوع العلم بالغيب
٧٧	تحرير محل الكلام
٧٩	جهات البحث

- الجهة الأولى: في إثبات وجود من أوتي علم الغيب في الجملة ٨١
- الدليل الأول: القرآن الكريم ٨٣
- الطائفة الأولى: الآيات التي جاء فيها لفظ الغيب ٨٣
- التصنيف البدوي لآيات الطائفة الأولى ٨٤
- أما الصنف الأول (النافية) فثلاثة أقسام ٨٥
- القسم الأول: التي نفت علم غير الله تعالى بالغيب بدلالة المنطوق ٨٥
- القسم الثاني: التي حصرت علم الغيب في الله ٨٥
- القسم الثالث: التي تنفي علم الغيب عن بعض العباد بأعيانهم ٨٨
- وأما الصنف الثاني (المثبتة) فخمسة أقسام ٨٩
- القسم الأول: ما دل على وحي أنباء الغيب ماض أو حاضر أو قادم ... ٨٩
- القسم الثاني: ما دل بمفهومه على علم صنف بالغيب ٩٥
- شواهد من بعض كتب التفسير ٩٦
- القسم الثالث: ما دل على علم صنف بالملازمة ٩٨
- القسم الرابع: ما دل على أن الله يُعَلِّم الغيب لمن يستحق ٩٩
- القسم الخامس: ما دل على أن الذي استأثر به الله هو بعض الغيب ٩٩
- خلاصة ما تقدّم ١٠٠
- الجمع بين الآيات المثبتة والآيات النافية ١٠٠
- أما الجمع الأول: بالتخصيص ١٠١
- ويردُّ على هذا الجمع ١٠٢
- اعتراض ودفعه ١٠٣
- الجمع بين الذاتي والمجعول في الآيات ١٠٤

- الجمع بين الذاتي والمجعول في الروايات ١٠٧
- وأما الجمع الثاني: بأن العلم ذاتي وموهوب ١١٢
- وتوضيح هذا الجمع ضمن مقدمات: ١١٢
- اعتراض ودفع ١١٧
- نتيجة البحث في الطائفة الأولى من الآيات ١١٨
- الطائفة الثانية: ما دل على علم الغيب بعنوان يعمه أو يلزمه ١١٩
- فأما القسم الثاني الذي ينفي ١١٩
- وأما القسم الأول الذي يثبت ١٢٠
- الطائفة الثالثة: ما دل على علم بعض ببعض مصاديق الغيب وأفراده ١٢٢
- القسم الأول: ما نفى علم أكثر الناس بأمر غيبي ١٢٢
- القسم الثاني: ما دل على أن حكمة إرسال الرسل تعليم الناس ١٢٣
- القسم الثالث: ما دل على علم الأنبياء بما لا تعلمه أممهم ١٢٤
- القسم الرابع: ما أسند إلى الناس علمهم بالرسالة ١٢٦
- القسم الخامس: ما أسند إلى الناس العلم بصفات الله ١٢٦
- القسم السادس: ما أمر بالعلم ببعض الغيب ١٢٧
- القسم السابع: ما دل على علم أفراد بأعيانهم بالغيب ١٣٠
- القسم الثامن: ما وبخ على الجهل ببعض الغيب أو تجاهله ١٣٣
- وهذا التقريب مبني على مقدمتين ١٣٤
- أما المقدمة الأولى (الملازمة على ترك فعل تدل على إمكانه) ١٣٤
- وأما المقدمة الثانية (الذي لامت عليه هذه الآيات أمر غيبي) ١٣٥
- القسم التاسع: ما سمى العلم ببعض الغيب نظرا ١٣٥

- الطائفة الرابعة: ما يحقق علمنا بالغيب ويطلعنا عليه ١٣٧
- أمّا الغيب الحاضر ١٣٧
- وأمّا الغيب الماضي ١٣٩
- وأمّا الغيب الذي يأتي ١٤٥
- الدليل الثاني: السنة المطهرة ١٤٧
- أمّا روايات العامة ١٤٧
- عناوين عامة جامعة لرواياتهم ١٤٨
- نماذج من رواياتهم ١٥٠
- عمر يقسم أنّ ابن صياد هو الدجال ١٦٤
- نفي علم الغيب عن جميع العباد إبطال للنبوات ١٧٠
- وأمّا روايات الخاصة ١٧٠
- المطلب الأوّل: بيان أصل معرفي قرآني، والاستدلال عليه ١٧٠
- المقدّمة الأولى: إنّ الله سبحانه كتب كل ما يكون في كتاب ١٧١
- المقدمة الثانية: في تعيين هذا الكتاب ١٧١
- المقدمة الثالثة: في تعيين من يعلم بالكتاب كله ١٧٦
- المطلب الثاني: إشكالان على الأصل، وردهما ١٧٧
- الإشكال الأوّل: تخصيص العموم بما يحتاج إليه الناس في هدايتهم ١٧٧
- الإشكال الثاني: عدم صلاحية الاستدلال بالآية في موردنا ١٧٩
- وبعد بيان هذا الأصل نقول: ١٨٠
- تفصيل الكلام في الروايات الشريفة ١٨٠
- الجهة الأولى: في إثبات أصل صدورها ١٨٠

- ١٨٢ الجهة الثانية: في دلالتها
- ١٩٣ والملخص من هذه الروايات
- ١٩٤ علمهم بالغيب لا يثبت ألوهيتهم، بل ينفيها
- ١٩٧ الدليل الثالث: الإجماع
- ١٩٧ أمّا كلمات علمائهم
- ٢٠٤ أمّا كلمات علمائنا
- ٢٦٣ حصيلة ما تقدّم
- ٢٦٥ الدليل الرابع: العقل
- ٢٦٨ وحاصل البحث إلى هنا
- ٢٧٠ كلمات علماء العامة في علم الأولياء بالغيب
- ٢٧٠ كلمات علماء العامة في علم الأولياء بالغيب
- ٢٧٦ خاتمة في بيان دخول أهل البيت عليهم السلام في عموم الأصل
- ٢٧٩ وأمّا الجهة الثانية: من هم الذين أطلعهم الله على الغيب؟
- ٢٩٥ وأمّا الجهة الثالثة: ما المقدار الذي يعلمه العباد من الغيب؟
- ٢٩٩ تنبيه
- ٣٠٢ أمّا الناحية الأولى: ما دل عليه القرآن
- ٣٠٢ * الآية الأولى: آية تعليمه ما لم يكن يعلم
- ٣٠٣ * الآية الثانية: آية اشتغال القرآن على تبیان كل شيء
- ٣٠٤ وأمّا الناحية الثانية: ما يبين ذلك من روايات العامة
- ٣٠٩ دلالة روايات القوم المتقدمة
- ٣١١ الناحية الثالثة: ما دل على ذلك من روايات الخاصة

- ٣١٦ هل حجب الله عن رسوله شيئاً من الغيب؟
- ٣١٩ الطائفة الأولى: ما دلّ على أصل الحجب من غير بيان.
- ٣١٩ الطائفة الثانية: ما دلّ على بيان الغيب المحجوب
- ٣٢١ الطائفة الثالثة: روايات الاسم الأعظم
- ٣٢٢ كلمات بعض علمائنا في مقدار علمهم عليه السلام
- ٣٢٢ الشيخ المفيد رحمته الله (المتوفى سنة ٤١٣ هـ)
- ٣٢٣ الشيخ محمد حسن النجفي رحمته الله (المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ)
- ٣٢٤ الشيخ مرتضى الأنصاري رحمته الله (المتوفى سنة ١٢٨١ هـ)
- ٣٢٤ الميرزا محمد حسن الأشتياني رحمته الله (المتوفى سنة ١٣١٩ هـ)
- ٣٢٥ السيد أبو القاسم الخوئي رحمته الله (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ)
- ٣٢٦ ملاحظة على ما أفاده المقرر
- ٣٢٦ السيد محمد رضا الكلبايكاني رحمته الله (المتوفى سنة ١٤١٤ هـ)
- ٣٢٧ ملاحظة على كلامه
- ٣٢٩ الفصل الرابع: مصادر علم المخلوقات بالغيب
- ٣٣١ المقام الأول: في المصادر العامة
- ٣٣٢ ملاحظة حول استعمال كلمة (مصادر العلم)
- ٣٣٣ المقام الثاني: مصادر علم الأولياء بالغيب
- ٣٣٣ المصدر الأول: التعليم المباشر من الله تعالى
- ٣٣٦ المصدر الثاني: النظر في الآيات والآثار
- ٣٣٨ المصدر الثالث: الوحي
- ٣٣٨ المعنى الأول: وحي النبوة

- المعنى الثاني: مثل الوحي إلى أم موسى ٣٣٩
- المعنى الثالث: مثل الوحي للنحل ٣٤٠
- المصدر الثالث: الكتب والصحف ٣٤١
- المصدر الرابع: الأنبياء ٣٤٣
- المصدر الخامس: سماع الملائكة ٣٤٣
- المصدر السادس: الإلهام ٣٤٥
- المصدر السابع: الرؤيا ٣٤٦
- تنبيه ٣٤٩
- هل أهل النوافل أوسع شهادة من غيرهم؟ ٣٥٠
- الدليل على هذه الدعوى ٣٥٠
- ويلاحظ على ما استدلوأ به ٣٥٢
- كلمات أعلامنا في المقام ٣٥٢
- كلمات علمائهم في المقام ٣٦٢
- الفصل الخامس: شبهات وردود** ٣٧٣
- الاعتراض الأول: الإلقاء إلى التهلكة ٣٧٥
- التقرير الأول ٣٧٦
- التقرير الثاني ٣٧٧
- التقرير الثالث ٣٧٨
- هذا الاعتراض مختل النظام ٣٧٨
- جوابنا عن الاعتراض ٣٨١
- والجواب عن الاعتراض له تقريران ٣٨١

٣٨١	 أمّا التقريب الأول: المطابق لأصول الفقه الشيعي
٣٨١	 المقدمة الأولى: الدليل الشرعي يقبل التخصيص
٣٨٣	 تصريح أهل أصول الفقه من العامة بها
٣٨٩	 تخصيص الكتاب بخبر الواحد جائز عند جمهور العامة
٣٩٤	 المقدمة الثانية: تعريض النفس للموت محرم شرعاً لا عقلاً
٣٩٦	 نقوض من العقلاء على القبح العقلي
٣٩٧	 نقوض من القرآن على دعوى القبح
٤٠١	 تنبيه في المقام
٤٠٢	 المقدمة الثالثة: إنّ فعل المعصوم من السنة
٤٠٤	 وبعد هذه المقدمات يتضح
٤٠٥	 التقريب الثاني: الموافق لأصول الفقه العامي
٤٠٩	 التطبيقات الفقهية لهذه المسألة
٤١٢	 وحصيلة البحث
٤١٧	 وقفة ومناقشة
٤١٨	 تصريح علماء العامة بجواز الإقدام على ما يعلم أنّه يؤدي للموت
٤٢٦	 وها هنا بحث آخر
٤٢٨	 موارد مدح فيها من عرّض نفسه للهلاك
٤٢٩	 موارد مذكورة في القرآن
٤٣١	 موارد مذكورة في الروايات
٤٤١	 فتاوى الفقهاء بجواز التغرير بالنفس
٤٤١	 أمّا فتاوى فقهاء الشيعة

- وأما عند العامة ٤٦١
- الاعتراض الثاني: نفي القرآن علم الآخرين بساعة وفاتهم ٤٦٨
- الاعتراض الثالث: الله لم يطلع غير الرسل على غيبه ٤٧١
- الاعتراض الرابع: أفضلية روح القدس على المعصومين ٤٧٥
- الاعتراض الخامس: العلم بالغيب يبطل فضل جهادهم ٤٧٧
- الاعتراض السادس: علمهم بالغيب يستلزم الظلم ٤٨١
- الاعتراض السابع: بطلان الروايات المخبرة عن الغيب في جلسة واحدة .. ٤٨٤
- الاعتراض الثامن: علمهم بما في الأرحام ٤٨٨
- الاعتراض التاسع: الآيات التي تنفي علم غير الله بالغيب ٤٩٠
- الاعتراض العاشر: نفي فضيلة المبيت لأمر المؤمنين عليه السلام ٤٩٤
- خاتمة ٥٠٩
- البحث الأول: هل يقال للنبي أو الإمام: عالم الغيب؟ ٥١١
- الجهة الأولى: عقدية ٥١١
- الجهة الثانية: فقهية ٥١١
- تحليل كلام الشيخ المفيد رحمته الله ٥١٥
- الدليل الأول: عدم الاستحقاق ٥١٥
- * فإن أراد به المنع اللغوي: فيرده ٥١٦
- * وإن أراد به المنع العقلي: فيرده ٥١٦
- * وإن أراد به المنع الشرعي: فيرده ٥١٧
- * وإن أراد به: الإطلاق ٥١٧
- * وأما إن أراد به الانصراف ٥١٩

٥٢٤	الدليل الثاني: الإجماع
٥٢٤	الصحيح في مسألة التوصيف
٥٢٦	الدليل على التفصيل
٥٢٧	البحث الثاني: الغلو، وموقف أعلام الإمامية منه
٥٢٧	الآيات القرآنية الدائمة والمحذرة من الشرك
٥٢٩	الروايات الدائمة للشرك
٥٣٠	حكم الشرك والمشركين في فقه الإمامية
٥٣٣	موقف علماء الشيعة من الغلو والغلاة
٥٦٦	ملخص ما تقدّم
٥٦٧	مصادر الكتاب
٥٩٧	فهرس الموضوعات